جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان

دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر

من إعداد:

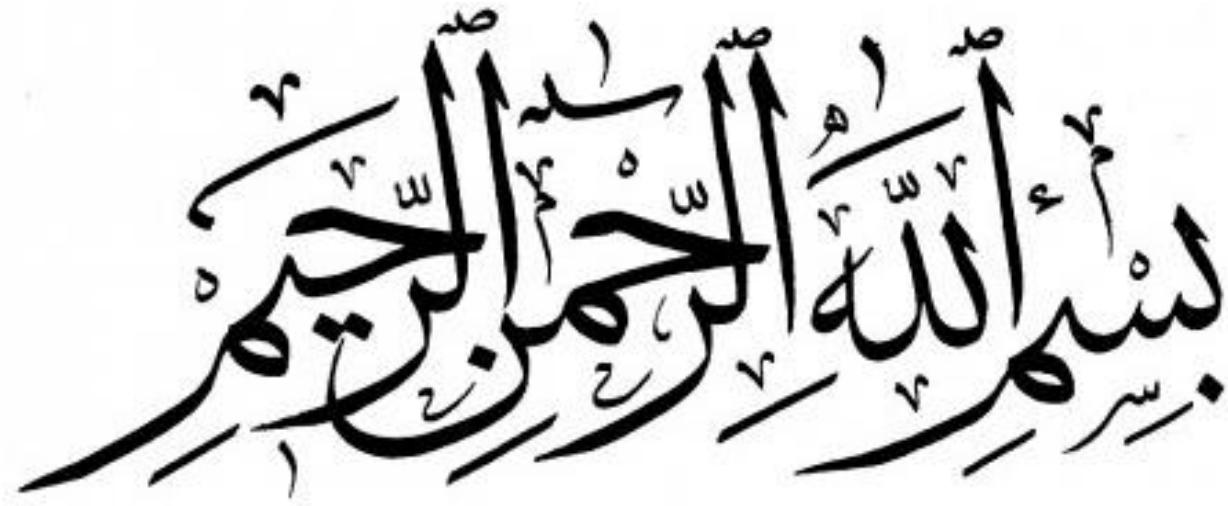
توهامي محمد رضا

تاريخ المناقشة: 15 /2018/11

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
سعيدي يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
بركان يوسف	أستاذ التعليم العلي	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
خوني رابح	أستاذ التعليم العلي	جامعة بسكرة	ممتحنا
طيبي حمزة	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
بوشول السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الواد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. أما بعد

أحمد الله تعالى على توفيقي في إنجاز هذه الأطروحة وأستغفره على تقصيري وخطئي وعمدي.

روى الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد و أبو داود وابن حبان والطيالسي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم " **لا يشكر الله من لا يشكر الناس** ". صححه العلامة لألباني رحمه الله.

فكان لزاما علينا شكر كل من قدم لنا معروفا أو أسدى إلينا خدمة في انجاز هذه الاطروحة، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى أساتذتي المشرفين على هذا العمل. **الاستاذ الدكتور: سعيدي يحي** من جامعة المسيلة بالجزائر،

الاستاذ الدكتور: يوسف ناصر (مشرف مساعد) من الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا،

الذين تحملا معي مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصصا لي الكثير من وقتيهما الثمين، وقدما لي الكثير من النصح والتوجيه والتصحيح والتدقيق فجزاهما الله عنا كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة التي بذلت جهدا كبيرا في الاطلاع على هذه الأطروحة لإثرائها بالنقاشات والملاحظات القيمة والمفيدة التي تزيد من مكانة البحث ، على رأسهم **الدكتور: سنوسي علي، الدكتور: بركان يوسف، الدكتور: خوني رابح، الدكتور: بوشول السعيد والدكتور طيبي حمزة.**

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل أساتذتي الكرام في جميع الأطوار، وإلى كل الزملاء الاساتذة الذين قدموا لنا المساعدة، وإلى عمال الجامعة والمكتبة، شكرًا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة، شكرًا للجميع وجزآكم الله عنا خير الجزاء.

الإهـداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع

إلى من أحسن إليّ أبي حفظه الله .

إلى من أنارت في قلبي حب العلم أمي رعاها الله.

إلى كل الإخوة و الأخوات، وأفراد العائلة كبيرا وصغيرا .

إلى زوجتي الكريمة وأبنائي الأحباء؛ مريم، جابر وحذيفة.

إلى كل الأصدقاء وكل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد .

الفهرس

الفهــرس

الموضــوع	الصفحة
فهرس المحتويات	أ
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ك
المقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد الخفي	12
تمهيد	13
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي وخصائصه	14
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الخفي	14
أولا: التعريف اللغوي للاقتصاد الخفي	15
ثانيا: التعريف الاصطلاحي للاقتصاد الخفي	16
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الخفي	22
أولا: خصائص العمالة في الاقتصاد الخفي	22
ثانيا: خصائص المنشآت في الاقتصاد الخفي	23
ثالثا: خصائص الأنشطة الخفية	26
المبحث الثاني: العناصر المكونة للاقتصاد الخفي	27
المطلب الأول: معيار الرسمية	28
المطلب الثاني: معيار المشروعية	30
أولا: الجانب المشروع	30
ثانيا: الجانب غير المشروع	31
المطلب الثالث: معيار التهرب الضريبي	32
أولا: المعاملات النقدية (أنشطة سوقية)	33
ثانيا: المعاملات غير النقدية (أنشطة غير سوقية)	33
المطلب الرابع: معيار القطاعات الاقتصادية	34
المطلب الخامس: معيار الدخل الاقتصادي	36

المبحث الثالث: أسباب الاقتصاد الخفي	38
المطلب الأول: الأعباء الضريبية وأعباء مدفوعات الضمان الاجتماعي	38
أولا: العبء الضريبي	38
ثانيا: العوامل الاقتصادية	39
المطلب الثاني: النظم والقيود الحكومية	41
أولا: تدخل الحكومة بمنح تراخيص مزاولة أنشطة معينة	42
ثانيا: التدخل الحكومي بمنح دعم أو إعانة	43
ثالثا: التدخل الحكومي في سوق السلع	44
رابعا: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي	44
خامسا: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان	45
سادسا: التدخل الحكومي في سوق العمل	46
سابعا: التدخل الحكومي بمنع بعض الأنشطة	46
المطلب الثالث: البطالة والفساد	47
أولا: البطالة	47
ثانيا: الفساد	48
المطلب الرابع: أسباب تتعلق بهيكل الاقتصاد وسلوك الأفراد	49
أولا: الأسباب المتعلقة بهيكل الاقتصاد	49
ثانيا: الأسباب المتعلقة بسلوك الأفراد	50
المبحث الرابع: أثار الاقتصاد الخفي	51
المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي	51
أولا: الأثر على السياسات الاقتصادية	52
ثانيا: الأثر على الموازنة العامة للدولة	54
ثالثا: الأثر على معدلات النمو، التضخم والبطالة	55
رابعا: الأثر على الكفاءة في توزيع الموارد	61
خامسا: الآثار الاجتماعية والسياسية	62
المطلب الثاني: الآثار الايجابية	64

أولا: الأثر على العمالة	64
ثانيا: الأثر على السياسات الاقتصادية والنمو	65
ثالثا: الأثر على الاستهلاك	66
خلاصة الفصل الأول	68
الفضل الثاني: طرق وأساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي	69
تمهيد	70
المبحث الأول: المداخل غير المباشرة (على المستوى الكلي)	71
المطلب الأول: المداخل النقدية	71
أولا: أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب (طريقة جوتمان Gutmann)	72
ثانيا: أسلوب المعاملات أو المبادلات (طريقة فيج Fiege)	75
ثالثا: أسلوب التهرب الضريبي والطلب على العملة (طريقة تانزي Tanzi)	79
المطلب الثاني: مدخل التفاوت بين الإنفاق والدخل	85
المطلب الثالث: أسلوب المدخلات المادية (طريقة Kaufmann and Kaliberda)	87
المبحث الثاني: المداخل المباشرة	89
المطلب الأول: مدخل سوق العمل	89
المطلب الثاني: مدخل المراجعات الضريبية	92
المطلب الثالث: طريقة العينة	93
المبحث الثالث: النموذج (نموذج MIMIC)	95
المبحث الرابع: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول	100
أولا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الافريقية	101
ثانيا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الاسيوية	103
ثالثا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا	105
رابعا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا	107
خامسا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة	109
خلاصة الفصل الثاني	112

الفصل الثالث: العلاقات المتشابكة والمتعددة للاقتصاد الخفي	113
تمهيد	114
المبحث الأول: العلاقة بين الاقتصاد الخفي والفساد	115
المطلب الأول: ماهية الفساد	115
أولا: تعريف الفساد	115
ثانيا: خصائص الفساد	118
المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للفساد	121
أولا: الفساد الإداري	121
ثانيا: الفساد السياسي	128
ثالثا: الفساد التجاري	130
المطلب الثالث: ارتباط الفساد بالاقتصاد الخفي	131
أولا: علاقة الاقتصاد الخفي بالفساد	131
ثانيا: تكلفة الفساد وعلاقته بالاقتصاد الخفي	135
المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي	138
المطلب الأول: تحليل العلاقة من خلال نموذج افتراضي للاقتصاد الكلي	139
المطلب الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب	142
المطلب الثالث: تحليل العلاقة العكسية بين الاقتصادين الرسمي والخفي	145
المطلب الرابع: تحليل العلاقة من خلال المعوقات التي يفرضها الاقتصاد الرسمي	150
المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال	153
المطلب الأول: ماهية غسل الأموال	154
أولا: تعريف غسل الأموال	154
ثانيا: خصائص غسل الأموال	157
المطلب الثاني: مصادر الأموال المغسولة وأسباب تنامي الظاهرة	158
أولا: مصادر الأموال المغسولة	158
ثانيا: أسباب تنامي واستفحال ظاهرة غسل الأموال	161
المطلب الثالث: مراحل غسل الأموال وأنواعه	163

أولا: مراحل غسل الأموال	163
ثانيا: أنواع غسل الأموال	167
المطلب الرابع: الأساليب المستخدمة في عمليات غسل الأموال	169
أولا: التهريب	169
ثانيا: الأساليب العينية	169
ثالثا: التحويل والإيداع عن طريق البنوك	170
رابعا: شركات الصرافة	170
خامسا: شركات الواجهة	171
سادسا: التحويلات البرقية	171
سابعا: التكنولوجيا الحديثة وعمليات غسل الأموال	172
المطلب الخامس: علاقة غسل الأموال بالاقتصاد الخفي	173
المبحث الرابع: علاقة الاقتصاد الخفي بالجريمة المنظمة	178
المطلب الأول: ماهية الجريمة المنظمة	178
أولا: تعريف الجريمة المنظمة	179
ثانيا: خصائص الجريمة المنظمة	183
ثالثا: أشكال وصور الجريمة المنظمة	188
رابعا: أبعاد الجريمة المنظمة	196
خامسا: علاقة الجريمة المنظمة بالاقتصاد الخفي	197
خلاصة الفصل الثالث	201
الفصل الرابع: الاقتصاد الخفي في الجزائر	202
تمهيد	203
المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر	204
المطلب الأول: مرحلة الظهور (بعد الاستقلال إلى 1989)	204
المطلب الثاني: مرحلة الانتشار (1990-2000)	208
المطلب الثالث: مرحلة التمكن (2000- 2016)	214

المبحث الثاني: الملامح العامة للاقتصاد الخفي في الجزائر	222
المطلب الأول: الأنشطة الخفية المشروعة	223
أولا: العمل المنزلي	223
ثانيا: التهرب الضريبي	225
ثالثا: الغش في الضمان الاجتماعي	233
رابعا: الغش الجمركي	235
خامسا: السوق السوداء للنقد الأجنبي	236
المطلب الثاني: الأنشطة الخفية غير المشروعة	240
أولا: المخدرات	240
ثانيا: الفساد الإداري والرشوة	243
ثالثا: الاختلاس	248
رابعا: التهريب	250
المبحث الثالث: آليات مكافحة الاقتصاد الخفي في الجزائر	256
المطلب الأول: وسائل وطرق دمج أنشطة الاقتصاد الخفي	256
أولا: الوسائل المالية لعملية الدمج	257
ثانيا: الوسائل النقدية لعملية الدمج	267
المطلب الثاني: بعض جهود الجزائر في مكافحة الاقتصاد الخفي	271
أولا: الجهود المبذولة في مكافحة غسل الاموال	271
ثانيا: الجهود المبذولة في مكافحة الفساد	273
ثالثا: الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات	275
رابعا: الجهود المبذولة في مكافحة الغش	277
خامسا: الجهود المبذولة في مكافحة التهرب الضريبي والجمركي	277
سادسا: الجهود المبذولة في مكافحة بعض الانشطة الخفية الاخرى ومحاولة ادماجها	281
المبحث الرابع: أثر الاقتصاد الخفي على النمو والموازنة العامة في الجزائر	284
المطلب الأول: أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة	284
أولا: تقدير التهرب الضريبي	286

ثانيا: مدى مساهمة التسرب الضريبي في تضخيم العجز الكلي للموازنة	288
المطلب الثاني: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي	290
أولا: نموذج القياس	292
ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج	302
ثالثا: التقييم الاقتصادي للنموذج	304
رابعا: المحاكاة التاريخية للنموذج	305
خلاصة الفصل	306
الخاتمة العامة	308
الملاحق	317
قائمة المراجع	340
ملخص الدراسة باللغة العربية	352
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	353

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي	25
02	أنواع الأنشطة الخفية وفقا لقانونية النشاط	35
03	أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي	99
04	حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية	101
05	حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الأسيوية	103
06	حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا	105
07	حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا	107
08	حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة	109
09	المؤشرات الاقتصادية المدروسة للبلدان عينة البحث عام 2013	147
10	مقارنة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي	151
11	تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)	206
12	تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	212
13	تطور تسريح العمال وغلق المؤسسات خلال الفترة (1994-1997)	213
14	تطور عوائد المحروقات الجزائرية (2000-2016)	215
15	تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2015)	216
16	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة	217
17	الكثافة السكانية وتوزيعها بين الحضر والريف	218
18	حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (1992-2006)	219
19	تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر (2000-2007).	220
20	تقسيم العمل المنزلي حسب طبيعة النشاط	224
21	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	227
22	تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2004-2016)	229
23	نتائج الرقابة الجبائية (التحقيق المحاسبي والمعمق) 1997-2013	231
24	تطور عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان	234

	الاجتماعي(1997-2002)	
25	سعر الصرف الرسمي والموازي مقابل الدولار(1970-2001)	237
26	سعر الصرف الرسمي والموازي مقابل اليورو(2001-2015)	238
27	الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر للسنوات (2008- 2016)	242
28	كميات القنب المحجوزة (1992- 2016) وعدد القضايا المعالجة.	243
29	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الفساد (CPI) سنة2012-2016	247
30	عدد المخالفات الجمركية المعالجة بين سنتي(2000-2010)	251
31	أهم البضائع المهربة التي تم حجزها بين سنتي 2000 و 2010	252
32	قيمة البضائع المهربة المحجوزة عند الاستيراد 2009	253
33	قيمة البضائع المهربة المحجوزة عند التصدير 2009	253
34	حجم الأموال المحجوزة في المطارات سنة 2008	254
35	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2015)	262
36	التقارير الواردة لخلية معالجة الاستعلام المالي(2015-2017)	272
37	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي(1997-2013)	287
38	مساهمة التسرب الضريبي في عجز الموازنة العامة(1997-2013)	289
39	تطور المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (1990-2013)	300
40	تقدير دالة الناتج المحلي الخام وفق نموذج سولو (SOLOW)المعدل بإضافة الاقتصاد الخفي للفترة: 1990-2013 .	301
41	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج PIB باستخدام-Breusch Godfrey (LM Test)	303

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	هيكل الاقتصاد الخفي	27
02	آلية الترابط بين أنشطة الاقتصاد الخفي	30
03	العلاقة بين أسباب وحجم الاقتصاد الخفي ومؤشراته	95
04	الاقتصاد الخفي والتأثير المتبادل في الأسباب والمؤشرات	97
05	متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية	102
06	متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الأسيوية	104
07	متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا	106
08	متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا	108
09	متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة	110
10	العلاقة بين الفساد والاقتصاد الخفي	133
11	العلاقة بين الاقتصادين الخفي والرسمي "نموذج افتراضي"	140
12	العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والخفي من خلال الوقت الذي يخصصه الفرد لكل منهما	143
13	مراحل عملية غسل الأموال	167
14	العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي والرسمي وغسل الأموال	174
15	العلاقة بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الرسمي	176
16	تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر (1970-1990)	207
17	تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر (1990-1999)	214
18	حلقة الفساد المفرغة	245
19	منحنى لافر"laffer" يظهر العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة	259
20	العبء الزائد للتهرب الضريبي	264
21	عبء التهرب الضريبي في حالة ضعف العقوبات المفروضة	265
22	عبء التهرب الضريبي في حالة قوة العقوبات المفروضة	266

المقدمة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الخفي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة على الصعيدين العالمي والمحلي بشكل لافت للانتباه؛ مما جعل العديد من الباحثين والدول تصب اهتماما كبيرا على هذه الظاهرة التي أصبحت تنمو وتزدهر بشكل كبير وتزاحم الاقتصاد الرسمي لهذه الدول. ويعد " نيكولاس كالدور" (Nicholas Kaldor) أول من قام بدراسة الاقتصاد الخفي في محاولة منه لتقدير حجم الدخل القومي غير المسجل في الهند سنة 1956؛ إلا أن الاهتمام به ومحاولة رصده ودراسته كظاهرة اقتصادية بدأ في أدبيات التنمية الاقتصادية مع مقالة " كيث هارت"(Keith Hart) سنة 1971 وتقرير منظمة العمل الدولية (ILO) سنة 1972 كظاهرة مؤقتة في بداية الأمر، ثم أوضحت دراسة هوفر خلال الثمانينات من القرن الماضي أنه ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة ويتطور كمصدر للتوظيف وتوليد الدخل ويساهم في الناتج المحلي للعديد من الدول.

لقد أثبتت هذه الدراسات وغيرها أن الاقتصاد الخفي ينمو في العالم بشكل كبير، وأنه بلغ نسبا لا يمكن تجاهلها أو إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي الرسمي في كل الدول، بل إنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات أكبر من المعدلات الرسمية؛ حيث خلصت بعض الدراسات التقديرية التي أجريت بشكل موسع على العديد من دول العالم إلى أن الاقتصاد الخفي يمثل أكثر من 28٪ من حجم الاقتصاد العالمي، موزعة كالتالي: 17٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD ، و25٪ في الدول العربية، و39.5٪ في دول إفريقيا جنوب الصحراء، و37.6٪ في دول امريكا اللاتينية، و28.12٪ في دول جنوب وشرق آسيا[1].

هناك العديد من المصطلحات التي أطلقت على الاقتصاد الخفي. فبالإضافة إلى ما ذكر يطلق عليه أيضا الاقتصاد الموازي، والاقتصاد الخارج عن القانون، وغير الشرعي، والاقتصاد الظلي، والسفلي، وغيرها من المسميات التي تعكس اهتمام مختلف الباحثين الذين تناولوا هذه الظاهرة، وتوضح جميعها طبيعة تلك الظاهرة من حيث كونها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المستترة وغير المقيدة والمعقدة التي يتسم بعضها بالشرعية (مثل الأنشطة التي تقوم بها الأسر الريفية، والخدمات التي تتم بأسلوب المقايضة، والخدمات التي يقوم بها أصحابها

[1] -Friedrich Schneider and Leandro Medina , Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Papers 2018.PP 61,76.

ويتقاضون عليها أجورا غير مسجلة في الحسابات الرسمية، ويندرج تحت هذه الأعمال كل ما هو متهرب من الضرائب مثل الدروس الخصوصية، والأعمال الإضافية لموظفي الحكومة والقطاع العام، والدخول الحقيقية لأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية وغيرها من الأنشطة المشابهة)، والبعض الآخر من أنشطة الاقتصاد الخفي غير شرعي (مثل إنتاج وتجارة المخدرات، تجارة الرقيق الأبيض والرشوة والتربح، والسرقات والاختلاسات، وتهريب رؤوس الأموال وغيرها من الأنشطة) التي يصعب حصرها سواء كانت شرعية أو غير شرعية.

تشير تقديرات بعض الهيئات الوطنية إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر يتجاوز عتبة 30٪ حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004[1]، وهذا دلالة على كبر حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، وأنها تعاني كغيرها من الدول من انتشار واتساع الأنشطة الاقتصادية الخفي التي تولد دخولا لا يتم تسجيلها في الحسابات الرسمية للدولة، ولا تخضع للوائح والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، كما أنها لا تلتزم بدفع المستحقات الخاصة بها كالضرائب والرسوم والتأمينات الاجتماعية وغيرها. ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر واستفحاله هو طبيعة المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومروره بالعديد من الأزمات والاختلالات كان أهمها أزمة سنة 1986 (الصدمة البترولية العكسية) والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية خانقة أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تبعتها أزمة أمنية وسياسة في أوائل التسعينيات. ومع تحول الاقتصاد الجزائري من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وما صاحب ذلك من اختلالات هيكلية عميقة وتسريح للعمال وغلق المؤسسات وزيادة الضغوط التضخمية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية 29٪، وتدهور المستوى المعيشي للأسر مع ندرة كبيرة في السلع؛ كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى بحث الأفراد العاطلين عن مصادر أخرى للدخل من أجل تلبية حاجاتهم الأساسية؛ وحتى المشتغلين يبحثون عن دخل إضافي لمواكبة الانخفاض الكبير في المستوى المعيشي، وهذا ما سيوفره لهم الاقتصاد الخفي .

[1]– دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بعنوان القطاع غير المنظم أوهام وحقائق، 2004.

1- إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في المكانة التي أصبح يحتلها الاقتصاد الخفي في الجزائر؛ إذ لا يكاد يخلو قطاع اقتصادي من وجود أنشطة خفية فيه. هذه الأنشطة غالبا ما تكون بعيدة عن سيطرة الدولة ولا تدخل ضمن حساباتها الرسمية، وهي أيضا مستبعدة عند وضع السياسات الاقتصادية، وهذا ما قد يؤدي إلى التقليل من فعالية هذه السياسات، وبالتالي التأثير على الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما يؤدي النشاط الاقتصادي دون الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة لممارسته وعدم مسك الدفاتر المحاسبية إلى التهرب من دفع الحقوق الواجبة كالضرائب والرسوم التي تعتبر من بين الإيرادات الهامة التي تستعملها الدولة في تمويل نفقاتها العامة. وبما أن هذه الأنشطة الخفية تنشط داخل الدولة فهي تستفيد من الاستثمارات الحكومية ومن البنية التحتية للبلاد في حين أنها لا تساهم فيها، كما أنها لا تساهم في الناتج الداخلي الخام للدولة.

من خلال ما سبق يمكن إثارة التساؤل الآتي:

ما هو واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية الأتية:

1- ما هي طبيعة وسمات الاقتصاد الخفي؟
2- ما هي الظواهر المحيطة بالاقتصاد الخفي التي تؤثر فيه أو يتأثر بها؟
3- ماهي أسباب انتشار وتوسع الاقتصاد الخفي في الجزائر؟
4- إلى أي مدى يؤثر الاقتصاد الخفي في الموازنة العامة للجزائر؟
5- ما هو أثر الاقتصاد الخفي على النمو في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

1- يعتبر الاقتصاد الخفي مجرد أنشطة جانبية صغيرة وبسيطة على هامش الحياة الاقتصادية.

2- يؤدي قصور الاقتصاد الرسمي عن تلبية حاجات الافراد إلى نمو وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي.

3- يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى خسارة الدولة لجزء مهم من إيراداتها العامة.

4- يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- دراسة وتحليل أسباب ظهور ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي.

2- دراسة العلاقات المختلفة للاقتصاد الخفي مع الظواهر المحيطة به.

3- تحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي خاصة في الجزائر.

4- دراسة طرق دمج الاقتصاد الخفي للاستفادة من القيمة المضافة الموجودة فيه وإبراز جهود الجزائر في مكافحته ودمجه.

5- دراسة الآثار الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي في الجزائر، وذلك على كل من الموازنة العامة للدولة والنمو الاقتصادي.

4- منهجية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات الموضوعة، اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية؛ حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الاقتصاد الخفي وتحديد أهم الملامح الخاصة بها، وتحليل الأسباب والآثار الناتجة عن الاقتصاد الخفي في الجزائر، وكذا تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة به، واستخدم المنهج التاريخي في تتبع مراحل ظهور وانتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر وأهم المحطات التي مر بها منذ الاستقلال؛ أما المنهج المقارن، فقد اعتمد عليه في مقارنة حجم الظاهرة بين الجزائر والدول العربية من جهة، ومع الدول المتقدمة من جهة أخرى وذلك للوقوف على حقيقة الاقتصاد الخفي في الجزائر، كما تم استخدام المنهج

الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

5- حدود الدراسة:

يقتصر البحث على دراسة الاقتصاد الخفي في الجزائر مع الإشارة إلى الوضع العالمي والعربي ضمن ثناياه، وسيتم التركيز على سلوك مؤشرات الاقتصاد الخفي في الجزائر بداية من سنة 1990 التي تشكل منعرجا في مسار الاقتصاد الجزائري، وتمتد إلى غاية 2013 مع إجراء محاكات تاريخية اعتمادا على معطيات السنوات اللاحقة إلى غاية 2016 وذلك على حسب توفر البيانات.

6- الدراسات السابقة:

من خلال حصرنا لمختلف البحوث والدراسات التي أمكننا الوصول إليها، والتي تناولت موضوع الاقتصاد الخفي، نجد أن لكل باحث طريقته الخاصة في تناول الموضوع والزاوية التي ينظر منها إليه. ومن أهم الدراسات السابقة في هذا المجال نذكر:

دراسة الباحث المطيري حامد؛ قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009،أطروحة دكتوراه 2012؛ فكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية متزايد عبر الزمن ويتراوح بين 16-25٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الخفي والنمو في المملكة خلال فترة الدراسة.

دراسة الباحث بودلال علي؛ تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي " أطروحة دكتوراه 2007/2006؛ حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر لسنوات1986 إلى 2004 باستعمال طريقة " Tanzi 1982 v. " "التهرب الضريبي ومعادلة الطلب على العمالة " كما توصلت الدراسة إلى أنه من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر هي الوضعية السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي.

دراسة الباحث جابر محمد؛ قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، أطروحة دكتوراه 2003، فكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر وفق عدة طرق؛ حيث بلغ معدل الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين 13-35٪ خلال الفترة 1970-1997، كما قام بتقدير عمليات غسل الأموال في مصر بحوالي 1600 مليون جنيه مصري خلال الفترة 1989-1997 أي حوالي 2٪ من الناتج، كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة أنشطة التهرب الضريبي تؤدي إلى ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة.

دراسة الباحثة قارة ملاك؛ إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه 2009؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن نمو الاقتصاد الخفي في الجزائر يعود إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أهمها عدم قدرة قطاع التشغيل على استيعاب العمالة مع انتشار الفساد والغش، كما قدمت الدراسة عدة اقتراحات لمعالجة الاقتصاد الخفي على ضوء تجارب الدول محل الدراسة.

دراسة الباحث بوطالب براهمي؛ مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، أطروحة دكتوراه 2012؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي هو الإطار العام لظاهرة التهريب، وأن الفساد والرشوة هما أهم العوامل المسهلة لامتداد نشاطات التهريب، كما أن عمليات التهريب تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر وتعيق عمليات التنمية، وهو يؤثر على استقرار الأمة ككل.

دراسات الباحث فريدريك شنايدر "Friedrich Schneider" وفريقه حول الاقتصاد الخفي حول العالم مقدمة لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

- Friedrich Schneider and Dominik Enste, " Hiding in the Shadows , The Growth of the Underground Economy", IMF Working Papers 2002.

قام الباحثان بدراسة الاقتصاد الخفي وتحديد أثاره وأسباب وجوده؛ حيث توصلوا الى أن أهم هذه الأسباب التدخل الحكومي غير الموفق والضرائب المرتفعة، وأنه حتى لم تم إجراء تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب فهذا لن يؤدي إلى انكماش كبير في حجم الاقتصاد الخفي بل يؤدي إلى تثبيته فقط، وأنه على الحكومات التركيز على الاصلاحات وتنفيذ القوانين التي عندها بدقة بدلا من

إصدار لوائح أخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن ثلث الدخل المكتسب من الاقتصاد الخفي ينفق على الفور في الاقتصاد الرسمي وهو ما يحدث تأثيرا وحافزا قويا على الاقتصاد الرسمي.

- Friedrich Schneider and Andreas Buehn, Shadow Economies All over the World, New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, World Bank Working Papers 2010.

قام الباحثان في هذه الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الإجمالي لـ162 دولة حول العالم بطريقتين مختلفتين، وهما طريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC، وطريقة الطلب على العملة؛ حيث كانت النتائج متقاربة بشكل كبير بين الطريقتين، وقد قدر متوسط حجم الاقتصاد الخفي بحوالي 33٪ كنسبة من الناتج العالمي لفترة الدراسة، ويميل حجم الاقتصاد الخفي إلى الارتفاع الكبير في الدول النامية والفقيرة وإلى الانخفاض والاعتدال في الدول المتقدمة.

- Friedrich Schneider and Mai Hassan, Size and Development of the Shadow Economies of 157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, University Working Papers 2016.

قام الباحثان في هذه الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الاجمالي لـ157 دولة حول العالم بطريقة المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC للفترة 1999–2013 (بالاستعانة بالدراسات السابقة 2010)؛ حيث قدرا متوسط حجم الاقتصاد الخفي بـ 33.77٪ من الناتج العالمي، كما تميزت غالبية الدول بنمو الاقتصاد الخفي فيها عبر الزمن خاصة بعد أزمة 2008، وأن هناك تباينا كبيرا في حجم الاقتصاد الخفي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويجب على الحكومات زيادة جاذبة الاقتصاد الرسمي وزيادة الحوافز فيه لمواجهة نمو وتطور الاقتصاد الخفي.

- Friedrich Schneider and Leandro Medina , Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Papers 2018.

هي دراسة حديثة عرضها صندوق النقد الدولي، قام فيها الباحثان بتتبع مسار الاقتصاد الخفي في العالم (158 دولة) لمدة تزيد عن عشرين سنة 1990–2015 (بالاستعانة بالدراسات السابقة 2010، 2016)، خلصت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي لـ 158 دولة بطريقة MIMIC المعدلة (استخدم ما سماه نهج شدة الضوء بدلا من الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم النشاط الاقتصادي) حيث قدر فيها متوسط الاقتصاد الخفي بأكثر من 28٪ من حجم الاقتصاد العالمي، موزعة كالتالي: 17٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD ، و25٪ في الدول العربية، و39.5٪ في دول

افريقيا جنوب الصحراء، و37.6٪ في دول أمريكا اللاتينية، و28.12٪ في دول جنوب وشرق آسيا، وقد عرض "شنايدر" في هذه الدراسة طريقة مطورة وجديدة للقياس.

دراسة الباحث فيتو تانزي TANZI V. 1980

(The Underground Economy in The USA : Estimates and Implications.)

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1930-1980 بطريقة الطلب على العملة؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن زيادة الطلب على النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود هو مؤشر قوي على وجود الاقتصاد الخفي، كما يمكن استخدام مؤشر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة في حال عدم وجود بيانات عن الأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات وعمليات التهريب والقمار. وقد قدر حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية بـ4.5 -6.1٪ من حجم الدخل القومي خلال فترة الدراسة، ثم قام "تانزي Tanzi" بمقارنة النتائج المتحصل عليها مع كل من نتائج "فيج Feige" و "غوتيمان Gutmann" التي اعتبرها مبالغ فيها.

في هذه الدراسة سيتم تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، وتحديد الأسباب الرئيسية لنشأة ونمو هذه الظاهرة بتتبع المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، مع دراسة هيكل ومكون هذا الاقتصاد في الجزائر، وتحديد السبل الكفيلة بالاستفادة من القيمة المضافة التي توفرها أنشطة الاقتصاد الخفي من خلال إدماج الأنشطة القابلة لذلك، مع دراسة الآثار الناتجة عن الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة للدولة وعلى النمو الاقتصادي في الجزائر.

7- تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول حيث تناول **الفصل الأول الإطار النظري لهذه الدراسة** من مفاهيم أساسية حول ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك من خلال أربعة مباحث خصص الأول لتعريف الاقتصاد الخفي وتحديد الخصائص المميزة له؛ أما المبحث الثاني فتناول العناصر المكونة لهذه الظاهرة، وذلك حسب أربعة معايير وهي معيار الرسمية، ومعيار مشروعية النشاط ، ومعيار التهرب الضريبي ومعيار القطاعات الاقتصادية. وتناول المبحث الثالث الأسباب الرئيسية لنمو الاقتصاد الخفي كارتفاع معدلات الضرائب والبطالة وتعقد النظم الإدارية واللوائح الحكومية، وانتشار الفساد والأنشطة الإجرامية

التـي تـدر دخـولا عاليـة جـدا؛ أمـا المبحـث الرابـع فخصـص لدراسـة الآثـار الناتجـة عـن وجـود الاقتصاد الخفي.

تنـاول **الفصـل الثـاني** دراسـة طـرق وأسـاليب قيـاس حجـم الاقتصـاد الخفـي وذلـك مـن خـلال أربعـة مباحـث خصـص الأول والثـاني منهـا لدراسـة الأسـاليب المباشـرة وغيـر المباشـرة فـي التقـدير؛ أمـا المبحـث الثالـث فقـد خصـص لدراسـة طريقـة النمـوذج المشـهورة بطريقـة MIMIC، فـي حـين خصـص المبحـث الرابـع لتحديـد حجـم الاقتصـاد الخفـي فـي بعـض الـدول ومقارنتهـا مـع الجزائر.

أمـا **الفصـل الثالـث** فقـد خصـص لدراسـة العلاقـات المتعـددة التـي تـربط الاقتصـاد الخفـي وذلـك مـن خـلال أربعـة مباحـث، خصـص الأول منهـا لدراسـة العلاقـة التـي تـربط الاقتصـاد الخفـي بالفسـاد باعتبـاره سـببا لنمـو الاقتصـاد الخفـي ونتيجـة لـه فـي نفـس الوقـت؛ أمـا المبحـث الثـاني فقـد خصـص لدراسـة وبيـان موقـع الاقتصـاد الخفـي مـن الاقتصـاد الرسـمي ومـدى تـداخل أنشـطة الاقتصـادين فيمـا بينهـا، وذلـك بتحليـل العلاقـة مـن خـلال نمـوذج افتراضـي للاقتصـاد الكلـي يتطـور مـع الـزمن ومـن خـلال تـأثير الضـرائب مـن جهـة أخـرى، أمـا المبحـث الثالـث فتنـاول العلاقـة الموجـودة بـين الاقتصـاد الخفـي وعمليـات غسـل الأمـوال باعتبارهـا مـن الظـواهر الخطيـرة والمنتشـرة بشـكل كبيـر وهـي تمثـل حلقـة الوصـل بـين الأمـوال المكتسـبة بطـرق غيـر شـرعية و بـين إعـادة تـدويرها فـي القنـوات الرسـمية علـى أنهـا أمـوال نظيفـة؛ أي دراسـة العلاقـة التـي تـربط الاقتصـاد الخفـي بالاقتصـاد الرسـمي عـن طريـق عمليـات غسـل الأمـوال ومـدى خطـورة هـذه الظـاهرة علـى الاقتصـاد الـوطني، فـي حـين خصـص المبحـث الرابـع لتحليـل العلاقـة التـي تـربط الاقتصـاد الخفـي بالجريمة المنظمة التي تقوم بحمايته وتسهر على استمراره وديمومته.

أمـا **الفصـل الرابـع** فتنـاول دراسـة الاقتصـاد الخفـي فـي الجزائـر؛ حيـث قسـم هـو الآخـر إلـى أربعـة مباحـث؛ تنـاول الأول منهـا مراحـل تطـور الاقتصـاد الخفـي فـي الجزائـر وأهـم مراحـل التحـول التـي أثـرت فيـه وقـد تـم تقسـيمها إلـى ثلاثـة مراحـل؛ أمـا المبحـث الثـاني فقـد خصـص لدراسـة الملامـح العامـة الاقتصـاد الخفـي فـي الجزائـر وأهـم مكوناتـه بشـقيها المشـروعة كالعمـل المنزلـي وباعـة الأرصـفة، ومزاولـة أنشـطة الإنتـاج أو البيـع بـدون تصـريح وتجـارة العمـلات فـي السـوق السـوداء، والشـق الثـاني هـو الأنشـطة غيـر المشـروعة كزراعـة وتجـارة المخـدرات، والفسـاد الإداري

والمـالي، والاخـتلاس وغيرهـا مـن المكونـات الخطيـرة؛ أمـا المبحـث الثالـث فقـد خصـص لدراسـة آليـات مكافحـة الاقتصـاد الخفـي فـي الجزائـر مـن خـلال دراسـة الوسـائل التـي تمكـن مـن دمـج أنشـطته والجهـود المبذولـة مـن طـرف الدولـة فـي سـبيل مكافحتـه والتقليـل مـن حدتـه؛ أمـا المبحـث الرابـع والأخيـر فقـد خصـص لدراسـة أثـر الاقتصـاد الخفـي (مـن خـلال التهـرب الضـريبي) علـى الموازنة العامة للدولة من جهة، ودراسة أثره على النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة الإقتصاد الخفي

تمهيد

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية التي يصعب دراستها نظرا لتعدد الجوانب التي تتناولها هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الحصر الدقيق لكافة الأنشطة الخفية عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة لذلك يتطلب الأمر وضع تعريف محدد لتوضيح حدود الدراسة والمجالات التي تتضمنها، وإن كان البحث في القطاع الخفي تكتنفه صعوبات شتى، فإن الموقع المهم الذي يحتله في اقتصاديات الدول وضرورة معالجة السلبيات التي ينطوي عليها يجعل من دراسة هذا الاقتصاد مسألة مهمة للغاية، ففي تقرير تقريبي لمنظمة العمل الدولية توصلت إلى أن إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الخفي في العالم يصل إلى حوالي 300 مليون شخص، كما تتفاوت نسبة العاملين في هذا القطاع من بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة.

تتعدد أسباب نشأة ونمو الاقتصاد الخفي وتختلف باختلاف تعريفاته كما تختلف من بلد لآخر وتختلف أيضا في نفس الدولة من فترة إلى أخرى باختلاف السياسات والمناهج الاقتصادية المتبعة، كما أن آثار الاقتصاد الخفي بالغة الأهمية فهي تنتشر وتتشعب داخل الاقتصاد الرسمي وتؤثر في جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية العامة للدولة.

سيتم في هذا الفصل تحليل الجوانب النظرية لظاهرة الاقتصاد الخفي وذلك من خلال أربعة مباحث هي على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي وخصائصه.

المبحث الثاني: العناصر المكونة للاقتصاد الخفي.

المبحث الثالث: أسباب الاقتصاد الخفي.

المبحث الرابع: أثار الاقتصاد الخفي.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي وخصائصه

يعتبر الاقتصاد الخفي أحد مظاهر الحياة في كافة المجتمعات الإنسانية منذ القدم؛ فالتعامل غير الرسمي بين الأفراد والأنشطة غير المشروعة كالسرقة والاحتيال والغش والابتزاز وغيرها من الجرائم الاقتصادية قديمة قدم البشرية؛ فلقد عرف المجتمع البشري هذا النوع من التعامل قبل أن توجد الحكومات غير أن ظاهرة التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والأنظمة قد بدأ مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث إن وجود الضرائب فرق بين نوعين من الاقتصاد بحيث أصبح هناك نشاط اقتصادي خاضع لرقابة وقوانين الدولة ونشاط اقتصادي آخر يتملص ويتهرب من تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة له، وكذا التهرب من المستحقات المالية التي تفرض عليه من الدولة مقابل هذا النشاط.

تشير بعض الدراسات إلى أن بداية الاهتمام بظاهرة الاقتصاد الخفي كانت في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية عندما ساد منهج الازدواجية[1] في نظريات التنمية الاقتصادية والذي يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية؛ أحدهما قطاع حديث يعتبر محورا أساسيا للتنمية تتم فيه عملية التصنيع وإنتاج السلع على نطاق واسع والاستثمار في أعمال التنقيب والنقل والبنية الأساسية ويقوم على هذا القطاع المنشآت الرسمية بما يمثل القطاع الرسمي في الاقتصاد؛ والأخر قطاع تقليدي تتركز فيه قوة العمل الفائضة، وعلى الرغم من أن هذه النظريات لم تبحث في أنشطة الاقتصاد الخفي إنما كانت تبحث في آليات دفع النمو في القطاع الحديث (الرسمي) من خلال تحويل قوة العمل الفائضة في القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث الديناميكي إلا أن بعض الاقتصاديين استنبط من هذا التقسيم قسمين للاقتصاد أحدهما رسمي والأخر خفي باعتبار أن القطاع التقليدي تتركز فيه قوة العمل الفائضة وأكثر المهن الحرة التقليدية والمنشآت الصغيرة المستقلة عن الدولة وخلصوا إلى أن هذه مكونات القطاع غير الرسمي أو الخفي.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الخفي

إن تحديد تعريف دقيق وواضح للاقتصاد الخفي يعد من الأمور المهمة خاصة في مجال الدراسات التطبيقية؛ حيث إنه وبناء على هذا التعريف الدقيق سوف تتحدد أهمية هذا الاقتصاد ويمكن تقدير حجمه وآثاره، وبيان أنواعه ومجالاته. ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد الظاهرة بدقة، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة هذا الاقتصاد بالدرجة الأولى واتساع نطاقه وتباين أنشطته وتفاوت حجمه وأثاره من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى حسب

[1]– نموذج قدمه آرثر لويس Arthur Lewis عام 1954

الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية السـائدة بهـا، والإيديولوجيـة التـي تعتنقهـا وكـذا السياسـة الاقتصادية التي تتبناها. وحسب الإطار الشرعي والقانوني الذي يحدد هذا المفهوم، ومن خلاله يمارس هذا الاقتصاد وظائفه، وكذلك يعود إلى مشكلات متعلقة بالمفهوم نفسه وفي مقدمتها تعدد المصطلحات وتنوع دلالات كل مصطلح واتساع حدود المفهوم وصعوبة تعيين حدود القطاع غير الرسمي إضافة إلى أن المسمى نفسه لم يكن موضع اتفاق بين الأدبيات الاقتصادية بل تعددت المسميات بين الدراسات الاقتصادية وفقا لرؤية كل باحث والزاوية التي من خلالها ينظر إلى الاقتصاد الخفي[1]. وقد تكون أفضل تسمية ووصف يمكن إطلاقه على هذه الأنشطة هو وصفها بالاقتصاد الخفي، وهو ما اعتمدته الدراسة في منهجها لتناول هذه الظاهرة، وإن كانت المسميات جميعها لم تتوصل إلى الوصف الدقيق للظاهرة ويعود سبب هذا الاختيار للاعتبارات الأتية:

-أن مثل هذه الأنشطة وإن كان كثير منها يعد ظاهريا ومرئيا كالسوق السوداء والباعة المتجولين إلا أنها جميعها تشترك في أن المتعاملين فيها ومعها يحاولون دائما إخفاء أصل أنشطتهم أو مكاسبهم الحقيقية والمتحققة من ورائها سواء عن أجهزة الدولة وسلطاتها العامة أو عن رقابة السلطات الاقتصادية.

-أنه يشمل كافة أنواع وأنشطة الاقتصاد تقريبا الظاهر منها والخفي لتضمن المعنى اللغوي لكلا النشاطين.

-أنه وصف يعبر عن آليات هذه الظاهرة وكيانها على حد سواء.

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي لغة واصطلاحا على النحو الآتي:

أولا: التعريف اللغوي للاقتصاد الخفي

جاء في لسان العرب[2]: القصد استقامة الطرق، والقصد العدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر.

المعنى اللغوي لكلمة الخفي: تضمنت هذه الكلمة عدة معاني منها الكتمان يقال خفيت الشيء أخفيته: كتمته وخفيته أيضا أظهرته وهو من الأضداد، وأخفيته: سترته وكتمته. ومنه ما خفي عليك والخفا هو الشيء الخافي كما تضمنت الكلمة ما يدل على نقيض العلانية[3].

---

[1]– عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، موسوعة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص12.

[2]– أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج3 ، 1414هـ، ص353.

[3]– أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، مرجع سابق ، ص234.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للاقتصاد الخفي

على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول للظاهرة، أو على نموذج نظري شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقرب من خمسين تعريفا للأنشطة غير الرسمية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية .

ويقصد بالتعريفات الوصفية تلك التعريفات التي ركزت على خصائص القطاع غير الرسمي وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له.

أما التعريفات التطبيقية فيقصد بها مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنتظمة.

يقصد بالتعريفات الوظيفية تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو القطاع غير الرسمي أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والخفي وتحدد مجالات القطاع وقدراته.

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لتوضيح المقصود بالاقتصاد الخفي:

- يعرف "تانزي" " Vito tanzi" 1980 الاقتصاد الخفي على أنه عبارة عن الأنشطة التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية[1].

- تعرفه "أشاريا"" Acharya " 1985 بأنه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفترض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيدا عن السوق الرسمية، ويشمل أيضا كافة الدخول غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيدا عن أعين الجهات الرقابية في الدولة[2].

[1] - Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications », Banca nazionale del lavoro, Quqrtely Review, N° 135, Dec 1980,p 428.

[2] −Acharya Shankar, The Underground Economy in the united states :A comment on Tanzi, IMF staff papers,vol 31, dec 1984, p745.

– يعرفه " شنايدار" "F.Schneider "2000 على أنه عبارة عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإنتاجي)، وكان يجب إدخالها في الحسابات الرسمية لكنها غير مسجلة[1].

– يعرفه " فيج" "Feige"1990 بأنه كافة الدخول التي يتم الحصول عليها، والأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن الدولة ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضريبة[2].

يعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الخفي من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية.

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري « CNES » الاقتصاد الخفي على أنه عملية إنتاج أو تبادل أو بيع السلع والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة.[3]

[1] - Friedrich Schneider, Dominik Enste , shadow economies around the world ,IMF working paper ,2000,p 02.

[2] - Edgar L. Feige, Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institional Economics Approach, University of Wisconsin-Madison, Published in World Development, Vol 18, No 7, 1990,p 07.

[3]- Conseil National Economique et Social " CNES" , le secteur informel " illusion et réalités" , 2004, p13.

يستخدم الباحثون مصطلحات عديدة[1] وأسماء مختلفة في التعبير عن المعلومات والأنشطة التي تتم في هذا القطاع من الاقتصاد، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات إلى ثلاث مجموعات على النحو الأتي:[2]

المجموعة الأولى ترتبط بمفهوم السرية.

هناك العديد من المصطلحات التي أطلقت على الاقتصاد الخفي وتدل على مفهوم السرية من أبرزها الاقتصاد الخفي (Hidden Economy) .

- الاقتصاد السري (Secret Economy) .
- اقتصاد الأبواب الخلفية (Back door Economy) .
- الاقتصاد التحتي (Underground Economy) .

كل هذه المصطلحات والتسميات تشير إلى الطبيعة السرية، وأنها تتم بصورة خفية عن الحكومة[3].

المجموعة الثانية ترتبط بمفهوم اللانظامية.

ترتبط المصطلحات والتي أطلقت على الاقتصاد الخفي في هذه المجموعة بعدم نظامية الظاهرة ومن أبرز هذه المصطلحات :

---

[1]_
لا تكاد تخرج المصطلحات المرادفة للاقتصاد الخفي في كافة الأدبيات الاقتصادية عن المرادفات التالية:
القطاع غير النظامي Informal Sector، الاقتصاد غير المنظم Irregular Economy،الاقتصاد الأسود Black Economy الاقتصاد الهامشي Marginal Economy، الاقتصاد المحجوب Concealed Economy، أنشطة ضوء القمر Moon Light، الشمس الساخنة Hot sun، الاقتصاد الظلي Shadow Economy، الاقتصاد الرمادي Grey Economy، الاقتصاد التحتي Underground Economy، الاقتصاد السفلي Subterranean، الاقتصاد الموازي Parallel Economy، الاقتصاد الثاني Second Economy، الاقتصاد غير الرسمي Unofficial Economy، الاقتصاد السري Secret Economy، الأنشطة القذرة (Economy) Dirty activities، الاقتصاد المغمور Submerged Economy، الاقتصاد غير المحسوب Unaccounted Economy، اقتصاد الظلام Twilight Economy، الاقتصاد غير القانوني Illegal Economy (Outlow)، الاقتصاد المقابل Counterpart Economy، اقتصاد الأبواب الخلفية Back Door Economy، الاقتصاد النقدي Cash Economy، الاقتصاد غير المنظور Invisible Economy، الاقتصاد غير الأصلي Non–Original Economy، الاقتصاد غير الهيكلي Non–structured Economy، الاقتصاد غير المرئي Unobserved Economy،

[2]–عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ص (12–13).

[3]- Ahmed henni , essai sur l'économie parallèle . cas de l'Algérie , Edition ENAG Alger, 1990, p09.

- الاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy).
- الاقتصاد اللا نظامي(Irrigular Economy) .
- الاقتصاد الذي لا يدفع ضرائب (Untaxed Economy).
- الاقتصاد غير المسجل (Unregistered Economy).

المجموعة الثالثة تبرز العملية الديناميكية لعلاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي، باعتبار أن معظم عناصر هذه الظاهرة هي ردة فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي، مثل:

- الاقتصاد الظلي (Shadow Economy).
- الاقتصاد الموازي (Parallel Economy).

المجموعة الرابعة تعكس جانبا من خصائص النشاط أو طبيعته، مثل:

- قطاع الشمس الساخنة (Hot Sun).
- أنشطة ضوء القمر (Moon Light).

من الملاحظ أن كل مصطلح يأخذ جانبا من جوانب الاقتصاد الخفي ويتصل ببعض الجوانب الأخرى؛ فقد تكون بعض المصطلحات ذات مفهوم ضيق لا تأخذ في اعتبارها بعض الأنشطة الداخلة فيه كالأنشطة غير المشروعة مثلا، وذلك راجع لتعدد جوانب هذه الظاهرة وتشابكها؛ حيث تعتبر من الظواهر المعقدة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من التحليل والفهم[1].

من خلال فحص مختلف تعريفات الاقتصاد الخفي يتضح أنه على الرغم من وجود جوانب خلافية في التعريف؛ إلا أن هناك بعض الجوانب المشتركة فيما بينها والتي تميز الاقتصاد الخفي بكونه ظاهرة اقتصادية عامة ومن أهم الملامح الجوهرية لتلك التعاريف ما يلي:

-إن جميع أنشطة الاقتصاد الخفي ينتج عنها سلع وخدمات، نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية.

-أن قنوات الاقتصاد الخفي التي يسير عليها غالبا ما تكون غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية مهما كانت طبيعة النشاط، ومن ثم فإن أدوات القياس التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها.

[1]– محمد إبراهيم طه السقا ،الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة العربية، 1996، ص11.

-أن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي يعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى الاقتصاد؛ فقد ينظر إليه من الناحية القانونية على أنه كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد، وقد ينظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل .

-أن كافة الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد الرسمي ولا يعلن عنها للسلطات الضريبية تخضع لجانبين، الأول حسابي يتمثل في أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن الحسابات القومية، يتم إخفاؤه بهدف التهرب من الضرائب، والجانب الآخر هو عملية التهرب ذاتها وهي التي يمكن وصفها بأنها غير قانونية .

-عند مناقشة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي، فإن هناك تعريفين للاقتصاد الخفي: الأول يعرف الاقتصاد الخفي بأنه الإنتاج أو الدخل القومي المفقود بواسطة المكاتب الإحصائية عندما تقوم بحساب قيمة الناتج القومي، والتعريف الثاني يعرف الاقتصاد الخفي بأنه الإيراد غير المسجل والذي لم يكتشف بواسطة السلطات الضريبية. والتعريف الأول للاقتصاد الخفي ينطوي على أن البلدان أغنى مما توضحه الإحصاءات الرسمية والثاني ينطوي على أن الحكومات تحصل على إيراد أقل مما يجب.

-أكثر تعريفات الاقتصاد الخفي ركزت على عملية استبعاده من الحسابات القومية دون تفصيل لطبيعة النشاط.

-غالبية الدراسات وسعت من مجالات الاقتصاد الخفي بحيث يضم الأنشطة غير القانونية والقانونية غير الشرعية سواء كانت مرئية أو خفية، موسمية أو دائمة، متفرقة كأعمال البناء أو مؤسسية، وبعضها أضاف إليه القطاع غير النقدي، في حين قيدت دراسات أخرى الأنشطة التي تندرج تحت مفهومه[1].

- أقرب المعاني للمسميات المشتركة للاقتصاد الخفي توحي بأن الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير المسجل يشمل الأنشطة المشروعة من الناحية القانونية وتعمل في العلن؛ ولكن يصعب تتبع جميع تعاملاتها وتسجيلها بدقة كالمحلات التجارية صغيرة الحجم، والباعة المتجولين والمشروعات المنزلية. في حين أن الاقتصاد الأسود يتضمن كافة الأنشطة التي تتم في السوق السوداء لإنتاج وتوزيع سلع محظورة التعامل فيها أو تمنع الحكومة تداولها في السوق بموجب النظام. أما الاقتصاد غير المشروع فيتضمن التجارة في السلع والخدمات المحظورة، في حين أن الاقتصاد غير المعلن يشمل مزاولة الأنشطة المشروعة دون أن يعلن عنها تهربا من الضريبة.

[1]– أمال عبد الحميد، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، التقرير الأول، 1996، ص98.

-من الصعوبة بمكان اعتماد تعريف محدد للاقتصاد الخفي، نظرا لتنوع أنشطته الفرعية؛ إلا أنه مع ذلك هناك عوامل مشتركة بين مكوناته المختلفة؛ أهمها:

– أنه لا يخضع لرقابة الدولة، ولا يسجل في حساباتها، ولا يلتزم بالأنظمة والقوانين.

– أنه يستفيد من أغلب الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، وفي المقابل يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة[1].

وإزاء هذا الجدل نادى العديد من الاقتصاديين إلى نبذ التفكير في وضع تعريف معين للاقتصاد الخفي، والبحث بدلا عن ذلك في المعايير التي على أساسها يمكن تمييز هذه الظاهرة، والتي يمكن تقيمها إلى ثلاثة معايير، هي:

المعيار السياسي: ويشمل التنظيم الحكومي، والأنشطة غير القانونية، والإحصاءات القومية، وذلك للتمييز بين القطاع الرسمي الذي يدرج ناتج معاملاته ضمن الحسابات القومية وتلك التي لا تندرج فيه.

المعيار الاقتصادي: ويركز على سوق العمل و أوضاعه، ويشمل كافة الأنشطة التي تولد الدخل المكتسب من خلاله.

المعيار الاجتماعي: ويتضمن شبكة الأعمال، ومدى استقلالية العامل ومرونته ومستوى الحياة.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نخلص لتعريف الاقتصاد الخفي على النحو الآتي:

هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية غير مسجلة من قبل السلطات الضريبية كالمبيعات والخدمات التي يتم تبادلها أو مقايضتها، أو غير قانونية نهائيا بحكم طبيعتها كالأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات والرشوة والتهريب، فهي مخالفة للقوانين من أصلها.

هذا التعريف يشمل الأنشطة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي لأنها غير مشروعة أو لأنها تتم في الخفاء تهربا من الالتزامات القانونية المفروضة على مثيلاتها التي تطبق الإجراءات الرسمية، ويشمل كذلك الأنشطة التي تولد دخولا من الأنشطة الإجرامية التقليدية، كما يشمل المعاملات والمبادلات العينية التي تتم بدون استخدام النقود.

[1]– حيان بن سليمان، اقتصاد الظل و الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2006، ص02.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل نوعين من الدخول هما:[1]

-دخول أنشطة مشروعة قانونيا يتم إخفاؤها تهربا من الضرائب واللوائح التنظيمية.

-دخول أنشطة غير مشروعة وممنوعة قانونيا لا يمكن إظهارها نهائيا لأنها مخالفة للقوانين والأعراف، وهذا النوع من الأنشطة هو المرتبط بعمليات غسل الأموال لأنه يشمل كل الأنشطة التي تدخل في نطاق الجريمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الخفي

ينفرد الاقتصاد الخفي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل و العاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الاقتصاد بما فيها القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية. ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

أولا: خصائص العمالة في الاقتصاد الخفي

إن أهم السمات الرئيسية للاقتصاد الخفي في ضوء بعض الدراسات مثل دراسة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (1989)، ودراسة منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) 1973 عن التوظيف في القطاع الخفي، تتمثل في[2]:

1- أن العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم، البناء والتشييد والصناعات التحويلية؛ لذا فإن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه عمالة القطاع الخفي يتسم بتفوق الأنشطة الإنتاجية على الأنشطة الخدمية وسيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.

2- يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوى التعليم بشكل عام، ووجود نسبة عالية من الأميين فيه، وهي حقيقة معروفة عن هذا القطاع من حيث عدم وجود شروط تتعلق بالحدود الدنيا للتعليم في معظم الأنشطة.

[1] - Friedrich Schneider, informal and Underground economy Encyclopedia of Social and Behavioral Science, Elsevier Science. Publishing Company ,Amsterdam, 2000,P 02.

[2] -ILO '' Informal sector in Africa , jobs and skills for africa, addis ababa, 1985 , p85.

3- هناك نسب معتبرة من العاملين في القطاع الخفي من حملة الشهادات وهذا يؤدي إلى جذب المزيد من أصحاب المؤهلات في هذا القطاع.

4- عدم وجود علاقة واضحة ووثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع الخفي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط ما.

5- يتسم القطاع الخفي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال فيه؛ لأن عمالة الأطفال في الاقتصاد الرسمي تعد أيضا عمالة خفية لأنها تتم بشكل غير رسمي وغير معلن وبمخالفة القوانين.

6- علاقات العمل في الاقتصاد الخفي تعتمد كثيرا على المعرفة الشخصية والقرابة والصداقة؛ إذ إن طبيعة تلك الأنشطة البعيدة عن التزاماتها مع الحكومة تتطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن أن توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة بما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة في فريق العمل والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شرعية النشاط أو عدم شرعيته.

7- طالما أن الاقتصاد الخفي لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية؛ فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي ومن ثم فإن أوضح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل .

8- يختلف هدف الأفراد من دخول أنشطة الاقتصاد الخفي فهناك من يعمل باختياره ليزيد من دخله ويراكم ثروته، ويمارس نشاطه بعيدا عن أجهزة الدولة أيا كان السبب في التخفي بينما هناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية و أعباء الحياة اليومية إلى ممارسة العمل في الاقتصاد الخفي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية وإشباع حاجاتهم الفردية في حين أن الهدف العام للأفراد في الاقتصاد الرسمي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأسمالي.

ثانيا: خصائص المنشآت في الاقتصاد الخفي

1- تتمتع منشآت القطاع الخفي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تتدرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك أو دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع صغير، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع .

2- يتسم الاقتصاد الخفي بصغر الحجم غالبا سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشآت أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالبا ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية سواء من أقارب أو معارف فملكية الموارد عائلية في أغلب الأحوال والموارد ذاتية، هذا من حيث رأس المال أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 62 % من منشآت القطاع غير الرسمي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص و 33 % يعمل فيها بين 5الى 10 أشخاص و5 % يعمل فيها أكثر من 10 أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما في حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها[1].

3- على الرغم من انخفاض عدد العاملين في منشآت هذا القطاع إلا أنه يعد من القطاعات كثيفة العمالة وذلك لانخفاض معامل رأس المال / العمل، إذ يتمتع بانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل عن القطاع الرسمي (خاصة في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم المسجلة).

4- أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد الخفي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي، ووفقا لتوصية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي الرابع عشر المنعقد بجنيف 1987، أن يكون معيار التسجيل على أساس التسجيل الإداري وليس الإحصائي أو المحاسبي حتى لا تغري بعض وحدات الاقتصاد الرسمي إلى التحول إلى القطاع غير الرسمي.

5- يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة العمل ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي.

6- منتجات هذا القطاع غالبا ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج التبادل التوزيع والتسويق.

[1]- أمال عبد الحميد، مرجع سابق، ص107.

الجدول التالي يوضح خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي.

جدول رقم (01) خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي

الخصائص	القطاع الرسمي	القطاع الخفي
شرعية النشاط	مشروع	مشروع/غير قانوني/غير مشروع
معوقات الدخول	مرتفعة	منخفضة
كفاءة التنظيم	منظم	غير منظم
التكنولوجيا	كثيفة رأس المال	كثيفة العمالة
درجة الالتزام	يلتزم بالأنظمة والقوانين	يتملص من الأنظمة ويتهرب من القيود
الإدارة	بيروقراطية	على أساس عائلي أو رابط صداقة
رأس المال	وفير	نادر ومحدود
ساعات العمل	منتظمة ومحددة	غير منتظمة وكثيرة
المخزون	كبير	صغير
الأسعار	ثابتة غالبا	قابلة للتفاوض مرنة
الخدمات المالية	بواسطة البنوك غالبا	مصادر ذاتية شخصية
التكاليف الثابتة	كبيرة	بسيطة
الإعلان	ضروري	غير ضروري
الحقوق العمالية	محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإنتاجية	كبيرة	ضعيفة
حجم المنشأة والعمالة	كبير غالبا	صغير
مدى الاستيعاب	محدود بإمكانياته وخططه	يستوعب العمالة العاطلة

Source : The informal Sector And finance, institutions in west africa, world Bank, 1996, p6.

ثالثا: خصائص الأنشطة الخفية

1- أنشطة غير سوقية

يتصف الإنتاج في القطاع غير المنظم بأنه يشتمل على نوعي الإنتاج السوقي وغير السوقي، ولكن يغلب عليه الطابع غير السوقي بالإضافة إلى الأنشطة التي يجب أن تعتبر أنشطة اقتصادية حتى إذا كانت مقصورة على الاستهلاك المنزلي كمساعدة رب الأسرة في بعض الأنشطة الزراعية في الحقل أو إنتاج الخضروات والثمار والفواكه أو صيد الأسماك وجمع الخشب وما إلى ذلك.

2- أنشطة غير قانونية

على الرغم من أن مفهوم نظام الحسابات الوطنية للنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة لا يميز بين الطبيعة القانونية أو غير القانونية للأنشطة؛ إلا أن هناك نوعين من الأنشطة يجب التمييز بينها[1]:

النوع الأول: الأنشطة التي تعد في حد ذاتها قانونية ولكنها تتم بطريقة غير قانونية، مثل: شخص يعمل في صناعة البناء دون ترخيص بمزاولة العمل، أو بيع البضائع دون تصريح أو العمل في الخفاء للتهرب من دفع الضرائب[2]، أو لأن رب العمل يريد التهرب من دفع التأمينات الاجتماعية أو من تنفيذ بعض الشروط التي ينص عليها قانون العمل كالحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون مثلا. هذه الأنشطة من حيث المبدأ يجب أن تعتبر نشاطا اقتصاديا وإن كان قياسها في الواقع العملي يعد مشكلة ونتيجة لذلك يصعب تقييم أثرها على إحصاءات العمالة والبطالة.

النوع الثاني: هي الأنشطة التي تعتبر غير قانونية في حد ذاتها كتجارة المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، والمعروف أن نظام الحسابات الوطني لا يشير إلى قانونية النشاط عند الحديث عن ما إذا كان يتعين إدراجه أو عدم إدراجه في الناتج الإجمالي. وقد توصلت دراسة للأمم المتحدة 1986 إلى انه من حيث المبدأ فإن إنتاج السلع والخدمات غير القانونية يجب أن يدخل في حسابات الناتج الإجمالي؛ ولكن نظرا لطبيعته غير القانونية فإنه يتهرب من التسجيل في الإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلى تهربه من الضرائب وبذلك يعد مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد الخفي.

---

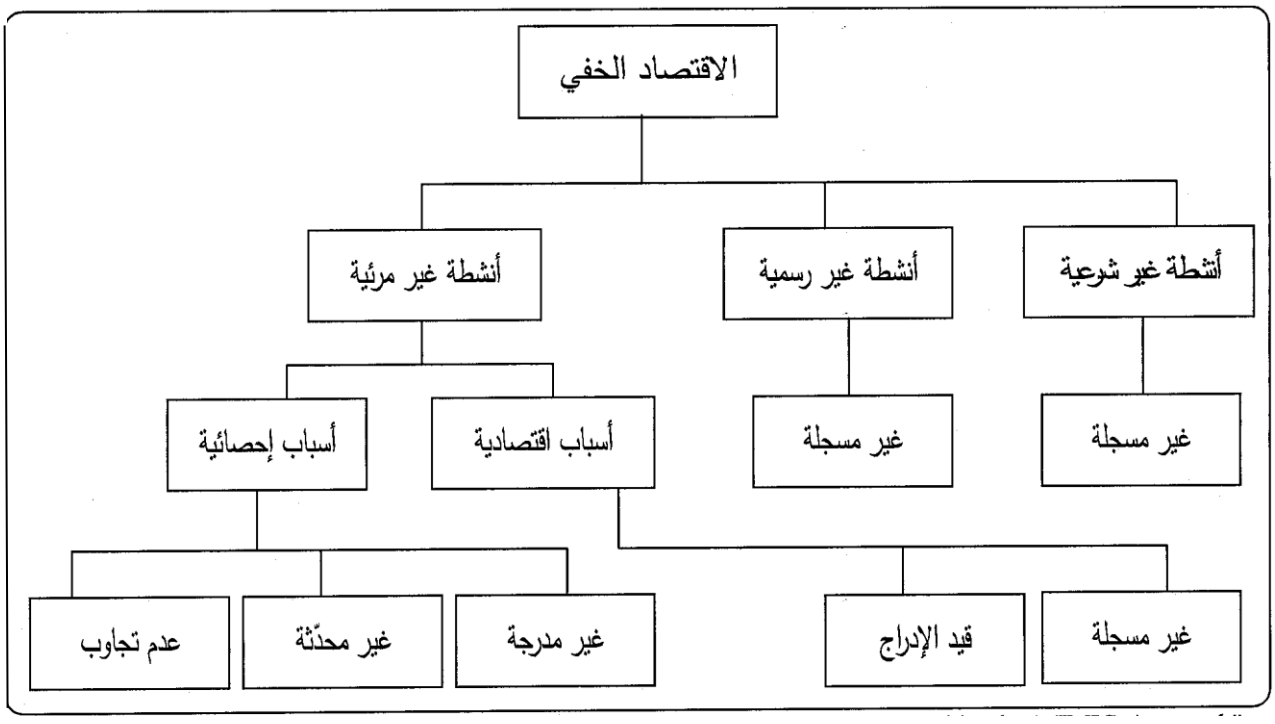
[1]- جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر،رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص22.

[2]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ص09.

المبحث الثاني: العناصر المكونة للاقتصاد الخفي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين في تحديد العناصر الجوهرية المكونة للاقتصاد الخفي؛ فالخلاف الذي انطلق من مسمى الظاهرة مرورا بالتعريف سيشمل العناصر والأسباب والطرق المستخدمة والأدوات المقترحة والنماذج المقدرة وتبعا لذلك ستصبح عناصر الاقتصاد الخفي محلا للنزاع أيها يدخل ضمنه وأيها يتم استبعاده، وبناء عليه سيتم تحديد عناصر الاقتصاد الخفي وفقا للمعايير الأساسية المستقاة من التعريف الذي اختارته الدراسة والمتمثلة في معيار المشروعية والرسمية والتهرب الضريبي، والتي من خلالها يمكن تشكيل الملامح العامة لهيكل الاقتصاد الخفي من مجموعة من المكونات الرئيسية والفرعية المنبثقة منها، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات والظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية السائدة في كل دولة وفق المسببات الرئيسية كما هو موضح في الشكل رقم (01).

شكل رقم (01) هيكل الاقتصاد الخفي



Source : Robert Dell'Anno, the shadow economy in Portugal, journal of applied economics, nov 2007 , p 255.

المطلب الأول: معيار الرسمية

قسم " بيار روزنفالون" " Rosanvallon" 1980 الاقتصاد الكلي إلى ثلاثة مكونات[1] هي : اقتصاد عام رسمي واقتصاد خاص رسمي واقتصاد خفي.

ويرى أن الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية لها حقيقتها الخاصة التي يجب أن ينظر إليها في إطار البيئة الاقتصادية الكلية، واستند (روزنفالون) في تحديد الاقتصاد الخفي إلى معيار الاتصال بين الاقتصاد الخفي والدولة؛ إذ إن معاملات الاقتصاد الخفي تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة من خلال مسارين : أحدهما مسار سري ويطلق عليه الاقتصاد السري أو التحتي، والثاني ذاتي، ومن ثم فإن الاقتصاد الخفي من وجهة نظره يتكون من مكونين:

الأول: قطاع سري يشمل الأنشطة المخالفة لقوانين الدولة، وهو نتيجة للخلل الهيكلي في الاقتصاد الرسمي.

الثاني: قطاع ذاتي والذي هو بمعنى آخر للأنشطة غير الرسمية، ويتشكل من أنشطة لا تخالف أنظمة وتشريعات الدولة ، غير انه قطاع مبني على أشكال وأنماط اجتماعية وتنظيمية، تنتج سلعا وخدمات إما تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة.

وكلا المكونين يشكلان الاقتصاد الخفي الذي يظم الأنشطة غير المسجلة في الحسابات القومية أو بيانات الجهات الحكومية، ويشمل وحدات إنتاجية صغيرة تنتج سلعا وخدمات وينخرط فيها من يعمل لحسابه الخاص، أو لدى الغير لقاء أجر . ويلاحظ أن هذه المشروعات الصغيرة تقدمت في إمكانياتها وتقنياتها أكثر من الماضي، وإن كانت لا تزال تركز على المنتجات البسيطة؛ إلا أن هذا لا ينفي عنها صفة الرأسمالية، لأنها تعمل للسوق في اقتصاد نقدي وتحصل على خاماتها ومعداتها من الاقتصاد الرسمي. وتحتل الأنشطة التجارية قائمة الصدارة في أنشطة الاقتصاد الخفي في دول العالم خاصة النامي منها، وتدل المؤشرات على أن حجم هذه المشروعات والأنشطة قد يزداد على عدد مثيلاتها في الاقتصاد الرسمي[2].

[1]- Pierre Rosanvallon, Le développement de l’économie souterraine et l’avenir des sociétés industrielles, le débat gallimard n° 2, juin 1980,p17.
[2]- Pierre Rosanvallon, OP.Cit, pp(17,18).

من زاوية أخرى وخلافا للتقسيم السابق يرى آخرون أن الاقتصاد الخفي ينقسم إلى المجموعات التالية[1]:

-الأنشطة الاقتصادية التي تحقق دخلا لا تصرح به لإدارة الضرائب.

-الأنشطة الاقتصادية (تجارية، صناعية، خدمة) التي لا تلتزم بالقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة، والإجراءات والشروط اللازمة لقيام النشاط أو طبيعة العمل، كالحصول على التراخيص وكذلك قوانين العمل واللوائح والضوابط الحكومية التي تنظم كافة الأنشطة الربحية؛ فالعاملون تحت هذا القسم يعملون دون غطاء شرعي أو قانوني.

-الأنشطة التي تعمل في السوق السوداء للمتاجرة في السلع الممنوعة من التداول قانونا.

-الأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات.

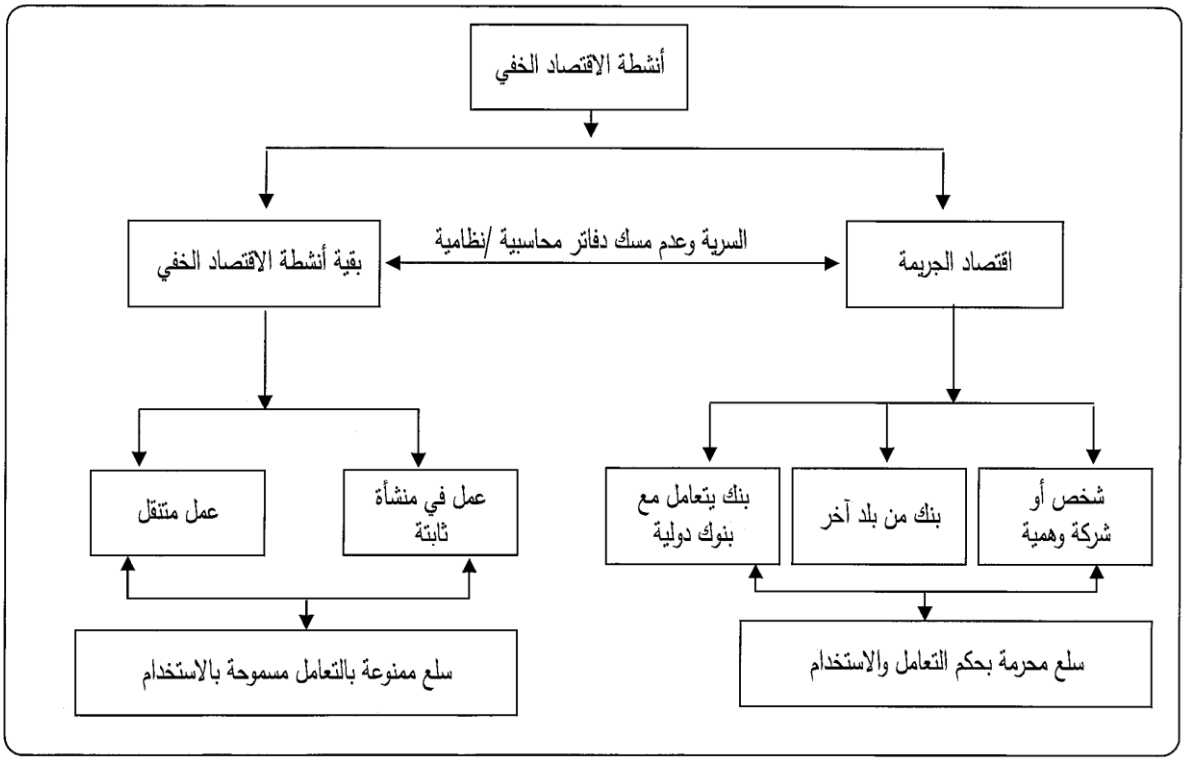
-النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المنتفعون من الإعانات الحكومية؛ حيث لا يسمح لهذه الفئة استغلال الإعانات لأغراض تجارية.

-النشاط التجاري والإنتاجي الذي تقوم به العمالة الأجنبية المخالفة لقوانين العمل والإقامة ، فهذا الصنف من العمالة مضطرة إلى البقاء في الاقتصاد الخفي حتى لا ترحلهم السلطات الحكومية إلى بلدانهم.

كما يمكن توضيح آلية الترابط والسمات العامة بين الأنشطة المختلفة للاقتصاد الخفي من خلال الشكل رقم (02) الآتي:

[1] – Robert Dell'Anno, the shadow economy in Portugal, journal of applied economics, nov 2007 , pp 255,256.

شكل رقم (02) آلية الترابط بين أنشطة الاقتصاد الخفي



المصدر: حيان بن سليمان، اقتصاد الظل والاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2006، ص02.

من خلال التقسيمات السابقة نلاحظ مدى سعة مجال الاقتصاد الخفي والعدد الكبير من الأنشطة التي تندرج تحت مفهومه، والتي يصعب أو يتعذر حصرها بدقة، ومهما اختلفت أساليب الدراسات الاقتصادية وتباينت مفاهيمها في عرض مكونات الاقتصاد الخفي؛ فإنها لا تكاد تخرج عن الإطار الأساسي لهذا الاقتصاد وما يحويه من الأنشطة غير المسجلة والأنشطة غير المشروعة والمخالفة للنظام أو المحظورة، باعتبار أن الضابط للنشاط هو الشرعية والقانونية.

المطلب الثاني: معيار المشروعية

أولا: الجانب المشروع

يحتل الجانب المشروع جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم خاصة الدول النامية؛ حيث يلاحظ أن نشاطه لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي بها ويستوعب حوالي نصف عدد

العمالة في الدول النامية [1]. كما يتواجد أيضا في الدول الصناعية المتقدمة نظرا لما يمر بها من ركود وتغييرات هيكلية، تؤدي إلى زيادة البطالة التي بدورها تبحث عن فرص عمل في القطاع الخفي.

يندرج تحت هذا القطاع العديد من الفئات بدءا من الباعة المتجولين ومرورا بعمالة الأطفال والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر غير المسجلة لدى المصالح الرسمية.

كل هذه الأنشطة غير رسمية؛ ولكنها تخلق فرصا جيدة لاكتساب دخول شرعية فهي غير رسمية لعدم تسجيلها في الحسابات القومية، وشرعية لأنها لا تتنافى مع مبادئ القانون وتصنف هذه الأنشطة في المجموعات التالية:[2]

1- **الأنشطة الأولية والثانوية؛** مثل الزراعة والتجارة في الأسواق العامة غير المنظمة، أصحاب الحرف لحسابهم الخاص (عمال البناء والميكانيكيون والدهانون وما الى ذلك).
2- **الأنشطة من الدرجة الثالثة من مدخلات رأس مالية كبيرة نسبيا؛** مثل أنشطة ملاك الأراضي والمنازل، النقل ومطاحن الحبوب .
3- **أنشطة أخرى؛** مثل المصورين المتنقلين، السماسرة والوسطاء، المدرسون الخصوصيون وغيرهم.
4- **المدفوعات التحويلية الخاصة بين الأفراد** مثل الهدايا، الاقتراض والتسول.
5- إن معظم الأنشطة السابقة تقوم بها الفئات الفقيرة من العمالة وتتركز معظمها في الأحياء الشعبية والمناطق العشوائية المزدحمة بالسكان.

ثانيا: الجانب غير المشروع

يقصد بالجانب غير المشروع من الاقتصاد الخفي تلك الأنشطة التي تتناقض مع مبادئ القانون بالإضافة إلى عدم تسجيلها في الحسابات الرسمية، وقد صنف "هارت" "Keith Hart"1973 الأنشطة الخفية غير الشرعية إلى مجموعتين رئيسيتين من الأنشطة وهي:

1- **الخدمات غير الشرعية؛** مثل عمليات النهب والاحتيال عموما، مستلمي السلع المسروقة، تجارة المخدرات بكل أنواعها، التهريب، الارتشاء والفساد السياسي.

[1]- كريم مصطفى حسن جوهر، القطاع غير رسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2005، ص23.
[2]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص26.

2- الأنشطة التحويلية غير الشرعية؛ مثل السرقات بمختلف أنواعها (ابتداء من النشالة الصغيرة وسرقات المحافظ من الجيوب واللصوصية حتى السطو المسلح)، الاختلاس من المال العام والنصب على البنوك والقمار[1] .

يضاف إلى المجموعتين السابقتين نوع ثالث؛ وهو:

3- أنشطة الإنتاج والتصنيع غير المشروع الذي يندرج تحته الإنتاج والتصنيع لبعض المنتجات غير الشرعية مثل إنتاج المخدرات سواء بزراعتها في شكل أولي أو بتصنيعها وتحويلها(مثل الأفيون والكوكايين والهيروين)، والصناعات الكيماوية (كالأدوية المغشوشة، والحبوب المهلوسة وغيرها).

يعتبر هذا الجانب غير المشروع من أخطر الأنشطة على الاقتصاد وعلى المجتمع؛ فهو يشمل كافة المعاملات المتعلقة بإنتاج وتداول السلع والخدمات المحظورة قانونا.

هناك نوع أخر يتضمن الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة؛ فعدم المشروعية في هذا النوع هو النشاط وليست السلعة ومن أمثلة هذه الأنشطة، الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي وهو المكان الذي يتم فيه تداول العملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية. ومن أسباب انتشار هذه الأسواق عدم مرونة أسعار الصرف وتعقد اللوائح والقوانين المنظمة له وعدم توفر الاعتمادات والتراخيص التي تنظم مثل هذه الأنشطة، وكذا فرض القيود على رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج[2] .

المطلب الثالث: معيار التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة عالمية توجد أينما وجدت الضرائب، ويترتب عليها اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات، وقد يترتب عليها استخدام السياسات الاقتصادية بطرق غير سليمة[3].

يقصد بالتهرب الضريبي محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا عن طريق إتباع طرق وأساليب مخالفة للقوانين[4] .

---

[1] - Keith Hart, Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, The Journal of Modern African Studies Vol. 11, No. 1 (Mar., 1973), published by cambridge university, p 69.

[2]- عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص 18.

[3]- عبد المعطي البهواشي، عوامل التهرب من ضرائب الدخل، مجلة مصر المعاصرة، عدد 404 لسنة 1986 ،ص41.

[4]- بوعون نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، متيجة للطباعة،2010، ص169.

طبقا لهذا المعيار فان أشكال الاقتصاد الخفي تشمل المعاملات النقدية وغير النقدية سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية و يسمى هذا المعيار كذلك بمعيار خصائص السوق ويتضمن:

أولا: المعاملات النقدية (أنشطة سوقية)

هي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق؛ وتستخدم النقود كوسيلة للتبادل؛ وقد تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة.

1- **أنشطة غير مشروعة؛** وتشمل كافة الدخول الناتجة من الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات وصناعتها، التهريب، القمار، النصب والاحتيال وتجارة السلاح .
2- **أنشطة مشروعة؛** وتشمل كافة دخول أصحاب المهن الحرة الناتجة عن أنشطة مشروعة مثل (إنتاج السلع، تقديم الخدمات...) ولكنها غير مسجلة، أو أنشطة مسجلة ولكن المكلف يقدم تصريحات بأقل من قيمتها الحقيقية أو عن طريق المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة؛ مما يؤدي إلى تقليل الضريبة المستحقة[1] .

ثانيا: المعاملات غير النقدية (أنشطة غير سوقية)

هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها سلعا وخدمات حقيقية؛ ولكن لا يتم تبادلها من خلال السوق، فقد تستهلك ذاتيا أو عن طريق الوحدات المنتجة أو يتم تبادلها بأساليب غير رسمية باستخدام المقايضة [2].

1- **أنشطة غير مشروعة؛** وتشمل مقايضة المخدرات والسلع المسروقة والمهربة، زراعة وإنتاج المخدرات للمقايضة أو للاستخدام الشخصي ويدخل فيه كذلك السرقة للاستعمال الشخصي[3].
2- **أنشطة مشروعة؛** وتشمل الأنشطة الاقتصادية للقطاع العائلي الذي يقوم بإنتاج سلع (مقبولة قانونيا) واستخدامها في المقايضة بسلع أخرى، أو الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي كتربية المواشي والدواجن والزراعة، أو تقديم خدمات شخصية للأسرة أو للغير في إطار المساعدة بدون مقابل.

[1]- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص09.

[2]- كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص30.

[3] -Friedrich Schneider. Size and measurement of the informal economy in 110 countries, around the world, Australian National Tax Centre ,Canberra, Australia, 2002, P04

المطلب الرابع: معيار القطاعات الاقتصادية

يتكون الاقتصاد الخفي حسب هذا المعيار من الناتج غير المعلن سواء كان قانونيا أو غير قانوني، والذي لم يسجل ضمن الحسابات الرسمية للدولة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، والجدول التالي رقم(02) يوضح أنواع الأنشطة التي غالبا ما يتكون منها الاقتصاد الخفي في معظم بلدان العالم، وفيه تصنيف لهذه الأنشطة وفقا لنوع النشاط الاقتصادي وقانونيته (قانوني أو غير قانوني) وذلك حسب القطاعات الاقتصادية .

جدول رقم(02) أنواع الأنشطة الخفية وفقا لقانونية النشاط

القطاع الاقتصادي	الإنتاج القانوني(المشروع) غير المسجل	الإنتاج غير القانوني (غير المشروع) غير المسجل	السرقات الممكنة
الزراعة	– الإنتاج الزراعي غير مسجل – تقييم الناتج الزراعي بأقل من قيمته – الأجور غير المسجلة.	– زراعة كافة أنواع المخدرات – الأجور المدفوعة للعمال في تلك الأنشطة.	– السرقات والاختلاسات التي لم يتم احتسابها ضمن النتائج.
الصناعة	– الناتج الصناعي غير مسجل. – الناتج الصناعي المسجل بأقل من قيمته. الأجور المدفوعة لعمال غير مسجلين .	– عمليات تصنيع المخدرات. – الأجور المدفوعة للعاملين في هذه الأنشطة.	– السرقة من الخامات والمواد الصناعية والغش في الجودة.
البناء والتشييد	– العمال غير المسجلين الذين يعملون لحسابهم الخاص (بنائي، نجارين، حدادين...) – البناء على أراضي الدولة(البناء الفوضوي) بدون ترخيص.	– الغش في مواد البناء – الغش في المقادير و معايير البناء.	– السرقات من خامات البناء والتشييد. – عدم الالتزام بمعايير البناء.
التجارة جملة وتجزئة	– نشاط المحلات غير المسجلة أو المسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية . – عملية التسويق لمنتجات مشروعة دون الحصول على ترخيص .	– العمليات المتعلقة ببيع كافة أنواع السلع المحظورة مثل الأسلحة المهربة والمخدرات. – تجارة السلع المسروقة .	– السرقات المنتشرة على نطاق واسع في قطاع تجارة التجزئة .
المطاعم والفنادق	– المطاعم غير المسجلة أو المسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية .		– الأطعمة المسروقة بواسطة العمال – استخدام السلع التموينية المتسربة من نطاق الدعم .
النقل والمواصلات	– دخول أصحاب سيارات الأجرة وسيارات النقل المسجلة بأقل من قيمتها – دخول أصحاب السيارات التي تعمل فيا النقل وهي غير مسجلة .	– استخدام السيارة في نقل السلع المحظورة واستخدامها في التهريب .	– استخدام السيارات العامة لأغراض خاصة .
خدمات التمويل والتامين والأعمال	– الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين – دخول ناتجة من الدروس الخصوصية	– الرشاوى والعمولات المدفوعة – عمولات التعامل السوق السوداء.	
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	– خدمات الإصلاح والصيانة المقدرة بأقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء والأجور غير المسجلة لأصحاب بعض المهن .	– دخول المراهنات والقمار. – الخدمات المتعلقة بالأعمال المنافية للآداب.	

المصدر: محمود عبد الفضيلة، جيهان دياب، أبعاد مكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في مصر، مجلة مصر المعاصرة ، عدد 400 لسنة 1985، ص11.

من خلال الجدول السابق رقم (02) نلاحظ أنه يمكن تصنيف أنشطة الاقتصاد الخفي حسب القطاعات الاقتصادية، حيث تسري هذه الأنشطة الخفية في كيان كافة القطاعات الاقتصادية، وتتولد الدخول الخفية في مختلف هذه القطاعات[1] .

من خلال دراسة الاقتصاد الخفي يلاحظ تعدد الأنشطة التي تندرج تحت مفهوم هذا الاقتصاد، كما يصعب حصر هذه الأنشطة فهي غير قابلة للثبات نسبيا؛ حيث تتغير بتغير اللوائح والقوانين وباختلاف البلدان فقد نجد سلعا يسمح تداولها في دول وتمنعها دول أخرى. كما يلاحظ أن الاقتصاد الخفي يتضمن نوعين أساسيين من الأنشطة الأول عبارة عن أنشطة مشروعة غير مسجلة، والثاني يتضمن أنشطة غير مشروعة وغير مسجلة (محظورة قانونيا).

المطلب الخامس: معيار الدخل الاقتصادي

يقصد بمفهوم الدخل التدفق النقدي الذي يوجد قوة شرائية لدى أفراد المجتمع، ويعتبر الدخل المحلي الذي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، وتحديد مقدار الدخل الفردي الذي يعكس الحياة المعيشية لأفراد المجتمع، وقيمة الناتج والدخل المحلي ومكوناته؛ مما يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع، والعوائد التي تحصلت عليها عناصر الإنتاج نتيجة إسهاماتها في العملية الإنتاجية خلال سنة.

وبناء على ما سبق ووفقا للنظرية الاقتصادية؛ فان الدخل الاقتصادي يتحدد على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة، دون أن يحدث تغيير في رصيد الثروة (بين بداية الفترة ونهايتها)، ويشمل ذلك الأنشطة النقدية، وغير النقدية، المشروعة وغير المشروعة. غير أن تقديرات الدخل والحسابات القومية تقتصر على الأنشطة المسجلة، ومن ثم تقتصر الحسابات القومية على جزء من الدخل الاقتصادي، وليست معبرة عنه بالكامل؛ فكثير من الأنشطة والخدمات لا تدخل ضمن حسابات الناتج أو الدخل المحلي لصعوبة تقديرها أو لعدم ظهورها، ومن ثم تظهر قيمة الناتج المحلي بأقل من الحقيقة.

[1]– جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص28.

وينقسم الدخل الاقتصادي الكلي الى[1]:

1- دخل مسجل؛ وهو إجمالي الدخل القومي المسجل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية، ويتكون من الدخول المتولدة من الأنشطة المشروعة، والدخول الافتراضية التي تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في الأنشطة.

2- دخل غير مسجل؛ وهو إجمالي الدخول غير المدرجة بالحسابات القومية والإحصاءات الرسمية وتتكون من:

أ- المحلي، أو بنود استهلاك القطاع العائلي دخول الأنشطة غير المشروعة؛ حيث لا تظهر قيمة صفقاتها ومشترياتها في حسابات الإنفاق المحلي، أو بنود استهلاك القطاع العائلي، أو في حسابات الاستثمار.

ب- جزء من دخول الأنشطة المشروعة، ولم تدرج في الحسابات القومية نتيجة للسهو في التقدير أو لقصور في إجراءات التسجيل، أو لقصور في قاعدة البيانات التي تؤسس عليها التقديرات .

ت- معظم دخول الأنشطة المشروعة غير النقدية التي لا تتضمنها الحسابات القومية نظرا لصعوبة قياس وتقدير تلك الدخول.

ث- الأنشطة المشروعة التي تتهرب من دفع الرسوم أو تقديم المساهمة الضريبية، وتحدث من خلال رغبة غير مشروعة للانتقال من قطاع الدخل المعلن للسلطات الضريبية إلى قطاع الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية. ويدخل ضمن هذا القسم أنشطة التجنب الضريبي التي تتم من خلال رغبة الأفراد نقفل أنشطتهم إلى القطاعات غير الخاضعة للضريبة، ومن ثم تصبح دخول تلك الأنشطة دخولا غير معلنة .[2]

ووفقا لمعيار تسجيل الدخل الاقتصادي ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الاقتصاد الكلي إلى قطاعين وهما:

- قطاع رسمي معلن يمثله الدخل القومي المسجل.
- قطاع غير رسمي وغير معلن يمثل الاقتصاد الخفي ويعبر عنه بدلالة الدخل غير المسجل.

[1]- عاطف وليم اندراوس، مرجع سابقن ص19.

[2]- Edgar L. Feige, OP.Cit, p08.

المبحث الثالث: أسباب الاقتصاد الخفي

هناك اتفاق في الأدبيات الاقتصادية على أن نشوء ونمو الاقتصاد الخفي يعود إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وإن هذه الظاهرة نفسها ذات أبعاد اقتصادية سياسية واجتماعية، كما أنها مرتبطة بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي والحركة السياسية لكل بلد عبر الزمن. غير أن تلك الأسباب تختلف من دولة لأخرى، ومن ثم فالتحليل الأمثل لهذه الظاهرة لابد أن يتناول تلك الأسباب مجتمعة من خلال مدخل متعدد الاختصاصات؛ إذ إن العوامل والأسباب الاقتصادية التي تقف خلف وجود الاقتصاد الخفي وان كانت هي أحد أهم الجوانب وأكثرها تحديدا وقابلية للقياس إلا أنها ليست إلا جزء من مجموعة أسباب لا تكفي وحدها إلا لتقديم تفسير جزئي لنشوء وتنامي الاقتصاد الخفي وذلك بحسب قوتها في مجموعة الأسباب، ويميل الكثير من الباحثين إلى رأي "تانزي" الذي يرى أن أنشطة الاقتصاد الخفي لن تتواجد في ظل اقتصاد سوقي يسير بشكل جيد دون وجود تدخلات وضوابط حكومية على الأسواق، ذلك أن حوافز الدخول في تلك الأنشطة تزيد مع زيادة القوانين والأنظمة وارتفاع مستوى الضرائب في البلد[1].

المطلب الأول: الأعباء الضريبية وأعباء مدفوعات الضمان الاجتماعي

لقد أجمعت معظم الدراسات على أن العبء الضريبي وأعباء مدفوعات الضمان الاجتماعي هي أهم الأسباب المشجعة على الانضمام إلى أنشطة الاقتصاد الخفي؛ فمن المعلوم أن الضرائب وسيلة لتنفيذ السياسات المالية للدولة ومن خلالها تتحكم في الأنشطة الاقتصادية من خلال تشجيع أنشطة اقتصادية معينة أو الحد من أنشطة أخرى. كما أن زيادة الأعباء الضريبية يولد حافزا لدى الأفراد والمؤسسات للعمل بعيدا عن رقابة الدولة لأن زيادة هذه الأعباء تزيد من تكلفة المعاملات وبالتالي نمو الاقتصاد الخفي.

أولا: العبء الضريبي

توصل "كالدور kaldor" في دراسته المشهورة عن الإصلاح الضريبي في الهند إلى أن حافز التهرب من الضريبة سواء بتخفيض الضريبة أو الالتجاء إلى الاقتصاد الخفي، أو برفع الاستقطاعات الضريبية بصورة مصطنعة يتوقف على الأسعار الجديدة للضريبة؛ إذ أنها تتحكم في المكاسب الناجمة عن عملية التهرب كنسبة مؤوية من الدخل المتهرب من الضريبة[2]، كما توصل "تانزي" (1980) إلى أن معدلات الضرائب المرتفعة توفر الحافز لتدفق الموارد نحو أنشطة الاقتصاد الخفي، كما يؤكد كل من

[1] – Vito Tanzi, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, the Economic Journal, (109 june), 1999 , pp (338,342).

[2] - Nicholas Kaldor, Tax Reform in India, Economic Weekly Annual, Jan 1959, pp 107,108.

"شنايدر و أنست" "SCHNEIDER & ENSTE" (2002) على أن ارتفاع أسعار الضرائب غير المباشر والسعر الحدي للضريبة يساعد على زيادة كمية العمل والسلع التي يتم شراؤها وبيعها في الاقتصاد الخفي [1].

و قد أظهرت دراسة "سيبولا" "CEBULA" عن تأثير ضرائب الدخل على الاقتصاد الخفي أن زيادة السعر الحدي للضريبة في الطبقة العليا من الدخل تؤدي إلى زيادة إضافية في الاقتصاد الخفي، وأن ارتفاع السعر الحدي لضريبة الدخل بمعدل نقطة مؤوية واحدة بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بمعدل 1.4 نقطة مؤوية[2]، وتوصل إلى ذات النتيجة "هانسون" "HANSSON " (1982) في دراسته عن السويد، حيث أشار إلى أن ارتفاع معدلات الضريبة وبصفة خاصة على الدخول الحدية ينعكس في صورة ازدهار الاقتصاد الخفي على المدى الطويل ويوفر بالفعل دوافع نحو المخاطر والتحول نحو أنشطة الاقتصاد الخفي وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين الدخل غير المعلن وسعر الضريبة[3] .

ثانيا: العوامل الاقتصادية

هي العوامل التي يمكن وضعها في شكل علاقات دالية أو نماذج اقتصادية كلية أو جزئية، وتشتمل هذه العوامل على:

- متغيرات السياسة الضريبية مثل سعر الضريبة ووعاؤها، وهيكلها ومستوى عقوبة التهرب من أدائها، واحتمالات اكتشاف التهرب، ومدى تعقد النظام الضريبي وسياسات العفو والتصالح الضريبي وبرامج المراجعات الضريبية وكفاءة المؤسسات الضريبية.
- متغيرات برامج الإنفاق العام مثل مدى إحساس الممول بتعظيم الاستفادة من المنافع العامة.
- المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل متوسط نصيف الفرد من الدخل، ومعدل نموه وعدالة توزيعه، ودرجة المنافسة والاحتكار في الأسواق، وحجم الاقتصاد الخفي في المجتمع ومعدل التضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

---

[1]– فريديريك شنايدر، دومينيك انستي، الاختباء وراء الظل ونمو الاقتصاد الخفي، منشورات صندوق النقد الدولي،عدد 30 عام 2002، ص 6.

[2] – Richard J. Cebula, An Empirical Analysis of the Impact of Government Tax and Auditing Policies on the Size of the Underground Economy: The Case of the United States, American Journal of Economics and Sociology, 1973–1994, April 1997, p173.

[3]– محمد ابراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص17.

بالرغم من إمكانية تقدير معظم هذه المتغيرات ووضعها في شكل كمي قابل للقياس؛ إلا أن بعضها يصعب تقديره كميا. هناك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى زيادة الحوافز نحو التهرب الضريبي وبالتالي زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

1- سعر الضريبة

لقد ساد اعتقاد بأن أيسر الطرق لزيادة حصيلة الضرائب هو رفع سعرها، واستمر هذا الاعتقاد لفترة طويلة حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين؛ إلا أن عرض " آرثر لافير A.Laffer"[1] لتحليله من خلال المنحنى المشهور المسمى باسمه والذي وضح فيه العلاقة بين سعر الضريبة والحصيلة الضريبية، وكانت علاقة عكسية بعد حد معين من سعر الضريبة بعده تنخفض جملة الحصيلة الضريبية كلما زاد سعر الضريبة.

لقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة أن زيادة معدلات الضرائب الحدية يفسر جزئيا أسباب زيادة التهرب الضريبي؛ ففي السويد مثلا والتي لها خبرة في زيادة معدلات الضرائب الحدية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ارتفع معدل الضريبة من 59%عام 1965 إلى 85% عام 1980 على متوسط الدخول المكتسبة؛ وهذا يفسر بدرجة كبيرة زيادة التهرب الضريبي وأنشطة الاقتصاد الخفي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبعض الدول الاسكندنافية الأخرى اتضح أن زيادة أسعار الضرائب الحدية كانت أعلى من 50% ومع زيادة أسعار الضرائب بعد هذا الحد تزداد حوافز التهرب منها ويتحول كثير من دافعي الضرائب إلى متهربين منها وبالتالي زيادة مستوى أنشطة الاقتصاد الخفي[2].

2- معدل العقوبة واحتمال اكتشاف التهرب

أوضحت العديد من الدراسات أن تأثير تشديد العقوبة والغرامة وزيادة احتمال اكتشاف التهرب (من خلال سياسات الفحص والتدقيق والمراجعة) يعتبر أكبر من تأثير معدلات الضرائب نفسها على التهرب الضريبي؛ وأنها أكثر فاعلية في الحد من التهرب الضريبي عن تخفيض معدلات الضرائب.

فالمكلف يقارن درجة الخطر؛ فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه؛ لكن إذا كانت قيمة

---

[1]- بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004 ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص146.

[2]- جابر محمد، مرجع سابق، ص47

العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.[1]

إن رفع مستوى العقوبة يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي كما أن زيادة احتمال اكتشاف التهرب الضريبي وتعزيز إجراءات الكشف والرقابة والمراجعة يقلل كذلك من التهرب الضريبي .

3- هيكل النظام الضريبي ومدى الإحساس بالمساواة المالية

إن لظاهرة التهرب الضريبي بعدا نفسيا كبيرا ينشأ من عدم الإحساس بالمساواة؛ حيث قد يؤدي إحساس الأفراد بأن منفعة التأمينات الاجتماعية ليست عاجلة وواضحة إلى التهرب من الضرائب والمساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي وبما أن منفعة التأمينات الاجتماعية مستقبلية فهي غير واضحة في الوقت الذي تدفع فيه المساهمات، بالإضافة إلى شعور أصحاب الأعمال بعدم الاستفادة من هذه التأمينات؛ فهذا يؤدي إلى ميل أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء إلى التهرب، وهناك من يرى أن من أهم الإجراءات الفعالة في رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الممولين بدفع الضريبة، هو شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها، وخلاصة القول فيما يتعلق بالعبء الضريبي والعناصر المرتبطة به أن نشوء ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي يتوقف على مجموعة متشابكة من العوامل الضريبية والأسباب المتعلقة بها والتي تتفاوت قوة تأثيرها بحسب ظروف كل بلد وتقدمه الاقتصادي[2].

المطلب الثاني: النظم والقيود الحكومية

إن عبء الإجراءات والقيود البيروقراطية لا يقل أهمية في تأثيرها على نمو أنشطة الاقتصاد الخفي عن عبء الضرائب، فكلاهما كبديلين يمكن أن يكفي لإيجاد ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي.

يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن الاقتصاد الخفي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد، و تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي بهدف تنظيم أنشطة معينة أو رفع مستويات مناسبة من المعيشة والأمان، أو حماية صناعات معينة أو فرض قيود على أنشطة معينة أو حضر أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، أو منح تراخيص لمزاولة أنشطة معينة أو منح دعم أو إعانة اجتماعية عند مستوى محدد

[1]- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر،2003، ص15.

[2]- حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية،2012، ص50.

من الدخل أو لأسباب اجتماعية، ويأتي هذا التدخل في شكل قواعد وإجراءات ولوائح وتشريعات حكومية في مجال الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والعمالة وغيرها[1] .

لقد أوضح جواتيمان "GUTMAN"(1977) أن تزايد معدلات الضرائب وتزايد عبء الإجراءات الحكومية يؤديان معا إلى نمو واتساع الاقتصاد الخفي، وأن أنشطة الاقتصاد الخفي والأسواق السوداء التي وجدت في مختلف أنحاء العالم ترجع إلى القواعد والقيود الحكومية وتسلطها، كما أوضح "تانزي"(1982) أنه في حال عدم وجود ضرائب فإن أنشطة الاقتصاد الخفي سوف تتواجد بسبب القيود الحكومية المختلفة على الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية، فقد تفرض القيود على الأنشطة الإجرامية بطبيعتها وغير الشرعية وفي هذه الحالة إذا صوحبت بعقوبات مشددة وسيطرة قوية فإنها قد تؤدي إلى منع هذه الأنشطة أو الحد من نموها في الخفاء[2].

و نعرض فيما يلي أهم صور التدخل الحكومي:

أولا: تدخل الحكومة بمنح تراخيص مزاولة أنشطة معينة

تتحكم الحكومة في الكمية المعروضة من سلع وخدمات معينة عن طريق إلزام الأفراد بالحصول على إذن رسمي أو ترخيص بممارسة بعض الحرف أو الوظائف، وهو ما ينجم عنه في بعض الأحيان ظهور فجوة بين كمية العرض والطلب في السلع والخدمات مما يوفر دافعا لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيص بمزاولة المهنة وبإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الخفي، والعمل بأجر أقل أو الإنتاج بسعر أقل بدون تحمل التكاليف الزائدة في استخراج هذه التراخيص، ويضاف إلى ذلك تدخل الحكومة بفرض القيود على إنتاج سلعة معينة كالقيود القانونية والقيود المفروضة على النقابات العمالية أو الاشتراطات الخاصة بالمواصفات اللازمة في تصميم المشروعات أو المحافظة على البيئة والصحة العامة.

يرجع السبب في كون زيادة اللوائح التنظيمية مشجعة على أنشطة الاقتصاد الخفي إلى أن كثرة اللوائح و الإجراءات و التنظيمات تعد من الخيارات المتاحة أمام الفرد في الاقتصاد الرسمي وتزيد من تكاليف العمل فيه؛ مما يولد دافعا لدى الأفراد على العمل في الاقتصاد الخفي الذي يمكنهم من تجنب

[1] -Friedrich Schneider, Klinglmair Robert, shadow economies around the world : what do we know ?, department of economics, University of Linz, Austria, 2004

[2] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, "International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil," Brazilian Institute of Ethics in Competition, 12 March 2002, Rio de Janeiro, p08.

هذه اللوائح التنظيمية، حيث توضع العديد من الدراسات أن البلدان التي تكثر فيها اللوائح التنظيمية يكون حجم الاقتصاد الخفي فيها كبيرا وعلى سبيل المثال أظهرت دراسة على نحو 84 بلد من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي والبلدان المتقدمة أن زيادة نقطة واحدة على مؤشر التنظيم الذي يتضمن درجات من 1 إلى 5 تقترن بزيادة في الاقتصاد الخفي بنسبة 10 % بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة[1].

تشدد نتائج الدراسات المهتمة بهذا الموضوع على الحكومات أن تولي اهتماما أكبر بتقليل كثافة اللوائح أو القوانين، أو على الأقل تحسين عملية تنفيذها بدلا من زيادة تلك اللوائح وقد يعود ضعف الاهتمام بالاقتصاد الخفي لدى بعض الحكومات وتوجهها نحو زيادة اللوائح والقوانين بسبب ما تتيحه من زيادة سلطة البيروقراطيين وارتفاع التوظيف في القطاع العام، وعلى النقيض من ذلك ترى بعض الحكومات أن السبيل لمكافحة أنشطة الاقتصاد الخفي يكمن في زيادة الأنظمة والقوانين وهو توجه لا تؤيده النتائج التجريبية للدراسات[2].

ثانيا: التدخل الحكومي بمنح دعم أو إعانة

هذا النوع من التدخل الحكومي تشترك فيه كافة الحكومات في الدول المتقدمة والنامية وتتعدد صور الدعم للسلع أو الخدمات أو الأشخاص، فقد تقوم دولة بتقديم دعم معين لسلعة أو خدمة أو تمنح إعانة اجتماعية كإعانات الضمان الاجتماعي لكبار السن والمحتاجين ومن تقل رواتبهم عن حد معين، أو تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية للأفراد. وتتناسب هذه المنح بصورة عكسية مع الدخل أو تتدخل الدولة لدعم بعض السلع الأساسية أو لحل أزمة معينة أو لتشجيع صناعة ما أو للمحافظة على الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة لمحدودي الدخل، و يظهر تأثير وانعكاس هذا التدخل والإعانات على أنشطة الاقتصاد الخفي في تصرفات الأفراد المستفيدين أو المتعاملين في السلعة أو الخدمة؛ فحتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعي للأفراد عند تجاوز دخولهم حدا معينا فإنهم وتحقيقا لذلك يتوجهون إلى أنشطة الاقتصاد الخفي كي يستمروا في استحقاقهم للإعانة الاجتماعية والمدفوعات التحولية ونفقات التعليم والعلاج، كما يظهر ذلك في انتشار عمالة الأفراد الذين أحيلوا إلى التقاعد في أنشطة الاقتصاد

[1] – فريدريك شنايدر، دومينيك انستي، مرجع سابق، ص8.

[2] –Philippe Adair, Production et financement du secteur informel urbain en Algérie ; enjeux et méthodes, revue économie et management n°=01,université Tlemcen,2002,p02.

الخفي خوفا من تأثير مدفوعات معاشاتهم التقاعدية أو اكتشاف دخولهم الحقيقية إذا ما قرروا العمل مرة أخرى في الاقتصاد الرسمي بل إن الفرق في الأجور التي يتقاضاها العاملون في قطاعات الاقتصاد الرسمي قبل وبعد التقاعد من أكبر الحوافز للعمل في الاقتصاد الخفي لزيادة دخولهم وتعويض الفرق ويتم ذلك بصورة غير مقننة ويصعب تسجيلها.

ثالثا: التدخل الحكومي في سوق السلع

تختلف طبيعة العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد الخفي في الدول التقدمة عنها في الدول النامية؛ فالضرائب تؤدي دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة، بينما يزدهر الاقتصاد الخفي في الدول النامية نتيجة نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية في مواجهة الطلب السلعي وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة واختلال نظام الأسعار وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وجميعها عوامل تحدث نتيجة التدخل الحكومي في الأسواق السلعية ويصبح هناك جزء من الطلب لم يتم إشباعه ويقابله عرض محدد يخضع لقيود تؤثر في ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشأ السوق الموازية بمنأى عن رقابة الإدارة الاقتصادية[1].

يبرز تدخل الحكومة في هذه الصورة بالرقابة على الأسعار أو الكميات وتحديد حدود قصوى للأسعار وتحديد منافذ معينة للتوزيع أو التوزيع بالبطاقات وتطبيق حصص الاستيراد والتصدير. وينشأ عن هذا التدخل التلاعب في الكميات أو الأسعار وبروز حالة فائض طلب لم يتم إشباعه وهنا يتم اللجوء إلى السوق السوداء أو الأنشطة غير المشروعة لإشباع ما عجزت القنوات الرسمية عن تحقيقه. ويترتب عن وجود الأسواق الموازية للسلع تحقيق مداخيل كبيرة لا يتم التصريح بها لإدارة الضريبية ولا تسجل في الحسابات القومية ومن ثم تؤدي إلى تشويه قياس مستويات النشاط الاقتصادي[2].

رابعا: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي

تعمد بعض الحكومات وفقا لسياسة الصرف المتبعة إلى وضع سعر محدد للصرف الأجنبي يتم على أساسه تداول السلع والخدمات والأصول المالية، وقد يعكس ذلك السعر تقييما مغالى فيه للعملة الوطنية أو تخفيضا لقيمة العملة عن سعرها التوازني الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، وهناك حالتان لتدخل الحكومة في سوق الصرف:[3]

[1] - Friedrich Schneider, Dominik Enste, OP.Cit, p86.

[2] – عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص ص،47-58.

[3] – حامد المطيري، مرجع سابق، ص53.

الحالة الأولى؛ تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية؛ مما يعني وجود زيادة في القيمة الأساسية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية؛ ويؤدي هذا الإجراء إلى فقدان قوى السوق لكفاءتها في التخصيص الأمثلة للموارد الاقتصادية، وتقلص عرض الصرف الأجنبي نتيجة انطواء المغالاة في قيمة العملة الوطنية على فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصرف الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الأجنبي في الأسواق الرسمية وينشأ عن ذلك حالة من فائض الطلب على الصرف الأجنبي يتم إشباعه من خلال الأسواق السوداء عند سعر أعلى من السعر الرسمي .

الحالة الثانية؛ تخفيض قيمة العملة عن سعرها التوازني الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، ويترتب على هذا الإجراء ارتفاع مستوى الأسعار المحلية وانخفاض الدخول الحقيقية للمستهلكين مما يحفزهم إلى الدخول في أنشطة الاقتصاد الخفي لرفع مستوى دخولهم الحقيقية، ويترتب على أنشطة الأسواق السوداء للصرف الأجنبي تحقيق دخول غير معلنة يتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق الخفي وسعر السوق الرسمي، وكذلك على التكاليف التي يحتملها المتعاملون في السوق الموازية. وفي معظم الأحوال لا تخضع تلك الدخول للضرائب ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي مما يشوه الإحصاءات الاقتصادية ويخفض الحصيلة الضريبية للدول[1].

خامسا: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان

عندما تضع الحكومة قيودا على الإقراض أو تضع حدا أقصى لسعر الفائدة أو تربط القنوات التمويلية بشبكة معلومات تحدد ملاءة الأفراد المالية وتحد من حصولهم على قروض من أكثر من جهة؛ فإن طالبي الائتمان سيتوجهون إلى الشركات والمصادر التمويلية غير الرسمية التي تنشط في تقديم خدماتها التمويلية في السوق الخفي للائتمان عند سعر فائدة أعلى من السعر المحدد رسميا، وتحقق من وراء ذلك أرباحا ضخمة تزيد بزيادة الفرق بين سعري السوق الموازية والسوق الرسمي وانخفاض مخاطر وتكلفة التشغيل في السوق الموازية. وهذه الأرباح لا نخضع كذلك للضرائب ولا تدخل في الحسابات القومية وتمثل الأنشطة المدرة لها أحد أهم عناصر الاقتصاد الخفي خصوصا في الدول التي تشهد حراكا تمويليا وتنمويا .

[1]– ساحل محمد، تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييميه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41، ربيع2009، ص34.

سادسا: التدخل الحكومي في سوق العمل

يتخذ التدخل الحكومي في سوق العمل عدة صور، منها[1]:

1- تحديد حد أدنى للأجور أعلى من الأجر التوازني الذي يمكن أن يسود السوق الحرة للعمل.

2- تحديد ساعات العمل الرسمية.

3- القيود المفروضة على بعض الفئات كالأجانب.

4- الاشتراطات الصحية والتأمينات للعمال.

يترتب على تحديد الحد الأدنى للأجر في السوق الرسمية للعمل ارتفاع تكاليف العمل كلية، وظهور فائض عرض نتيجة لقيام طالبي العمل بتخفيض طلبهم من كمية العمل لارتفاع التكلفة الحدية للعمل عن القيمة الإنتاجية الحدية له. وفي المقابل يؤدي فائض عرض العمل إلى قيام عارضي العمل بقبول معدل أجر أدنى من المعدل المحدد رسميا، وتنافس تلك العمالة في التنازل عن العمل بالأجر المحدد ينشأ عنه حالة فائض طلب في سوق العمل، وتؤدي كلتا الحالتين (فائض عرض أو فائض طلب في سوق العمل) إلى نشوء سوق خفية أو غير مشروعة يتحمل معها العاملون في تلك الأسواق مزيدا من التضحيات في حين يحقق أصحاب العمل مزيدا من الأرباح لانخفاض تكاليفهم الإنتاجية بسبب انخفاض في تكلفة عنصر العمل الداخل في إنتاج السلع.

سابعا: التدخل الحكومي بمنع بعض الأنشطة

تمنع دول العالم المختلفة المتقدمة والنامية على حد سواء من ممارسة أنشطة معينة، أو التعامل بها كتجارة المخدرات والتجارة في البشر والمراهنات في القمار وغيرها. وتتميز التعاملات بمثل هذه الأنشطة بتحقيقها لدخول ضخمة بسبب طبيعتها السرية وعدم شرعيتها، ومن ثم فقيمة مخرجاتها تفوق كثيرا قيمتها الحقيقية. وتشير التقديرات التي أجريت لتلك الأنشطة في الولايات المتحدة إلى أن أنشطة الجريمة تمثل ما بين الثلث والنصف من الحجم الكلي الاقتصاد الخفي المرتبط بأوجه النشاط القانوني[2].

[1]- فريدريك شنايدر، دومينيك انستي، مرجع سابق، ص08 .

[2] -Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, p09.

المطلب الثالث: البطالة والفساد

أولا: البطالة

تعكس البطالة حالة عدم التوازن في الاقتصاد بين الكمية المطلوبة والمعروضة من العمالة، ويقصد بالبطالة وجود أفراد قادرين وراغبين في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل وهم يمثلون الجزء غير المشغل من قوة العمل. وهناك عدة أنواع للبطالة منها[1] :

البطالة المقنعة، الاحتكاكية، الهيكلية، الدورية، الموسمية، الاختيارية، الجزئية، والإجبارية.

لقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أن ارتفاع معدلات البطالة والتقاعد المبكر وتخفيض ساعات العمل تؤدي إلى تخفيض طلب أصحاب الأعمال للعمال، وبالتالي زيادة معدل البطالة هي الأخرى تؤدي إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الخفي[2].

إن تدخل الحكومة في أسواق للعمل بتقديم ضمانات وسياسات معينة مثل حق تكوين الاتحادات والتنظيمات وحق الإضراب واستعمال الوسائل غير العنيفة لتحقيق مطالب العمال وحد أدنى للمزايا غير المتعلقة بالأجور (حد أدنى من أيام العطل سنويا، تزويد العمال بمرافق طبية، الإسكان وغيرها)، وحد أدنى من ظروف الصحة والأمان وضمان الوظيفة ودفع مكافأة إنهاء الخدمة وغيرها من السياسات والضمانات التي تتخل بها الحكومة في سوق العمل، قد تؤدي إلى ضعف الطلب على العمل وتزايد البطالة.

كما أن ظاهرة العولمة وتحرير التجارة والخصخصة وبرامج الإصلاح الهيكلي والتحول إلى اقتصاديات السوق وغيرها من الظواهر الاقتصادية التي انتشرت في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء أدى إلى مزيد من التقاعد المبكر وزيادة معدل البطالة على المستوى العالمي .

[1]– كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص34.

[2]– جابر محمد، مرجع سابق، ص76.

ثانيا: الفساد

يرى "تانزي" أن الفساد هو ذلك السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو عائلية أو ما في حكمها[1] .

تعتبر العلاقة بين الفساد الإداري والقطاع غير الرسمي من القضايا المثيرة للجدل، ويلاحظ أن الفساد يؤدي إلى نقص إيرادات الدولة لأنه يضم أنشطة كان من الممكن للدولة أن تتحصل منها على إيرادات ضريبية، وقد يكون هذا الفساد بصورة مباشرة مثل طلب رشوة لتجاهل ممارسة نشاط معين غير رسمي أو بصورة غير مباشرة من خلال كثرة الإجراءات الروتينية، وبالتالي تتطلب سرعة إنهاء الإجراءات تحمل المزيد من التكاليف في صورة رشاوى مما يدفع البعض إلى تجنب هذه الإجراءات وممارسة أنشطة غير رسمية. ولا شك في أن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء هذا الفساد منها:

1- تدني الأجور والمرتبات؛ مما يدفع الموظف إلى طلب رشاوى لإشباع حاجاته الأساسية.

2- تزايد أعداد العاملين بالجهاز الحكومي؛ مما يؤدي إلى كبر حجم القطاع العام وزيادة البيروقراطية؛ وقد تكون الرشاوى لتجنب دفع تكاليف معينة، فالحكومة تفرض العديد من القواعد التنظيمية والقوانين وبالتالي قد يقوم الأفراد بدفع رشاوى لتجنب هذه القواعد والقوانين[2]. ومثال ذلك التواطؤ مع محصلي الضرائب لإخفاء أنشطة معينة مما يعرض هذه الأنشطة الرسمية للابتزاز.

3- طالما يرى الأفراد أن انضمامهم إلى القطاع الرسمي سيحملهم العديد من عناصر التكاليف في صورة ضرائب، تأمينات ورشاوى لتيسير الحصول على خدمات معينة؛ فيفضلون تجنب هذه التكاليف والاتجاه إلى ممارسة أنشطة غير رسمية والقيام بدفع عنصر واحد من هذه العناصر وهو الرشاوى لكي يبقى نشاطهم بعيدا عن أعين الدولة. ويعتمد قرار مشاركة الأفراد في القطاع الرسمي على المقارنة بين المبالغ التي يتم دفعها كرشاوى لإخفاء النشاط و بين تكاليف الانضمام إلى القطاع الرسمي؛ و كلما كانت الرشاوى أقل من تكاليف الانضمام إلى القطاع الرسمي فإنهم يفضلون العمل في أنشطة غير رسمية.

[1]- عنترة بن مرزوق ، عبدوا مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دار النشر جيطلي، الجزائر،2009 ، ص26.

[2]- قارة مليكة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010، ص28.

المطلب الرابع: أسباب تتعلق بهيكل الاقتصاد وسلوك الأفراد

أولا: الأسباب المتعلقة بهيكل الاقتصاد

يرتبط بهذه المجموعة عدد من الأسباب في مقدمتها النظام الاقتصادي السائد في كل بلد ودرجة تقدم الاقتصاد والاختلالات الهيكلية وضعف المؤسسات الحكومية؛ فمن ناحية النظام الاقتصادي نجد أن حجم الاقتصاد الخفي يقل في الدول المتقدمة ذات النهج الرأسمالي مقارنة بالدول المخططة مركزيا، كما يقل في الدول المتقدمة مقارنة بالنامية. من جانب آخر أظهرت بعض الدراسات أن النظام الفيدرالي قد يؤدي دورا مهما في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي وأن التحول من النظام المركزي إلى النظام الاتحادي يقلل من حجم الاقتصاد الخفي بنحو 10 نقط مئوية [1].

تتعدد العوامل المؤدية لانتشار للاقتصادي الخفي في بلدان العالم المختلفة؛ لكنها تتفق في الغالب على أن الأوضاع والظروف الاقتصادية تعد عاملا مهما في هذا الجانب؛ فالاقتصاديات المخططة التي تقوم على اعتماد الفرد على الدولة توفر فئة كبير من العاطلين وتوجد بذلك أرضا خصبة لانتشار الأنشطة الخفية. من جانب آخر يؤدي مستوى التقدم التكنولوجي في إجراء المعاملات الاقتصادية في الدول دورا مهما في تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي؛ فكثيرا ما تسهم المشروعات الصغيرة التي تميل إلى إنهاء معاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا من التعاملات البنكية في نمو أنشطة الاقتصاد الخفي. وقد أوضحت المفوضية الأوربية2004 ومنظمة التعاون الاقتصاديOECD (2002) أن هناك علاقة مباشرة وطردية بين المؤسسات الصغيرة والاقتصاد الخفي نظرا لقدرة تلك المؤسسات على التخفي عن السلطات التشريعية، ولتعدد المجالات التي يمكن أن تعمل بها دون أن يكتشف نشاطها، وقد وجدت الدراسة أن هناك مؤشرات قوية على أن تكاثر المشروعات الصغيرة في بعض الدول (الأوربية ودول التحول الأوربية) مرتبط بشكل كبير بظهور الاقتصاد الخفي الذي يسهل تكاثر المشروعات الصغير غير النظامية، ويساعد على التهرب من دفع الرسوم والمستحقات الضريبية للأنشطة التي تعمل بها تلك المشروعات الصغيرة[2].

[1] – حامد المطيري، مرجع سابق، ص57.

[2]- Bojan Nastav and Stefan Bojnec, small busniess and the shadow economy, journal of economics and finance, 58, 2008, n°1-2, p 68.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بسلوك الأفراد

تؤدي السمات الشخصية والعقلية للأفراد وضعف الوازع الديني والضمير وضعف الإحساس بالمصلحة العامة وما يتعرض له الأفراد من ضغوط مالية ونفسية واجتماعية دورا مهما في قراراتهم واختياراتهم لتحديد القطاع الذي يعملون فيه لإشباع حاجاتهم، وتحسين ظروفهم المادية والمعيشية كما أن الفقر وانخفاض مستويات التعليم وضعف المؤهلات والمهارات لدى الأفراد وعدم تطابق تلك المؤهلات على متطلبات الوظائف المتاحة تلعب أيضا دورا بارزا في توجه أولئك نحو دائرة الأنشطة الخفية وبالأخص الأنشطة غير المشروعة، ويضيف "أيريس" "AYRES"(1996) بعدا سلوكيا لأسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي، إذ يرى أن طبيعة الولاء الإنساني التقليدي من الولاء للأسرة و القبيلة والمجتمع قد تغيرت ليصبح الولاء لمجتمعات وأنشطة غير منظورة بسبب ازدياد التنقل والاتصالات والاستثمارات الدولية والمعرفة والأفكار المعاصرة، وعلى كل حال تعتبر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد . والتنشئة الإيمانية التي تربى عليها والقيم الأخلاقية التي يؤمن بها هي الموجه الرئيسي للفرد لممارسة الأنشطة المختلفة التي تدر عليه دخلا، في حين تؤدي العوامل الأخرى دورا مساعدا محفزا أو مثبطا في قراراته بتحديد وجه العمل أو النشاط [1] .

[1] - Ed Ayres, the Expendeing Shadow Economy, world watch, vol 9, n°4, jul/aug 1996 , p16.

المبحث الرابع: آثار الاقتصاد الخفي

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التشابك والتعقيد، كذلك فإن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. إن وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدى إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط؛ وإنما يؤثر على المعلومات حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي؛ مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع وغيرها، وعند دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي يجب التمييز بين الأنشطة المشروعة غير المسجلة والأنشطة غير المشروعة؛ فبالنسبة للأنشطة المشروعة (الخفية) فعلى الرغم من الآثار السلبية العديدة التي تترتب عليها من تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي وتشويه المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، مثل: أنماط توزيع الدخل وعدالة توزيع الأعباء الضريبية ومستويات التشغيل والبطالة ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع؛ إلا أن لها بعض الآثار الإيجابية والتي قد تتمثل في معالجة جزء من مشكلة البطالة وزيادة العرض الكلي في المجتمع من خلال إنتاج بعض السلع والخدمات التي تساعد على إشباع بعض الحاجات الأساسية، هذا بالإضافة إلى خلق دخول إضافية تسهم في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع[1]. وفيما يأتي توضيح لأهم الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي.

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي

يترتب على وجود واتساع الاقتصاد الخفي العديد من الآثار السلبية كفقدان حصيلة الضرائب وبالتالي التأثير في الموازنة العامة للدولة، كذلك ونتيجة لإخفاء النشاط وعدم الإفصاح فهو يؤثر في واضع السياسات الاقتصادية من خلال الحصول على إحصاءات خاطئة ومظللة عن حجم النشاط الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة والنمو وغيرها. ومن المعلوم أنه بقدر ما تكون المعلومات دقيقة تكون القرارات صائبة وواقعية، بالإضافة إلى فقدان جزء مهم من إيرادات الدولة نتيجة التهرب الضريبي[2]، وفيما يلي نتناول هذه الآثار بنوع من التفصيل.

---

[1]– صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص ص(74 ، 75).

[2]– جابر سليمان، مرجع سابق، ص18.

أولا: الأثر على السياسات الاقتصادية

إن النمو السريع للاقتصاد الخفي قد يؤدى إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي؛ حيث يؤدى هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي .ومن ثم فان هناك احتمالا أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة .فنمو الاقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، وبالتالي فان سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي أخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات؛ فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعا من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية وبمقتضاها يتحول الاقتصاد الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذي حجم أكبر.

وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- تشوه المعلومات

عندما يكون حجم الاقتصاد الخفي كبيرا؛ فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض، وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية. وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمي هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز؛ فإن الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة.

وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة؛ فان النتائج تأتى على عكس المتوقع لها؛ ولذلك تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية؛ حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء، أو قد تتغير الحكومات ويأتي صانعو سياسة آخرون، ولكنهم يقعون في نفس الخطأ وهكذا؛ فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعي السياسة، وإنما الخطأ في إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد في حركة أداء الاقتصاد ككل وفعالية السياسات المرسومة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها[1].

[1]- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، مصر، 2002. ص 55.

ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، والتي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار؛ فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات الآتية:

أ- الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثم قد تؤدى إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.

ب- المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدى إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

ت- النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه، هي تطبيق سياسات غير مثلى والتي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، وبالتالي فإن النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة ويعتمد ذلك على مستوى التسريبات بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي ومستوى أدائهما الاقتصادي[1].

وعلى سبيل المثال؛ فإن إحصاءات الناتج المحلى الإجمالي ومستوى التشغيل قد تشير إلى أن الاقتصاد الرسمي يعانى من انحسار، وأن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل؛ بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل، وأن مستوى البطالة الحقيقي أقل من ذلك المستوى المسجل. ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم، لأن جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة بطالة يعملون فعلا في الاقتصاد الخفي .ولاشك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل في تغذية الضغوط التضخمية؛ فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة مغالى فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية(غير الحقيقية) للأسعار فإن الآثار التضخمية سوف تتضاعف. وفى مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة إلى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم كذلك؛ فإن عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي قد يكون راجعا إلى تركز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الخفي. ولقد دفع ذلك الأمر البعض إلى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، بمعنى آخر أن نمو الاقتصاد الخفي قد لا يكون موازيا لنمو

[1]- محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص 58.

الاقتصاد الرسمي وإنما قد يكون معاكسا له في طبيعة الدورة الاقتصادية؛ فالاقتصاد الخفي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد والعكس .على سبيل المثال ادعى "فيج Fiege " أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينيات من القرن الماضي مع الارتفاع في مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب عن نمو الاقتصاد الخفي، وأنه حتى ولو كانت الحالة الاقتصادية قوية؛ فإن التحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي سوف يترتب عليه انخفاض في الدخل الحقيقي –المسجل – وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار[1].

ثانيا: الأثر على الموازنة العامة للدولة

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية، كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي كبير؛ فإنه يؤدى إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة للدولة، ويترتب على هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة في مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم، كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب. وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي غير عادل؛ الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو تبنى نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فان هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين إلى التهرب الضريبي أيضا.[2]

لقد قدرت إدارة الضرائب (IRS) في الولايات المتحدة الأمريكية مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بحوالي 40–42 مليار دولار عام 1976. أما في عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي ما بين 86– 90 مليار دولار، وهو

[1]- Edgar L. Feige, Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institional Economics Approach, OP.Cit, pp(7-8)

[2]– Valerie Braithwaite and others, Individual Behavior in the Cash/Shadow Economy in Australia: Facts - Empirical Findings and some Mysteries. department of economics, University of Linz, Austria, 2001, P06.

ما يعنى أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي تمثل 30٪ تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب؛ إذ لا يسمح التهرب من تكوين ادخار عام نتيجة نقص إيرادات الدولة، وبالتالي الحد من مقدرتها على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية. وقد تلجأ الدولة في سبيل تعويض النقص في حصيلة الضرائب إلى زيادة معدلاتها على الأنشطة الاقتصادية الرسمية؛ مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة في الوقت الذي لا تدفع فيه الدخول الخفية أي ضرائب على الإطلاق، وهذا ما يجعل المؤسسات المتهربة أكثر تنافسية من تلك التي تدفع الضرائب؛ حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق، وفي حال زيادة الدخول المتحققة من الاقتصاد الخفي فان الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة؛ حيث يتمتع هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول خفية ولا يدفعون الضرائب على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والصرف الصحي والطرق وغيرها من المشروعات ذات النفع العام بدون مقابل، ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة؛ مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله. وفي غياب هذه الحصيلة الضريبية يزداد عجز الموازنة العامة للدولة وتزداد المشاكل المالية [1].

ثالثا: الأثر على معدلات النمو، التضخم والبطالة

1- الأثر على معدلات البطالة

لا تزال العلاقة بين الاقتصاد الخفي ومعدلات البطالة يكتنفها الغموض وتتجاذبها وجهات نظر مختلفة؛ ففي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين أن معدل البطالة المرتفع والملاحظ في السنوات الأخيرة في بعض الدول يجب أن لا يكون مثيرا للقلق بسبب وجود الاقتصاد الخفي، بمعنى أنه لا توجد مشكلة بطالة جوهرية بقدر ما هي مشكلة قياس؛ ذلك أن الذين هم في قوة العمل الرسمية إما يعملون جزئيا في الاقتصاد الخفي أو في أنشطة جانبية إضافة إلى وظائفهم في الاقتصاد الرسمي؛ وإما يعملون فيه بشكل

[1]- صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، مرجع سابق، ص 52.

كامل وبصفة أساسية ويصنفون على أنهم عاطلين ويبحثون عن عمل، وهم في الحقيقة يكسبون معيشتهم من الأنشطة الخفية[1].

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة؛ فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

إذا فالاقتصاد الخفي يتسبب في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها؛ مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه؛ حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول من الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد الخفي ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع؛ الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة[2].

تشير بعض التقديرات إلى أن معدل البطالة المعلن رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر مرتفعا نسبيا؛ إذ لا يقل عن 2% عن المعدل الحقيقي للبطالة. ولقد أشار جوتمان (1985) "Gutmann" إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في الاقتصاد الخفي، أو لهم صلة به سواء كانوا أفراد يعملون في وظائف إضافية إلى جانب عملهم الرسمي (هؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الاقتصاد الخفي) أو كانوا يعملون في الاقتصاد الخفي بصفة أساسية[3].

يرجع الخطأ إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. كما أن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم؛ ذلك أن الأفراد المسجلين مع الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل، وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل؛ فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوق؛، ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلا وبالتالي يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتيال. من ناحية أخرى فإن البعض

[1]– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر،2006 ، ص 168 .

[2] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 168 .

[3]– صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، مرجع سابق ،ص 58.

الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة والنشل وتوزيع المخدرات وما إلى ذلك، أو قد يكون عرضة لأحكام جنائية. مثل هؤلاء عادة ما لا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم في مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل، ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية. وهكذا فإن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات. وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات؛ فإن معظمهم يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات وكنتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة.

2- الأثر على معدلات النمو الاقتصادي

يؤدي نمو الاقتصاد الخفي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي، وانكماش الاقتصاد الخفي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وخصوصاً على البنية التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الإنتاج. وهذا يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي[1].

تعتمد معدلات النمو للاقتصاد ككل على معدل كل من النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي مجتمعين. وتشير معظم الدراسات إلى أن وجود الاقتصاد الخفي يشوه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي؛ أي أن معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الخفي الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازية؛ فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي؛ فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي؛ وعلى ذلك فإن قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان تصبح غير مناسبة[2].

تشير الدراسات إلى أن تقديرات معدلات نمو الناتج في الاقتصاد الخفي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي؛ فعلى سبيل المثال بلغت معدلات النمو الاسمي للناتج في الاقتصاد

[1]- فريدريك شنايدر، دومينيك انستي، مرجع سابق، ص10 .

[2]- صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، مرجع سابق، ص63

الخفي وفقا لجوتيمان "Gutmann" ما بين 8.1% و 8.3% بالمقارنة ب 7.9% للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال الفترة 1939 -1967[1].

كذلك يشير " فيج Fiege [1979]" إلى أن معدلات النمو للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976-1978 حوالي 11.8%؛ بينما إذا تم أخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار فإن معدلات النمو ترتفع إلى 16.9%.[2]

أما في ألمانيا (الغربية سابقا) فقد بلغت معدلات النمو في الناتج للاقتصاد عدة أضعاف معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي للسنوات 1960-1980، وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو في المدى الطويل لكل من الاقتصاديين على نحو غير متماثل ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الرسمي في حالة كساد كان الاقتصاد الخفي في حالة رواج والعكس[3].

إن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي تحتاج إلى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب في الاقتصاد الخفي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم؛ ذلك أن النمو البطئ أو السالب في الاقتصاد الرسمي ربما يؤدى من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم لكي يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة. وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة في الضرائب على الدخول الشخصية؛ وذلك لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهو ما يؤدى إلى خفض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق والمولد من الاقتصاد الرسمي بصورة كبيرة.

تؤدى مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الخفي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة؛ حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف إما لبعض الوقت أو لكل الوقت، وتزداد الضغوط نحو التحول إلى الاقتصاد الخفي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات في صورة إعانة بطالة أو أي إعانات أخرى حيث سيفضل العمال في هذه الحالة الحصول على أجور أقل إما بسبب إلحاح الحاجة نحو تدعيم دخلهم من الإعانات، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد

[1] - Peter M. Gutmann, The Subterranean Economy, Financial Analysts Journal Vol. 33, No. 6 (Nov. - Dec., 1977), p 27.
[2] - Fiege, Edgar l, " How Big is the Irregular Economy? " Challenge , Nov./Dec 1979. pp (5-13).
[3] - Cassel Dieter, The growing shadow economy: Implications for stabilization policy, Intereconomics, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 19, Iss.5, p220.

الخفي سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذي كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل في الاقتصاد الخفي. ويؤدى مثل هذا الانخفاض في الأجور إلى زيادة القدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد الخفي. كذلك فإن هذه الضغوط التنافسية سوف تؤدى إلى زيادة إلحاح الحاجة نحو البحث عن أسواق خفية وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الخفي. وبينما تؤدى البطالة المرتفعة والنمو البطيء في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي من خلال آثار العرض هذه؛ فإن ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي.

إن نمو الاقتصاد الرسمي يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي لآثاره على عرض العمل، حيث أن التوسع في نشاط الاقتصاد الرسمي يؤدى إلى زيادة مستويات الدخول وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبين إلى الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدى إلى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعض المهام البسيطة التي عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال في الدول المتقدمة، من طلاء المنازل وإصلاح السيارات وما إلى ذلك، أو أداء بعض الأعمال المنزلية مثل إعداد الطعام والجلوس بالأطفال وتنظيف المنازل والعناية بالحدائق وغيرها من الأعمال الأخرى، ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي الأمر الذي يستفيد منه الاقتصاد الخفي بالدرجة الأولى.

وأخيرا؛ فإن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل، وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول إلى الاقتصاد الخفي؛ حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة إليه.

3- الأثر على معدلات التضخم

إن وجود اقتصاد خفي كبير يعنى أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه؛ حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، وبصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات. إن أحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي؛ إذ إنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية.[1]

[1]- صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، مرجع سابق، ص63.

وعلى العكس من ذلك فإنه أيضا من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، ومثال ذلك الدقيق والإسمنت والخشب وحديد التسليح وغيرها. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفي كحقيقة واقعة؛ وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات، وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين إما المغالاة في معدلات التضخم، وإما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

إن وجود الاقتصاد الخفي سوف يعنى أن الطلب على النقود لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي لابد وأن يضاف إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود، غير أن هذا الطلب للنقود لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة؛ لأن الحاجة إلى تجنب الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية، وبالتالي يتسبب وجود الاقتصاد الخفي في انخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد الخفي[1].

يؤثر وجود الاقتصاد الخفي على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي، أي احتياطات البنوك والنقود السائلة والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي. وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة؛ فإن سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي المتجه للاقتصاد الخفي، ولذلك فإن سياسة البنك المركزي لابد أن يتم تحليلها في ضوء آثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة في نطاق الاقتصاد الخفي. وفي حالة توجيه السياسة النقدية بما يتناسب مع حقيقية الدخل القومي؛ فإنه يكون من الصعب على البنك المركزي القيام بهذه المهمة في حال كبر حجم الاقتصاد الخفي .

لتوضيح ذلك نجد أنه في حالة ارتفاع معدل نمو النشاط الاقتصادي الخفي عن معدل نمو النشاط الاقتصادي الرسمي؛ فإن السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الاقتصاد الرسمي دون اعتبار للاقتصاد الخفي؛ وهو ما يجعل التوسع النقدي ضئيلا جدا بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد القومي ككل .

[1] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق ، ص178 .

والخلاصة هي أن وجود الاقتصاد الخفي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ مثل: معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاحتياطي النقدي وغيرها؛ مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة من الناحية الاقتصادية باعتبارها غير مناسبة للواقع العملي حتى وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية [1].

رابعا: الأثر على الكفاءة في توزيع الموارد

تتطلب الزيادة في نمو الاقتصاد ككل (بما في ذلك الاقتصاد الخفي) توفير المزيد من الخدمات وتطويرها؛ فإذا كانت الضرائب هي المصدر الأساسي لتمويل تلك النفقات؛ فإن عملية التمويل ستقع على عاتق الأنشطة الرسمية، طالما أن أنشطة الاقتصاد الخفي تتهرب من التزاماتها الضريبية وهو ما يحفز الموارد للتحول نحو أنشطة الاقتصاد الخفي للتهرب من الضريبة وتحقيق عوائد أعلى نتيجة لذلك، الأمر الذي قد يترتب عليه وجود فروق بين عوائد عناصر الإنتاج في كلا القطاعين، وهو ما يشجع على استمرار عملة تحول الموارد الإنتاجية إلى الاقتصاد الخفي القادر في ظل هذا الوضع على اجتذاب المزيد من تلك الموارد [2].

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الخفي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل؛ حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع. فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدى الاقتصاد الخفي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج. على سبيل المثال يؤدى انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة، وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة الخفية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد، وقد قدر الفقد في الرفاهية الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28 % من إجمالي الضرائب عام 1980 أي حوالي 09 % من الناتج المحلى الإجمالي[3].

[1] - M.C. ADAM and V.GINSBURGH, The Effects Of Irregular Markets On Macroeconomic Policy , European Review 29 (1985). North-Holland, p32.

[2] – محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص70

[3] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, OP.Cit, p10.

كذلك ؛ فإن الاقتصاد الخفي عادة ما يستخدم أنواعا معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير، ويقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتي يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات .أما الاقتصاد الرسمي فيستخدم نظم التكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة .وعلى ذلك فانه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الخفي أقل من الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الرسمي، إلا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة في هذا الاقتصاد؛ إلا أنه يجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل السابق تعتمد على فروق الكفاءة في استخدام الموارد بين الاقتصاد الرسمي والخفي، ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات الاقتصاد الخفي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد الخفي أقل من الاقتصاد الرسمي وهو افتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، وخصوصا في الاقتصاديات التي تعاني من تشوهات ناجمة عن عدم صحة السياسات الاقتصادية المطبقة؛ ففي مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل الموارد نحو الاقتصاد الخفي وضع الاقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي[1].

خامسا: الآثار الاجتماعية والسياسية

التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع جراء تواجد ونمو الاقتصاد الخفي أعلى بكثير من الفوائد التي يمكن أن يعود بها على المجتمع ككل؛ فالإخلال بعدالة توزيع الدخول نتيجة حصول فئات طفيلية وغير منتجة أو غير نظامية على دخول كبيرة وثروات طائلة يزيد من التفاوت الطبقي ويضعف النسيج الاجتماعي ويرسخ مفاهيم مغلوطة حول طريقة الكسب ولو على حساب منظومة القيم الاجتماعية و الأخلاقية، وهذا يمثل تحديا مستمرا للاستقرار السياسي وعاملا مهيجا؛ وقد يسبب التوتر بين طبقات المجتمع وإضعاف تلاحمها.

من جانب أخر يؤدي تزايد حجم الاقتصاد الخفي وعلاقته الوطيدة بالفساد إلى توليد ثروات كبير من أنشطة غير منتجة أو غير مشروعة لم يبذل في تحصيلها جهود حقيقية مشروعة أو لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني الأمر الذي قد يساهم في تدهور قيم العالم والكسب المشروع في المجتمع وانتشار الأعمال غير الإنتاجية وشيوع ثقافات وأنماط استهلاكية غير رشيدة مصاحبة لسلوك الكسب

[1]– صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، مرجع سابق، ص 66.

السريع غير المشروع. وبشيوع هذه الأنماط الاستهلاكية تبرز فئات اجتماعية ذات استهلاك ترفي تعدل لصالحها المراكز النسبية للمجتمع، و بحكم مركزها المالي الذي قد يؤثر بقوة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1] .

كذلك يؤدي شيوع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة إلى توغل الجريمة في المجتمع وزيادة معادلاتها لكون هذه الأنشطة غير المشروعة المصدر الرئيسي للأموال غير المشروعة والتي هي بدورها مصدر تمويل أنشطة خفية إجرامية جديدة بحكم التغذية المرتدة (Feed Back) أو العلاقة الدائرية التي تعمل في اتجاهين وعلى نحو متضاعف بين الأنشطة الخفية والجرائم الاقتصادية وربما أنشطة الإرهاب. و قد تشجع أنشطة الاقتصاد الخفي وما تحققه من كسب سريع على إغراق المزيد من قوة العمل للعمل في تلك الأنشطة مما يتسبب في انتشار الأمية وتراجع قيم التعليم والثقافة من خلال تسرب كثير من أفراد الطبقات الدنيا من التعليم الذي يؤهلهم لفرص وظيفية أفضل[2].

أخيرا؛ قد يتسبب الاقتصاد الخفي في تراجعه الإيرادات الضريبية ومساهمات الضمان الاجتماعي؛ وهذا بدوره يضعف قدرة الحكومة على تقديم المساعدات الاجتماعية لمستحقيها من ذوي الدخول المنخفضة.

[1] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, OP.Cit, pp (5-6)

[2] – حامد المطيري، مرجع سابق،ص98.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلى أو الجزئي؛ لأنها السمة الغالبة لأنشطته طالما أنه يغلب عليها صفة عدم المشروعية أو عدم النظامية؛ إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد ؛إذ يشير كلا من "ميروس وسميث [1994] Mirus & Smith" إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى القومي. وفيما يأتي أهم الآثار الايجابية لهذا الاقتصاد.

أولا: الأثر على العمالة

إن عدم قدرة الاقتصاد الرسمي في الكثير من الدول على امتصاص فائض العمالة المنتجة أو حل مشكلات تدريبها في مجالات الأنشطة الصناعية الحرفية والخدمية، جعلت الاقتصاد الخفي يسهم بدور مهم ومتزايد في استيعاب تلك الطاقات المتعطلة وتوفير فرص عمل لها؛ مما جعله في نظر البعض صمام أمان في مواجهة الضغوط الاجتماعية أثناء فترات الركود الاقتصادي؛ حيث يؤدي الاقتصاد الخفي دور المهدئ الاجتماعي؛ ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض جوانب الجمود الاقتصادي إلى رفع معدلات الإفلاس بين الشركات ورفع معدلات البطالة. كذلك قد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام فيؤدي السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل إلى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة، وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي دور المهدئ الاجتماعي والممتص للصدمات، بل يمكن القول أن وجود اقتصاد خفي منتج ومرن اصبح أمرا مهما من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي أو المحافظة عليه[1].

يتميز الاقتصاد الخفي بانخفاض التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك نظرا لاعتماده على أسلوب التدريب أثناء العمل، وبالتالي إمكانية إمداد العامل بالمهارات الأساسية التي تستطيع أن تؤهله للانضمام إلى العمل بالاقتصاد الرسمي، كما تمثل المنشآت غير الرسمية حقلا خصباً لتنمية المواهب وإتقان تنظيم المشاريع وإدارتها.

سهولة الانخراط في الأنشطة الخفية نظرا لبساطة الإمكانيات التي يتطلبها النشاط الخفي؛ حيث لا توجد حاجة إلى معدات باهظة التكاليف (في غالبية المنشآت الخفية)، ومع مرور الوقت يمكن تطوير المعدات وقد يتم تأجيرها؛ وهذا يعني انخفاض تكلفة فرصة العمل في الاقتصاد الخفي .

[1] - Cassel Dieter, OP.Cit, p225.

يسهم الاقتصاد الخفي في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي تخفف من وطأة الفقد للكثير من أسر العاملين في هذا القطاع. كما يقوم بحماية الأفراد الذين لم يحصلوا على وظائف رسمية من التعرض إلى الانحراف والمشاكل الاجتماعية وحماية المجتمع من الاضطرابات السياسية نظرا لانشغالهم بهذه الأعمال الخفية[1].

ثانيا: الأثر على السياسات الاقتصادية والنمو

إن قدرة الاقتصاد الخفي على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعله أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي. كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة والخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفي قد يؤدى إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي؛ فقد يكون الاقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد، بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل، على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي؛ فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي؛ ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي كالمخدرات والقمار وغيرها.

يتمتع الاقتصاد الخفي بقدرته الامتصاصية للعمالة وتوليد الدخل وتوفير سلع وخدمات بأسعار أقل والمحافظة على أسعار تنافسية وقدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في السوق، ولتلبية الخدمات التي يحتاجها المجتمع وأعمال الإنتاج الصغيرة؛ حيث يلبي الاحتياجات الأساسية لكثير من المستهلكين، ويعوض ما يفشل في تحقيقه الاقتصاد الرسمي ،كما يبعث الاقتصاد الخفي المشروع روح المبادرة و الديناميكية التي تساهم في زيادة التنافس، وارتفاع معدلات الكفاءة، وتقليل دور الدولة في تقديم الخدمات. كذلك قد يساهم الاقتصاد الخفي في تكوين الأسواق وزيادة الموارد المالية وتحويل الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي ويحفز منظمي الأعمال على إقامة المنشآت. وفق ذلك يمتاز بقدرته على تحقيق أثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل والطبقات الدنيا.

[1]– عبد القادر النيال، القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، بحوث اقتصادية وعربية، العدد (32– 33) صيف 2004، ص 143.

تشير العديد من الدراسات التطبيقية[1] الى أن هناك علاقة موجبة بين وجود الاقتصاد الخفي والنمو في العديد من الدول، بل يلعب الاقتصاد الخفي دور المحفز للنشاط الاقتصادي الرسمي وبالتالي يرفح حجم الناتج الخام، وأن العلاقات الأمامية والخلفية للاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي (يستعمل الاقتصاد الخفي مدخلات رسمية كالمواد الأولية والطاقوية مثلا، كما أن جزءا كبيرا من الدخل الخفي ينفق في الاقتصاد الرسمي) تؤدي الى زيادة الدخل الرسمي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ثالثا: الأثر على الاستهلاك

يرى عدد من الباحثين أن الاقتصاد الخفي عامل مشجع على الاستهلاك فنحو ثلثي الدخول الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي يتم إنفاقها على شراء منتجات القطاع الرسمي، سواء كانت سلعا استهلاكية أو معمرة مما يشجع على نمو الطلب على تلك السلع والخدمات فيزيد الإنتاج لزيادة الطلب إذا كان هناك طاقة إنتاجية فائضة ويزيد النمو الاقتصادي وتزداد دخول تلك الأنشطة، وهذا بدوره يزيد من معدلات الاستهلاك وكذا تستمر الدورة الاقتصادية لصالح العملية الاستهلاكية والاستثمارية من خلال أنشطة الاقتصاد الخفي[2].

نخلص من استعراض الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد الخفي إلى أن الاقتصاد الخفي ليس شرا كله؛ فإذا استثنينا الأنشطة المشروعة غير المسجلة والتي لم تخالف نظاما أو يرتكب من خلالها محظورا، فهذه الأنشطة ذات أثر ايجابي نسبي على معدلات البطالة والتضخم وتوفير بعض السلع والخدمات بأسعار تنافسية، وتظهر هذه الآثار الايجابية في بعض الدول النامية خصوصا التي تقل فيها كفاءة المؤسسات الحكومية وتزيد البيروقراطية من ترهل وبطء تلك المؤسسات في تجنب الاختلالات الهيكلية أو الوفاء بمتطلبات المجتمع، وما عدا ذلك فإن الآثار السلبية التي يتسبب فيها وجود القسم الأعظم من الاقتصاد الخفي على أرض أية دولة في العالم مرتبطة أساسا بفساد الأنظمة الحكومية وعدم قدرتها على محاربة الفساد الكامن في الأفراد المنتمين إليها، وهي أثار تنذر بالخطر على كافة المجالات سيما ما يتعلق بآثاره على الكفاءة الاقتصادية وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية وفاعلية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية على المستويين الكلي والجزئي وعلى الرفاهية الاقتصادية، وعلى الاستقرار الاجتماعي وعلى سلامة التركيبة الاجتماعية وقيم المجتمع. إن هذا الجانب الأكبر من السلبيات يميل بكفة الايجابيات القليلة التي تتضاءل أمام هذا الخطر إلى الحد الذي يمكن التغاضي عنها والتقليل من شأنه؛

---

[1]– كدراسة : Teeds 1998, Giles 1999, Giles and Teeds 2002, Schneider and Bajada 2003.

[2]– حامد المطيري، مرجع سابق، ص101.

إذ إنها أثار ايجابية وقتية لم تبن على أسس تنظيمية أو أطر قانونية ضمن الإطار العام للسياسات الاقتصادية الرامية لتحقيق جملة من الأهداف والمتطلبات الاقتصادية والتنموية في الأجلين القصير والطويل، وبما أنه يتعذر القضاء على الاقتصاد الخفي تماما؛ فإنه من الرشد اتخاذ كافة السبل الرامية إلى التضييق عليه وحصره في أضيق نطاق عند المستوى الأمثل للاقتصاد الخفي حيث لا يؤثر سلبا بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي في المجتمع؛ وذلك من خلال العمل على دمج بعض أنشطة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي كلما أمكن ذلك عن طريق تبني جملة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية والاقتصادية؛ وحتى يتحقق ذلك فإن الأمر يتطلب معرفة حدود العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي كنقطة انطلاق للمعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة .

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول دراسة الإطار النظري للاقتصاد الخفي؛ حيث بدأ بتحديد مفهوم الاقتصاد الخفي وتعريفه بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية غير مسجلة من قبل السلطات الضريبية كالمبيعات والخدمات التي يتم تبادلها أو مقايضتها، أو غير قانونية نهائيا بحكم طبيعتها كالأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات والرشوة والتهريب؛ فهي مخالفة للقوانين من أصلها، كما تم تحديد خصائص هذا الاقتصاد والمتمثلة في صغر الحجم عموما، واستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل، والاعتماد على المعرفة والعلاقات الشخصية، ومرونة الأجور، والقدرة على استيعاب العمالة العاطلة، إضافة إلى عدم التسجيل وعدم الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة للنشاط. كما تم تناول العناصر المكونة للاقتصاد الخفي حسب معيار المشروعية والرسمية والتهرب الضريبي والقطاعات الاقتصادية ومعيار الدخل الاقتصادي؛ ثم تمت دراسة الأسباب التي تقف خلف نشوء واستفحال ظاهر الاقتصاد الخفي، وهي تزايد الأعباء الضريبية وتعقد النظم والقيود الحكومية إضافة إلى تفشي البطالة والفساد في المجتمع وهناك بعض الأسباب المتعلقة بهيكل الاقتصاد في حد ذاته. وأخيرا استعرض الفصل أهم الآثار الناجمة عن وجود هذا النوع من الاقتصاد، وقد تم تقسيمها إلى نوعين؛ أثار سلبية وهي الغالبة على الظاهرة تتمثل في تشويه الإحصاءات والبيانات الاقتصادية، وبالتالي تظليل واضع السياسات الاقتصادية، وتقدير معدل مغال فيه للبطالة، وإضعاف القوى الأساسية للنمو الاقتصادي. إضافة إلى أثاره السلبية على توزيع الدخل والكفاءة الاقتصادية؛ أما النوع الثاني من الآثار فهي الإيجابية من خلال قدرته على استيعاب العمالة الفائضة وتشجيعه للاستهلاك، مع توفيره للسلع والخدمات بأسعار تنافسيه إضافة لأداء دور المهدئ الاجتماعي والملاذ الذي يتوجه إليه الأفراد أثناء فترات الكساد والأزمات؛ إلا أن هذه الآثار الايجابية للاقتصاد الخفي لا تلبث أن تتلاشى أمام خطر أثاره السلبية الكثيرة.

الفصل الثاني

طرق وأساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي

تمهيد:

يتفق دارسو الاقتصاد على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الخفي لأن المشتغلين فيه يبذلون قصار جهدهم للتستر على أنشطتهم خاصة الأنشطة غير المشروعة بوجه خاص؛ إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين من محاولة الحصول على تقديرات للاقتصاد الخفي وذلك بإتباع عدة طرق، والتي توصل في النهاية إلى نتائج متباينة تباينا كبيرا وذلك رغم اختلاف الطريقة المتبعة في التقدير؛ فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف متفردة ويخلص إلى رؤى ونتائج متميزة، كما أن محاولة التقدير تصطدم في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل الأولى في صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرا لكثرتها وانتشارها وتغلغلها في كافة القطاعات وأيضا بسبب نقص البيانات الإحصائية وتعدد مصادرها؛ بينما يتصل البعض الآخر باختلاف وتعدد أساليب القياس نفسها سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، حيث تختلف هذه الأساليب من حيث المدخل المتبع في القياس.

في الواقع هناك مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي؛ تسمى المجموعة الأولى بالأساليب المباشرة وهي طريقة تقوم على أساس حساب الناتج المتولد من مختلف الأنشطة الفرعية التي تتم في الاقتصاد الخفي، وبتجميع هذه الأنشطة نحصل على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد؛ أما المجموعة الثانية فهي الأساليب غير المباشرة وهي طريقة تقوم على أساس تتبع الآثار التي تترتب على وجود الأنشطة الخفية، وفيما يأتي سيتم تناول كل هذه الأساليب من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المداخل غير المباشرة (على المستوى الكلي).

المبحث الثاني: المداخل المباشرة (على المستوى الجزئي).

المبحث الثالث: طريقة النموذج (نموذج MIMIC).

المبحث الرابع: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول.

المبحث الأول: المداخل غير المباشرة

تعتمد المداخل غير المباشرة على نتائج الظاهرة أو أسبابها أو الاثنين معا باستخدام أساليب الاقتصاد الكلي لقياس حجم الاقتصاد الخفي.

المطلب الأول: المداخل النقدية

يعد المدخل النقدي أكثر المداخل التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، كما أنه أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت، ويقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة (Cash)، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم[1]، والتي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات. ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. وهذا الافتراض يجد ما يؤيده من الناحية الواقعية فمعظم القضايا التي يتم ضبطها في العالم والمتعلقة بالإتجار في المخدرات أو العملة أو القمار وما إلى ذلك تكون مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة. ولقد أدى هذا الافتراض المنطقي المهتمين بمجال الاقتصاد الخفي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. ومن خلال الإجابة عن التساؤل الآتي: "ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا خفيا ؟". فإذا تم التوصل إلى ذلك فإن الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد الخفي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي.[2] ومن ثم تأتى الخطوة التالية وهى محاولة تقدير كمية المبادلات التي تتم في مقابل كل وحدة نقدية في الاقتصاد الخفي، أو بمعنى آخر محاولة قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي، والتي من خلالها يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي. ويحتاج تقدير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي إلى البحث عن فترة زمنية يفترض أنه لم يكن هناك خلالها اقتصادا خفيا، أو كان حجمه ضئيلا بالشكل الذي يمكن تجاهله، ثم وضع بعض الفروض حول كيفية تغير الطلب على النقود خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين الفترة التي يفترض عدم وجود الاقتصاد الخفي خلالها وفترة الدراسة. وفيما يلي سيتم تناول هذه الأساليب النقدية بالتفصيل.

[1]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص179.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية ، مصر 2013، ص91.

أولا: أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب (طريقة جوتمان Gutmann)

يعد " جوتمان Gutmann [1977]" أول من استخدم هذا الأسلوب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة. ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة؛ أما معاملات الاقتصاد الخفي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة. وعلى ذلك فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الخفي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. ولقد افترض "جوتمان" في دراسته الآتي[1]:

– أن الفترة من (1937 – 1941) لم يكن يوجد خلالها اقتصاد خفي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد اتخذها كفترة أساس. ولقد قدر معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوى 21.7 %، ثم افترض أن هذا المعدل للنقود السائلة (Cash) إلى الودائع تحت الطلب هو المعدل العادي أو الطبيعي.

– أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابتا، ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل لابد وأن تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي.

– أن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي واحدة.

واعتمادا على هذه الفروض استطاع "جوتمان" تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة / الودائع تحت الطلب في فترة الأساس، ومعدل النقود السائلة / الودائع تحت الطلب في فترة المقارنة) إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي وذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي. ولقد توصل "جوتمان" إلى النتيجة المعروفة بأن الاقتصاد الخفي يمثل 10% على الأقل من الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976. ولقد تمت نفس المحاولة على استراليا مع الفارق في افتراض أن معدل النقود السائلة إلى الودائع

[1] – Peter M. Gutmann, The Subterranean Economy, Financial Analysts Journal Vol. 33, No. 6 (Nov. - Dec., 1977), pp(26- 27).

تحت الطلب في فترة الأساس تساوى 30 % ، وأيضا تم التوصل إلى تقدير لحجم الاقتصاد الخفي في أستراليا يصل إلى حوالي 10% من الناتج القومي الإجمالي[1].

يمكن تلخيص طريقة "جوتمان" في المعادلات التالية[2]:

$$\lambda = \left(\frac{C}{D}\right)° \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$C_t^h = \lambda . D_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$C_t^h = C_t - C_t^r \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$V_t = \{Y|(C^r + D)\}t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$Y_t^h = V_t C_t^h \quad \ldots \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن :

D: الودائع تحت الطلب. y : الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي .

C : النقود المتداولة. λ : النسبة الثابتة في سنة الأساس.

V: سرعة دوران النقود. R: تشير إلى الاقتصاد الرسمي.

T: تشير إلى السنة. h: تشير إلى الاقتصاد الخفي.

إن البيانات المستخدمة في طريقة "جوتمان" هي بيانات متاحة في معظم دول العالم والتي تتمثل في بيانات عن النقود المتداولة (C)، الودائع تحت الطلب(D) والدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ لذلك فقد كانت هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداما لتقدير الحجم الاقتصاد الخفي و لقد طبقت هذه الطريقة بعد "جوتمان" من طرف " مريوس وسميث mirus & smith 1982" في كندا، و استخدما الفترة من (1937 –1939) كفترة أساس؛ حيث قاموا بتقدير الاقتصاد الخفي ب 14.5 %

[1] – Peter M. Gutmann, OP.Cit, p 34.

[2] – جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 180.

من الناتج القومي الإجمالي عام 1976، ثم قاموا بتتبع سلوك الاقتصاد الخفي للسنوات(1976-1990) حيث ارتفع حجمه من 15 الى 20% خلال فترة الدراسة[1]. كما استخدمها " توكر Tucker " لأستراليا مستخدما سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كسنوات أساس؛ وقدر حجم الاقتصاد الخفي بنسبة 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1978-1979).

لم تسلم طريقة "جوتمان" من الانتقادات؛ فقد وجهت لها العديد من الانتقادات منها:

اعتماد هذه الطريقة على سنة أساس أو متوسط لعدة سنوات كفترة أساس يفترض فيها عدم وجود اقتصاد خفي، وهذا قد يمثل مشكلة في مدى حساسية البيانات لاختيار سنة الأساس التي غالبا ما تكون تحكيمية، بالإضافة إلى أنه قد يتواجد أنشطة خفية فلا يعقل أن تنعدم الأنشطة الخفية على الإطلاق وكما يمكن أن تكون أنشطة خفية قليلة جدا أو كثيرة[2].

أما الانتقاد الثاني فقد تعلق بالفرضيات التي بنيت عليها الطريقة؛ حيث افترضت أن جميع معاملات الاقتصاد الخفي تتم بشكل نقدي، وبذلك فقد تم إقصاء المعاملات التي غالبا ما تتم في الاقتصاد الخفي وتعتبر من أهم سمات هذا القطاع وهي المقايضة بالإضافة إلى الدفع بالشيكات؛ حيث يصح هذا الافتراض في قطاع الجريمة[3] .

كما أن اختيار النسبة الثابتة(C/D) قد يوجه له انتقادا بسبب أن زيادة النسبة قد ينتج عن انخفاض (D) مع بقاء(C) دون تغير. أو قد يحدث إضافة أدوات مالية حديثة مثل بطاقة الائتمان وبالتالي يزيد الطلب على الودائع(D) بمعدل اكبر من معدل زيادة(C) و ينتج عن ذلك انخفاض في (D)؛ حيث لم تكن زيادة هذه النسبة بسبب التغير في الطلب على النقود غير القانونية، وقد أوضحت بعض الدراسات أن النسبة التي افترضها "جوتمان Gutmann" أنها ثابتة و تتجه للتزايد بسبب الاقتصاد الخفي قد اتجهت إلى الانخفاض في حالة فرنسا خلال الفترة (1945-1980) وقد يكون هذا الانخفاض لعدة أسباب منها :

- ارتفاع الدخل الحقيقي.
- الجهود التي تقوم بها البنوك لزيادة معدل الودائع تحت الطلب.
- دفع الأجور والمرتبات بواسطة الشيكات أو التحويلات المصرفية.

[1]- Rolf Mirus, Roger s Smith and Valdimir Karoleff, Canadian public policy- analyse de politique, XX:3:235-252, 1994, pp(235-236)

[2] - Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications »,OP.Cit,p453.

[3]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص181.

أما الافتراض الثالث الذي وجه له الانتقاد هو ما يتعلق بسرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي؛ فقد أوضح "كلوفند klovland 1980 " أن النسبة(C/D) شديدة الحساسية للتغير في سرعة دوران النقود وأن زيادة سرعة دوران النقود من 4,7 إلى 11,7 مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أدى إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي من 6,9% إلى 17,2% من الناتج المحلي الإجمالي في السويد و من 6,4%إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج عام 1978[1].

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة فهي تعتبر من أنسب الطرق خصوصا وأنها عندما تتعامل مع الزيادة في نسبة (C/D) تأخذ في الحسبان نصيب الاقتصاد الرسمي من الزيادة في(C) ولا تعتبر أن كل الزيادة في الطلب على (C) ناتجة عن الزيادة الطلب على النقود لتسهيل المعاملات غير الشرعية. وبذلك فهي تعتبر من الطرق التي تأخذ البعد الحركي أو التغير الديناميكي في الحسبان. كما أن معظم معاملات الاقتصاد الخفي غير الإجرامية تتم بشكل نقدي مثل تجارة التجزئة والخدمات الشخصية والمطاعم والإقراض العائلي لتجنب الضرائب من خلال المعاملات النقدية والمدفوعات للعمالة المؤقتة أو العرضية وغيرها من المعاملات التي تتم نقدا .

كما أن الانتقادات التي وجهت لمقام النسبة (C/D) يمكن التغلب عليها بنسبة الإنفاق الاستهلاكي (CE) إلى النقود (CE/C) بدلا من (C/D). كما اقترح ذلك " ترونديلي Trundle 1982 "، و بذلك فكلما انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى النقود في التداول دل ذلك على وجود اقتصاد خفي. وقد أكدت على ذلك الشواهد التطبيقية لدراسة " ترونديلي Trundle 1982 " في 11 دولة.

ثانيا: أسلوب المعاملات أو المبادلات (طريقة فيج Fiege [1979])

يستند الأسلوب الثاني لتقدير حجم للاقتصاد الخفي إلى " **فيج Fiege** [1979] " والذي استخدمه في دراسة له عن الولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الرسمي لابد وأن تتم باستخدام النقود. (بمعنى آخر فإن هذا المدخل يقوم على أساس افتراض أنه لا مجال لعمليات المقايضة في الاقتصاد الخفي). كذلك فقد افترض أن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة. وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلى للنقود (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب)؛ فإنه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الخفي من هذا

[1]– محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص 40.

الإجمالي لنحصل على تقدير حجم الاقتصاد الخفي. وكما هو واضح فإن هذا الأسلوب مشتق من معادلة كمية النقود ل"فيشر Fisher" والتي تأخذ الشكل الآتي[1]:

$$MV = PT$$

حيث إن:

V = سرعة التداول للمعاملات. p = المستوى العام للأسعار.

T = حجم المبادلات. M = الرصيد النقدي المتاح (النقود السائلة والودائع تحت الطلب).

فإذا ما علمنا قيمة (M) و(V) فإنه من الممكن أن نقوم حساب (PT) القيمة النقدية للمعاملات . ذلك أنه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات (PT) إلى القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي معلومة، فإنه بافتراض أن هذه النسبة ثابتة فإن من الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات (PT). وفى ظل غياب الاقتصاد الخفي فإن القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد وأن تساوى القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية.

ويتمركز المفهوم الأساسي لهذه الطريقة في النظرية الكمية للنقود التي تساوي بين إجمالي حجم المدفوعات النقدية(MV) وإجمالي حجم المعاملات (PT). ومبدئيا إذا أمكن الحصول على تقدير مستقل لإجمالي حجم المدفوعات(MV) وإجمالي حجم المعاملات (PT)؛ فإن الفرق بين التقدير يشير إلى تقدير لإجمالي حجم المعاملات غير المسجلة. أما في حالة عدم وجود تقدير لإجمالي حجم المعاملات المسجلة و غير المسجلة؛ فإنه يمكن تقدير إجمالي حجم المدفوعات (MV)التي يمكن استخدامها في تقدير الدخل غير المسجل كما يلي [2]:

$$(py)^{*}=(py)_r + (py)_h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$CV_c + DV_d = PT \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[1] − Fiege, Edgar l, " How Big is the Irregular Economy? " OP.Cit, p08.

[2] - Fiege, Edgar l, " How Big is the Irregular Economy? " OP.Cit, pp 7-8.

حيث إن:

$(py)^*$ = الدخل الكلي.

$(py)_r$ = الدخل المسجل.

$(py)_h$ = الدخل الخفي غير المسجل.

V_c = سرعة دوران النقود.

V_d = سرعة دوران الودائع تحت الطلب.

PT = إجمالي المعاملات.

C = العملة.

D = الودائع تحت الطلب.

وبافتراض أن إجمالي المعاملات كانت نسبة إلى إجمالي الدخل أو بقسمة طرفي المعادلة (2) على $(py)^*$ فإن (فيج)افترض أن :

$$\boldsymbol{K^* = \frac{PT}{(py)^*} = 10.3}$$

(اختار "فيج" سنة 1939 سنة أساس لا يوجد بها اقتصاد خفي فرضا، وقدر العلاقة بين حجم النقود والمبادلات في تلك السنة ب 10.3٪ واعتبرها المعدل الطبيعي).

$$\frac{PT}{(py)^*} = K^* = (CV_c + DV_d)/(py)^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$(py)_h = \{(CV_c + DV_d)/K^*\} - (py)_r = (py)^* - (py)_r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن: K^* نسبة ثابتة لإجمالي المعاملات /إجمالي الدخل الكلي .

إن المعادلة (4) تشير إلى أنه في ضوء تقدير إجمالي المدفوعات $(py)^*$ والدخل المسجل $(py)_r$ كمعطيات، يمكن الحصول على تقدير للدخل غير المسجل $(py)_h$ في ضوء العلاقة المميزة (K^*).

إن تقدير (K^*) يمكن الحصول عليها بطريقتين إما بافتراض أن هناك فترة زمنية تنقضي يسجل خلالها كل الدخل أو من خلال تقدير مستقل لنسبة الدخل الكلي الذي لا يسجل في أية سنة معينة.

لقد أوضح " فيج " أن طريقة المعاملات تختلف عن طريق النسبة الثابتة العملة /الودائع لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في العديد من النقاط منها [1]:

أن طريقة نسبة العملة تعتمد على التغيرات في الرصيد النسبي للعملة لكي تشير إلى التغيرات في القطاع الخفي؛ أما طريقة المعاملات فترتكز على إجمالي حجم المدفوعات التي لا تسجل في النظم المالية للحسابات، وضمنيا في طريقة نسبة العملة هناك فكرة أن رصيد دوران العملة ورصيد الودائع تحت الطلب متوازن لكمية عمل النقود في المعاملات بينما كمية العمل التي تؤديها النقود تعتمد على كل من الرصيد في التداول وعدد المرات التي يستخدم فيها الرصيد لإجراء المدفوعات وهذا ما هو قائم في فرض دوران النقود و المعاملات وفقا لطريقة " فيج".

إن طريقة المعاملات تتجنب الفروض التقليدية التي تتطلبها طريقة نسبة العملة فلا توجد فروض مرتبطة بالاستخدام المطلق للعملة في التعاملات الخفية؛ حيث يمكن أن نستخدم أيضا الشيكات كما لا يوجد فرض ثبات نسبة العملة للودائع تحت الطلب في كل من المعاملات المسجلة والمعاملات الخفية، وأيضا لا يوجد فرض مرتبط بسرعة دوران الدخل في كلا القطاعين، وأخيرا فإن أي تحسن في الدخل المسجل سوف ينعكس في تقدير الدخل غير المسجل.

على الرغم من المزايا النظرية لطريقة المعاملات؛ إلا أنه و بسبب قلة البيانات في العديد من دول العالم فانه من الصعب تنفيذ هذه الطريقة بنجاح كما حدث مع " فيج [1989]" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث واجه صعوبات تتعلق بإمكانية إنشاء سلسلة زمنية تضم الحجم الكلي لإجمالي المعاملات للاقتصاد الأمريكي. وترجع هذه الصعوبات إلى التقاليد والمحاسبة المستخدمة في تسجيل الصفقات والمعاملات الصافية وليس التدفقات الإجمالية[2].

أوضح " توماس Thomas [1982]" أن منطق طريقة المعاملات يشبه منطق طريقة (العملة /الودائع) وبذلك يكون عرضة لكل الانتقادات التي وجهت لطريقة نسبة (العملة /الودائع) ماعدا إسقاط بعض الفروض التي تتعلق بالمعاملات النقدية المستخدمة.

فحسب طريقة المعاملات يفترض "فيج" أن المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم إما نقدا أو عن طريق الشيكات، وليست كل المعاملات تتم نقدا كما افترضته طريقة نسبة العملة والتي واجهت عدة انتقادات بسبب هذا الافتراض. بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة المعاملات فتحت المجال لانتقادات أخرى تتعلق بالعلاقة بين المعاملات و الدخل؛ ففي علاقات نظرية كمية النقود التي انطلقت منها طريقة "فيج"

[1] - Fiege, Edgar L, " How Big is the Irregular Economy, OP. Cit, pp (8-9)

[2] - Feige, Edgar L, Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institional Economics Approach, OP.Cit, p22.

فإن قياس الدخل القومي يستبعد المعاملات الوسيطة، ويعتمد فقط على القيمة المضافة للأفراد والشركات لكي يقابل المعاملات بالدخل. لقد كان من الضروري استبعاد المعاملات الوسيطة وإذا لم يحدث ذلك فان الدخل المحسوب الذي يقابل معاملات معطاة سوف يكون مغالى فيه .

كما أن "فري و بومارهين، Frey & Pommerehne [1984]" أوضحا أن تقديرات "فيج" للاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على أخذ عام 1939 كسنة أساس (التي يفترض عدم وجود اقتصاد خفي بها) وقد قدر أن حجم الاقتصاد الخفي يساوي 22% من الناتج القومي الإجمالي الرسمي لسنة 1976 ثم ارتفع إلى 33% عام 1979. وأنه قد واجه عدة انتقادات بسبب اختياره لسنة الأساس؛ حيث أوضحت طريقة المعاملات أن تقديرات الاقتصاد الخفي كانت سالبة خلال كل الفترة بين عامي (1939–1978)؛ وتقترح النظرية انخفاض الاقتصاد الخفي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وهذا مخالف للواقع[1].

إن طريقة المعاملات "فيج" تعطي تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي أعلى من الطرق الأخرى وذلك بسبب أن طريقة المعاملات أسقطت فرضية أن النقود فقط هي التي تستخدم في الاقتصاد الخفي(C) وحلت محلها إجمالي النقود والودائع تحت الطلب(M)؛ وبالتالي يظهر أثر متضاعف على حجم الاقتصاد الخفي.

يبدو أن هذا المدخل ناجع التطبيق من الناحية النظرية أما من الناحية التطبيقية فإن التقديرات المعقولة تكتنفها صعوبات كثيرة، وقد يؤدي إلى نتائج مضاعفة تحتاج إلى تعديل .

ثالثا: أسلوب التهرب الضريبي والطلب على العملة (طريقة تانزي Tanzi [1982])

انتقد " تانزي [1982]" أسلوب "جوتمان" باعتبار أنه يقوم على مجموعة من الفروض التي لا يمكن قبولها، خاصة الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي؛ ولذلك فقد حاول "تانزي" تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929–1976) وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة[2].

لقد قامت افتراضات "تانزي" على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط وأن الاقتصاد الخفي ينشأ بسبب واحد وهو الرغبة في التهرب الضريبي؛ فإن تغيير معدل

[1] –Bruno S. Frey and Werner W. Pommerhne, The Hidden Economy : State and Prospects For Measurement, University of Zurich, Switzerland,1984, ,pp(6,7,8).

[2]- Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications »,OP.Cit, pp(434-435)

الضريبة في النموذج لابد وأن يعطى تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي. وبالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد الخفي بافتراض تساوى سرعات التداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

كما قام "تانزي" بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا؛ وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود(M2). ولقد افترض "تانزي" أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.

ولقد حصر "تانزي" العوامل القانونية في استخدام البطاقات الائتمانية ومتوسط الإنفاق على الانتقال للفرد ودرجة التحضر ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات؛ فقد قام "تانزي" باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (المقاس والدائم) كمقرب لهذه العوامل؛ حيث يفترض أنه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود. كما استخدم "تانزي" معدل الأجور والمرتبات إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير مكونات الدخل؛ حيث افترض أنه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود. كذلك استخدم "تانزي" معدل الفائدة على الودائع لأجل كمقرب لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود السائلة[1].

أما في تحليله للعوامل غير القانونية فقد أشار "تانزي" إلى أنه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب؛ فان معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية. مثال ذلك الأنشطة المرتبطة بالقمار وعمليات التهريب السلعي وتوزيع المخدرات وغيرها، والتي تتم غالبا باستخدام النقود السائلة؛ حيث تؤدى زيادة هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة. ولما كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضا فقد لجأ "تانزي" إلى قياس أثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة وهى النقطة التي تناولها "تانزي" بإسهاب[2].

[1]– Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications »,OP.Cit, p 441.

[2]– محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص51.

لقد حصر "تانزي" العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى الشعور بعدالة قوانين الضريبة، ومدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة، والخصائص الدينية والثقافية الأساسية لدافعي الضرائب، ومدى صرامة وحدة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم والأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، وأخيرا العائد النقدي لدافعي الضرائب والناتج عن عدم دفع الضريبة. وبما أن البيانات عن هذه المتغيرات غير متوافرة، فقد اقتصر تحليل "تانزي" على تحليل أثر العائد النقدي الناتج من عدم دفع الضريبة على التهرب الضريبي؛ حيث استخدم مستوى العبء الضريبي القانوني كمقرب لهذا المتغير. فعندما ينخفض العبء الضريبي، فإن العائد النقدي من عملية التهرب الضريبي يصبح ضعيفا ومن ثم تصبح تكلفة الأمانة لدى دافع الضريبة عند التعامل مع السلطات الضريبية صغيرة. وعندما ترتفع مستويات العبء الضريبي، فإن العائد من التهرب الضريبى يرتفع بالتبعية، ومن ثم تصبح الأمانة في التعامل مع السلطات الضريبية ذات تكلفة مرتفعة بالنسبة للممول.

ومن خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب قام "تانزي" بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الاقتصاد الخفي؛ ثم استخدم تقدير النقود السائلة المستخدمة في تمويل معاملات الاقتصاد الخفي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وكذلك مستوى التهرب الضريبي. ولقد لاحظ "تانزي" بأن التقديرات التي توصل إليها تقل عن الكميات التي يحتفظ بها الأفراد فعلا؛ مما يعنى أن الفرق بين كمية الطلب على النقود المقدر والطلب الفعلي يرجع إلى النقود غير القانونية التي تستخدم في إجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي. وبافتراض أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي هي نفس سرعة التداول لعرض النقود رقم1(M_1) في الاقتصاد الرسمي، توصل "تانزي" إلى تقدير لحجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة بأنه يساوى ما بين 3.4% إلى 5.1 % من الناتج القومي الإجمالي، آخذا في الاعتبار الزيادة التي حدثت في الضريبة خلال فترة التقدير. و ما بين 8.1 % إلى 11.7 % من الناتج القومي مقارنة مع مستوى الضرائب في عام 1976 في حالة عدم وجود ضريبة على الإطلاق[1].

ولقد تمت محاولات أخرى لإدخال بعض العناصر الأخرى مثل النظم القانونية أو القواعد المنظمة وتتراوح تقديرات حجم الاقتصاد الخفي باستخدام هذا الأسلوب ما بين 8 % إلى 30 % بالنسبة

[1] -Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : «Estimates and Implications »,OP.Cit, pp(450-452).

للولايات المتحدة الأمريكية ، وما بين 7 % إلى 17 % في السويد ، وما بين 6.5 % إلى 16 % في النرويج[1].

على أن العلاقة بين التهرب الضريبي والطلب على النقود السائلة ليست مباشرة بهذه الصورة التي يوحى بها تحليل "تانزي" للعلاقة بين الطلب على النقود السائلة والتهرب الضريبي. ذلك أن أصحاب الأعمال ووفقا للقانون يلزمهم باقتطاع الضريبة على أجور ومرتبات العمال والموظفين لديهم وتحويلها إلى السلطات الضريبية، ومن الممكن أن يحدث نوع من الاتفاق بين أصحاب الأعمال والمستخدمين على عدم دفع الضريبة، كذلك قد يحدث اتفاق بين الموردين وعملائهم على عدم تسجيل المعاملات بهدف عدم دفع الضرائب المستحقة على السلع المختلفة الأمر الذي يستفيد منه كلا الطرفين.

مما سبق يمكن القول إن الفروض الأساسية التي صاغها "تانزي" هي[2]:

- أن أنشطة الاقتصاد الخفي ما هي إلا نتيجة مباشرة للضرائب المرتفعة.
- تستخدم النقود غالبا للمعاملات أو لتخزين الثروة.
- سرعة دوران النقود ثابتة في كلا الاقتصادين الرسمي والخفي.
- متوسط معدل الضريبة هو نفسه في كلا الاقتصادين الرسمي والخفي.

و في ضوء هذه الفرضية فإن معادلة الطلب على العملة تأخذ الشكل التالي[3] :

$$Ln\ C/M_2 = a_0 + a_1 LnT + a_2 Ln\ WS/NI + a_3 Ln\ R + a_4 Ln\ Y + \varepsilon \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

$$a_1 > 0\ , a_2 > 0\ , \qquad a_3 < 0\ , a_4 < 0$$

C/M_2 : رصيد العملة /النقود.

T : متغير ضريبة الدخل.

WS/NI: نسبة الأجور و المرتبات إلى الدخل القومي.

R : معدل الفائدة المدفوع عن الودائع الزمنية.

Y : متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ε: المتغير العشوائي.

---

[1]– محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص 53.

[2] -Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications »,OP.Cit, p 450.

[3]– جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 186.

لقد قدر "تانزي" المعادلة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة(1930−1980) بافتراض أن متغير الضرائب قيمته تساوي صفرا في كل السنوات؛ وقدر أرصدة العملة مع هذا الافتراض، ثم قدر أرصدة العملة في حالة الضرائب الفعلية و استخدام الأرصدة الزائدة بعد التقدير لتحديد حجم الاقتصاد الخفي، وذلك بضرب العملة الزائدة في معدل دوران النقود في الاقتصاد الرسمي على افتراض أنها تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي.

لقد استخدم "تانزي" (T,Tw) كمؤشرين بديلين يتم إحلالهم في كل حالة سنويا لمتغير ضريبة الدخل (T) بحيث تعبر(Tw) عن قيمة متوسطة لمعدل ضريبة الدخل (T) تعبر عن معدل مدفوعات ضريبة الدخل الى الدخل الكلي المعدل، وقد صاغ المؤشرين بإضافة واحد في كل حالة. ولقد اشتق "تانزي" تقدير الاقتصاد الخفي بإتباع ما يلي:

1- تقدير القيمة المتنبأ بها C/M_2 من خلال دالة الانحدار السابق.

2- بتوافر بيانات عن M_2 يمكن الحصول على المستوى المتنبأ به للعملة المحتفظ بها$(\hat{C})$.

3- يتم حل المعادلة بافتراض أن متغير الضرائب يساوي صفرا مع ثبات باقي معلمات المعادلة.

4- القيمة الناتجة تعرف على أنها $(\bar{\bar{C}})$.

5- الفرق بين $(\hat{C})$ و بين$(\bar{\bar{C}})$ يعطي مؤشرا على دقة تقدير للمعادلات.

6- الفرق بين $(\hat{C})$ و $(\bar{\bar{C}})$ يعطي تقدير لكمية النقود المحتفظ بها(المستحدثة كنتيجة للضرائب) بمعنى أن الفرق يشير إلى كمية النقود المحتفظ بها لتجنب أو للتهرب من الضرائب؛ أي يعطي مقدار النقود غير القانونية.

7- الفرق بين إجمالي العملة والودائع تحت الطلب المتداولة (M_1) والقيمة المقدرة للنقود غير القانونية يعطي كمية النقود القانونية التي تستخدم بغرض المعاملات .

8- بقسمة الناتج القومي الإجمالي (GNP) على النقود القانونية يعطي تقديرا لسرعة دوران الدخل للنقود القانونية .

9- بافتراض أن سرعة دوران النقود غير القانونية هي نفسها سرعة دوران النقود القانونية فان[1]:

تقدير الاقتصاد الخفي يتم الحصول عليه بضرب النقود غير القانونية في سرعة دوران النقود.

إن طريقة الطلب على العملة لـ"تانزي" حاولت التغلب على بعض الانتقادات الموجهة لطريقة المعاملات لـ"فيج" وخاصة فيما يتعلق بافتراض النسبة الثابتة بين حجم المعاملات والناتج القومي

[1] −Vito Tanzi, The Underground Economy in the united states : «Estimates and Implications »,OP.Cit, p453.

الإجمالي لفترة طويلة من الزمن وكذلك التغلب على مدى حساسية النتائج بالنسبة لاختيار فترة الأساس؛ وبذلك استطاع "تانزي" أن يتجنب التقديرات المرتفعة لحجم الاقتصاد الخفي. ومن أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة ما يلي:

لقد افترضت طريقة الطلب على العملة أن العبء الضريبي هو سبب تواجد الاقتصاد الخفي؛ إلا أن هناك عوامل أخرى أهملتها هذه الطريقة وهي عبء الإجراءات الادارية والبيروقراطية والفساد وميول واتجاهات دافعي الضرائب تجاه الدولة ومدى العدالة الضريبية وغيرها، فلو تم أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار فربما يبدو الاقتصاد الخفي بحجم أكبر مما هو مقدر [1].

ليست كل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي تدفع نقدا كما افترضت طريقة الطلب على العملة وقد أوضحت دراسة "أسيشن و أستروم" (1980-1985) باستخدام طريقة المسح في النرويج 1980. أن حوالي 80 بالمائة من معاملات الاقتصاد الخفي تشمل على معاملات المقايضة لذلك فقد تكون المعاملات الخفية أكبر من تقديرها بطريقة الطلب على العملة.

احتمال أن تكون زيادة الطلب على العملة كنتيجة لانخفاض الطلب على الائتمان وليس كنتيجة لزيادة أنشطة الاقتصاد الخفي، كما أوضحت ذلك دراسة "بارك 1979، وجاركيا 1978، وفيج 1996" في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الدولار يستخدم كعملة دولية، وبالتالي يتأثر الطلب عليه لاعتبارات أخرى غير الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إن نقطة الضعف الأخرى في هذه الطريقة وفي الطرق النقدية السابقة تتمثل في افتراض تساوي معدل دوران النقود في كلا الاقتصادين(الخفي والرسمي)؛ إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن تقدير معدل دوران النقود في الاقتصاد الخفي صعب جدا؛ لأن النقود يتم الاحتفاظ بها فترة من الزمن ولا تتدفق مباشرة في التعامل كما هو الحال في الاقتصاد الرسمي. كما أنها عندما تدخل التداول قد تتدفق في قنوات غير شرعية أو تستثمر في عقارات أو تعاملات أخرى تختلف في معدل دورانها عن معدل دوران النقود في الاقتصاد الرسمي.

إن الافتراض القائل بأن هناك سنة أساس يفترض فيها عدم وجود الاقتصاد الخفي دائما يسبب مشكلة سواء فيما يتعلق بتحيز البيانات وحساسية التقدير أو عدم واقعية الفرضية فيما يتعلق بأنه لا يوجد سنة أو فترة معينة يكون فيها الاقتصاد الخفي يساوي الصفر؛ ولكن قد يوجد بحجم صغير أو منخفض.

---

[1]- حامد بن داخل المطيري، مرجع سابق، ص 81.

[2]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 189.

المطلب الثاني: مدخل التفاوت بين الإنفاق والدخل

يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله؛ فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا من الاقتصاد الخفي. ويقوم هذا المدخل على فرض رئيسي مفاده أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها. إلا أن هذه الدخول المخفاة سوف تتحول إلى إنفاق آجلا أو عاجلا؛ وبمعنى آخر فإن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الخفي لن تظهر في صورة دخل؛ ولكنها ستظهر في صورة إنفاق. فإذا ما كان ذلك صحيحا؛ فإن هذه الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الخفي[1]. أكثر من ذلك فإن التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل والإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد الخفي. ويمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الخفي بأسلوبين[2]؛ **الأول** يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلى(Macro)؛ أما الأسلوب **الثاني** فيتناول القضية على مستوى التحليل الجزئي (Micro) وذلك من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل. وأما على المستوى الكلى يتم تحديد حجم الاقتصاد الخفي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية؛ أما الفروق فلابد وأن تمثل تقديرا للدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية[3].

لقد تم تطبيق هذه الطريقة باستخدام بيانات جزئية للمقارنة بواسطة " تيهويو وهايين [1998] " اللذان قاما بحساب الاقتصاد الخفي لكوريا 1996 بـ 20.3 بالمائة وتيوان1995 بـ16.5 بالمائة ايطاليا 1995 بـ 19.2 بالمائة و لإسبانيا 1990 بـ 50.5 بالمائة و لروسيا1995 بـ 74.9 بالمائة ولهنغاريا 1994 بـ 56.9 بالمائة من الدخل المعلن[4].

كما أن التفاوت يمكن أن يتم من خلال مقارنة الدخل المعلن في الإقرارات الضريبية والدخل في حسابات الدخل القومي؛ وحتى يكون للمقارنة معنى لابد أن تستمد إحصاءات الدخل القومي من مصادر غير السلطات الضريبية ومستقلة عنها وتطرح الإعفاءات وأوجه السماح المستقطعة من الدخل الشخصي

---

[1]– عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ص (87–88).

[2] -Friedrich Schneider and Robert Klinglmair, OP.Cit, p33.

[3]– محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سابق، ص 30.

[4]– جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 190.

في الحسابات القومية، ثم يقارن المجموع المتبقي بالمجموع الوارد في إقرارات ضريبة الدخل والفارق هو التفاوت الذي يفترض أنه الدخل المتهرب من الضرائب.

إن الافتراض الذي تعتمد عليه طريقة التفاوت هو أن أوجه نشاط الاقتصاد الخفي لن تؤثر إلا على تقديرات الناتج القومي من زاوية الدخل؛ حيث يكون هناك دخل غير معلن يمكن تقديره بالفرق بين الإنفاق الكلي والدخل المعلن[1].

تأخذ طريقة التفاوت الاقتصاد الخفي غير المسجل بعين الاعتبار وهذا ما جعل هذه الطريقة تقدر الاقتصاد الخفي بأقل قيمة من بقية الطرق الأخرى التي تولي اهتماما أكبر بمعدل دوران رأس المال.

لقد أوضح " "فري وبومارهين [1984] " أن هناك عوامل متعددة تؤثر على حساب الفرق بين الدخل و الحسابات القومية؛ من بينها صعوبة حصر جانب الإنفاق بالكامل، كما أن الحجم المطلق للفرق ونموه عبر الزمن يعكس سلوك المؤسسات الضريبية؛ لذلك طريقة الفرق تعطى تقدير منخفض لحجم الاقتصاد لخفي[2].

لقد واجهت هذه الطريقة أيضا عدة انتقادات بسبب إهمالها للمقايضة والتي لا تدخل ضمن جانب الإنفاق في الحسابات القومية الوطنية، كما أن وجود خطأ صغير في حسابات الدخل يترتب عليه خطأ كبير جدا في الفرق بين الدخل والإنفاق. وقد أوضح "سميث 1986" أن افتراض قياس الإنفاق في الحسابات القومية للمملكة المتحدة على أساس بيانات الإنفاق المستقلة افتراض غير صحيح و لا يتحقق في الواقع .

هناك من يرى أن طريقة الفروق لا تعكس تقدير الأنشطة الاقتصادية الخفية؛ لأنها لا تولي اهتماما بالغا لنوعية بيانات الدخل القومي، وهذا ما ترجمته بيانات الدخل لسويسرا المتحصل عليها من مكتب الإحصاء الفيدرالي التي كانت أكبر من الإنفاق، وهو ما يعني أن الاقتصاد الخفي بالسالب (أو أن هناك جزء من الدخل لا يوجه إلى الإنفاق كادخار) مما يوضح أن طريقة الفروق لا تعكس تقدير الأنشطة الاقتصادية الخفية[3].

إن طريقة التفاوت تعتمد على الفرق بين الدخل القومي باعتباره مجموع عوائد عوامل الإنتاج والإنفاق القومي مقاس من زاوية الإنفاق باعتباره يمثل مجموع الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات، والإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال؛ والإنفاق الحكومي مضاف إليهم صافي التعامل مع العالم الخارجي.

---

[1]– سومشاي ريتشوبان، قياس التهرب الضريبي، مجلة التمويل والتنمية،ديسمبر 1984، ص29.

[2] -BRUNO S. FREY AND WERNER W. POMMEREHNE ,OP.Cit, p06.

[3] - Bruno S. Frey and Hannelore Weck, What Produces a Hidden Economy? An International Cross Section Analysis, Southern Economic Journal, Vol. 49, No. 3 (Jan., 1983), pp(825-832).

و يجب أن يتم تقدير الدخل والإنفاق بصورة مستقلة عن بعضهما، ولكن عادة لا تبذل الجهود الكافية من قبل الدولة في تقدير الإنفاق الاستهلاكي لصعوبة جمع بيانات دقيقة عن كل بنود الإنفاق الفعلية، وبالتالي يتم استخدام رقم الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات كمكمل بالزيادة أو بالنقصان لكي يتساوى تقدير الدخل القومي وفقا لطريقة عوائد عوامل الإنتاج مع تقديره وفقا لطريقة الإنفاق.

ينبغي الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل؛ فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي، أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة، ومن ناحية أخرى؛ فهناك احتمالا قويا لأن يلجأ الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة، أو أنهم قد لا يعلمون أن من يقدمون لهم السلع أو الخدمات يعملون أصلا في الاقتصاد الخفي.

المطلب الثالث: أسلوب المدخلات المادية (طريقة كوفمان وكيلبيردا Kaufmann& Kaliberda)

تعرف هذه الطريقة بطريقة " كوفمان وكيلبيردا"" Kaufmann & Kaliberda"؛ حيث تفترض وجود ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد الكلي الرسمي والخفي والطاقة الكهربائية كأحد المدخلات الإنتاجية في جميع دول العالم، وهو ما تبين من الملاحظات التجريبية، وأن مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تقترب من الواحد صحيحة في الغالب[1] .

و بناء على العلاقة القائمة يمكن وضع تقدير للناتج الذي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي؛ حيث قام كل من "كوفمان وكلبيردا" بأخذ مقياس الاقتصاد ككل وطرح منه تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الرسمي؛ حيث تشير نسب الفرق بينهما إلى النشاط الاقتصاد الخفي، باعتبار أن الفرق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ونمو الاستهلاك للكهرباء يعود إلى نمو الاقتصاد الخفي.

ويتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذه الطريقة باختيار سنة أساس وافتراض نسبة لحجم الاقتصاد الخفي بالنسبة للناتج المحلي مثلا 12 بالمائة لسنة2010، وبفرض زيادة الاستهلاك عام 2015 بمعدل 30 بالمائة عن عام 2010 يكون الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بمقدار 30 بالمائة أيضا. يكون حجم الناتج الإجمالي المتوقع = الناتج القديم(المعلن والخفي)+30% من الناتج القديم؛ ثم يتم طرح الناتج المحلي الإجمالي الرسمي المسجل للوصول إلى الناتج الخفي بشقيه المشروع وغير المشروع.

كما يمكن تطبيق الطريقة على الوحدات العائلية من خلال تقدير معدل ملائم للاستهلاك العادي من الكهرباء(مقابل كل وحدة من الناتج)؛ وما زاد عنه يعتبر مؤشرا على ممارسة أنشطة خفية.

[1] - Friedrich Schneider, Dominik Enste , OP.cit. p96

تمتاز هذه الطريقة بسهولة الحصول على البيانات اللازمة لتقديرها وهو ما يفسر تطبيقها على كثير من الدول النامية وأغلب دول التحول الاقتصادي، غير أنه ورغم ما تتميز به هذه الطريقة من بساطة وسهولة في الانجاز إلا أنها قوبلت بالعديد من الانتقادات كان، من أبرزها ما يلي:

- افتراض وجود علاقة ثابتة بين استهلاك الكهرباء والناتج القومي؛ وهذا ليس أمرا مسلما به فالناتج يمكن أن يزيد بالعديد من الطرق دون زيادة استهلاك الكهرباء [1].
- إن أنشطة الاقتصاد الخفي لا تتطلب جميعها بالضرورة كمية كبيرة من الكهرباء، بالإضافة إلى وجود مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز والبترول وما إلى ذلك، وهو ما يمس بجوهر هذه الطريقة المتمثل في أن زيادة استهلاك الكهرباء مؤشر على وجود الاقتصاد الخفي، ومن ثم فإن هذه الطريقة لا تشمل جميع أنشطة الاقتصاد الخفي[2] .
- كما أن الكفاءة في استهلاك الطاقة التي لا ترتبط إطلاقا بالاقتصاد الخفي يمكن أن تؤثر أيضا على استهلاك الكهرباء، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة الاستهلاك منها الظروف المناخية ونوعية الأجهزة بالإضافة إلى الممارسات النسبية للاستهلاك وحجم الأسرة وظروفها المعيشة.

نظرا لهذه الانتقادات وغيرها الموجهة لطريقة " كوفمان وكيلبيردا" فقد قامت "لاكو Lacko [1996] " بتصميم نموذج حول الاستهلاك الأسري للكهرباء عرف فيما بعد بطريقة "لاكو Lacko" وتفترض هذه الطريقة أن جزءا معينا من الاقتصاد الخفي يصاحبه استهلاك الكهرباء في المنازل بما في ذلك ما يطلق عليه أنشطة الأسر المنتجة والأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه وغيرها، من إنتاج السلع والخدمات غير المسجلة. وترى "لاكو Lacko" أنه في الدول التي يرتفع فيها استهلاك الأسر للكهرباء لأسباب تتعلق بأنشطة خفية؛ فإن باقي أجزاء الاقتصاد الخفي التي لم يتمكن من قياسها سوف تكون مرتفعة أيضا وأنه في كل دولة يستخدم جزء من استهلاك الأسر للكهرباء في أنشطة الاقتصاد الخفي[3].

[1]– عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق ، ص92.

[2]- Friedrich Schneider, Dominik Enste, OP.cit, p 96

[3]- Mária Lacko, Hidden Economy - An Unknown Quantity? Comparative Analysis of Hidden Economies in Transition Countries in 1989-1995, University of Linz , 1996 ,p36.

المبحث الثاني: المداخل المباشرة

تعرف هذه المداخل أيضا بالمناهج الجزئية وتعتمد على المسوحات والعينات ومراجعات الضرائب أو الملاحظات المباشرة وغيرها من الطرق التي تعتمد على جمع الإجابات الاختبارية من العينات باستخدام استمارة الاستقصاء وجمع البيانات وتحليلها، وتشمل العديد من المداخل الفرعية من أهمها مدخل سوق العمل ومدخل المراجعات الضريبية وطريقة العينة.

المطلب الأول: مدخل سوق العمل

لقد شهدت إيطاليا في أواخر خمسينات القرن الماضي انخفاضا كبيرا في معدلات مشاركة قوة العمل، في حين كانت التقديرات تشير إلى ارتفاع هذه المعدلات، وهذا الفرق يوحي بأن تراجع مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي يعد مؤشرا على زيادة النشاط في الاقتصاد الخفي؛ اذ تعتمد هذه الطريقة على تقدير حجم العمالة غير المنظمة للوصول إلى حجم الاقتصاد الخفي[1]، وتتطلب عدة افتراضات وخطوات حتى يمكن التعبير عن حجم الاقتصاد الخفي بالاستناد إلى حجم العمالة غير المنظمة وذلك على النحو التالي:

- حساب الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وعدد العاملين حسب الإحصاءات الرسمية، ويتم التوصل إلى معدلات المشاركة الفعلية باستخدام المسوحات الإحصائية والميدانية لحجم القوة العاملة.
- مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة أو مقارنتها بالدول التي تقاربها في المستوى الاقتصادي وتقل فيها أهمية الاقتصاد الخفي، أو من خلال المقارنة بين انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل الرسمية في نفس الدولة بالقيمة المضافة التي يولدها العمل في الاقتصاد ككل، وذلك بغرض تحديد مقدار النقص في معدل المشاركة.
- افتراض إنتاجية متوسطة لعنصر العمل في الاقتصاد الخفي بناء على عدة معايير موضوعة.
- يتم ضرب الفرق المتحصل عليه في المرحلتين(1−2) والمتمثل في العدد التقديري للمنخرطين في الأنشطة الخفية بمعدل الإنتاجية المتوسط للعامل في الاقتصاد الخفي وناتج هذه العملية هو القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي (H_E) حيث[2]:

$$\boldsymbol{H_E = L.\bar{M}}$$

[1]− سومشاي ريتشوبان، مرجع سابق، ص 39.

[2]− حامد بن داخل المطيري، مرجع سابق، ص 65.

H_E: القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي.

$\overline{M}$: إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي (ثابتة).

أي: $L = P_0 - P_L$

عدد العاملين في الاقتصاد الخفي= عدد السكان المسجلين رسميا – قوة العمل الاقتصادية.

هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة؛ من أهمها:

1- أن الاختلاف معدل مشاركة قوة العمل قد يكون لها أسباب أخرى غير الانخراط في أنشطة الاقتصاد الخفي إذ أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية وحالات الركود والرواج .

2- أنها تأخذ بالاعتبار المفهوم الضيق للاقتصاد الخفي، ومن ثم فإن إحصاءات العمالة الناتجة عن المسوح الميدانية لا تتضمن الأنشطة غير السوقية ولا أنشطة الجريمة؛ حيث لا يدرج العاملون بها نظرا لطبيعة النشاط.

3- إن هذه الطريقة تعتني بتقدير الدخل الناشئ فقط عن عنصر العمل، وتغفل الدخل المتولد من عنصر رأس المال.

4- إن بعض الأفراد قد يعملون في الاقتصار الرسمي وغير الرسمي في آن واحد.

5- صعوبة تقدير إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي، كما أن الافتراضات التي تستند إليها عملية التقدير قد لا تتفق مع الواقع مما يؤثر في دقة التقديرات. إذا فالاختلاف الكبير في نتائج هذه الطريقة بين الدول التي طبقتها يجعل تقديراتها ضعيفة الدلالة على حجم الاقتصاد الخفي.

6- إن افتراض ثبات معدل المساهمة في قوة العمل أو أن الإنتاجية في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي متساوية هو افتراض غير دقيق ولا يستند إلى نظرية أو أدلة منطقية[1].

رغم كل هذه الانتقادات؛ فقد طبقت هذه الطريقة في عدد من دول الاتحاد الأوربي وخاصة إيطاليا التي يبلغ فيها حجم الاقتصاد الخفي وفقا لهذا الأسلوب نسبة تتراوح بين 25% الى33% بعد الأخذ في الاعتبار للأفراد الذين يعملون في أكثر من عمل.

كما أن "كوبمانز [1999] " استخدم طريقة مسح العينة معتمدا على أسلوب المقابلة الشخصية وجها لوجه لقياس العمل الحقيقي في هولندا خلال الفترة 1986-1987 كأحد أساليب تقدير الاقتصاد الخفي المباشرة، وأوضح أن أسلوب مسح العينة يعاني من مشكلة رئيسية تتمثل في إحجام الناس أو ترددهم في الإجابة عن أسئلة المسوحات غير المعتادة عن الأنشطة الخفية. كما أن هناك أدوات فنية

[1]- حامد بن داخل المطيري، مرجع سابق، ص 66.

يمكن استخدامها لتقليل الإجابات المتحيزة؛ منها خلق موقف يكون فيه الموضوع صريح ويكون فيه الأفراد الخاضعين للاستجواب على علم بالموضوع، وقد استخدم هذه الطريقة "بيستو" في بلجيكا. واستخدمت هذا طريقة كذلك بواسطة "ماسون و كالفن [1978]" و " فانايك و كازيمير[1988] " في المسح في هولندا، حيث اعتمدا على خلق موقف يكون فيه الباحثين والمبحوثين لا يستطيعون قص المعلومات أو تحريفها[1].

وهناك طرق أخرى مثل المسح البريدي بدون توقيع الاسم والذي طبق في النرويج بواسطة " كلوفند و استروم [1982]" وغيرها من طرق المسوحات .

هناك العديد من المزايا لطريقة مسوحات العينة المباشرة في قياس الأنشطة الخفية مباشرة، كما تعطي تفاصيل عن خصائص المشاركين بالإضافة إلى ذلك فإن المسح المصمم يمكننا من التعرف على أنشطة لم تكن مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، وأن أفضل طرق مسوحات العينة هي طريقة المقابلة وجها لوجه التي طبقتها هولندا لأنها تمكن من الحصول على معلومات تفصيلية عن نوع العمل و المشاركين والأسعار، الدخل، توزيع العمل وغيرها من المعلومات التفصيلية.

يعتبر مدخل سوق العمل من المناهج المباشرة لقياس الاقتصاد الخفي حيث أنه يعتمد على العناصر الحقيقية أو الكامنة في الاقتصاد الخفي، وبالرغم من أن الوسائل الحديثة للدراسات الاستطلاعية قد استطاعت التغلب على بعض المعوقات من بينها عدم استجابة الأفراد الخاضعين للاستجواب؛ إذ إنه لا تزال هناك عقبتان تواجهان هذا المنهج، وهما:

- إذا كان مجال الاستطلاع محدودا (منطقة جغرافية معينة)؛ فإن النتائج تكون محدودة ومختصرة ولا يمكن تعميمها.
- إذا كان مجال الاستطلاع واسعا جدا؛ فإن النتائج قد لا تكون محكمة وقد يحدث تحيز لبعض المجموعات التي يتم تمثيلها.

وفي كلتا الحالتين يكون هذا المدخل غير قادر على إعطاء تقدير للاقتصاد الخفي، علاوة على الصعوبات التي قد تنشأ نتيجة تقدير إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي، والتي لا تتماثل مع إنتاجيته في الاقتصاد الرسمي. كما لا يمكن تحديد معدل نمو إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي، وبالطبع لا يمكن إيجاد علاقات هيكلية؛ إذ إن يوم العمل الخفي قد يختلف من دولة لأخرى، كما أن مشاركة النساء تختلف

[1]– جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 172.

أيضا من عينة لأخرى، حيث إن الاعتماد على تلك البيانات يعد نوعا من التخمين؛ لذا يجب أن نبتعد عن مناهج سوق العمل من أجل دراسة تلك المتغيرات الرئيسية في الحسابات القومية.

المطلب الثاني: مدخل المراجعات الضريبية

يعتبر مدخل المراجعات الضريبية أحد الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد الخفي والتي طبقت من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ حيث يتناول هذا المدخل المعلومات عن الاقتصاد الخفي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها.[1] ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات، ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية بالكشف عن كافة مصادر دخله، ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي[2] .

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذا المدخل يشمل خليطا من الوسائل الأخرى مثل الفروق والمراجعات والمسح وأشكال مختلفة من الطرق المبنية على بيانات جزئية، وهذه الفروق التي يتم استخدامها من طرف مديريات الضرائب لكي يحصلوا على تقدير إجمالي الدخل غير المسجل؛ فإنها تشتمل على :

- دراسات مراجعة لتحديد المصدر القانوني للدخل غير المعلن للممول.
- دراسات مقابلة للمؤمنين اجتماعيا الذين لم يرسلوا إقراراتهم الضريبية غير المعلن عنهم.
- إحصائيات الجريمة لتحديد مصادر الدخول غير القانونية غير المعلنة .
- معلومات المسح لتحديد الدخل غير المعلن للموردين غير الرسميين.

وتعتبر الطريقتين الأولى والثانية من طرق الفروق التي تحدد المصدر القانوني لدخل الممول غير المعلن؛ حيث تقوم مديرية الضرائب بتحليل الفرق بين الدخل الذي يجب أن يتم الإقرار عنه المحدد بواسطة المراجعين من العينة والدخل الذي يتم الإقرار عنه فعلا بواسطة الممولين. وإن هذا الفرق يمثل الضريبة المتهرب من دفعها.

إن مدخل المراجعات الضريبية يتميز بأنه يوفر معلومات تفصيلية عن المجموعات الدخلية المعنية ووظائفهم سواء الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية أو حتى الذين لا يقدمون إقراراتهم؛ ولكن مدخل المراجعات الضريبية لا يسمح بتقدير إجمالي حجم الاقتصاد الخفي بل يسمح فقط بمعرفة الضرائب التي

[1] -BRUNO S. FREY AND WERNER W. POMMEREHNE ,THE HIDDEN ECONOMY, oP.cit p05.

[2] – جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 173.

يجب أن تؤدى و يتم التهرب من دفعها، كما أن هناك نقطة ضعف أخرى تتمثل في أن العينات عادة ما تكون مأخوذة من الإقرارات الضريبية المقدمة و لا تشمل من لم يتقدموا بإقراراتهم الضريبية أصلا.

المطلب الثالث: طريقة العينة

تعتمد هذه الطريقة على دراسات مسحية أو عينات مبنية على الاستجابات الاختيارية للأفراد، وتعتمد في جوهرها على تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المعدة بعناية من خلال استمارات الاستقصاء وبمعرفة خبراء متخصصين وتهدف إلى جمع معلومات مفيدة عن قيمة الاقتصاد الخفي وهي موجهة إلى المتعاملين في هذا الاقتصاد (بائعين ومشترين) مع التركيز على جانب المشترين لسلع وخدمات الاقتصاد الخفي؛ فإذا تطابقت الإجابات أمكن الاعتماد على نتائج عملية لاستقصاء وأمكن التوصل لقيمة تقريبية لحجم الاقتصاد الخفي. وقد استخدمت طريقة المسح بالعينة على نطاق واسع في عدد من الدول منها السويد والنرويج والدانمارك وعدة دول أخرى[1]، وأهم ما يميز هذه الطريقة هو أنه يمكن من خلالها تحديد خصائص مجتمع العينة وإمكانية الحصول على معلومات تفصيلية حول هيكل الاقتصاد الخفي، وطبيعة وحجم وعدد المشاركين فيه. وتتوقف دقة هذه النتائج على طريقة وأسلوب صياغة الاستبانة ومدى رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبانة للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها نظرا لتردد الكثير من هؤلاء المتعاونين في تقديم إجابات صحيحة. كما يمكن أن تكون في بعض الأحيان الإجابات غير واقعية مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن عنه؛ ولهذا من أهم أسباب نجاح الدراسة وجود وعي لدى الأفراد بأهمية المسح ودقة الإجابات[2].

وقد يعاب على هذه الطريقة أنه من الصعب على المشترين التمييز بين الأسواق الرسمية والخفية و قد تتأثر العينة المختارة بالتحيز الشخصي للقائم عليها. كما أنها تحتاج إلى مجهود ووقت لتطبيقها وقد لا تحظى الاستبانة بالقبول من المتعاملين في الأنشطة غير المشروعة، ولا تقتصر مسوح العينات على نوع واحد من شرائح المجتمع بل يمكن اختيار عينة من البائعين أو المشترين أو المستهلكين أو المشروعات غير الرسمية كما يمكن استخدام هذا الأسلوب على مستوى الأسر والوحدات المعيشية وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية (منشآت صغيرة و متناهية الصغر) وعلى مستوى عمالة الشوارع، ويعتبر المسح العائلي ومسح المشروعات أكثر الطرق الملائمة خاصة إذا تم المزج بينهما[3].

---

[1]– دراسة كل من : lashen و Mogensen 1995.

[2] - Friedrich Schneider, Dominik Enste , OP.cit pp (91-92).

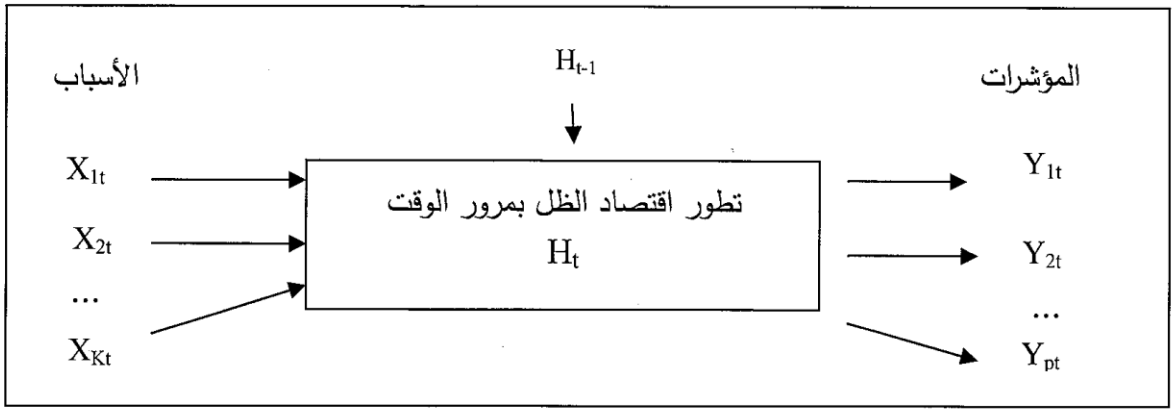
[3]– حامد بن داخل المطيري، مرجع سابق، ص 64.

هناك العديد من المزايا والعيوب للمداخل المباشرة غير أنه يتوقف مدى إمكانية الاعتماد على هذه المداخل لتقدير حجم الظاهرة على الهدف من الدراسة؛ حيث أن مميزات هذه المداخل قد تصلح في حالة الدراسات التي تستهدف تحليل الظاهرة في منطقة أو شريحة معينة أو الحصول على مؤشرات مبدئية على مدى انتشار الظاهرة ولكن لا تصلح لقياس الاقتصاد الخفي على المستوى الكلي، كما أنها لا تصلح لقياس معدل نمو الظاهرة .

المبحث الثالث: النموذج (نموذج MIMIC[1])

يعتبر هذا النموذج أحدث أساليب قياس الاقتصاد الخفي وأكثرها شمولا، وأحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية يشار إليه بـ(MIMIC) (Multiple Indicateurs Multiple Couses Model) نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة، وهو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس؛ ولكنها مرتبطة بالقياس. وهو نموذج قياس هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج والنظم منذ أن أدخلها لأول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير " زلنر Arnold Zellner [1970]". وقد نجح هذا النموذج (فيما يتعلق بمجال الاقتصاد الخفي)، واستطاع أن يتناول حجم الاقتصاد الخفي كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة يمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد الخفي وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة والتي يتوقع أنها قوة دافعة هامة خلف أنشطة الاقتصاد الخفي، والشكل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين أسباب الاقتصاد الخفي وحجمه ومؤشراته.

شكل رقم (3) العلاقة بين أسباب وحجم الاقتصاد الخفي ومؤشراته



Source: Brunos frey and Hannelore, The Hidden economy as an « unobserved » variable, european economie review 26(1984) 33-53 north holland, p 36.

ترتكز الطرق التي تم التطرق إليها سابقا لتقدير حجم الاقتصاد الخفي على مؤشر واحد فقط وبعضها يرتكز على العبء الضريبي باعتباره السبب الأهم لتفسير تنامي الاقتصاد الخفي؛ إلا أن هذا المدخل يتميز عن كافة الطرق السابقة في أنه يسمح لعدة متغيرات تفسيرية مختلفة وعدة مؤشرات للاقتصاد الخفي بأن تدخل في آن واحد في النموذج الذي يقوم على نظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة) التي تراعي عددا من الأسباب والمؤثرات على الاقتصاد الخفي. ويستخدم مدخلا تحليليا

[1] -(MIMIC) = multiple indicateurs multiple couses model

للعوامل لقياس الاقتصاد الخفي كمتغير كامن بمرور الوقت كما يظهر من خلال هذا النموذج تقدير معاملات الارتباط غير المعروفة في صورة مجموعة من المعادلات الهيكلية والتي لا يمكن فيها قياس المتغير الكامن مباشرة [1].

وفقا لهذا النموذج يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي كدالة (متغير تابع) للمتغيرات المشاهدة؛ وهي الأسباب التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الخفي؛ كالعبء الضريبي والعقوبة المتوقعة والتضخم والدخل الحقيقي للأفراد وعبء القواعد التنظيمية الحكومية وما إلى ذلك[2]. وفي نفس الوقت يعامل نمو الاقتصاد الخفي في النموذج (كمتغير مستقل) يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (متغيرات) مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة الطلب على العملة والبطالة وساعات العمل الأسبوعية وغيرها. كما يتكون نموذج (mimic) من نوعين من المعادلات:

المعادلة الأولى: تسمى المعادلات الهيكلية وتوضح العلاقات بين المتغير الكامن غير القابل للقياس (أي الاقتصاد الخفي) وبين مجموعة من الأسباب التي يتأثر بها $X_{\mathrm{it}}(\mathrm{i} = 1,2,3, \ldots . \mathrm{K})$ ، و تأخذ المعادلات الهيكلية الصورة التالية:

$$\boldsymbol{H = a_1 X_1 + a_2 X_2 + \cdots + a_n X_n + E}$$

حيث إن:

H : الاقتصاد الخفي كمتغير كامن.

X_n : مجموعة الأسباب المشاهدة.

a : معاملات الارتباط المقدرة.

المعادلة الثانية : معادلات القياس (The Measurement Equation System)، و تربط بين المؤشرات (Y_{it}) والمتغير الكامن (الاقتصاد الخفي) (H_t). إذ إن الاقتصاد الخفي (غير المشاهد) في هذه المعادلة يصبح متغيرا مستقلا يؤثر في مجموعة المؤثرات الاقتصادية، وتأخذ معادلات القياس الصورة التالية:

$$\mathrm{Y}_1 = \delta_1 + \beta_1 \mathrm{H} + \varepsilon_1$$
$$\mathrm{Y}_2 = \delta_2 + \beta_2 \mathrm{H} + \varepsilon_2$$
$$\mathrm{Y}_3 = \delta_3 + \beta_3 \mathrm{H} + \varepsilon_3$$

حيث: (i=1 ,2,3).

[1]- Friedrich Schneider, Dominik Enste , oP.cit p 97.

[2]- Roderick Hill, The Underground Economy in Canada: Boom or Bust? , canadian tax journal /r evue fiscale canadienne (2002) vol. 50, no 5, p1647.

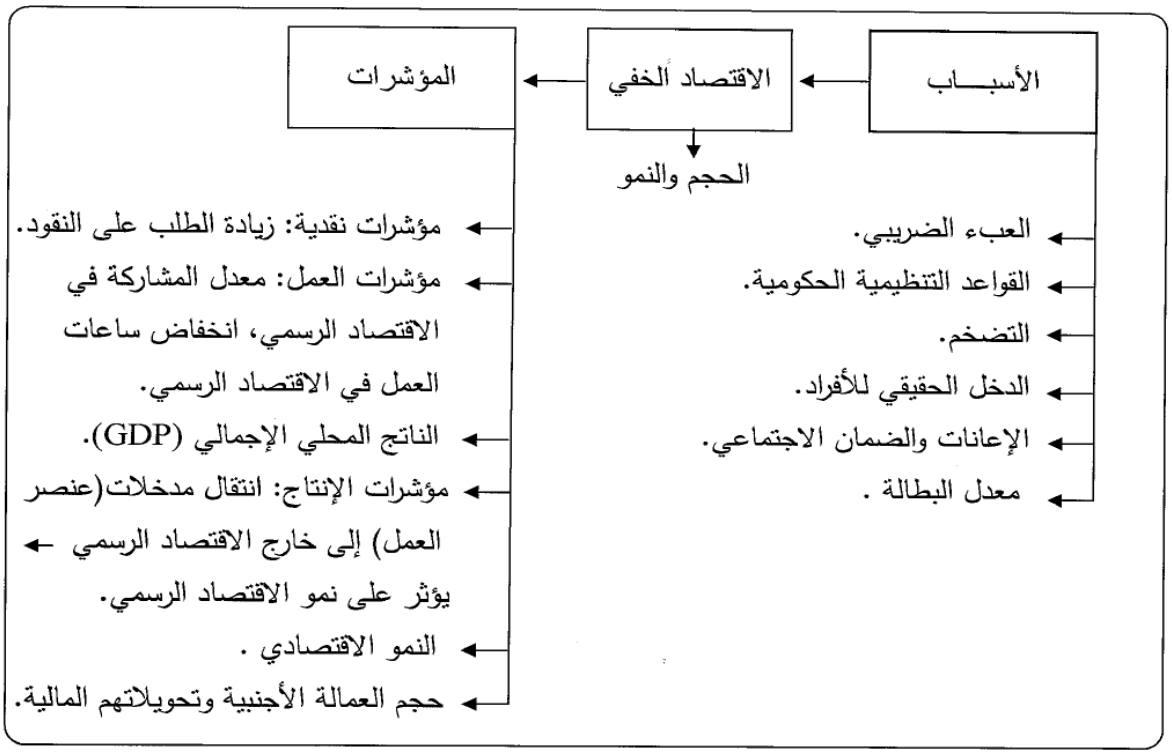
(Y_i): المؤشرات الاقتصادية.

β_i , δ_i: معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي.

ε: حد الخطأ العشوائي.

ويوضح الشكل رقم (04) آلية تأثير الأسباب الرئيسية الدافعة للأفراد للانخراط في أنشطة الاقتصاد الخفي الأمر الذي يزيد من حجمه و نموه. ومن ثم يعكس التغير في حجم الاقتصاد الخفي في عدد من المؤشرات كالمؤشرات النقدية مؤشرات سوق العمل و مؤشرات سوق الإنتاج، و رغم قلة تطبيقات هذا المدخل مقارنة ببقية الطرق إلا انه لقي قبولا واسعا لنتائجه و حظي باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة لما يتميز به من قدرة على تناول مؤشرات الأنشطة الخفية و الأسباب المحتملة في نموذج هيكلي صريح يسهل الاختبار الإحصائي الرسمي لتلك العلاقات:

شكل رقم (4) الاقتصاد الخفي والتأثير المتبادل في الأسباب والمؤشرات



المصدر: حامد بن داخل المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية 2009، ص85.

لقد أجرى "غيلس Giles [1999]" وآخرون عدة محاولات لتطوير هذا المدخل وتجنب سلبياته التي من أهمها احتمال تعرض هذا النموذج –الذي يعتمد على استخدام بيانات السلاسل الزمنية–

للمخاطر المرتبطة بتلك البيانات، ومنها عدم سكون البيانات والمشاكل الأخرى للانحدار مع السماح بسرعة تداول مختلفة في الاقتصاد الخفي عنها في الاقتصاد الرسمي، واستخدام معادلة الطلب على النقود للحصول على متوسط طويل الأجل قيمة الإنتاج الخفي/ المقاس. ومن خلال هذا المعيار الإرشادي يمكن تحويل هذا المؤشر إلى وحدات مؤوية بدلا من استخدامه كمدخل لتحديد التغيير في الاقتصاد عبر الزمن[1].

هذا النموذج كغيره من النماذج الأخرى لم يسلم من الانتقادات إذ يعاب عليه ما يلي:

- لكونه يستعمل كما كبيرا من المعلومات، فإن نقص بعضها أو التغيير في مقدارها قد يؤدي إلى اختلاف في نتائج التقدير.
- احتمال إسقاط بعض الأسباب أو المؤشرات المهمة.
- يتطلب هذا النموذج سلسلة زمنية لتطور الاقتصاد الخفي وبقية البيانات سواء من خلال دراسات سابقة أو بالاستعانة بطرق التقدير المختلفة مما يزيد من صعوبة التحليل .

وفيما يأتي سيتم عرض أهم الأساليب المستعملة في قياس وتقدير حجم الاقتصاد الخفي، وذلك من خلال الجدول التالي رقم (03):

[1] - David E. A. Giles and others, The Canadian underground and measured economies: Granger causality results, Department of Economics, University of Victoria, canada, 1999, pp(4-5).

جدول رقم (03) أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي

الطريقة	أهم المميزات
الطرق المباشرة	
المسح بالعينة	– تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع بيانات المسح المباشر.
تدقيق الحسابات الضريبية	– تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة.
الطرق غير المباشرة	
إحصاءات الحسابات القومية	– تقدير النمو في حجم الاقتصاد الخفي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والاتفاق في الحسابات القومية، أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	– تقدير النمو في حجم الاقتصاد الخفي على أساس انخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي.
المعاملات	– استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الكلي (الرسمي و الخفي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الكلي.
الطلب على النقود	– تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم نقدا، وأن الزيادة في حجم الأنشطة الخفية تزيد في الطلب على النقود .
المدخلات المادية	– تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء على افتراض أن الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.
النماذج	– تقدير حجم الاقتصاد الخفي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الخفي (كالعبء الضريبي، عبء القواعد الحكومية...الخ).

المصدر: فريديريك شنايدر، دومينيك أنستي، الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي)، منشورات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية عدد30 سنة2002، ص 12.

المبحث الرابع: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول

لقد انتشر الاقتصاد الخفي في جميع أنحاء العالم؛ حيث بدأ الاهتمام به ورصده في الدول المتقدمة وخاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي يلاحظ أن حجمه منخفض فيها مقارنة بالدول النامية التي تتميز بالانتشار الواسع لأنشطة الاقتصاد الخفي.

يحاول العديد من الباحثين تجميع البيانات عن أنشطة الاقتصاد الخفي ومعرفة المشتركين في هذه الأنشطة، من أجل الوصول إلى حجم تقديري لهذا الاقتصاد ومعرفة أبعاده المختلفة، نظرا لأن الوصول إلى صورة تقديرية لحجم ومكونات أنشطة الاقتصاد الخفي يؤثر ايجابيا على وضع الإطار الملائم للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها. كما يلاحظ أن نسب حجم الاقتصاد الخفي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة التقدم و التخلف، كما يجب أن ندرك أن مثل هذه المقارنات تعطي فقط صورة تقريبية لحجم الاقتصاد الخفي ونموه في مختلف الدول.

وسيقوم هذا المبحث على تبيان حجم الاقتصاد الخفي في معظم دول العالم (81 دولة)، والتي تم تقسيمها حسب الموقع الجغرافي لكل منها فيتم تجميع دول كل قارة في جدول خاص بها، وذلك لتكوين صورة واضحة عن حجم الاقتصاد الخفي في كل قارة، ثم يتم عرض الدول المتقدمة (من مختلف القارات) في جدول خاص بها وذلك من أجل تسهيل المقارنات بينها وبين الدول النامية الأخرى.

أولا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الافريقية

الجدول التالي رقم(04) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الافريقية

جدول رقم (04) حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية

الرقم	الدول	الاقتصاد الخفي (النسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)									
		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
1	**الجزائر**	**34**	**34.1**	**34،4**	**34،9**	**35،8**	**36،6**	**37،3**	**37،3**	**37،1**	**35،7**
2	**أنغولا**	41،6	41،6	41،9	42،8	43	43،1	45	45،9	47،6	43،6
3	**بوركينافاسو**	41،5	41،4	41،5	41،4	42،4	42،7	43	43،0	43،1	42،2
4	**الكاميرون**	32،3	32،8	33،2	33،4	33،9	34	33،9	43،2	34،2	33،5
5	**ساحل العاج**	44،9	43،2	42،1	41	40،5	40،4	40،2	39،7	39،6	41،4
6	**مصر**	34،7	35،1	35	34،5	34،8	35،2	35،4	36،1	37	35،3
7	**غانا**	41،8	41،9	42	42،2	42،5	42،9	44،3	45،3	45،6	43،2
8	**كينيا**	35	34،3	34،7	33،8	33،9	34،9	36	37،7	39،4	35،5
9	**ملاوي**	40،7	40،3	38،3	36،5	37،5	38،3	38،2	39،4	41،1	38،9
10	**مالي**	42،1	42،3	43،8	44،4	44،7	44	44،5	44،7	44،7	43،9
11	**المغرب**	36،3	36،4	37،1	37،3	37،8	38،7	37،9	39،8	39،8	37،9
12	**الموزنبيق**	39،9	40،3	40،2	40،8	40،8	40،9	41،6	42	-	40،8
13	**النيجر**	42،1	41،9	43	43،7	44،4	43،2	44،4	45،6	-	43،5
14	**نيجيريا**	57،8	57،9	58	58،2	59،5	60،8	62،1	62،9	-	59،7
15	**السنغال**	45،2	45،1	45،6	45،1	45،8	46،9	47،8	47،8	48،4	46،4
16	**جنوب إفريقيا**	28،4	28،4	28،4	28،8	29	29،7	30،4	30،9	31،7	29،5
17	**تنزانيا**	58	58،3	58،9	59،7	60،1	60،6	61،3	61،9	63	60،2
18	**تونس**	38،1	38،4	38،9	39	39،4	39،9	40	40،9	41،4	39،6
19	**زامبيا**	48،5	48،9	495	49،7	50،4	51،2	51،7	53	54،3	50،8
20	**أثيوبيا**	39،9	40،3	41،2	41	40،5	42	43،1	44،5	45،7	42

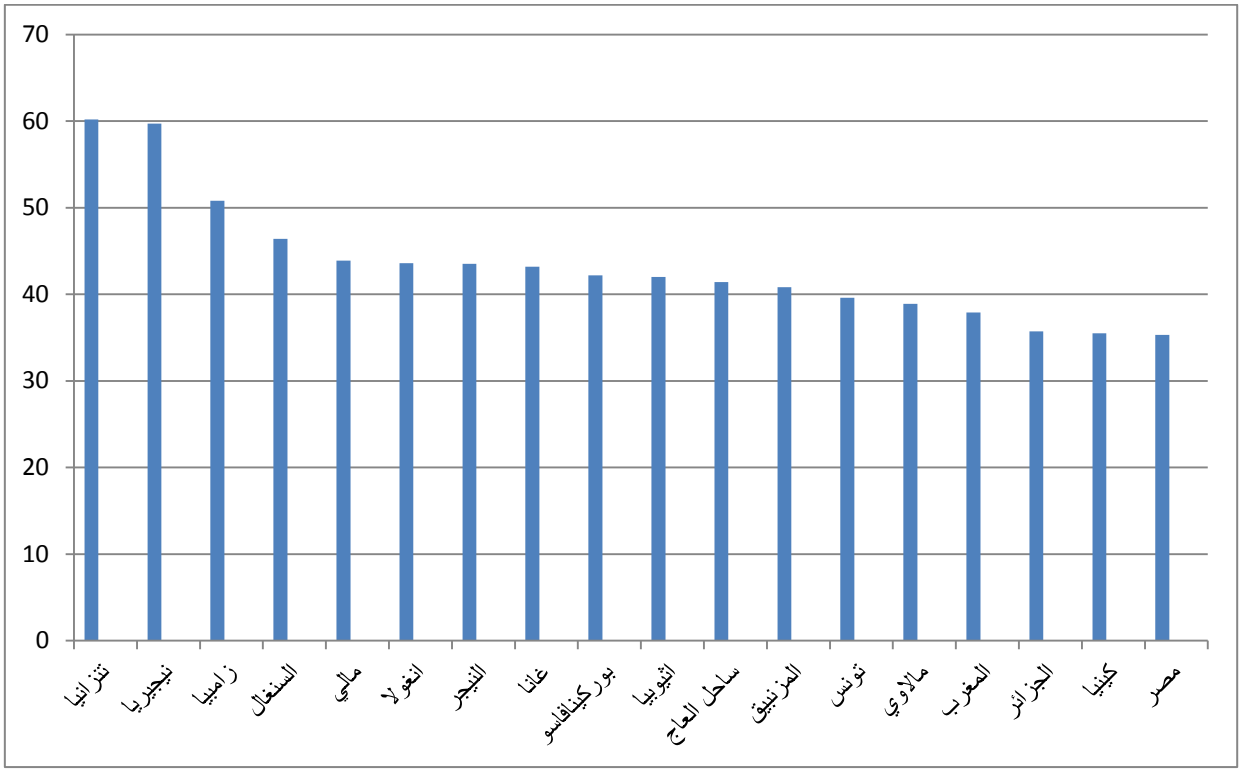
Source: Andreas Buehn, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010. , pp(20-21)

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في مجموع هذه الدول الإفريقية يبلغ حوالي(42,17%)[1] من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وهي نسبة مرتفعة نسبيا، كما

[1]- متوسط حسابي لإجمالي المتوسطات.

يلاحظ أن النسب المسجلة في هذه الدول الإفريقية تتميز بالارتفاع من سنة لأخرى، وهذا معناه أن حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول في تزايد مستمر كما هو موضح في الشكل رقم (05).

شكل رقم (05) متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية



المصدر: من إعداد الباحث (تفريغ بيانات الجدول رقم 04).

سجل أدنى متوسط لحجم الاقتصاد الخفي، في جنوب إفريقيا بنسبة 29،5% في حين سجلت تنزانيا أعلى متوسط بـ 60.2% وهي نسبة جد مرتفعة، كما يلاحظ أيضا أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بلغ35,7%، وهي نسبة مرتفعة جد بالنسبة لطموحات الاقتصاد الجزائري؛ ولكن إذا ما قورنت بالمتوسط العام لهذه الدول الإفريقية فهي دونه حيث بلغ 42,17%. كما يلاحظ أنها هي الأخرى تتميز بارتفاع حجم الاقتصاد الخفي من سنة إلى أخرى فخلال ستة أو سبع سنوات ارتفع من 34% إلى 37.1% أي بمقدار 3,1 % خلال ست سنوات.

على الرغم من أن هذا الارتفاع لم يتم بصورة كبيرة إلا انه ينبغي على السلطات أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

ثانيا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الأسيوية

الجدول التالي رقم(05) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الأسيوية

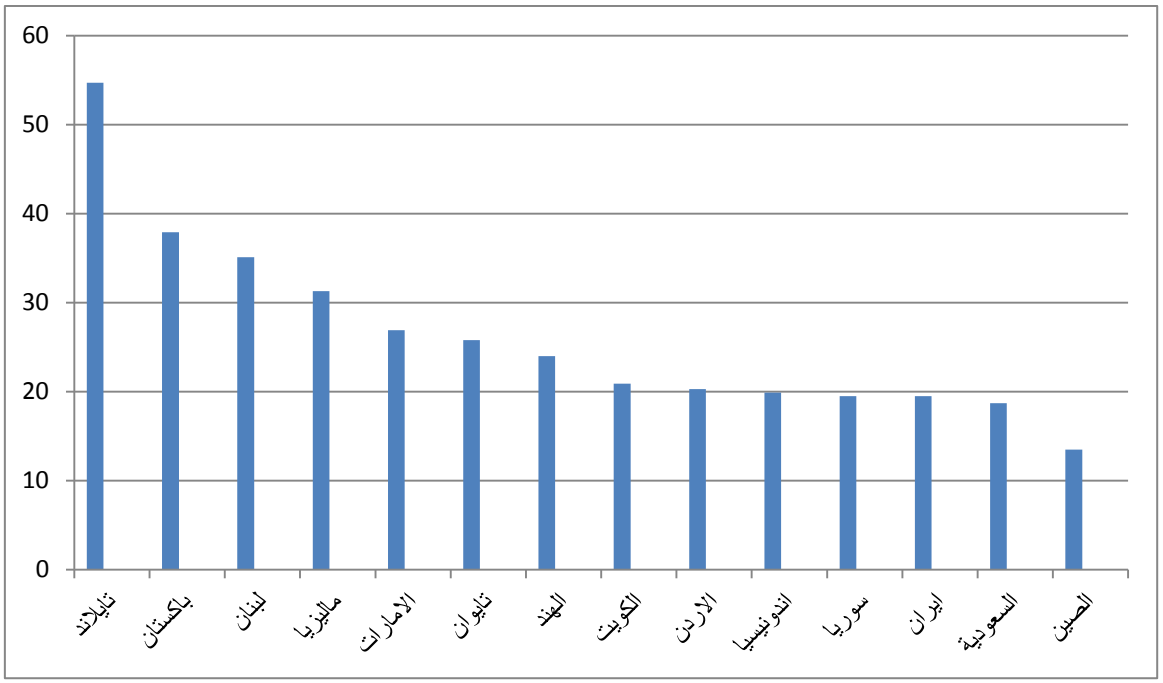
جدول رقم (05) حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الأسيوية

الرقم	الدول	الاقتصاد الخفي (النسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)									
		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
1	الأردن	19.4	19.4	19.6	19.9	20.1	20.6	20.9	21.4	21.7	20.3
2	الكويت	20.1	20.1	19.9	19.9	20.9	21.5	22.2	22.5	-	20.9
3	لبنان	34.1	34.1	34.5	34.7	35	35.9	35.9	35.4	36.2	35.1
4	عمان	18.7	18.9	19.3	19.3	19.4	19.5	19.8	20.2	-	19.4
5	السعودية	18 .1	18 .4	18	17.5	18.5	19.1	19.4	19.5	20	18.7
6	سوريا	19.3	19 .3	19.4	19.5	19.3	19.5	19.6	19.9	20.1	19.5
7	الإمارات	26.5	26.4	25.8	25.3	26.5	27.5	28	29.4	-	26.9
8	الهند	23	23.1	23.8	23.6	24	24.2	24.5	25	25.6	24
9	اندونيسيا	19.1	19.4	19.4	19.5	19.7	20	20.2	20.5	20.9	19.9
10	ماليزيا	30.1	31.1	30.6	30.7	31	31 .4	31.7	23.2	32.6	31.3
11	تايلاند	51.8	52.6	52	53.8	55.1	55.8	56.4	56.9	57.2	54.7
12	الصين	13	13.1	13.2	13.3	13.4	13.6	13.7	14	14.3	13.5
13	إيران	18.7	18.9	18.8	19.1	19.6	19.9	19.7	20.1	20.5	19.5
14	باكستان	36.6	36.8	36.6	36.8	37.4	38.3	38.8	39.8	40.1	37.9
15	تايوان	25.1	25.4	25.1	25.4	25.6	26	26.2	26.2	26.9	25.8

Source: Andreas Buehn, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010. , pp(20-21)

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي (كنسبة%من الناتج المحلي الإجمالي) في مجموع هذه الدول الآسيوية بلغ حوالي25.8% وذلك بين 1999- 2007. وقد سجل أدنى متوسط في الصين بـ 13.5% ، في حين سجل أعلى متوسط في تايلاند بـ 54.7% .

شكل رقم (06) متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الآسيوية



المصدر: إعداد الباحث (تفريغ بيانات الجدول رقم 05)

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (06) أن حجم الاقتصاد الخفي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى (1999-2007) في هذه الدول.

ثالثا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا

الجدول التالي رقم (06) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا

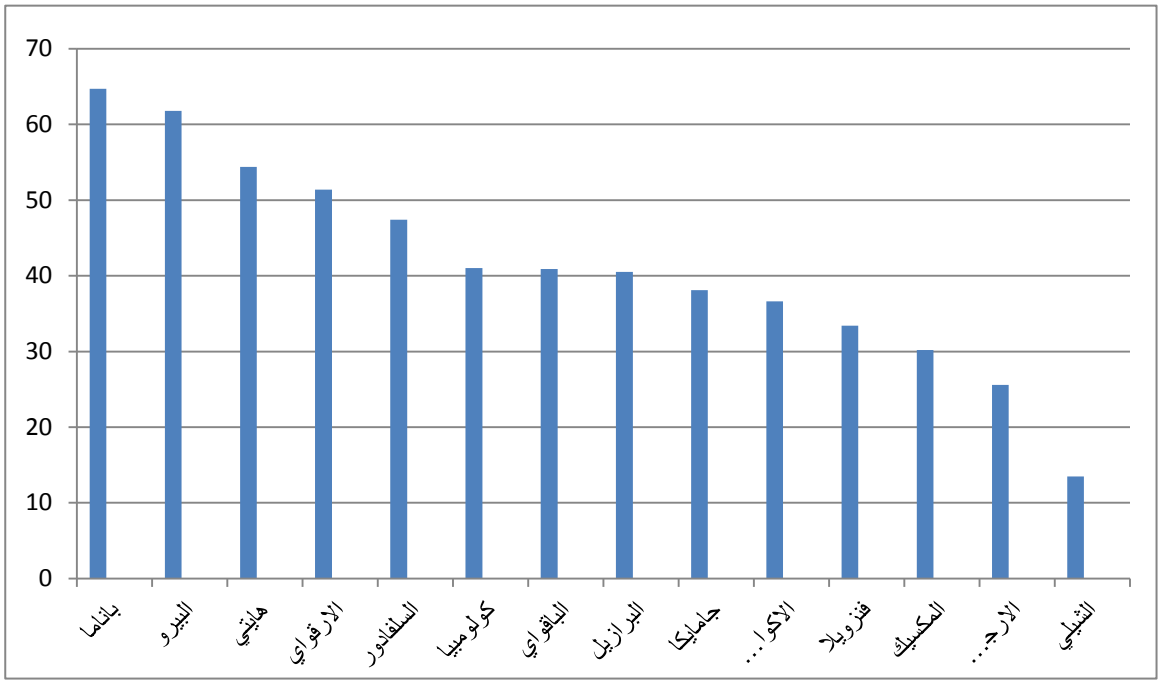
جدول رقم (06) حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا

الرقم	الدول	الاقتصاد الخفي (النسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)									
		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
1	الأرجنتين	25.6	25.4	24.7	32.3	24 .4	25.3	26.1	27	27.8	25.5
2	البرازيل	38.8	39.8	39.7	39.7	40	40.9	41.1	41.8	43	40.5
3	الشيلي	19.7	19.8	20	20	20.2	20.5	20.7	20.9	21.1	20.3
4	كولومبيا	38.8	39.1	39.3	39.4	40.4	41.2	42.3	43.4	45.1	41
5	الإكوادور	34.7	34.4.	35.2	35.6	36.1	37.4	38.3	38.7	38 .8	36.6
6	السلفادور	46.4	46.3	46.4	47	47.4	47.6	48	48.7	49.5	47.4
7	هايتي	56	55.4	54.7	54.3	54.4	53.4	53.7	53.8	53.7	54.4
8	جامايكا	36.4	36.4	36.6	36.6	38.6	39 .1	38.9	40.2	40.5	38.1
9	المكسيك	29.5	30.1	30	29.9	29.7	30.1	30.3	31	31.3	30.2
10	باناما	63.4	64.1	63.5	63.1	63.9	64.7	66.4	68.1	-	64.7
11	البار قواي	41.8	39.8	39.9	39.5	40.6	41.5	41.6	42.5	-	40.9
12	البيرو	59.7	59.9	59.9	60.8	61.9	61.9	62.7	64.2	66 .3	61.8
13	الاورغواي	52.7	51.1	51.1	48.2	51.1	51.1	53	53.7	56	51.5
14	كوستاريكا	26.3	26.2	26.2	26	26.3	26.5	26.8	27.4	28.3	26.6
15	فنزويلا	33.4	33.6	33.6	33.7	30.2	32.2	33.7	35.3	36.3	33.4

Source: Andreas Buehn, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010. , pp(20-21).

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بلغ حوالي 40،86 %، و قد سجل أدنى متوسط في الشيلي بنسبة 20،3 %، وأعلى متوسط في بنما بنسبة64،7% وهي نسبة مرتفعة جدا، كما يلاحظ تزايد حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول من سنة إلى أخرى أيضا.

شكل رقم (07) متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا



المصدر: من إعداد الباحث (تفريغ بيانات الجدول رقم 06)

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن أعلى متوسط في دول وسط وجنوب أمريكا مرتفع جدا يكاد يبلغ 65% من الناتج القومي الإجمالي في "بنما"، وهذا معناه أن الاقتصاد الرسمي في هذه الدولة لا يشكل سوى 35% من إجمالي النشاط، وأن غالبية الأنشطة (65%) الاقتصادية غير مسجلة ولا تدفع ضرائب.

رابعا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا

الجدول التالي رقم (07) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا

جدول رقم (07) حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا

الرقم	الدول	الاقتصاد الخفي(النسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)									
		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
1	ألبانيا	34،9	35،3	35،7	35،9	36،2	36،7	36،9	37،3	37،7	36،3
2	أرمينيا	46	46،3	47،2	48،1	48،8	49،1	50	50،7	51،7	48،7
3	أذربيجان	60،2	60،6	60،9	61،2	62،2	62،7	64،7	67،6	69،6	63،3
4	بلغاريا	36،5	36،9	37،2	37،7	38،3	39	39،7	40،4	41،2	38،5
5	كرواتيا	33	33،4	33،6	34،2	34،7	35،2	35،5	36	36،5	34،7
6	استونيا	-	38،4	38،8	39،3	40	40،3	41،1	41،9	42،3	40،3
7	جورجيا	66،2	67،3	67،4	67،4	68،7	69،2	69،5	71،1	72،8	68،8
8	هنغاريا	24،8	25،1	25،4	29،7	25،8	26،1	26،2	26،5	26،4	25،8
9	كازاخستان	42،6	43،2	43،9	44،5	45،4	45،9	46،7	47،7	48،2	45،3
10	لتوانيا	30،2	30،3	30،7	31،2	31،9	32،،2	32،8	33،4	34	31،9
11	مقدونيا	34،9	35،7	34،8	35،1	35،5	36،4	36،9	37،7	38،8	36،2
12	بولندا	27،5	27،6	27،6	27،5	27،7	27،9	28،3	28،7	29،1	28،0
13	رومانيا	34،6	34،4	35،1	35،4	36،1	37	37،3	38،3	38،9	36،3
14	أوكرانيا	51،7	52،2	53	53،7	55	55،9	57	57،5	58،1	54،9
15	سلوفينيا	26،9	27،1	27،5	27،6	27،8	28	28،4	28،9	29،5	28

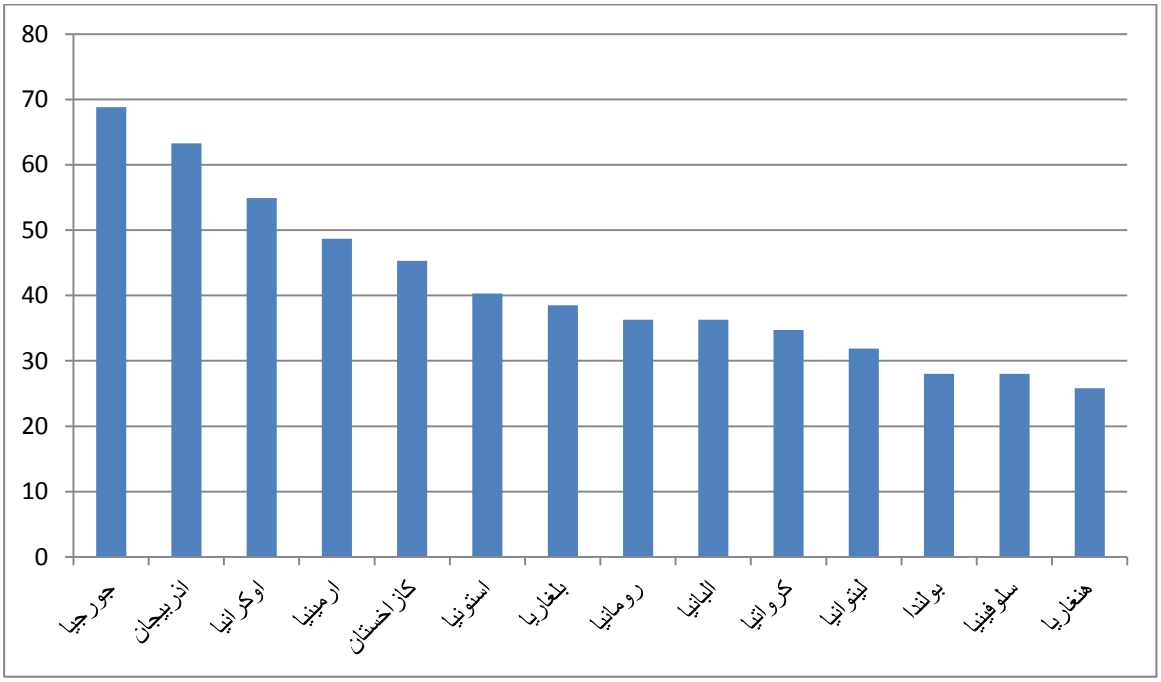
Source : Andreas Buehn, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010. , pp(20-21)

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي) في هذه الدول بلغ حوالي 41،13%، وقد سجل أدنى متوسط في هنغاريا بنسبة25،8% وهي نسبة مرتفعة.

أما أعلى نسبة فقد سجلت في جورجيا ب 68.8% وهي نسبة (خيالية) مرتفعة جدا حيث يمكن القول أن الاقتصاد الخفي هو الأصل بينما الاستثناء هو الاقتصاد الرسمي في هذه الدولة .

كما يلاحظ تزايد حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول أيضا من سنة إلى أخرى ولا يكاد يثبت نسبيا إلا في القليل من الدول.

شكل رقم (08) متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول وسط وشرق أوربا



المصدر: إعداد الباحث (تفريغ بيانات الجدول رقم07)

الملاحظ للشكل رقم (08) يلاحظ تباين شديد بين أدنى متوسط 25% في هنغاريا و أعلى متوسط بحوالي 70% في جورجيا حيث إن الفرق بينهما يقدر ب 45% وهذه نسبة مرتفعة جدا تؤكد على مدى تفاوت اقتصاديات دول وسط وشرق أوروبا.

خامسا: حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة

الجدول التالي رقم (08) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة

جدول رقم (08) حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة

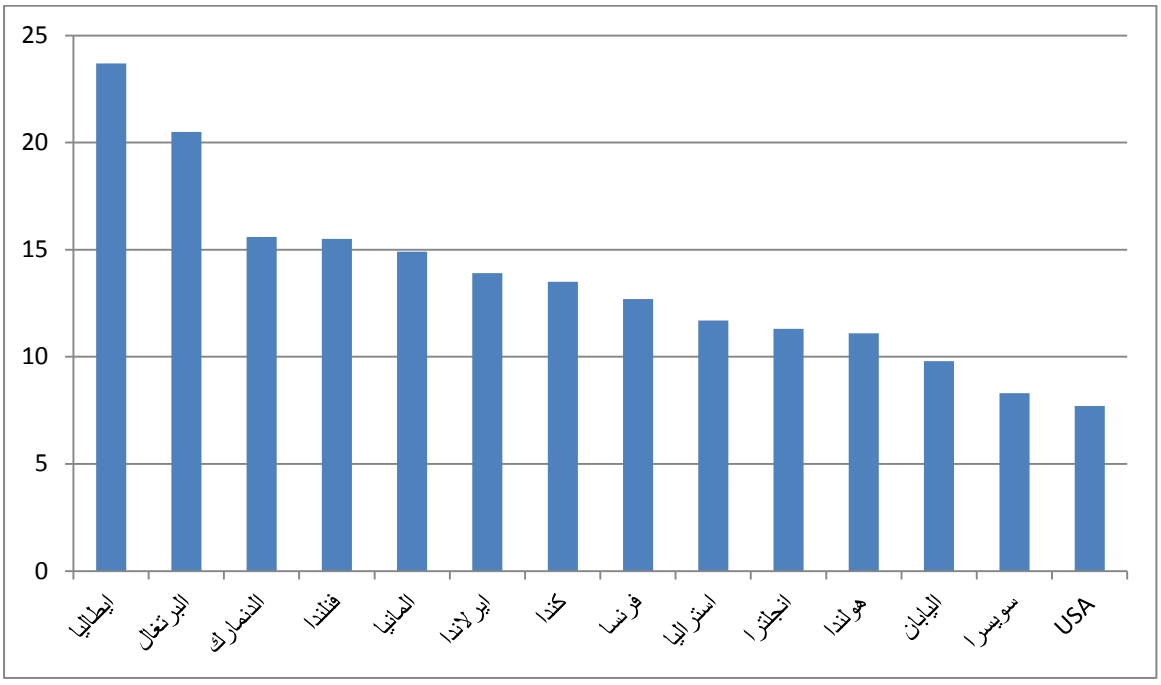
الرقم	الدول	الاقتصاد الخفي(النسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)										
		2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
1	كندا	16	14.3	13.2	12.6	12	12.6	12.2	11.9	11.5	10.8	13.5
2	فرنسا	15،2	13.8	12.4	11.8	11.1	11.6	11.3	11	10.8	9.9	12.7
3	ألمانيا	16	15.4	15	14.7	14.2	14.6	13.9	13.7	13.3	13	14.9
4	اليابان	11،2	10.3	9.4	9	8.8	9.5	9.2	9	8.8	8.1	9.8
5	السويد	19،2	17.5	16.2	15.6	14.9	15.4	15	14.7	14.3	13.9	16.5
6	انجلترا	12،7	12	11.1	10.6	10.1	10.9	10.7	10.5	10.1	9.7	11.3
7	الولايـــــات المتحدة	8،7	8.2	7.5	7.2	7	7.6	7.2	7	7	6.6	7.7
8	سويسرا	8،6	9	8.5	8.2	7.9	8.3	8.1	7.8	7.6	7.1	8.3
9	هولندا	13،1	12	10.9	10.1	9.6	10.2	10	9.8	9.5	9.1	11.1
10	الدانمرك	18	16.5	15.4	14.8	13.9	14.3	14	13.8	13.4	13	15.6
11	ايرلندا	15،9	14.8	13.4	12.7	12.2	13.1	13	12.8	12.7	12.2	13.9
12	اسبانيا	22،7	21.3	20.2	19.3	18.4	19.5	19.4	19.2	19.2	18.6	20.5
13	ايطاليا	27،1	24.4	23.2	22.3	21.4	22	21.8	21.2	21.6	21.1	23.7
14	البرتغال	22،7	21.2	20.1	19.2	18.7	19.5	19.2	19.4	19.4	19	20.5
15	فنلندا	18،1	16.6	15.3	14.5	13.8	14.2	14	13.7	13.3	13	15.5
16	استراليا	14،3	12.6	11.4	11.7	10.6	10.9	10.3	10.1	9.8	9.4	11.7

Source : Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Declin, ShadEc Europe31_Jan2013, p05

يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي(كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي) في هده الدول المتقدمة في مجملها بلغ حوالي 14.2%، حيث سجل أدنى متوسط في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 7.7%، في حين سجلت إيطاليا أعلى متوسط بـ: 23.7% .

كما يلاحظ من خلال الجدول أن هذه الدول تتميز بثبات نسبي وتناقص في حجم الاقتصاد الخفي من سنة إلى أخرى .

شكل رقم (09) متوسط حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة



المصدر: إعداد الباحث (تفريغ بيانات الجدول رقم08)

من خلال الشكل رقم (09)، وباستثناء البرتغال وإيطاليا يمكن القول أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة محصور بين 7%- 15% ، وهي نسب منخفضة تؤكد مدى تحكم الدول وسيطرتها على الاقتصاد.

من خلال الجداول السابقة (من رقم 04 إلى 08) نلاحظ مدى كبر حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي في معظم دول العالم؛ خاصة الدول النامية التي تتميز بارتفاع حجم الأنشطة الخفية بصورة كبيرة جدا وتفوق حجم الأنشطة الرسمية في بعض منها مثل أوكرانيا وأذربيجان والاورغواي وتايلاند وتنزانيا وغيرها.

-متوسط حجم الاقتصاد الخفي في دول أسيا أقل إلى حد كبير منه في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذا دول وسط وشرق أوربا .

-متوسط حجم الاقتصاد الخفي في إفريقيا ودول جنوب ووسط أمريكا ووسط وشرق أوربا متقارب نسبيا.

-معدل الاقتصاد الخفي يرتفع بدرجة أقل في دول آسيا بالمقارنة مع الدول الإفريقية لأن بعض الدول الأسيوية ذات نسب تطور مرتفعة مثل: ماليزيا، الصين، واندونيسيا.

-معدلات الاقتصاد الخفي تتزايد في كل الدول من سنة إلى أخرى باستثناء الدول المتقدمة، التي يلاحظ فيها ثبات نسبي لمعدلات الاقتصاد الخفي إن لم يكن يتناقض .

-تصل معدلات الاقتصاد الخفي إلى أدني مستويات لها في الدول المتقدمة .

- سجلت الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا أدنى مستوى للاقتصاد الخفي بـ: 7.7 % و8.3 % على الترتيب ثم اليابان بـ9.8%، أما أعلى المستويات فسجلت في كل من جورجيا 68.8% تليها بنما بـ 64،7% .

-أدنى نسبة سجلت في الدول الإفريقية هي 29،5% (جنوب إفريقيا) وهي أكبر من أعلى نسبة سجلت في الدول المتقدمة 23.7 % بإيطاليا .

-من خلال دراسة حجم الاقتصاد الخفي في العديد من الدول (81 دولة)[1] يتضح مدى تعقد هذه الظاهرة وتغلغلها وأنها امتداد لجميع الأنشطة الاقتصادية الرسمية في العالم وبدرجات متفاوتة، وكذلك يمكن للدول مكافحتها والتقليل من انتشارها كما أشار إليه الجدول رقم (08)؛ حيث استطاعت الدول المتقدمة كبح توسع الاقتصاد الخفي فيها؛ فتجده يتميز بالثبات النسبي إن لم يكن يتراجع بشكل مستمر.

[1]– لمزيد من المعلومات حول حجم الاقتصاد الخفي في دول العالم يرجى الرجوع إلى : Andreas Buehn, and others, : New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد عملية تقدير حجم كافة الأنشطة الخفية عملية صعبة جدا نظرا لأن أصحاب هذه الأنشطة يحاولون إخفاءها بعيدا عن أعين الجهات الرسمية. وهناك بعض الطرق المعتمدة في محاولة التقدير وذلك باستخدام نوعين من الأساليب أحدهما على المستوي الكلي (طرق غير مباشرة)، والآخر على المستوى الجزئي (طرق مباشرة)؛ حيث تتمثل الطرق غير المباشرة في طريقة المداخل النقدية، الفرق بين الدخل والإنفاق، طريقة استهلاك الكهرباء (المدخلات الثابتة)، إحصاءات سوق العمل وأخيرا طريقة النماذج؛ أما الطرق المباشرة فهي أفضل الطرق التي تساعد على معرفة خصائص العاملين بتلك الأنشطة وظروف العمل والوصول إلى حجم تقديري للأنشطة الخفية رغم ما يعاب عليها من إمكانية وجود تحيز من جانب الأفراد الذين توجه إليهم أسئلة الاستقصاء. كما تعتبر طريقة النماذج (MIMC) أحد الأساليب الأكثر شمولا واستخداما؛ حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي وفقا لهذه الطريقة بقياس المتغيرات السببية المشاهدة، والتي تؤثر على نمو الاقتصاد الخفي وربطها بمجموعة من المؤشرات، وذلك باعتبار أن حجم الاقتصاد الخفي متغير غير قابل للقياس إذا يكفي قياس الأسباب والمؤشرات ليصبح حجم الاقتصاد الخفي دالة في المتغيرات المشاهدة (الأسباب كالعبء الضريبي العقوبات، التضخم، القواعد التنظيمية وما إلى ذلك).

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى حجم الاقتصاد الخفي في معظم دول العالم للفترة (2000-2013)؛ حيث يميل حجم الاقتصاد الخفي في الدول النامية إلى الارتفاع وإلى الانخفاض في الدول المتقدمة. وكلما كانت الدولة أكثر تقدما وتنظيما كلما قل فيها الاقتصاد الخفي؛ وهذا يدل على مدى سيطرة الدولة وتحكمها في اقتصادها. وعلى العكس من ذلك فكلما كانت الدولة أقل نموا ارتفع فيها حجم الاقتصاد الخفي. كما تم تسجيل معدلات مرتفعة جدا بلغت عتبة 70% من الناتج في بعض الدول وهذا يدل على أن معظم الأنشطة فيها غير رسمية ولا تخضع لا لرقابة الدولة ولا لقوانينها .

الفصل الثالث

العلاقات المتشابكة والمتعددة للاقتصاد الخفي

تمهيد

يتعايش الاقتصاد الخفي جنبا لجنب مع الاقتصاد الرسمي الذي يكون له صفة القانونية والعلنية، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له؛ ولذلك يدعى في بعض الأحيان بالاقتصاد الموازي. فالاقتصاد الخفي موازي للاقتصاد الرسمي، وأنشطته موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الظاهرة في الاقتصاد المعلن، كما أن أسواقه موازية للأسواق الرسمية ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الرسمي، فالعلاقة بين الاقتصاد الخفي والرسمي متشابكة وشاملة لكل الجوانب تقريبا، فلا يمكن للاقتصاد الخفي أن ينشط بمنأى عن الاقتصاد الرسمي.

يؤدي نمو الاقتصاد الخفي إلى تشويه بيانات الاقتصاد الرسمي وإلى نمو الأنشطة الداخلة في إطار الجريمة الاقتصادية، والتي تتميز بضخامة عائداتها؛ فيسعى الذين يكتسبون أموالا من هذه الأنشطة إلى غسلها، بحيث تكتسب صفة الشرعية والقانونية، ثم يتم إدماجها في الاقتصاد الرسمي.

من المتوقع لنمو وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي أن يكون لها علاقة تأثير وتأثر متبادلة مع أنشطة الاقتصاد الرسمي؛ فوجود هذا الاقتصاد يؤثر إيجابا على الاقتصاد الرسمي في بعض الجوانب كما يؤثر عليه سلبا في جوانب أخرى. ولدراسة هذه الآثار يجب التفريق مسبقا بين الآثار المترتبة عن (الاقتصاد الإجرامي)، والآثار المترتبة عن الاقتصاد الخفي بمعناه التقليدي؛ لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فهما يختلفان في النتائج.

وسيتم في هذا الفصل دراسة العلاقة المتشابكة بين الاقتصاد الخفي وكل من الاقتصاد الرسمي وغسل الأموال والفساد والجريمة وذلك من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول: العلاقة بين الاقتصاد الخفي والفساد.

المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال.

المبحث الرابع: علاقة الاقتصاد الخفي بالجريمة المنظمة.

المبحث الأول: العلاقة بين الاقتصاد الخفي والفساد

المطلب الأول: ماهية الفساد

أولا: تعريف الفساد

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الفساد على أنه تلك الأفعال التي تجرمها القوانين، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، وتتمثل جرائم الفساد في الجرائم التالية[1]:

- ✓ رشوة الموظفين العموميين.
- ✓ رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المؤسسات الدولية.
- ✓ المتاجرة بالنفوذ.
- ✓ اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها أو استعمالها من جانب موظف عمومي.
- ✓ إساءة استغلال الوظائف والسلطة.
- ✓ استخدام المعلومات المحجوزة أو السرية.
- ✓ الأعمال الإجرامية وتشمل:

- عدم الإفصاح عمدا أو عن طريق الإهمال عن الأموال أو الممتلكات بغرض التدليس على الحكومة فيما يتعلق بالالتزامات الضريبة، أو خداع السلطات المختصة فيما يتعلق بنوعية الأنشطة وعائداتها غير المشروعة.
- تقديم وعرض منح على أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه بطلب مقابل مادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة بصفة غير مستحقة مقابل القيام أو الإخلال بأداء فعل ما على نحو يخل بواجباته فيما يتعلق بمعاملة اقتصادية أو مالية أو تجارية، مما ينجم عنه إلحاق ضرر بذلك الكيان التابع للقطاع الخاص.
- قيام مسؤولي القطاع الخاص بارتكاب أفعال متعلقة بنشاط مالي أو أعمال تؤثر على الملامح الاقتصادية العامة، مثل المصارف أو المؤسسات المالية الخاصة التي تعمل في مجال إقراض الأموال أو الموجودات أو الصكوك التي تخص أفرادا واستخدامها؛ حيث توجب الاتفاقية عقاب المسؤولين في الوظائف القيادية في القطاع الخاص بذات العقوبات المقررة لجرائم الاختلاس التي يرتكبها موظفو القطاع العام في ظروف مشابهة.

[1] – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد http://gopacnetwork.org/ar/programs

✓ أفعال غسل عائدات الفساد وتشمل:

- تحويل الممتلكات وتغيير طبيعتها أو إيداعها أو إحالتها مع العلم بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات، أو مساعدة أي شخص مشارك في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.
- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقة للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية.

وبذلك فإن أفعال غسل أموال الفساد تشمل اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم وقت تسلمها أنها عائدات من جرائم اقتصادية، وكذلك المساهمة أو المشاركة في ارتكاب أي فعل مجرم، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه، بالإضافة إلى اكتساب ممتلكات متأتية من عائدات إجرامية أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حراستها والتصرف فيها ومبادلتها أو تحوليها أو تقديمها كضمان أو نقلها أو إحالتها واستثمارها أو تحريرها وإتلافها إذا لم يتخذ الشخص الملتزم بحكم مهنته أو موقعه أو منصبه أو التكليف المسند إليه ما يلزم من تدابير للتأكد من مشروعية مصدر تلك الممتلكات[1].

لا يعدو الفساد أن يكون عملا إجراميا يمارسه البعض ضد الغير للإضرار العمدي بحقوق وأموال وممتلكات الآخرين سواء كانوا أفرادا عاديين أو شخصيات معنوية عامة أو خاصة. وعادة ما يحدث فعل الفساد في الخفاء، وإن حدث في بعض الحالات في العلن؛ فإنه يكون تحت الحماية الإجرامية ويتستر بستائر مختلفة، ويختلق الظروف التي تسمح بممارسة الإجرام للحصول على المكاسب المادية الطائلة؛ أي أن الفعل الإجرامي يصبح وسيلة لتحقيق المكسب والثراء السريع والتربح بمخالفة القوانين والقواعد واللوائح والتشريعات والعرف والقيم الاجتماعية والبيئية والأخلاقية أو الدينية. وقد يكون الفساد منظما لعصابات ذات هياكل تنظيمية تعتمد على اختراق الأجهزة الأمنية والرقابية، فضلا عن استعمال أساليب التهديد والابتزاز والإكراه المادي والمعنوي على الأفراد أو الشركات أو البنوك أو الجماعات للحصول على مكاسب مادية .

[1]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، دار الجامعة للنشر، ط1،مصر، 2008، ص15.

ويعرف الفساد بأنه أحد المعاير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي، ومن ثم فإنه لا يمكن اعتبار الفساد ناتجا عن السلوك المنحرف عن السلوك القويم فقط بل يكون أيضا ناتجا عن انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة.[1]

ويرى آخرون أن الفساد هو الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة محفزات غير قانونية، سواء كانت مادية أو غير مادية للقيام بعمل لصالح مقدم هذه المحفزات، ومن ثم إلحاق الضرر بالصالح العام .

كما عرفه آخرون بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية تحيزا لاعتبارات معينة خاصة، مثل الأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية .

وفي مجال الإدارة والمال يعرف الفساد بأنه سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة في سبيل الحصول على مكاسب غير مشروعة؛ حيث تقوم الحكومة في أي مجتمع بدور أساسي في تقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم وخصخصة المؤسسات العامة وتوفير البيانات والإحصاءات وجميع هذه النشاطات تعتبر بيئة خصبة للفساد والحصول على منافع بطرق غير مشروعة.

ومن جملة التعريفات المختلفة للفساد، يمكن أن نستنتج أن الفساد سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا والانحراف عن القيم السائدة وقصور القيم وتفشي الانحراف السلوكي، وإشباع الأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، للحصول على منافع غير مشروعة. وبهذا يكون الفساد عبارة عن سلوك يسبقه الاحتيال في الممارسة. وقد نجد في بعض الحالات الأخرى أن الفساد قد يكون سببا للاحتيال وليس نتيجة له بسبب غياب المؤسسة السياسية والإدارية الفعالة والانحراف عن القيم الاجتماعية والقصور القيمي الذي يترتب عليه سوء استغلال النفوذ أو السلطة العامة للحصول على منافع شخصية غير مشروعة والتهرب من أداء واجبات العمل المنوط به .

[1]– عماد عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص30.

ثانيا: خصائص الفساد

يتصف الفساد بالخصائص التالية[1]:

1-السرية: عادة ما تتم أفعال الفساد بشكل سري وفي الخفاء، وذلك من حيث ترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته .

2- تعدد الأطراف: حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد إذ يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف أخر يستفيد هو الأخر من الفعل الإجرامي المخالف للقوانين واللوائح الحكومية والأعراف والقيم الاجتماعية للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف صفقة الفساد .

3- الالتزام المتبادل: بمعنى أن تكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف الفساد؛ ويحقق كل منهم منافع بالمخالفة للقانون حيث يكون مقابل الفعل الفاسد الذي يلتزم به من بيده السلطة التزام آخر على طرف آخر بدفع مقابل للفساد .

4- التمويه: نظرا لأن هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال؛ فإن الفساد ينطوي على التمويه والتعتيم على الأنشطة التي يقوم بها من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.

5- خيانة الثقة: ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوافرة في صاحب المنصب أو السلطة العامة. وتكون عمليات وتصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد.

6- التناقض: ويقصد بذلك حدوث تناقض بين الدور في الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد.

7- الخديعة و التحايل: حيث يتضمن الفساد أعمالا احتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة، كتزوير الأوراق والمستندات والالتفاف حول القواعد والضوابط واللوائح لتحقيق المكاسب الشخصية غير المشروعة.

[1]- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص17.

8- الشمول: يتصف الفساد بأنه شامل لأولئك الباحثين عن مصالح أو موافقات أو قرارات محددة، مع الأشخاص الذين يمكنهم التأثير على هذه القرارات والتي عادة ما تكون دون وجه حق وبمخالفة القانون واللوائح والضوابط والقيم الخاصة بالعمل والمجتمع في نفس الوقت.

9- السلوك المنحرف: حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث بمخالفة القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق القويمة، وهو ما يعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون[1].

10- تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة: وذلك بأن يحصل من يرتكب جريمة الفساد على مصلحة أو منفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع. ويمكن أن تكون المصلحة منفعة مادية أو معنوية أو أدبية أو إشباع رغبة غير مشروعة (الرشوة الخفية).

11- الإخلال بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية: يترتب على حدوث الفساد أضرارا تلحق بالاقتصاد الوطني، مثل الإضرار بالعملة الوطنية أو بسوق المال أو البورصة أو البنوك أو موازنة الدولة أو عجز الهيئات الاقتصادية عن أداء وظائفها، وقد تكون الأضرار اجتماعية مثل أضرار المخدرات والإدمان وما يرتبط بها من انحراف السلوك وارتكاب الجرائم، وقد تكون الأضرار سياسية مثل تمويل الإرهاب وزعزعة الاستقرار السياسي الداخلي وتمويل الانقلابات العسكرية وشراء السلاح وتمويل عمليات التزوير...الخ[2].

12- استغلال السلطة الوظيفية أو الحكومية أو العامة: نجد أن تداخل أنواع ومجالات الفساد يجعل هناك علاقات تشابكية مع الموظفين العموميين المنوط بهم أداء الوظائف العامة الموكل بها منح لتراخيص والقيام بالرقابة أو المحاسبة .

13- تعدد المظاهر: حيث تكون هناك مظاهر متعددة لشيوع الفساد مثل قبول الهدايا الثمينة مقابل أداء العمل أو العدوان على الملكية العامة والاستيلاء عليها، مثل الاستيلاء على الأراضي وممتلكات الدولة وبيعها للغير دون وجه حق، وإفشاء أسرار العمل بمقابل مادي أو مقابل منفعة غير مادية، وكذلك

[1]- نزيه محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص25.

[2]- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص19.

إساءة استخدام الأختام الرسمية الحكومية والعلامات والشعارات أو التوقيعات أو الدمغات أو تزوير المحررات الرسمية .

14- التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية: حيث تساعد البنية المحيطة على شيوع وانتشار الفساد مثل الإهمال والفوضى والتسيب وغياب الرؤساء أو المراقبين وإهدار الوقت وتعطل الأعمال وضعف الإنتاجية والبطالة المقنعة وعدم تحديد الاختصاصات على نحو يؤدي إلى شيوع اللامسؤولية.

15- تباين أنماط الفساد: حيث تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات التي يحدث فيها؛ حيث يختلف نمط الفساد في المصانع الإنتاجية عن نمط الفساد في الجهات الإدارية الحكومية كما تختلف عن نمط الفساد الذي يحدث في المؤسسات التعليمية أو مراكز البحوث. وتختلف هذه الأنماط من قطاع إلى قطاع آخر فهي تختلف في قطاع الصحة عنها في قطاع النقل وعنها في قطاع السياحة وغيرها.

16- اختلاف وسائل التستر على الفساد: إذ نجد أن العاملين يتسترون وراء فسادهم بالادعاءات الكاذبة وبأنهم يعملون لمصلحة القيادة العليا أو رؤساء العمل، أو الادعاء بأنها بناء على تعليمات عليا، بالإضافة إلى استغلال الثغرات الإدارية والقانونية والظروف الاستثنائية؛ أما القيادات والإدارات العليا فإنها عادة ما تتستر وراء المصلحة العامة والأمن القومي أو الاعتبارات السياسية على خلاف الحقيقة .

17- تعدد وسطاء الفساد: حيث يمكن أن يكون هناك وسطاء مجهولين لتسهيل إلتقاء أطراف الفساد الأصليين دون أن يقابل أحدهم الآخر وجها لوجه، وبذلك يعمل هؤلاء الوسطاء كأنهم وكلاء للفساد محترفين موزعين على مناطق جغرافية متعددة أو قطاعات أو أنشطة اقتصادية، والتنسيق بين بعضهم البعض لخدمة مصالحهم المتبادلة بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء جدد.

18- الارتباط بحالات الأزمات و الكوارث: إذ تعتبر الأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية بيئات مواتية لتفشي الفساد مثل حالات الحروب والمجاعات والأعاصير، الفيضانات، الزلازل، الأوبئة ...الخ. والتي تسوء خلالها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثم صعوبة مقاومة إغراءات الفساد بشتى صوره وأنماطه.

19- الفساد المعولم: لم يعد الفساد محليا فقط بل امتد نطاقه ومجال عمله إلى الصعيد الدولي في ظل العولمة وأحكام منظمة التجارة العالمية وما ارتبط بها من أحكام تعزز العولمة المالية والعولمة الاقتصادية وحماية الملكية الفكرية ونشوء الاحتكارات والإغراق التجاري وانتقال الخدمات دون قيود، وقد ساعد على ذلك ظهور الوسائل الالكترونية الحديثة التي تعمل على جعل العالم كله قرية إلكترونية صغيرة تتبادل السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا باستخدام التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من استخدام النقود، والتحويلات الالكترونية عبر البنوك، وأسواق المال العالمية. وهذا أدى إلى عولمة أسواق النقد وسيطرة الشركات العملاقة عابرة القارات على الاقتصاد العالمي، واتجاه عصابات الجريمة المنظمة إلى التوسع في التجارة الدولية للمخدرات، والاعتداء على البيئة في الدول النامية، والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية، وتجارة الأطفال والنساء، وتهريب السلع من الضرائب والجمارك، والسطو على الملكية الفكرية للحصول على التكنولوجيا دون دفع مقابل براءات الاختراع، واستخدام برامج المحاسبات الآلية والمصنفات الفنية والعلامات التجارية دون مقابل، وفساد العقود في المقاولات الدولية لإقامة مشروعات البيئة الأساسية والتوريدات الحكومية بالمخالفة للقوانين المنظمة لها مقابل الرشوة الدولية .[1]

المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للفساد

أولا: الفساد الإداري

يقصد بالفساد الإداري إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بمخالفة ما تنص عليه القواعد والقوانين أو التشريعات أو اللوائح الحكومية؛ إلا أن التصرفات غير القانونية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات الخاصة لا يمكن إدراجها ضمن الفساد الإداري طالما أنها غير مرتبطة بالتعامل مع جهات أو مؤسسات عمومية. كما أن معظم حكومات العالم معرضة لظاهرة الفساد الإداري غير أن أشكاله تختلف من حكومة لأخرى، والتي تشترك عادة في الرشوة والاختلاس والنصب والاحتيال[2] .

على الرغم من أن الفساد الإداري يسهل من أنشطة الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال بصفة عامة؛ إلا أنه لا يقتصر على هذه الأنشطة فقط، بل يمتد أيضا إلى المعاملات بين الأفراد والمؤسسات الخاصة مع الجهات الرسمية أو مسئولين حكوميين، كما أن المكونات غير الشرعية

[1]- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص22.

[2]- لؤي العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009، الأردن، ص ص (27 .28)

للفساد تختلف تبعا لاختلاف الدول والتشريعات؛ حيث نجد أن بعض الممارسات المالية السياسية تكون مشروعة في دولة ما ولكنها تعتبر غير مشروعة في دولة أخرى. كما أن بعض الدول تمنح المسئولين فيها سلطات غير محدودة الأمر الذي يسمح لهم بالفساد.

وتتمثل أهم أشكال سوء استخدام السلطة الإدارية أو الحكومية في الجرائم التالية:

1- الرشوة: لحدوث هذه الجريمة لا بد من توافر طرفين؛ طرف يقدم الرشوة، وطرف أخر يحصل عليها، ويمكن أن تقدم الرشوة من أجل مخالفة القوانين واللوائح الحكومية، وتشير بعض الإحصاءات أن ما يقرب من نصف عدد السكان في بعض الدول النامية قد تعامل بالرشوة خلال عام 2005.

وهناك أشكال مختلفة للرشوة منها ما يأتي:

أ- ربط أداء الموظف لعمله بالحصول على رشوة، وهو ما ينطوي عليه الإخلال بواجبات الوظيفة، سواء بأداء العمل المنوط به مقابل ما يحصل عليه دون وجه حق، أو بالامتناع عن أداء العمل ما لم يحصل على الرشوة [1].

ب-المكافأة اللاحقة لأداء العمل؛ أي ما يحصل عليه الموظف العام من الشخص الذي أدى له عملا من أعمال وظيفته، أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة بقصد المكافأة على ذلك. وبناء على اتفاق سابق، ولا يغير من ذلك إطلاق صفة الهدية أو العطية على هذا المقابل أو المكافأة، كما أنها تعتبر كذلك من أفعال الرشوة تلك التي تقدم للرؤساء في العمل أو رؤساء الدول في بعض الدول؛ حيث نجد أن القانون في الولايات المتحدة الأمريكية يلزم الرئيس الأمريكي أن يرد أية هدية تزيد قيمتها عن مائتي دولار إلى الحكومة الأمريكية باعتبارها هدية إلى مؤسسة الرئاسة الأمريكية، وليست هدية إلى الرئيس الأمريكي. وإذا ما رغب الرئيس الأمريكي في الاحتفاظ بالهدية؛ فإنه يلزم بشرائها من الحكومة ودفع ثمنها من نقوده الخاصة وليس من ميزانية الدولة.

من خلال ما سبق تكون الرشوة جريمة اجتماعية تهدد الجهاز الإداري للدولة ويترتب عليها تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة، وتحقيق المرتشين للثراء دون سبب مشروع وعلى حساب بقية أفراد المجتمع الذين يحتاجون إلى الخدمات العامة. كما أن حدوث الرشوة وانتشارها يؤدي إلى نقمة

[1]- مختار شبيلي، الاجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، دار هومة، ط3، الجزائر،2015، ص50.

الأفراد على المجتمع وفقدانهم الشعور بالولاء أو الانتماء للوطن والشعور بالظلم والإحباط وفقدان الثقة في سيادة القانون واستبدالها بسيادة ثقافة الفساد المجتمعي.

ولا يمكن نفي أن كل من انهيار بنيان التنظيمات الرسمية وضعف الأجهزة الرقابية وزيادة تورطها في حماية الفساد ومزاولة أفعاله، قد يعجل بانهيار نظم الحكم والمجتمع بأسره خاصة في ظل وجود علاقة ارتباط وتداخل بين الرشوة والجرائم المالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2- الاختلاس: يقصد به الاستيلاء أو الحيازة الكاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه. وتحدث وقائع الاختلاس في الوزارات والشركات المالية و التجارية والمصارف والمصانع والمعامل التجارية وجمعيات المجتمع المدني...الخ [1].

تعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس، والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة المناصب المالية أو الإدارية؛ حيث يقوم بالاستيلاء على الشيء محل الاختلاس بغير رضا أو علم أو موافقة مالكه أو حائزه. وتعتمد عملية الاختلاس على إتقان أساليب الاحتيال مثل التلاعب في الحسابات والسجلات لإخفاء جريمة الاختلاس أو الاحتفاظ بإيصالات الدفع المالي دون تسليمها إلى جهة العمل أو الاستيلاء على بعض السلع أو قيمتها والحصول عليها لنفسه دون توريدها إلى خزانة جهة العمل أو قيم الإيرادات المحصلة من الغير عن خدمات قدمتها جهة العمل إليه. وقد يلجأ بعض الصرافين إلى الاستيلاء على مبالغ مالية من الخزانة الخاصة بالمرتبات أو الحوافز الخاصة بالعاملين والادعاء بأنها سرقت منه وتعرض للاعتداء وتحرير محضر في قسم الشرطة، أو يطلب من رئاسة جهة العمل جمع التبرعات من العاملين لسداد نقص العهدة المالية أو قيمة العجز فيها مدعيا حدوث ذلك على سبيل الخطأ أو الغفلة حتى يتجنب العقوبة التي تلحق به جراء ما اقترفه من اختلاس.

وإذا ما تم التطرق إلى الأسباب والدوافع التي كانت وراء قيام الأفراد بعملية الاختلاس، فيمكن القول بأنها تتعلق إما بسوء سلوكه أو خطأ في تصرفاته المالية مثل الميل إلى التبذير والإسراف، كما يمكن أن تكون الخسائر التي تلحق بالمختلس نتيجة أعمال تجارية أو استثمارية أو عمليات مضاربة في البورصة هي سبب لجوء المختلس إلى هذه الجريمة وذلك بغرض استعادة التوازن.

[1]- نزيه محمد مبروك، مرجع سابق، ص86.

وعادة ما يحرص المختلس على الظهور بمظهر اجتماعي مرموق على غير حقيقة مستواه الطبقي أو الاجتماعي، ويحرص على المباهاة ومحاكاة الأثرياء بما لا يتفق مع أوضاعه المادية أو الاجتماعية، أو قد يكون المختلس ذا مكانة اجتماعية مرموقة بالفعل، ويكون حريصا على استمرار هذه المكانة أو التطلع إلى الارتقاء إلى مستوى أعلى. وربما يبرر المختلس تصرف الاختلاس لنفسه على أنه اقتراض مؤقت يمكن أن يرده إلى مالكيه في حال تحسن أوضاعه المالية في المستقبل؛ ولذلك فهو لا يعتبر نفسه سارقا أو مختلسا. ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم حالات الاختلاس يقوم بها أفراد من اصحاب المناصب المالية المرموقة مثل بعض رؤساء البنوك أو الشركات العامة أو الخاصة وليس لهم سوابق إجرامية بل عادة ما يحرصون على المشاركة في العمل العام والمؤتمرات والندوات ويتشدقون بشعارات وطنية ومبادئ دينية وأخلاقية سامية.

وقد اهتم الباحثون بمعرفة طبيعة سلوك الأفراد الذين يرتكبون جرائم الاختلاس؛ حيث خلصت بعض الدراسات إلى أن الأفراد الذين يقومون بعملية الاختلاس لم تكن عليهم أية شبهات، وقد اتسمت بداياتهم بالأمانة والنزاهة غير أن انغماسهم في بعض التصرفات والسلوكيات الفاسدة مثل المقامرات المالية وإدمان المخدرات أو حب الظهور والمباهات التي كانت سببا في ضياع أموالهم المشروعة؛ مما دفع بهم إلى اللجوء إلى عمليات الاختلاس للمحافظة على المكانة الاجتماعية المرموقة التي لا يمكنهم الاستمرار فيها بواسطة دخولهم المشروعة، وبذلك يكون المختلس ذا طبيعة نفسية فاسدة تسعى إلى الثراء السريع دون سبب مشروع، ويساعد المختلس في ذلك خبرته العلمية المساعدة على الاحتيال والاختلاس والتغطية على الجريمة لأطول فترة ممكنة، كما يمكن أن يكون على دراية كافية بالثغرات المالية والمحاسبية والقانونية التي تساعد على ارتكاب جريمة الاختلاس.

3- استغلال السلطة والنفوذ: يقصد بالسلطة والنفوذ قيام الموظفين باستغلال الصلاحيات المخولة لديهم بحكم الوظائف التي يشغلونها، وهي عبارة عن سلطات يمنحها القانون للموظف من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه، والتي عادة ما تكون مدرجة ضمن لوائح أو نظم إدارية مسندة بقرارات وقوانين منظمة.

أما النفوذ فهو السلطة أو درجة التأثير التي يتمتع بها الموظف في محيط عمله وذلك لاعتبارات عملية أو شخصية، فيصبح قادرا على توجيه القرارات بصورة غير رسمية وبدون سند قانوني. ويمكن أن

يكون النفوذ مستندا إلى المكانة الاجتماعية أو العائلية أو السياسية أو النقابية أو الحزبية التي يتمتع بها أصحاب النفوذ والتي تضمن لهم الهيبة والتقدير في الأوساط الرسمية وغير الرسمية.

وعادة ما يستطيع أصحاب النفوذ بفضل السلطة التي يمتلكونها من تمرير قرارات مخالفة للقانون واللوائح الحكومية ومنح البعض مزايا مالية أو أدبية دون وجه حق واستخدام النفوذ الرسمي لتحقيق منافع أو مصالح خاصة على حساب المصالح العامة. وبذلك فقد يتمكنون من تسهيل حصول الغير على منافع أو أموال بغير وجه حق والإضرار بمصالح المؤسسات وإهدار المال العام أو الخاص المملوك للغير اعتمادا على السلطة الوظيفية وما يرتبط بها من نفوذ وصلاحيات[1].

وقد يقوم أصحاب النفوذ بحرمان الأفراد أصحاب المصالح من خدمات تكون من حقهم لإجبارهم على دفع مقابل مادي أو معنوي لذوي النفوذ، وهو ما يعرف بتبادل المنافع بمخالفة القانون واللوائح الحكومية للعمل الوظيفي؛ وعادة ما يرتكب هذه الأفعال أصحاب المناصب العليا. وتشير بعض المشاهدات المرتبطة باستغلال السلطة والنفوذ إلى تمكن كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية من تأسيس شركات لهم أو بأسماء أبنائهم أو زوجاتهم أو أقاربهم، والتحول في فترة وجيزة إلى رجال أعمال وأصحاب شركات يديرونها بأنفسهم بعد التقاعد الوظيفي خاصة وأن نفوذهم الوظيفي، والاجتماعي قد يمكنهم من الاستمرار في الفساد.

4- الابتزاز: وهو الاحتيال الذي يقوم به بعض المسؤولين في الأجهزة السياسية والاقتصادية، والقضائية وغيرها، من أجل إرغام المتعاملين معهم بدفع مبالغ نقدية أو أشياء عينية في مقابل عدم إيذائهم بدنيا أو نفسيا أو تلفيق التهم إليهم والإساءة إلى سمعتهم عن طريق وسائل الإعلام أو إحالتهم إلى التحقيقات، أو توقيع جزاءات إدارية عليهم أو حرمانهم من بعض المزايا.

وقد يحدث الابتزاز السياسي عند قيام بعض أعضاء البرلمان بالضغط على المسؤولين والوزراء للحصول على منافع سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة مقابل عدم تقديم الأعضاء لاستجوابات أو هجوم على هؤلاء الوزراء أو المسؤولين الذين تعاني مؤسساتهم من القصور والإهمال والفساد. كما قد يمارس بعض رجال الصحافة والإعلام الابتزاز لإجبارهم على الإعلان في مؤسساتهم الإعلامية عن شركاتهم أو أنشطتهم وضمان الحصول على موارد وعمولات عن هذه الإيرادات الإعلانية، وفي حالة

[1]- لؤي العيسى، مرجع سابق، ص 68.

عدم استجابة رجال الأعمال لمطالبهم يقومون بحملات هجوم إعلامي عليهم لتشويه صورهم في المجتمع والإساءة إلى الشركات أو الأنشطة التي يديرونها أو يملكونها، وهو ما يؤثر سلبا على مبيعاتهم أو صادراتهم إلى الخارج وتعرضهم للخسائر، ومن ثم فإن غالبا ما تحدث استجابة لعمليات الابتزاز طالما أن من يتولى القيام بها لديه من السلطة والنفوذ ما يساعده على تحقيق ما يهدد و يتوعد به.

5- الغش: يعتبر الغش من الأساليب التي يستعملها بعض المنتجين أو التجار أو الموظفين أو غيرهم بهدف خداع الأفراد المقبلين على منتجاتهم أو خدماتهم بغرض تحقيق منافع خاصة؛ فقد يحدث غش في السلع التي تكون غير مطابقة للمواصفات مما يقلل من جودتها، ويتحصل الغاش في المقابل على أرباح كبيرة دون وجه حق. كما يمكن أن تكون هذه السلع منتهية الصلاحية أو غير صالحة للاستهلاك والاستعمال البشري. وقد يكون الغش أيضا عن طريق تقليد العلامات التجارية دون موافقة أصحابها الحقيقيين[1]. وقد يتحقق الغش أيضا عن طريق إضافة مواد أو مكونات إنتاج تغير من القيمة الحقيقية للسلعة مثل إضافة التراب والحصى إلى الحبوب الغذائية لزيادة الوزن. ورغم أن الغش غالبا ما يحدث في الأسواق؛ إلا أنه يحدث أيضا في بعض الأنشطة الأخرى مثل الغش في امتحانات المدارس والجامعات أو في امتحانات التوظيف، ويعتبر الغش سلوك إجرامي غير أخلاقي يحدث لتحقيق منافع على حساب الآخرين أو الحصول على مكاسب مالية دون وجه حق.

6- التزوير: يقصد بالتزوير اصطناع الأوراق أو المستندات وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريقة الطباعة للشهادات والمحررات والشيكات والأوراق التجارية والنقود الورقية باستخدام تقنيات حديثة للحاسبات الآلية وتكنولوجيا المعلومات. وقد يحدث التزوير بالأساليب العادية أو اليدوية مثل تزوير بطاقات الهوية الوطنية عن طريق إزالة اسم صاحبها الأصلي وكتابة اسم المزور بدلا منه أو نزع صورة صاحب البطاقة الأصلي، ووضع صورة المزور مكانها في البطاقة أو في جواز السفر أو غيرها، وغالبا لا يرتبط بالمؤهلات أو مستويات التعليم أو التخصصات فهو يعتمد بصورة مباشرة على الذكاء ومستوى التقليد، فقد يكون المزور موهوبا في الرسم والتقليد والقدرة على تزييف الوثائق أو المستندات أو الشهادات أو العملات النقدية أو الأختام الرسمية سواء كان ذلك لمصلحته أو لمصلحة غيره مع الحصول على ثمن مقابل عملية التزوير. كما يمكن أن يحدث التزوير بواسطة عصابات محلية

[1]- مختار شبيلي، مرجع سابق، ص56.

أو دولية متخصصة في تزييف النقود أو جوازات السفر أو الشيكات المالية أو الرخص والشهادات وبطاقات الائتمان ووثائق الأسهم والسندات[1].

في ضوء الأمثلة السابقة لعملية التزوير يمكن القول بأنها جريمة اقتصادية تعتمد على تقليد الحقيقة أو تحريفها بغرض غش الآخرين، أي أنها كذب مكتوب لتغيير الحقيقة أو إحلال أمر غير صحيح محل الصحيح، وقد يكون التزوير لفظا أو كتابة، وفيما يتعلق بالتزوير المالي يمكن القول أنه تقليد الأوراق الرسمية أو التجارية المستخدمة في المؤسسات الرسمية والبنوك والشركات وعادة ما تكون متفشية في المجتمعات التي تستخدم الأوراق النقدية في الدفع النقدي. ومما تجدر الإشارة إليه فإن ثورة المعلومات والاتصالات والحاسبات الآلية أدت إلى زيادة الاتجاه العالمي إلى استخدام النقود الإلكترونية وبطاقة الدفع الإلكتروني والشيكات والتوقيعات الإلكترونية محليا ودوليا؛ الأمر الذي جعلها مستهدفة التزوير من طرف عصابات محترفة للتزوير والنصب لاستخدامها في شراء السلع والخدمات أو السطو على الحسابات المصرفية، وهو ما يعرف بجرائم المعلوماتية أو جرائم الحسابات الآلية باعتبار أن مكون البطاقة الإلكترونية هي المحتوى المعلوماتي أو الرقمي. بمعنى أنه لا يكفي تقليد جسم البطاقة الخارجي لكي تتحقق جريمة التزوير، بل لا بد من تزوير المعلومات على عكس تزوير العملات الورقية أو الشيكات مثلا؛ حيث يكون التزوير سهلا مقارنة بالتزوير الإلكتروني الذي يعمل على اصطناع برنامج حاسب آلي لتغيير ذاكرة الحاسب الآلي بالتزوير؛ وبذلك فإن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون لمعاقبة أفعال التزوير تجد صعوبة التطبيق باعتبار تزوير البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب الآلي جريمة إلكترونية.

وهكذا فإن التزوير يهدف إلى الثراء السريع غير المشروع المترتب على استخدام الأوراق والمستندات والعملات أو البطاقات أو المعلومات المزورة.

7- الاحتيال الضريبي: يقصد بالاحتيال الضريبي قيام الأفراد الخاضعين للضريبة بإخفاء حقيقة دخولهم الخاضعة للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات أو تضخيم التكاليف في الإقرارات الضريبية المقدمة إلى مصلحة الضرائب أو عدم تقديمه نهائيا إلى هذه المصالح، بالإضافة إلى اصطناع قوائم مالية غير حقيقية بمساعدة المحاسبين المعتمدين والذين يجيدون التلاعب في البيانات والمفردات

[1]- لؤي العيسى، مرجع سابق، ص66.

المحاسبية الواجبة التسجيل في الدفاتر بحيث تسفر المحاسبة النهائية عن خسائر لا يستحق عليها ضرائب أو ضرائب أقل من القيمة الحقيقية الواجب سدادها إلى خزينة الدولة[1].

وقد يحدث التهرب الضريبي عن طريق رشوة المسؤولين عند تقديم الضرائب للجهاز الحكومي والذين يقومون بتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها. وقد يلجؤون إلى تخفيض الضرائب والرسوم على السلع المستوردة عن طريق تغيير مواصفات السلع في الأوراق والمستندات بالمخالفة للحقيقة بهدف تخفيض قيمة الضرائب والرسوم المستحقة لخزينة الدولة مقابل الحصول على الرشوة من التجار المستوردين، وهو ما يعتبر إهدارا للمال العام بوسائل احتيالية أو باستغلال بعض الثغرات القانونية التي تساعدهم على الإفلات من العقوبة أو المساءلة القانونية.

ومن الطرق المعروفة لتجنب دفع الضرائب قيام بعض رجال الأعمال بتقسيم شركاتهم الكبيرة إلى شركات صغيرة متعددة بهدف دفع ضرائب قليلة بالمقارنة بحجم الضرائب التي كان يتعين عليهم دفعها طبقا لنظام الضرائب التصاعدية في حالة الشركة الكبيرة. ورغم احتيال الأفراد بهذا التصرف إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن مثل هذا التصرف لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون؛ حيث تسمح القوانين المنظمة للشركات والاستثمار غالبا بتقسيم الشركات الكبيرة إلى شركات صغيرة، وبالتالي قد يعتبر هذا النوع تجنبا للضرائب وليس احتيالا.

ثانيا: الفساد السياسي

يقصد به فساد الساسة ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية. فقد يلجأ بعض حكام الدول إلى تحصيل مبالغ من صادرات النفط أو السلع المهمة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حساباتهم داخل البلاد أو خارجها، كما يقومون باستغلال مناصبهم ونفوذهم في التربح عن طريق إنشاء شركات بأسماء أبنائهم أو أقاربهم والدخول صوريا في مناقصات أو مزايدات أو مقاولات أو توريدات تجارية دولية والحصول على عمولات ضخمة تودع في حساباتهم أو حسابات أقاربهم في البنوك الدولية خارج الحدود[2].

[1]– ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص9.

[2]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ص40.

تشير بعض الإحصائيات في الدول المتقدمة إلى تورط السياسيين من الحكام في الحصول على مبالغ لتمويل حملاتهم الانتخابية من بعض الشركات الخاصة مقابل تسهيل أعمال هذه الشركات مع الجهات الحكومية بعد الفوز في الانتخابات الرئاسية أو المحافظين في المدن والولايات التي يترشحون فيها. كما أوضحت بعض الإحصاءات الأخرى قيام بعض رؤساء الوزارات بالحصول على رشاوى مقابل الحصول على فرصة عمل للباحثين عن مخرج من حالة البطالة المتفشية في بعض الدول النامية، أو الحصول على مقابل للحصول على تراخيص أو موافقات تجارية أو إدارية أو غيرها أو مقابل الالتحاق بالمناصب ذات الطبيعة الخاصة، ويحدث الفساد السياسي كذلك عندما يستغل بعض أعضاء البرلمان حصانتهم السياسية في تهريب السلع أو البضائع أو حتى المخدرات دون خضوعهم للتفتيش أو للإجراءات المعتادة مع سائر المواطنين. ويلجأ بعض النواب في البرلمان إلى المتاجرة في أملاك الدولة عن طريق اصطناع مستندات مزورة بملكية أراضي الدولة وتسجيلها بالشهر العقاري ثم القيام ببيعها إلى آخرين والحصول على أموال طائلة تودع في حساباتهم الشخصية. كما كشفت بعض القضايا الدولية عن قيام بعض أبناء الحكام وكبار المسؤولين السياسيين بالاستيلاء على بعض قصور الحكام السابقين وبعض الآثار ومقتنيات المتاحف وعرضها للبيع في الخارج وتحقيق مبالغ طائلة غير مشروعة.

ولعل من الفساد السياسي كذلك قيام بعض المرشحين لانتخابات الأحزاب أو البرلمان وغيرها من رشوة الناخبين للفوز بأصواتهم أو استغلال مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والعمال و الشركات التابعة لسلطاتهم في أعمال الدعاية الانتخابية، وتقديم المكافآت والحوافز المالية للعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسؤول السياسي والتنفيذي في نفس الوقت[1].

وقد يحدث في بعض الدول اختلاط الذمة المالية للحاكم بالذمة المالية للدولة وهو ما قد يأخذ شكل حسابات سرية لا يتم الصرف منها إلا بتوقيع الحاكم شخصيا؛ وهذا قد يساء استخدامه بواسطة الحكام الذين يقومون بصرف مبالغ مالية من الحساب السري على نفقاتهم الخاصة وعائلاتهم دون خضوع مثل هذه الحسابات لأي رقابة مالية أو محاسبية على الإطلاق بدعوى السرية والأمن القومي؛ وهو ما يفتح أبوابا للفساد السياسي خاصة في الدول ذات النظم الديكتاتورية التي يتوقع حكامها الإطاحة بهم في أقرب فرصة ممكنة بواسطة الانقلابات أو الثورات عليهم؛ فيقومون بتحويل تلك الأموال من تلك الحسابات السرية إلى حساباتهم الشخصية خارج الوطن حتى يمكنهم الهروب إلى الخارج والعيش بهذه الأموال بعد

[1]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة ، ص41.

تركهم للمنصب. وقد استطاعت بعض الدول استرداد بعض أموال حكامها السابقين والتي كانت مودعة في بنوك سويسرا بعد الإطاحة بهم، وذلك بعد تقديم أدلة الإثبات القانونية والأحكام القضائية لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج.

كذلك تعتبر الجوسسة السياسية من جرائم الفساد السياسي التي يرتكبها بعض من لديهم الأسرار السياسية أو العسكرية بحكم أعمالهم أو قربهم من مصادر المعلومات السياسية والعسكرية التي يتم تقديمها إلى العدو مقابل مبالغ مالية طائلة غالبا ما تودع في حسابات الجواسيس خارج البلاد. ولعل من صور الفساد السياسي الأخرى أيضا قيام بعض أعضاء البعثات الدبلوماسية في السفارات المختلفة بتهريب السلع الثمينة والآثار في الحقائب الدبلوماسية والتي عادة ما لا يتم تفتيشها في المطارات المختلفة.

كما تعتبر تجارة السلع غير المشروعة ذات ارتباط وثيق ببعض حالات الفساد السياسي؛ حيث يقوم بعض السياسيين والسفراء ورجال القنصليات المختلفة بالتوسط في صفقات السلع بشكل غير مشروع للحصول على العمولات المرتبطة بالوساطة أو تهريب السلع لبعض الجماعات المسلحة في دول معينة مقابل عمولات كبيرة؛ حيث يتم تشكيل شركات صورية أو وهمية تتولى على الورق فقط القيام بعمليات الوساطة بين البائع والمشتري للسلاح للحصول على العملات المقررة من أحد أو كل أطراف الصفقة، وقد يحدث تكرار لعمليات البيع والشراء وتكرار العملات غير المشروعة للصفقة الواحدة عبر عدة دول أو مناطق مختلفة من العالم.

نستنتج مما سبق أن هناك صورا وأبوابا متعددة للفساد السياسي الذي عادة ما يكون أكثر شيوعا في نظم الحكم الشمولية أو الديكتاتورية في الدول الفقيرة أو الدول النامية، غير أن ذلك لا ينفي حدوث الكثير من حالات الفساد السياسي في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر.

ثالثا: الفساد التجاري

يقصد بالفساد التجاري ذلك السلوك الإجرامي المتعلق بعمليات البيع والشراء محليا أو دوليا بهدف الحصول على أرباح كبيرة دون وجه حق، مثال ذلك بيع سلع مخالفة للمواصفات القياسية أو المعايير الدولية والمحلية للصناعة، أو سلع منتهية الصلاحية أو سلع ضارة بصحة المواطنين أو سلعا فاسدة يتم إنتاجها بعناصر أو مواد ضارة بالصحة العامة، ولعل من صور الفساد التجاري الأخرى غش العلامات التجارية لمنتجات ذات شهرة عالمية أو محلية متميزة على منتجات محلية فاسدة أو غير مطابقة

للمواصفات بقصد خداع المستهلكين وزيادة المبيعات أو الأرباح على حساب المصانع الأصلية المتميزة التي تقل مبيعاتها وتسوء سمعة منتجاتها في الأسواق المحلية أو الدولية[1].

وقد يصل الفساد التجاري إلى طرح سلع أو منتجات في الأسواق لا تصلح للاستهلاك البشري مثل بيع لحوم الحمير على أنها لحوم مواشي وطرحها في السوق بأسواق منخفضة، ويجني المجرمون أموالا طائلة دون وجه حق، فضلا عن الإضرار بصحة المواطنين. ويضاف إلى تلك الجرائم التجارية المعروفة جريمة تهريب السلع التجارية عبر الحدود دون دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية ودون فحص أو رقابة مدى مطابقتها لمعايير السلامة والاستهلاك البشري والشروط الصحية والبيئية اللازمة.

كما ظهرت في الآونة الأخيرة جريمة استيراد سلع أو منتجات من دول معينة وتزوير المستندات الخاصة بشهادة المنشأ، بحيث يكتب فيها أن مكان إنتاجها إحدى الدول الأعضاء في منطقة تجارة حرة معفاة من كافة الضرائب والرسوم الجمركية على خلاف الحقيقة[2].

وفيما يتعلق بالتجارة المحلية يحدث الغش التجاري كذلك عن طريق غش الموازين والمكاييل والمعايير بحيث تقل الكميات المباعة عن الوزن الحقيقي أو المكيال المشروع، وهو ما ينطوي على الزيادة في السعر بشكل غير مباشر وتحقيق أرباح إضافية بمخالفة القانون والضوابط والمعايير الفنية والتجارية.

المطلب الثالث: ارتبط الفساد بالاقتصاد الخفي

أولا: علاقة الاقتصاد الخفي بالفساد

لم تكن العلاقة بين الاقتصاد الخفي والفساد نتيجة العولمة أو تطورات العصر الحديث، بل تمتد تلك العلاقة عبر مدة طويلة من الزمن منذ نشأة الأنشطة الخفية وحتى وصولها إلى أعلى مستوياتها في العصر الحالي؛ ولا تعدو العلاقة بينهما أن تكون علاقة الفرع بالأصل والسبب بالمسبب. وليس من السهل تناول علاقة الاقتصاد الخفي بالفساد من الناحية التطبيقية، بسبب تعدد صور الفساد وتنوع أساليبه، غير أن الفساد الاقتصادي وما يتبعه من فساد إداري ومالي سواء كان على الصعيد الحكومي أو الخاص، هو أساس المعادلة في العلاقة مع الأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الخفي. ويدل على صعوبة تلك العلاقة ندرة الدراسات التجريبية التي تمت في هذا المجال مقارنة بنظيراتها من الدراسات

[1]– مختار شبيلي، مرجع سابق، ص56.

[2]– بودلال على، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2007، ص241.

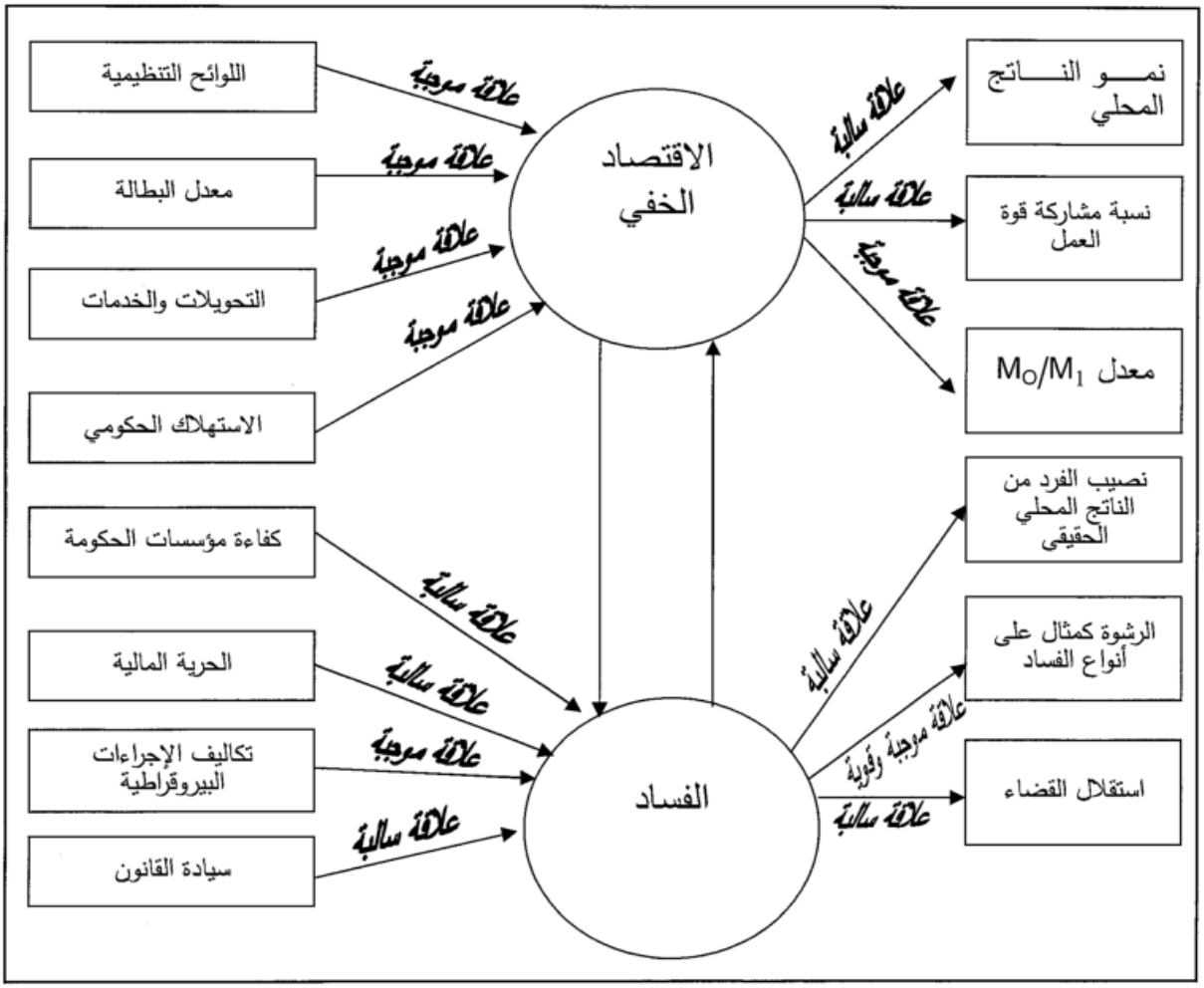
حول علاقة الفساد بالاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن قياس كفاءة المؤسسات الحكومية ليس بالأمر السهل وإلى طبيعة الفساد بحد ذاته؛ مما يصعب قياسه على وجه الدقة، ولتباين مؤشرات ومدركات الفساد بين المنظمات الدولية المعنية بالشفافية[1]. كما أن دخول القطاع الخاص في صلب العلاقة صعب من مهمة القياس؛ لكن طالما أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) هي المؤشر الأكبر في إدارة النشاط الاقتصادي للدول، وعليها يعول في تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية، فإن ما يصيب السياسة الاقتصادية من خلل لا بد أن يرجع إلى خلل أو فساد في السياسة المالية أو النقدية أو في ميدان تطبيقها، ويقصد به القطاع الخاص أو الحكومي. ولأن الأنشطة الخفية وليدة السياسات الحكومية غير المناسبة (غير الصحيحة) أو نتيجة لسوء استخدام السلطة السياسية الإدارية والمالية، مع وجود إغراءات مالية أو عينية مقدمة من أرباب العمل، وأغلب الدراسات تصنف الفساد الإداري كأحد أهم أسباب الاقتصاد الخفي، فلولا وجود بعض الموظفين الحكوميين الذين يستغلون وظائفهم العامة للحصول على مكاسب شخصية، ووجود بعض المنتمين إلى القطاع الخاص الذين يقدمون الإغراءات المالية للمختصين لأجل التغاضي عن نشاطاتهم ومخالفاتهم القانونية لأنخفض حجم الاقتصاد الخفي إلى أدنى المستويات[2].

ونظريا فإن العلاقة بين الفساد والاقتصاد الخفي غير مستقرة، لكنها علاقة قوية وثابتة في نتائج كل الدراسات التطبيقية تقريبا وهذا ما يوضحه الشكل رقم (10).

[1]– حامد المطيري، مرجع سابق،ص106.

[2] - Mária Lacko, OP.Cit, p37.

شكل رقم (10) العلاقة بين الفساد والاقتصاد الخفي



المصدر: حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى،ص107.

هناك بعض الدراسات التي تنص على أن الفساد والاقتصاد الخفي بديلان لبعضها البعض[1]، حيث أن الاقتصاد الخفي يقلل ميل المسؤولين إلى المطالبة بكسب غير مشروع. فإذا تحسن مؤشر الفساد بمعدل نقطة واحدة؛ فإن الاقتصاد الخفي يتراجع بمعدل 8–10 نقطة مئوية. وعلى النقيض من ذلك هناك دراسات أخرى تشير إلى أن الاقتصاد الخفي والفساد مكملان لبعضهما البعض[2]؛ حيث إنه في حالة العمالة الكاملة قد تعمل الأيدي العاملة في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي وغير المشروع. ونتيجة لذلك تقلل زيادة حجم الاقتصاد الخفي من حجم السوق الرسمي، والفساد يزيد من حجم الاقتصاد الخفي.

[1]– دراسة كل من : Dreher (2005) و Choi and Thum (2005)

[2]– دراسة Hindriks (1999) و Johnson

اذا فهناك علاقة قوية بين الاقتصاد الخفي والفساد غالبا ما تكون ايجابية، ويمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة بها في العناصر التالية :

- ✓ أنها علاقة تختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة، وسيادة الأنظمة، والالتزام الاجتماعي؛ حيث إن الفساد في الدول ذات الدخل المرتفع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق بعض المزايا التي تجعل العمل في الاقتصاد الرسمي أسهل، أو لتسهيل الدخول في المزيد من الأنشطة الرسمية. بينما الاقتصاد الخفي والفساد في الدول منخفضة الدخل يعزز كل منهما الآخر؛ فالحاجة للفساد قائمة لتوسيع نطاق أنشطة الاقتصاد الخفي وفي نفس الوقت تطلب الأنشطة الخفية لاستمرار تدفق الرشاوى وأنواع الفساد الأخرى[1].
- ✓ التأثير السلبي للاقتصاد الخفي على الفساد أقوى من تأثير الفساد على الاقتصاد الخفي، وربما يعود ذلك إلى اعتبار الفساد ضريبة إضافية في الاقتصاد الرسمي، مما يشجع على زيادة حجم الاقتصاد الخفي، ويؤدي الاقتصاد الخفي إلى ارتفاع حجم الفساد عندما يقوم البيروقراطيون باستغلال مواقعهم في السلطة، وكذا الشركات والأفراد بالرغبة في دفع رشاوي لإخفاء أنشطتهم السرية. كذلك يمكن اعتبار الاقتصاد الخفي مؤشرا لتدهور شامل في الأعراف الاجتماعية والثقافية الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الفساد على نطاق واسع[2].
- ✓ يقلل الاقتصاد الخفي من حجم الفساد في البلاد ذات الدخل المرتفع (تأثير تبادلي) في حين يزيد من الفساد في البلاد ذات الدخل المنخفض (تأثير تكميلي)؛ حيث إن الحجم الكبير للاقتصاد الخفي في تلك الدول مرتبط بشدة بزيادة مستوى الفساد.
- ✓ إن أغلب صور الفساد الإداري والمالي على المستوى العالمي تتمثل في بيع فرص العمل أو اختلاس اعتمادات المشاريع الكبيرة والتحكم في إصدار التراخيص والموافقات الحكومية للعمل مقابل مبالغ غير قانونية، أو تسهيل تعقيد الإجراءات أو وجود فائض طلب على خدمات وسلع حكومية أو الرشوة والعمولات مقابل الصفقات والعقود، أو قبول العاملين للهدايا والإكراميات من قبل العاملين في الاقتصاد الخفي، أو الحماية الإدارية بمقابل مادي أو التحايل على النظام أو التحيز الوظيفي والمحاباة في تطبيق النظام، أو استغلال نفوذ السلطة لإخفاء الأنشطة غير المشروعة أو التلاعب بالعقود الحكومية أو التلاعب بالدعم الحكومي.
- ✓ العلاقة المقررة بين الاقتصاد الخفي والفساد مبنية في أصلها على الآثار السلبية للفساد والتي تساعد على نمو الاقتصاد الخفي. فعلى سبيل المثال التستر عن الأنشطة الخفية وما يرتبط بها من تستر

[1] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, OP.Cit, pp (5-6).

[2] – حامد المطيري، مرجع سابق، ص 108.

تجاري، والتغاضي عن أداء الالتزامات الضريبية والرسوم والخدمات وتمييع القانون وخيانة الأمانة مقابل التسامح في إقامة أنشطة غير مشروعة وإخفائها عن سلطة الحكومة ..الخ. وكل ذلك وغيره سبب لنشوء الاقتصاد الخفي[1].

- ✓ إن الفساد في الدول النامية ومن خلال علاقة تكاملية مع الاقتصاد الخفي يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي الإجمالي، ويضعف كفاءة البنية التحتية والإنتاجية، ويغير من بنية الإنفاق الحكومي أو يزيد من الإنفاق الحكومي على المشروعات الأقل أهمية.
- ✓ تتمثل أهم أسباب الفساد المشجعة على نمو الاقتصاد الخفي في ضعف الوازع الديني والرقابة الذاتية، وتدني الرواتب والأجور وضخامة الإجراءات المقدمة من الاقتصاد الخفي، وترهل وبيروقراطية الجهاز الحكومي، وتزايد أعداد العاملين فيه، وضعف العقوبات وكثرة الإجراءات وتعدد الأنظمة مع سهولة التحايل عليها، وقرارات الأفراد في الموازنة بين تكلفة إخفاء النشاط (رشاوى وعمولات) أو بين تكاليف الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، والقيود المفروضة على تجارة وممارسة الأنشطة، والدعم الحكومي، وتحديد الأسعار، وبعض العوامل الاجتماعية كالمجاملة، ومحاباة الأقارب والأصدقاء.
- ✓ يزداد التأثير السببي للفساد على الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة. وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أنه كلما زاد حجم الشركات قلت الموارد التي تنفق على الرشاوى والهبات، ومعلوم أن الشركات الصغيرة هي المحدد الرئيسي للتنمية وتوفير فرص العمل في الدول النامية، كما أنها غالبا ما يتكون منها الاقتصاد الخفي.

ثانيا: تكلفته الفساد وعلاقته بالاقتصاد الخفي

يدفع الفساد (الاقتصادي) بالأعمال للهروب إلى الاقتصاد الخفي، ويضع العقبات أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق، ويرفع تكلفة القيام بالعمل؛ مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، ويقلل فرص الشركات في النمو، وتعاني الأعمال الصغيرة من ذلك بشكل خاص، وسيتم إبراز العلاقة بين الاقتصاد الخفي والفساد من خلال تكاليف هذا الأخير.

1- تكاليف الفساد

في العديد من الاقتصاديات يكون طابع الفساد مترسخا مؤسساتيا، ويبدو أن التعامل معه على أساس يومي أكثر سهولة من مكافحته، ولكن هذا باعتبار أن الفساد مشكلة اقتصادية أكثر منه مجرد سلوك

[1]- جابد محمد جواد، مرجع سابق، ص 109.

خاطئ. وحتى لو استفاد منه عدد من الأفراد إلا أنه مكلف جدا للمجتمع وللقطاع الخاص والحكومات على المدى الطويل؛ حيث تتحمل هذه الأخيرة مع المجتمع والمشروعات تكاليف هذا الفساد، وتظهر كلفة الفساد في عدة صور يمكن عرض بعض منها في ما يلي:

- ✓ سوء تخصيص الموارد وزيادة نفقات نشاطات شركات الأعمال: حيث تفقد العديد من الشركات المال والجهد والوقت لإقامة علاقات مع المسؤولين والإنفاق عليهم عن طريق الرشوة وبالتالي تتجه الموارد التي يفترض استخدامها في مشاريع منتجة إلى الفساد، كما أن المسؤولين يتخذون قرارات استثمار منحازة لا تخدم الصالح العام مقابل هذه الرشاوي، وربما يتحمل دافعوا الضرائب تكلفة هذه القرارات في النهاية[1].
- ✓ انخفاض الاستثمارات والتأثير على مناخ الأعمال: يتخوف المستثمرون الأجانب والمحليون من التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها، كما أن المستثمرين المحتملين يدركون من مشاهدتهم لهذا الانتشار الواسع للفساد أن القانون ينتهك ولا يحترم، وبالتالي فإن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمرا غير مضمون؛ مما يجعل الاستثمار في مثل هذه البلدان محاطا بالمخاطر، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض معدلات النمو[2].
- ✓ ضعف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار: التربح عن طريق الرشوة يعني حصول الشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها، وهي بذلك لا تتنافس على قواعد السوق أي العرض والطلب والجودة والسعر، وهي أيضا تحول دون دخول الشركات الجديدة إليه، وهذا بدوره يؤدي في نهاية الأمر إلى تحميل المستهلكين أسعارا أعلى مع نوعية أقل جودة، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة، وزيادة التوجه إلى السلع المعروضة لدى أصحاب الاقتصاد الخفي.
- ✓ الفساد يثبط فعالية الرقابة على الخدمة و المنتج: يؤثر الفساد على السير الحسن لوظيفة الرقابة بكل مراحلها، فمتى دخل الفساد في أية مرحلة من مراحل الرقابة فإن ذلك سيؤثر على فعالية الخطة، كما يؤدي إلى التأثير في جودة خدمة المنتج، وبالتالي التأثير على المنافسة.
- ✓ الفساد يخفض مستويات النمو: يؤثر الفساد سلبا على المشاريع الصغيرة لأنها لا تتحمل تكاليف الفساد المرتفعة (الوقت والمال) بصورة أكبر من الشركات الكبرى. فالشركات الصغرى بشكل عام تمتلك سلطات أقل لتجنب الفساد مع ميلها إلى العمل في بيئات عالية التنافسية، وبالتالي فهي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد. وهكذا تواجه الشركات الصغرى في البيئات الفاسدة ظروفا أصعب للبقاء، وهذا

[1]– نزيه محمد مبروك، مرجع سابق، ص 106.

[2]– بلال السكارنة، الفساد الإداري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص121.

يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لأن الشركات الصغرى تشكل محرك النمو في معظم اقتصاديات العالم.

- ✓ الفساد يخفض مستويات التوظيف في القطاع الخاص: يخفض الفساد التوظيف في القطاع الخاص عن طريق إجبار شركات الأعمال على الانتقال إلى القطاع الخفي، نتيجة لكثرة العراقيل والحواجز والشروط البيروقراطية أمام حصولها على التراخيص والوثائق اللازمة لمزاولة النشاط؛ وهذا معناه زيادة نفقات القيام بالأعمال، فتصبح هذه الشركات غير قادرة على النمو والتوسع؛ فتلجأ إلى الاقتصاد الخفي، وبالتالي توظيف العمالة الخفية.
- ✓ الفساد يساهم في تحديد مستوى الإنفاق العام وعدم المساواة: إن الفساد بتحديده مستوى الإنفاق على خدمات القطاع العام يعزز عدم المساواة؛ أي يحدد مجال الوصول إلى تلك الموارد الأساسية مثل العناية الصحية، والتعليم؛ وهو ما يزيد من تفاقم مشكل الفقر وعدم إتاحة وصول الخدمات إليهم[1].
- ✓ يخلق الفساد ثقافة خاطئة تترسخ وتتجذر في المجتمع مع مرور الوقت؛ حيث يمكن لأصحاب السلطة وأرباب العمل الإفلات من العقاب بجعلهم غير مسؤولين عن أعمالهم، ولا يفرض عليهم القانون بصورة دائمة ونزيهة؛ لذلك لا تفرض سيادة القانون بل سيادة الشخص الذي بيده تطبيق القانون، وتترعرع الأجيال في ظل هذا المناخ الفاسد ويرثون هذه الثقافة الفاسدة، فتصبح بالنسبة لهم أمرا طبيعيا ومألوفا؛ وهذا ما يعتبر أخطر من الفساد في حد ذاته لأنه ومع مرور الوقت ستأتي أجيال لا تفرق بين الخطأ والصواب وتعتاد على وجود الفساد في بيئتها، وبالتالي لا تسعى لمكافحته[2].

[1] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, OP.Cit, pp(6-7).

[2] – هاشم الشمري و ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 99.

المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي

إن العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبيئة الاقتصادية والاجتماعية تسير باتجاهين متقابلين، بمعنى أن التفاعل بينهما متبادل؛ فكما يتأثر الاقتصاد الخفي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يؤثر في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكلما كان الموقع الذي يحتله الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي مهما كان التأثير على الاقتصاد الوطني أشد وقعاً. وإذا كان توسع الاقتصاد الخفي نتيجة لقصور الاقتصاد الرسمي عن خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فإن هذا الاقتصاد الخفي يسهم بدوره في امتصاص جزء مهم من البطالة [1] .

إذن فالاقتصاد الخفي يقوم بوظيفة الخزان الذي يستوعب فائض العمالة من الاقتصاد الرسمي، كما تقوم أنشطة الاقتصاد الخفي بدور مساعد للقطاع الرسمي في توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات المدن خاصة المناطق الواقعة في أطرافها ومناطق السكن العشوائي والتي يعزف القطاع الرسمي عن دخولها .

إذا فالاقتصاد الخفي يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي الذي يؤمن له صفة القانونية والعلنية. فأنشطة الاقتصاد الخفي موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الظاهرة في الاقتصاد الرسمي، وكل المعاملات تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة، ذلك الخط يقسم الاقتصاد إلى قسمين أحدهما ملموس تحت بصر ورقابة الدولة، والآخر خفي يسير في إطار قنوات بعيدة عن رقابة الدولة. وكما سبق بيانه فكلما زادت حدة تدخل الدولة في ضبط ورقابة النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى تزايد حجم الاقتصاد الخفي وزيادة تدفق الموارد نحو هذا القطاع هرباً من اللوائح والقيود المفروضة على القطاع الرسمي.

يمكن القول أن الاقتصاد الخفي هو عبارة عن رد فعل على السياسات الحكومية التي تفرض قيودا على المنافسة في الأسواق، وأنه إذا استخدمت تلك السياسات لتحرير الأسواق فسوف يتقلص كثيرا حجم أنشطة هذا الاقتصاد الخفي، إذ إن القيود الحكومية تؤثر في الربحية النسبية بين القطاع الرسمي والقطاع الخفي ومن ثم تخصيص الموارد فيما بينهما، كما أن هناك احتمالا أن يشمل الاقتصاد الخفي على بعض من جوانب المعاملات التي تتم أصلا في الاقتصاد الرسمي، فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي والتي يجب أن تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ولكن بالرغم من ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الخفي

[1]– عبد القادر النيال، مرجع سابق،ص ص (142،143) .

ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة المترتبة عليها ضمن الحسابات القومية، والأمثلة على ذلك كثيرة مثل الأجور المدفوعة للعمال الموسميين غير المسجلين في القطاع الزراعي، وكذلك تقدير الناتج الزراعي بأقل من قيمته الحقيقية، بيع السلع والخدمات المسعرة والتي يكون الطلب عليها مرتفعا بأكبر من قيمتها كالإسمنت والحديد. وتوجد مثل هذه الظاهرة في كافة القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، وقطاع التشييد والبناء، قطاع التجارة الداخلية والخارجية ...الخ .[1]

يمكن ملاحظة وجود علاقة تغذية مرتدة بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد الرسمي؛ فالاقتصاد الخفي يسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال التعامل مع الاقتصاد الظاهر، والاقتصاد الرسمي بسياساته وآلياته والثغرات الموجودة في أنظمته وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد الخفي وزيادتها باستمرار لاسيما في ظل غياب إستراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة. وتثمر دائما تلك العلاقة عن أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك في المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد الخفي والقائمين على إدارة الاقتصاد الرسمي، وتتحول غالبا تلك الأنشطة الخفية بحيث تصبح أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الخفي .

لقد قدم "فيج feige" دراسة توضح العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي من خلال نموذج افتراضي للاقتصاد الكلي يتطور مع الزمن من المرحلة البدائية إلى أن يصبح اقتصاداً متطوراً في ظل وجود دولة حديثة [2] .

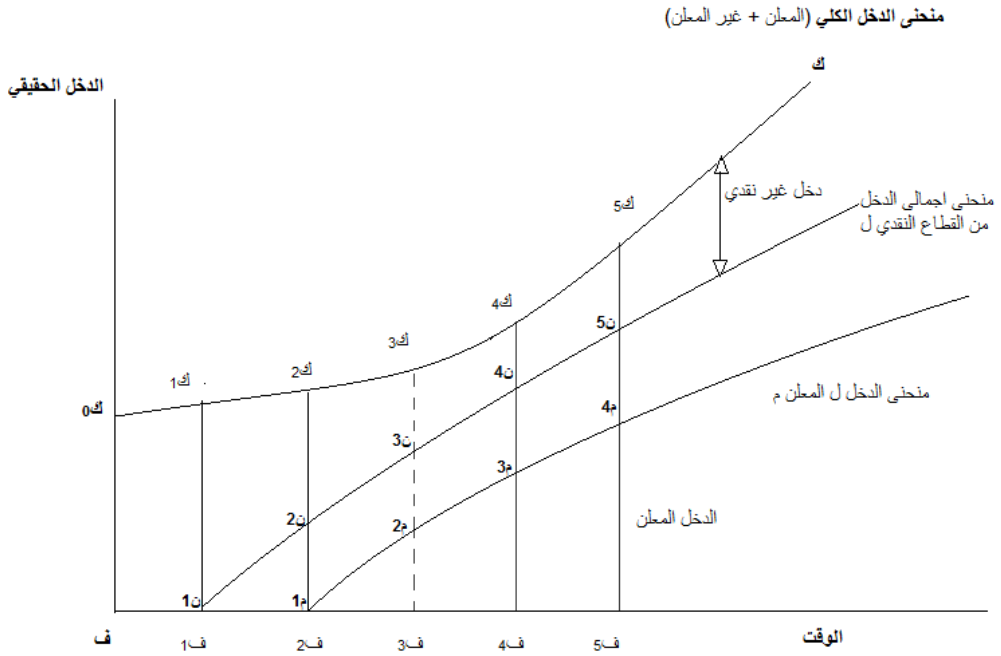
المطلب الأول: تحليل العلاقة من خلال نموذج افتراضي للاقتصاد الكلي

يستند نموذج "فيج feige" على افتراض أن الدخل الحقيقي للاقتصاد الكلي ينمو بمعدل مستقر خلال الزمن كما هو موضح في الشكل التالي رقم (11).

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص25.

[2]– عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق ، ص26 .

شكل رقم (11) العلاقة بين الاقتصادين الخفي والرسمي "نموذج افتراضي"



المصدر: عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص27.

يمثل المنحى (ك0 ك) منحنى الدخل الحقيقي للاقتصاد الافتراضي ويعكس نمو الدخل بصورة مستقرة

يبدأ الاقتصاد من النقطة (ك0) ويتطور مع الزمن، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى خمسة مراحل زمنية تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس التطور الذي تشهده، على النحو التالي :

المرحلة الأولى: (ف. ف1)

تعتبر مرحلة الاقتصاد البدائي، وفيها يسود القطاع الذاتي القائم على أساليب المقايضة والاستهلاك الذاتي، وفي تلك المرحلة تغيب المعاملات النقدية سواء كانت معلنة أو غير معلنة، ولا توجد أية أساليب لقياس المؤشرات الاقتصادية.

المرحلة الثانية: (ف1. ف2)

هي مرحلة التطور النسبي في أساليب التبادل وتتسم بظهور ملامح السوق المنظمة ووجود النقود كوسيط للتبادل، وبالتالي فهي بداية لظهور قطاع نقدي خاص؛ إذ إن تطور أساليب التبادل أسهم

في نقل الموارد من القطاع الذاتي إلى القطاع النقدي الذي ينمو بمعدل (ن1 – ن2)، كما تتميز هذه المرحلة بغياب أساليب قياس النشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم وجود مؤشرات معلنة لقيم الدخل والإنتاج.

المرحلة الثالثة: (ف2. ف3)

هي مرحلة تباطؤ نمو القطاع النقدي الخاص؛ إذ يمر هذا القطاع بظاهرة تناقص الغلة، وتبدأ في نفس الوقت ظهور الآثار الجانبية له كالتلوث وعدم العدالة في توزيع الدخول؛ الأمر الذي يؤثر في النسيج الاجتماعي للمجتمع. وتبعا لذلك تزداد الحاجة لمؤسسات القطاع الحكومي لتلبية الحاجات الأساسية من البنية التحتية، والحاجات العامة كالأمن والعدالة والدفاع والتعليم، كما يبرر ظهور المؤسسات الحكومية أهمية تحقيق هدف العدالة في توزيع الدخول .

يلجأ القطاع الحكومي لتحقيق ما تقدم إلى فرض اللوائح والضرائب وهكذا ينخفض حجم القطاع الخاص النقدي نتيجة لنقص عوائده، وتحويل بعض الموارد للقطاع الحكومي .

تتصف هذه المرحلة أيضا بالتقدم النسبي لوسائل وتقنيات قياس النشاط الاقتصادي، ويترتب على ذلك نمو القطاع الرسمي المرصود بمعدل يفوق معدل نمو كل من القطاع النقدي الخاص والاقتصاد الكلي؛ إذ ينمو الاقتصاد المعلن بالمعدل (م1 . م2)، في حين يقاس القطاع النقدي غير المعلن بالمسافة الراسية بين (م1 . م2) و(ن2 . ن3)، كما يقاس القطاع غير النقدي بالمسافة الراسية بين (ن2 . ن3)، (ك2 . ك3) [1].

المرحلة الرابعة: (ف3 . ف4)

هي مرحلة يتناسب فيها كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد النقدي غير المعلن والاقتصاد الكلي . ولن يتطابق منحنى الاقتصاد الرسمي مع منحنى الاقتصاد النقدي الخاص؛ إذ إن الأخير لا يدخل ضمن القياس الرسمي للدخل. وتتميز تلك الفترة بدقة التوصيف للنشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تطور نظريات وأساليب القياس والتنبؤ في ذلك المجال، وبالتالي فمن المتوقع أن تأتي السياسات الاقتصادية بالنتائج المرجوة .

المرحلة الخامسة: (ف4 . ف5)

هي مرحلة زيادة حجم الاقتصاد الخفي بشقيه النقدي وغير النقدي، وترتبط تلك الزيادة بتزايد حجم النشاط الحكومي عن الحجم الأمثل؛ إذ أنه مع نمو حجم الاقتصاد الكلي تزداد الحاجات العامة ومن ثم

[1]– عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق، ص 27 .

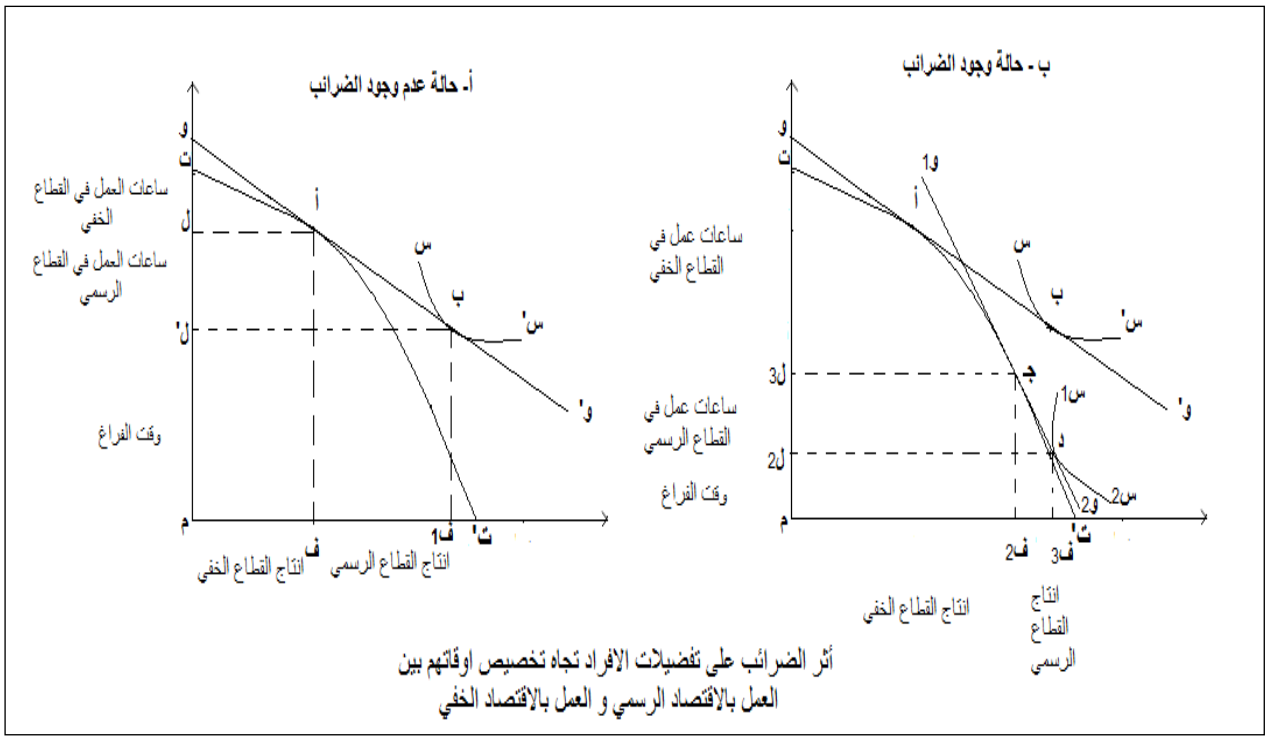
الحاجة للموارد اللازمة لتمويل ذلك، وتلجأ الحكومات في سبيل ذلك إلى زيادة الضرائب وإقرار اللوائح؛ الأمر الذي يخلق الحوافز لانتقال الموارد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي، وينعكس ذلك على تباطؤ معدلات نمو الأول وتزايد معدلات نمو الثاني، كما يمكن التهرب من الضرائب واللوائح بصورة مشروعة عن طريق تحويل الموارد للقطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب

يمكن تحليل العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد بين القطاع الرسمي والخفي؛ فالفرد يوزع وقته بين ثلاثة استخدامات هي العمل في الاقتصاد الرسمي، والعمل في الاقتصاد الخفي والفراغ، وبالتالي فهو يوزع إنتاجه بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

يوضح المنحنى (ت . ت') في الشكل التالي رقم (12) العلاقة بين الوقت والإنتاج؛ إذ إنه يبين عدد ساعات الفراغ والتي يمكن تخفيضها لكي يزيد الإنتاج، ويعكس ميل المنحنى عند نقطة معينة المعدل الذي يمكن به تحويل الخفض في وقت الفراغ إلى إنتاج، وهو سالب إذ إن زيادة الإنتاج تتم على حساب نقص وقت الفراغ، ويأخذ المنحنى (ت–ت') شكلا مقعرا باتجاه نقطة الأصل الأمر الذي يعكس تزايد المعدل الحدي للإحلال بين الوقت والإنتاج؛ لأن الزيادات المتتابعة في الإنتاج تتطلب تناقص وقت الفراغ بمعدلات متزايدة.

شكل رقم (12) العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والخفي من خلال الوقت الذي يخصصه الفرد لكل منهما



المصدر : عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص31 .

يوضح الشكل (12) أعلاه أثر التدخل الحكومي بفرض الضرائب على العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، من خلال تحليل التأثير الذي تمارسه الضرائب على تفضيلات الأفراد في تخصيص أوقاتهم بين الفراغ والعمل في الاقتصاد الرسمي والعمل في الاقتصاد الخفي.

ويقتضى ذلك تحليل سلوك الأفراد في ظل عدم وجود ضرائب وسلوكهم في ظل وجود الضرائب.

تحليل المنحنى (أ) في حالة عدم وجود ضرائب:

يمثل المحور العمودي الوقت المتاح للفرد وأوجه تخصيصه، أما المحور الأفقي فيمثل الإنتاج، والمنحنى(أ) من الشكل رقم (12) يوضح العلاقة بين الاقتصاد الخفي والرسمي في حالة عدم وجود ضرائب نهائيا. فالفرد يبدأ بتخصيص وقته المتاح (م ت) من النقطة (أ) بين وقت الفراغ (م ل) والعمل في القطاع الخفي (ل ت) فإنتاجه يمثل المسافة الأفقية (م ف) .

فإذا بدأ الفرد بالعمل في القطاع الرسمي؛ فإنه يقوم بإحلال جزء من وقت الفراغ للعمل في القطاع الرسمي ويتحرك على خط الدخل (و 'و) لينتقل إلى النقطة (ب)؛ حيث يتحقق توازنه بتماس خط الدخل مع منحنى السواء (س 'س) وبالتالي يعاد تخصيص الوقت بين العناصر الثلاثة تبعا لذلك، فيتناقص

الوقت المخصص للفراغ إلى (م ل')، في حين يخصص الوقت (ل ل') للعمل في القطاع الرسمي لتحقيق حجم إنتاج قدرة (ف .ف1)، ويبقى الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الخفي نفسه (ت ل).

تحليل المنحنى (ب) في حالة وجود ضرائب:

نتيجة للتدخل الحكومي بفرض الضرائب تتغير تفضيلات الأفراد نحو تخصيص وقتهم المتاح بين الفراغ، العمل في الاقتصاد الخفي والعمل في الاقتصاد الرسمي، فتؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد في تخصيص أوقاتهم للعمل في الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الرسمي وذلك لتخفيض التكاليف[1].
بفرض أن الحكومة تفرض ضريبة نسبية على الدخل يترتب عليها نقصان الدخل المتاح للإنفاق فيعبر عن الدخل بالرمز (ل) والضريبة بالرمز (ت)؛ فالدخل بعد فرض الضريبة يصبح {ل (1 – ت)}، وتبعاً لذلك يتمحور خط الدخل ليأخذ الوضع (و1 و2) ويمس منحنى التحول عند النقطة (ج)، ويعكس ذلك الوضع تزايد الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الخفي مقارنة به قبل فرض الضريبة فيزيد ليصبح (ل3 ، ت) في مقابل نقص الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الرسمي ليصبح (ل2، ل3). كما ينخفض الوقت المخصص للفراغ إلى(ل2. م) بافتراض أن اثر الدخل أقوى تأثيرا من أثر الإحلال.

ويحقق الفرد التوازن عند النقطة (د) على منحنى سواء أدنى (س1. س2)، ويترتب عليه تزايد حجم الناتج في الاقتصاد الخفي وتناقصه في الاقتصاد الرسمي فيصبح في الأول (ف2 م) وفي الثاني (ف2 ف3).

ملاحظة : قد يحافظ بعض الأفراد على نفس أوقات فراغهم ويزيدون الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الخفي، وذلك على حساب الاقتصاد الرسمي بواسطة الغيابات والعطل المرضية أو التهرب في بعض الساعات أثناء العمل الرسمي بكافة أنواع التحايل [2].

من خلال التحليل السابق نستنتج أن فرض الضريبة يترتب عليه ما يلي:

أ- تزايد حجم الإنتاج في الاقتصاد الخفي.
ب-تناقص حجم الإنتاج في الاقتصاد الرسمي.

[1] - M.C. ADAM and V. GINSBURGH, OP.Cit, p32.

[2] – محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص 07.

ت–تشوه نمط الإنتاج؛ الأمر الذي يترتب عليه خسائر في رفاهية الأفراد يعبر عنها بالانتقال إلى منحنى سواء أدنى.

كما يتضح أن الحجم النسبي لكل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، يتحدد بمستوى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛ إذ يزيد حجم الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الرسمي مع زيادة التدخل الحكومي.

يسير الاقتصاد الخفي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، وهناك من يرجع سبب نمو الاقتصاد الخفي إلى عجز الاقتصاد الرسمي وقصوره، فنلاحظ أنه كلما زاد نمو الاقتصاد الخفي يكون على حساب نمو الاقتصاد الرسمي، كما يعتمد الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الرسمي في عمليات التمويل والحصول على اليد العاملة الماهرة، وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة وكذلك يقوم الاقتصاد الخفي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية جنباً إلى جنب مع المنتجات الرسمية .

يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعاً للاقتصاد الخفي في عملية تسعير منتجاته؛ حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة العكسية بين الاقتصادين الرسمي والخفي

يمكن أن تتصف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي بالعكسية؛ لأن جميع النواحي السلبية لأداء الاقتصاد الرسمي مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والتضخم تؤدى إلى زيادة مستوى الاقتصاد الخفي ونموه وازدهاره[1].

ويمكن القول أن النمو البطيء (أو السالب) في الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية للأفراد؛ مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الضغوط عليهم ويدفعهم للبحث عن تدعيم مصادر دخولهم الخاصة بغية المحافظة على مستويات المعيشة الحالية، وتزداد هذه الضغوط في حال كان كساد الاقتصاد مترافقاً بزيادة في الضرائب على الدخل بغية تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد وهو ما يؤدى إلى تخفيض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق والمولد من الاقتصاد الرسمي بصورة كبيرة، هذا يؤدي إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الخفي كنتيجة لارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الرسمي، وتزداد الضغوط للتحول إلى الاقتصاد الخفي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات في صورة إعانة بطالة أو أي إعانات أخرى، حيث سيفضلون عندها الحصول على أجور أقل لتدعيم دخلهم من

[1] - Cassel Dieter, OP.Cit, p224.

الإعانات بما يمكنهم من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذي كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل في الاقتصاد الخفي، وهذا الانخفاض في الأجور يساهم بزيادة القدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد الخفي.

إضافة لذلك، فارتفاع معدلات التضخم تؤدي كذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الخفي، وتؤثر على تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية، سواء كانت تتناقص أم لا؛ مما يدفعهم للسعي إلى تخفيض تكلفة السلع والخدمات التي يشترونها في مقابل جودة أقل من الاقتصاد الخفي، ومن ناحية أخرى؛ فإن نمو الاقتصاد الرسمي قد يزيد من حجم الاقتصاد الخفي في أحد الجوانب وذلك بتأثيره على عرض العمل؛ حيث أن التوسع في الاقتصاد الرسمي يؤدى إلى زيادة دخول الأفراد وزيادة أعمالهم في الاقتصاد الرسمي مما يقلل الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعض المهام البسيطة التي عادةً ما يقوم بها الفرد بنفسه. ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي الأمر الذي يستفيد منه الاقتصاد الخفي بالدرجة الأولى.

كما أن هناك عبء كبير يمارسه الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الرسمي من حيث الآثار السلبية وما يتولد عنه من نشاطات غير مشروعة جراء غسيل الأموال وخرق القوانين. وقد تزايد ونما حجم الاقتصاد الخفي في العالم مقارنة مع حجم الاقتصاد الرسمي؛ حيث أخذ الاقتصاد الخفي يسلك طرقاً غير مشروعة للعودة والاندماج في الاقتصاد الرسمي من جديد، فأصبح بذلك مصدر دخول كبيرة للعديد من أفراد المجتمع سواء عن طريق أعمال مشروعة أم غير مشروعة.

وقد تم الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، في اختبار أجراه الباحث " فريدريك شنايدر Friedrich Schneider " على 8 دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هي (الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – نيوزيلندا – سويسرا – اليونان – إسبانيا – إيطاليا – تركيا)، بين عامي 2003–2013؛ حيث اختبر فرضية العدم القائلة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصاد الخفي، واستخدم الباحث برنامج SPSS، لدراسة علاقة الارتباط بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، مع متوسط حجم الاقتصاد الخفي من عام 2004 ولغاية 2013[1].

[1] - Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Decline, , Department of Economics, Johannes Kepler University, 2013, pp(5-6)

وظهرت النتيجة في جدول الارتباط؛ حيث كانت قيمة الارتباط 0.952 وهي قيمة أقرب إلى الرقم 1 فدلت على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الاقتصاد الرسمي (حجم الناتج المحلي الإجمالي) والاقتصاد الخفي في بيانات عينة الدول المبحوثة[1].

جدول رقم (09) المؤشرات الاقتصادية المدروسة للبلدان عينة البحث سنة 2013

الدولة	حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % عام2013	الضرائب الخاصة في العمالة والاشتراكات كنسبة من الأرباح التجارية عام 2013	تكلفة إجراءات تأسيس الشركات كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد عام2013
إسبانيا	18.6	36	4.7
إيطاليا	21.1	34	14.2
اليونان	23.6	32	4.6
تركيا	26.5	18	12.7
المملكة المتحدة	9.7	10	0.3
سويسرا	7.1	17	2
نيوزيلندا	8	3.1	0.3
الولايات المتحدة	6.6	10	1.5

Source : Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Decline, Department of Economics, Johannes Kepler University, 2013, pp(5-6).

لقد قارن الباحث بين معدلات النمو السنوية في الدول من عام 2004 ولغاية 2013؛ حيث لاحظ ارتفاع معدلات النمو السنوية للاقتصاد الخفي بسرعة أعلى من نمو الاقتصاد الرسمي (الناتج المحلي) في كل من (اليونان –اسبانيا– تركيا) حتى عام 2007، وثم انخفضت معدلات النمو السنوية للاقتصاد الخفي –في جميع الدول المدروسة– بسرعة أقل من انخفاض معدل نمو الناتج في عام 2008. وكذلك في عام 2009 انخفضت معدلات نمو الاقتصاد الرسمي في الدول بسرعة أكبر من انخفاض معدلات

[1] - Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013, OP.Cit , p02.

نمو الاقتصاد الخفي وظهر المؤشران بالإشارة السالبة. وبالعودة إلى نسبة حجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي؛ فقد ظهر بأعلى معدل في عام 2009 خلال الفترة المدروسة (2004 – 2013) لجميع الدول، وهذا يدل على ارتفاع النشاطات المولدة للاقتصاد الخفي في ظل الأزمة العالمية. ويمكن الكشف عن سبب تباين حجم الاقتصاد الخفي في البلدان الثمانية (النسب المئوية لحجم لاقتصاد الخفي من الناتج المحلي) الموجودة في الجدول رقم (09)، من خلال –أهم أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي– أرقام الضرائب الخاصة في العمالة، والتكاليف الرسمية لتأسيس الشركات. أو أخذ مؤشر (الضرائب الخاصة في العمالة والاشتراكات) لعام 2013[1]. ويعرف المؤشر بأنه يقيس المدفوعات الإلزامية التي تتحملها الشركة أو المنشأة عن العمالة كنسبة من الأرباح التجارية. تم تقسيم الدول في الجدول رقم (09) إلى مجموعتين بحسب حجم الاقتصاد الخفي (تم اعتماد نسبة 15% وهي المتوسط الحسابي للنسب)[2]:

المجموعة الأولى دول معدل الاقتصاد الخفي منخفض (أقل من 15%): (المملكة المتحدة –سويسرا– نيوزيلندا–الولايات المتحدة). كانت نسبة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقدر بـ 10% من الأرباح، وفي نيوزلندا قدرت بنسبة 3.1% ، أما سويسرا فكانت 17% من الأرباح. **المجموعة الثانية** دول معدل الاقتصاد الخفي فيها مرتفع (أكثر من 15%): (اليونان – إسبانيا – إيطاليا – تركيا). شكلت الضرائب في اليونان 32% من الأرباح، وفي إسبانيا 36%، وإيطاليا 43% من الأرباح، أما في تركيا 18%.

استنتج أن الدول التي اتبعت معدل ضرائب مرتفعاً على الأرباح ارتفع فيها حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي، عن طريق زيادة الطلب على العمل في الاقتصاد الخفي من قبل العاملين و المنشآت.

وبأخذ مؤشر "تكلفة إجراءات تأسيس الشركات كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي" لعام 2013 (تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة

[1] - www.worldbank.org

[2] - Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013, OP.Cit , pp(5-6).

جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون)[1] – فتظهر النتائج في المجموعتين كالتالي:

المجموعة الأولى دول معدل الاقتصاد الخفي فيها منخفض: (الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – سويسرا – نيوزيلندا). والنتيجة أن كان مؤشر تكلفة تأسيس الشركة في الولايات المتحدة يمثل 1.5%، وفي المملكة المتحدة 30.%؛ أما في سويسرا 2% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفي نيوزيلندا 0.3%.

المجموعة الثانية دول معدل الاقتصاد الخفي فيها مرتفع: (اليونان – إسبانيا – إيطاليا – تركيا). في اليونان كان مؤشر تكلفة تأسيس الشركة يمثل نسبة 4.6%؛ أما في إسبانيا 4.7%، وفي إيطاليا 14.2%، وفي تركيا 12.7%.

وبالتالي فإن ارتفاع تكلفة إجراءات التأسيس (ارتفاع الرسوم) ساهم في ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي، عن طريق تأسيس شركات دون التصريح عنها بطريقة أو بأخرى، أو اللجوء إلى دولة أخرى ذات تكاليف أقل بتهريب الأموال أو بطرق أخرى[2].

مما سبق نستنتج الآتي:

أ- يوجد أثر إيجابي للأزمات الاقتصادية المحلية في معدل نمو الاقتصاد الخفي كما في حالة الأزمة العالمية 2008، وأزمة اليونان.

ب-هناك علاقة طردية موجبة وقوية بين ارتفاع معدلات الضرائب وكبر حجم الاقتصاد الخفي.

ت-هناك علاقة طردية موجبة بين ارتفاع تكاليف تأسيس المشاريع وزيادة حجم الاقتصاد الخفي.

ث-هناك علاقة قوية بين حجم الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، وهي علاقة طردية ويجب التمحيص أكثر في أسبابها وعلاجها.

ج- يجب على صانعي القرار في جميع الدول الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في خفض حجم الاقتصاد الخفي، مثل: (الولايات المتحدة الأمريكية- سويسرا – المملكة المتحدة- نيوزيلندا)، خاصة في مجال الضرائب وتسهيلات تأسيس المشاريع.

---

[1] – www.doingbusiness.org

[2] - Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013, OP.Cit , p02.

المطلب الرابع: تحليل العلاقة من خلال المعوقات التي يفرضها الاقتصاد الرسمي

هناك العديد من المشاكل التي يفرضها الاقتصاد الرسمي على الاقتصاد الخفي نظرا لطبيعة الظروف التي يعمل بها، والتي تختلف أهميتها النسبية من نشاط لآخر. ومن أهم هذه المعوقات:

1- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتغطية احتياجاته من رأس المال العامل والثابت، وغالبا ما يتم اللجوء إلى المصادر الشخصية أو غير الرسمية، وهو ما يحد من القدرة على التوسع والنمو واستخدام الأساليب الحديثة؛ بينما يستطيع أصحاب المنشآت الرسمية ذات رأس المال الكبير الحصول على القروض بضمانات بسيطة وبسهولة تامة .

2- تحيز صانعي السياسات الاقتصادية ضد الاقتصاد الخفي على أساس افتراض أن رأس المال الكبير هو الذي يستطيع زيادة الإنتاجية، وبالتالي يجب أن يتمتع بالعديد من الحوافز (إعفاءات ضريبية إئتمان ميسر، توفير الأراضي،...الخ)، بينما تترك وحدات الاقتصاد الخفي بدون دعم لتواجه التعسف القانوني والإداري .

3- صعوبة الحصول على أماكن مناسبة لمزاولة النشاط، وقصور شبكات التسويق حيث ينحصر النشاط التسويقي لغالبية المنشآت غير الرسمية في الإطار الجغرافي الملاصق لها.

4- نقص العمالة المدربة والماهرة مما يترتب عليه ارتفاع أجور نوعيات معينة من العمالة غير الرسمية نظرا لنقص المعروض من العمالة الماهرة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية اللازمة إما لعدم توافرها بالكميات الكافية في الأسواق أو لارتفاع أسعارها؛ مما يؤثر سلبا على العائد الاقتصادي للمنشآت غير الرسمية، وفي بعض الأحيان لا تباع المواد إلا للذين يملكون سجلات تجارية وتراخيص مزاولة النشاط .

5- عدم خضوع العمال لتشريعات العمل السارية في القطاع الرسمي، وبالتالي عدم القدرة على الدفاع عن حقوقهم في حالة حدوث خلاف مع صاحب العمل، أو في حالة عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو كبر السن، كما أن العمالة غير الرسمية ليس لها الحق في إقامة تنظيم تستطيع من خلاله مناقشة أوضاعها .

6- صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة، نتيجة للتعقيدات الإدارية والروتين عند الحصول على الترخيص لمزاولة النشاط وضرورة التردد على عدة وزارات وهيئات حكومية، والنتيجة هي الرغبة في تجنب هذه القيود، وبالتالي حرمان هذه المنشآت غير الرسمية من الخدمات التي تقدمها الدولة لمثيلاتها الرسمية[1].

[1] - Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, OP.Cit, p08.

والجدول التالي رقم (10) يوضح بعض خصائص كل من الاقتصادين الرسمي والخفي من حيث الأهداف والوسائل المستخدمة .

جدول رقم (10) مقارنة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي

	الأهداف الرئيسية	تنظيم السوق	التكنولوجيا
الاقتصاد الخفي	* تحقيق مداخيل في السوق . * سهولة الدخول، عدم احترام القواعد. * انعدام تشريعات العمل. * التمويل الذاتي. * عدم دفع الضرائب ورسوم التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة.	* غياب الحواجز عند الدخول . * منتجات مقلدة . * أسواق غير محمية .	* تقليدية، مكيفة، محلية . * الإستعمال المكثف لعنصر العمل . * وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.
الاقتصاد الرسمي	* تحقيق أقصى ربح ممكن في السوق. * دخول مقنن، وجود نقابات . * تطبيق تشريعات العمل . * الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية . * دفع الضرائب والرسوم . * أجور وعقود العمل .	– حواجز عند الدخول، رخصة مزاولة النشاط – علامات مسجلة – منتجات معيارية. – أسواق محمية (حصص، رخص، رسوم)	– عصرية ومستوردة. – استعمال مكثف لعنصر رأس المال . –إنتاج واسع النطاق.

المصدر: محمد كفنوش ، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة 2005، الجزائر ، ص 07 .

يرى البعض أن الاقتصاد الخفي لا يرتبط مباشرة بالاقتصاد الرسمي وأنه مجرد غطاء لحماية الفقراء لأنه يساعد على توليد حد أدنى من الدخل، في حين يرى البعض الآخر أن الاقتصاد الخفي تابع للاقتصاد الرسمي، وأن الاقتصاد الخفي يحاكي العديد من الأنشطة الرسمية؛ إلا أنه يتجنب معوقات وتكاليف الدخول إلى الاقتصاد الرسمي.

كما يلاحظ وجود علاقات مباشرة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي بصرف النظر عن نشاط الوحدات غير الرسمية (إنتاجي، تجاري، خدمي). فهناك عمالة منزلية تنتج وتبيع لمنشآت رسمية صغيرة، وهناك الباعة الجائلون الذين يروجون منتجات المنشآت الرسمية، كما أن هناك العديد من

المحلات التجارية التي لا تملك تصاريح لمزاولة النشاط، وبالتالي لا تدفع ضرائب و تقوم ببيع السلع والخدمات المنتجة في وحدات رسمية .

إذا هناك العديد من الروابط الأمامية والخلفية التي تربط الاقتصاد الخفي بباقي قطاعات الاقتصاد القومي؛ فمثلا قد ترغب الشركات الكبرى في خفض تكاليفها وبالتالي توظف عددا أقل من العاملين وتلقي عبئ الكثير من العمليات التي تحتاجها على منشآت غير رسمية وهو ما يطلق عليه التعاقد من الباطن، كما أن القطاع الخفي يحصل على مدخلاته من الاقتصاد الرسمي وقد يسوق إنتاجه من خلال منشآت القطاع الرسمي .

لقد كان الهدف الأساسي للمنشآت غير الرسمية قديما هو الحصول على حد أدني من الدخل للبقاء على قيد الحياة؛ بينما كان هدف المنشآت الرسمية هو تحقيق التراكم الرأسمالي والنمو والتوسع؛ أما حديثا فهناك ثلاثة فئات من المنشآت غير الرسمية وهي :

- منشآت تهدف إلى مجرد البقاء على قيد الحياة (توفير حد أدني من الدخل).
- منشآت تهدف إلى الاستقرار.
- منشآت تهدف إلى النمو والتوسع.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال

من خلال الدراسة السابقة للاقتصاد الخفي يتضح أنه يشتمل على أنشطة مشروعة غير مسجلة وأنشطة أخرى غير مشروعة متعلقة بالجريمة والتي لا يمكن تسجيلها وهي تولد دخولا كبيرة جدا. ومثال ذلك الدخول المتولدة من الاتجار بالمخدرات، الفساد السياسي و الإداري، واستغلال النفوذ العمولات والرشوة، والاختلاسات، وتهريب الأموال، والاتجار غير المشروع في السلاح والإرهاب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تدر دخولا غير شرعية، يحاول مكتسبوها دائما إخفاء مصادرها الحقيقية وإكسابها صفة الشرعية والنظافة، وذلك من خلال ما يسمى بعملية غسل أو تبيض الأموال* .

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن عمليات غسيل الأموال، و التي تعتبر جريمة قديمة، لكنها أخذت أبعادا أعمق في ظل ظاهرة العولمة وتحرير التجارة العالمية وأسواق المال وثورة المعلومات والاتصالات الدولية، وأصبحت تشكل أحد عناصر الجريمة المنظمة على مستوى العالم؛ مما جعل الاهتمام بها يأخذ بعدا عالميا. وتكمن خطورة هذه الجريمة في ضخامة ما يتم غسله من أموال غير مشروعة على مستوى العالم من خلال النظام المالي العالمي وإعادة تدويرها في الاقتصاد على أنها أموال مشروعة.

ترتبط عمليات غسل الأموال بأنشطة الجريمة المنظمة والفساد السياسي والإداري والاقتصاد الخفي ارتباطا وثيقا؛ ذلك أن غسل الأموال يمثل نشاطا رئيسيا لعصابات الجريمة المنظمة التي يرتبط انتشارها بوجود الفساد داخل أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية والإدارية. ولدى هذه العصابات كفاءات عالية تبحث عن البيئة المناسبة لنشاطها في مختلف الدول مستغلة ضعف القواعد القانونية وأجهزة الرقابة المالية، ومحاولة الكشف عما بها من ثغرات تنفذ من خلالها لتوسيع دائرة نشاطها[1] .

إذن فعمليات غسل الأموال إنما هي جريمة اقتصادية تتمثل في العمل على أن تصبح هذه الأموال أموالا شرعية وقانونية منفصلة تماما عن أصولها غير القانونية، ومن ثم إدماجها في الاقتصاد الرسمي. وهذا يعني أن جريمة غسل الأموال إنما تخفي وراءها جرائم مختلفة كثيرة أهمها تجارة المخدرات والتي تقدر متحصلاتها السنوية في العالم بحوالي 800 بليون دولار (150 بليون دولار منها في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها). كما يتم غسل 200 بليون دولار سنويا على الأقل من أموال المخدرات على المستوى

* يتم استخدام المصطلحين للدلالة عن الظاهرة، وذلك راجع للترجمة حيث : يطلق تبيض الأموال نتيجة لترجمة معناها من الفرنسية Blanchiment de capitaux، أما مصطلح غسيل الأموال فنتيجة الترجمة من الانجليزية Money Laundering .

[1]– عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص532.

العالمي[1]، ثم تأتي الجرائم المخلة بالأمن العام، وجرائم الفساد وغيرها. إذا فغسل الأموال عبارة عن جريمة تابعة لمختلف الجرائم الأخرى، وتعتبر ثالث أكبر تجارة على المستوى العالمي بعد تجارة العملات ومبيعات النفط. كما تشير التقارير والإحصائيات إلى أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا تصل إلى 600 مليار دولار أمريكي سنويا أي ما يعادل 2٪ من الناتج الإجمالي العالمي.[2]

المطلب الأول: ماهية غسل الأموال

تنصب عمليات غسل الأموال على الأموال (غير النظيفة) غير الشرعية؛ أي أنها تتم على جزء ليس بالقليل من تلك الدخول غير المشروعة في الاقتصاد الخفي، والتي غالبا ما تكون مرتبطة بالإتجار في المخدرات والجرائم الأخرى؛ ولكن هذا لا ينفي أن عمليات غسل الأموال تتم أيضا على بعض الدخول التي اكتسبت بطريقة شرعية؛ ولكنها تتهرب من الضرائب .

أولا: تعريف غسل الأموال

على الرغم من نمو واتساع ظاهرة غسيل الأموال إلا أنه لا يوجد تعريف قانوني متفق عليه دوليا لعمليات غسل الأموال، والتي أصبحت تستحوذ على اهتمام كل من صانعي السياسات الاقتصادية وبالتحديد القائمين على السياسات النقدية والمصرفية سواء محليا أو عالميا؛ إلا أن هناك العديد من التعاريف التي يعد وجودها أمرا ضروريا لتحديد مفهوم هذه العمليات .

فتعرف عملية غسل الأموال على أنها مجموعة العمليات التي يتم عن طريقها إعطاء أو إضفاء صفة المشروعية على تلك الأموال غير المشروعة في الأصل، وجعلها تبدو في صورة مشروعة بحيث يصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض أخرى مشروعة [3].

كما تعرف أيضا بأنها قيام من يكتسبون هذه الأموال بمحاولة إخفاء أصولها ومصادرها غير القانونية، وطمس هويتها وتحصينها من الناحية القانونية حتى تفشل السلطات المعنية في تعقب مصدرها

[1]– جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص115.

[2] – عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسيل الأموال، دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق، 2004، ص15

[3]– السيد عبد الوهاب عرفة، جريمة غسيل الأموال، المكتب الفني للموسوعات القانونية، الإسكندرية، ص13.

الحقيقي، وبعبارة أخرى يعمل غاسلي الأموال القذرة على تظليل وخداع السلطات من خلال إظهار هذه الأموال وكأنها قد اكتسبت من مصادر شرعية وقانونية، وذلك لتجنب المطاردة القانونية[1].

تعريف الأمم المتحدة: عرف برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات" UNODC" عمليات غسل الأموال على أنها عبارة عن عملية يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل أو المورد غير المشروع، والقيام بأعمال أخرى لكي يبدو الدخل وكأنه من مصادر مشروعة وهذه العملية تمر بثلاثة مراحل ديناميكية تتطلب[2]:

1- تحريك الأموال من مصدرها المرتبط مباشرة بالجريمة.
2- إخفاء أثرها (جرتها) بغرض تلميعها.
3- جعل الأموال متاحة مرة أخرى للجريمة من مصدر جغرافي ووظيفي جديد مخفي عن الأنظار.

التعريف الذي وضعه فريق العمل المعني بمكافحة غسيل الأموال **(FATF*)** : " هناك كثير من الأعمال الإجرامية تتولد عنها مبالغ ضخمة بالنسبة للأفراد أو المجموعات مثل مبيعات الأسلحة غير الشرعية، التهريب، أنشطة الجريمة المنظمة، زراعة وبيع المخدرات، الرشوة، النصب والاحتيال، الجرائم الإلكترونية ...وغيرها، وكل هذه الدخول الضخمة المتولدة من هذه الأنشطة تعتبر عائدات إجرامية يقوم مرتكبوها بإعادة معالجة هذه العائدات للتمويه عن مصادرها غير المشروعة، والقيام بشرعنتها من أجل السيطرة على هذه الأموال دون لفت الانتباه إلى النشاط الإجرامي، وإعادة تدويرها من خلال النظام المالي"[3] .

---

[1]- عبد الفتاح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص534.

[2] - الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة www.unodc.org

* - فاتف : فريق العمل المالي وهي هيئة دولية تهدف إلى تطوير وتعزيز السياسات الوطنية والدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أنشئت عام 1989. " Financial action task force on money laundering"

[3] - الموقع الالكتروني الرسمي لفريق العمل الدولي المكلف بمكافحة غسيل الأموال :www.fatf.gafi.org

التعريف الذي وضعه صندوق النقد الدولي(**IMF**):

"غسل الأموال هي عملية غير مشروعة يتم من خلالها إخفاء مصادر الأموال المتولدة من أنشطة إجرامية، أي إخفاء العلاقة بين هذه الأموال والنشاط الإجرامي الأصلي دون لفت انتباه السلطات إلى مصدر هذه الأموال"[1].

أما عن التعريف الذي أورده القانون الجزائري فيعتبر تبييضا للأموال كل من[2]:

أ- تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات، أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تأتت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لفعلته .

ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع علم الفاعل على أنها عائدات إجرامية .

ت- كتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية .

ث- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها و المساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه "[3] .

ويلاحظ أن هذا التعريف تضمَّن في بيان غسل الأموال ما يلي :

- تحويل أو نقل الممتلكات بغية إخفاء مصدرها أو مساعدة المرتكب الأصلي.
- إخفاء أو تمويه طبيعة الممتلكات أو الحقوق المتعلقة بها .
- اكتساب أو حيازة أو استخدام الممتلكات التي مصدرها غير مشروع .

---

[1]- الموقع الالكتروني الرسمي لصندوق النقد الدولي :www. Imf.org /external / np / exr/facts/ aml.htm

[2]- قانون يتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الطبعة الأولى، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية،2005، ص05.

[3] - قانون العقوبات رقم 04-15 المؤرخ في 27 رمضان 1425 هـ المرافق لـ10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للآخر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر1386هـ المرافق لـ8 يوليو 1966، المادة389 مكرر.

- المشاركة أو التواطؤ أو التآمر أو المساعدة أو التحريض أو إسداء المشورة في عملية غسل الأموال.

في كل النقاط السابقة يشترط علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية.

يلاحظ أيضا أن هذا التعريف قد أخذ بالتعريف الواسع لمفهوم غسل الأموال الذي لم يحصرها في المخدرات فقط بل عمَّمها ووسعها إلى "عائدات إجرامية" التي تشمل كافة الأموال الإجرامية .

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف عمليات غسل الأموال على أنها جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص أو مجموعة بإجراء العديد من العمليات المالية المتتابعة على أموال غير مشروعة من خلال الاقتصاد الخفي والمتأتية من الجرائم، وإدخالها بطريقة متعمدة في دورة النشاط الاقتصادي الرسمي، من أجل التغطية عن مصدرها وإكسابها صفة الشرعية بهدف ضمان عدم ملاحقة الأجهزة الأمنية والرقابية لحصيلة هذه الأموال القذرة.

نستنتج أن الهدف الأساسي لعمليات غسل الأموال هو محاولة التمويه عن مصدر هذه الأموال وطبيعتها؛ بحيث يصبح صاحب هذه الأموال حرا في استخدامها دون خشية المطاردة القانونية، وعادة ما يتم استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية المختلفة في عمليات الغسل وذلك من خلال العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة.

ثانيا: خصائص غسل الأموال

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك عددا كبيرا من الخصائص التي تميز عمليات غسل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى، والتي تؤثر على طبيعة تحركاتها وأهدافها. ومن أهم هذه الخصائص:

1 – أن عمليات غسل الأموال تعد أنشطة مكملة لنشاط رئيسي سابق أسفر عنه تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة غالبا كالمخدرات ، الرشوة ...الخ. و قد تتحقق هذه الأموال من أنشطة مشروعة قانونا سواء في الاقتصاد الرسمي أو الخفي، كالتهرب من الضرائب التي يفرضها القانون؛ حيث يقوم أصحابها بإخفاء مكاسبهم بعيدا عن القانون تمهيدا لغسلها بعد ذلك، كما يمكن أن تتحقق هذه الأموال من أنشطة مشروعة ولكن تتم بمخالفة القانون؛ حيث لا يتم الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولتها مثلما

يحدث في الاقتصاد الخفي ، والذي يقدر أنه يشكل حوالي 25-30 % من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، وتمثل الدخول غير المشروعة حوالي 50 % من حجم الاقتصاد الخفي[1].

2 – تتسم عمليات غسل الأموال بسرعة الانتشار المكاني والجغرافي؛ فهذه العمليات لم تعد تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة بل امتدت لتشمل دولا نامية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك إفريقيا، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة وانتشار مظاهر العولمة والتحرير الاقتصادي والمالي.

3 – تتواكب عمليات غسل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنوك؛ حيث تشهد هذه العمليات تطورا كبيرا في فنونها مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم الأموال والمتحصلات الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة ، وكذلك بالتطور الكبير في الوسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود[2].

4 – يزداد الاتجاه نحو عمليات غسل الأموال دوليا مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية، حيث يستغل محترفو عمليات غسل الأموال فتح الحدود وإزالة القيود في نقل الأموال غير المشروعة لتكون أكثر أمانا في دول أخرى غير تلك التي تمت على أراضيها الأنشطة غير المشروعة .

5 – أن عمليات غسل الأموال تتم عادة بواسطة خبراء متخصصين فيها وعلى علم تام بقواعد الرقابة والإشراف في الدول المختلفة وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، ومعنى ذلك أن عمليات غسل الأموال لها المتخصصون فيها وليسوا هم بالضرورة مرتكبي الأعمال الإجرامية أو المتهربين من الالتزامات القانونية.

المطلب الثاني: مصادر الأموال المغسولة وأسباب تنامي الظاهرة

أولا: مصادر الأموال المغسولة

للإحاطة بالموضوع بالشكل الذي يعكس أهميته تستوجب معرفة مصدر الأموال المغسولة حتى يمكن إدراك ضخامة الأموال التي يتحول مصيرها في النهاية إلى الغسل، وتتعدد هذه المصادر

[1] – حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، القاهرة ،1997، ص 112 .

[2] – صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص 14 .

بتعدد الأفعال الممنوعة التي يصعب حصرها في إطار أو عدد معين، لكن يمكن اختيار النشاطات التي يحتل غسل مداخيلها نسبة كبيرة من مجموع الأموال التي يتم غسلها ومن هذه الأنشطة نأخذ:

1- تجارة المخدرات

تعتبر عوائد تجارة المخدرات من أهم الأموال المتعلقة بالغسل؛ حيث تقدر بـ 70 % من مجموع الأموال التي يتم غسلها في العالم، ويقدر حجم المخدرات في العالم بحوالي 1220 مليار دولار أمريكي أي ما يقارب نصف حجم التجارة العالمية وأن أكثر من 50 % يتم غسلها[1]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تجري فيها عمليات غسل أموال المخدرات، كما أظهرت تقديرات البرلمان الأوروبي أن أموال تجارة المخدرات المتراكمة على مدى عشر سنوات في دول الاتحاد تتجاوز 900 مليار دولار أمريكي[2].

2- الفساد

لقد أضحى الفساد من أكبر المشكلات العالمية التي تجمع الهيئات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسة أمام التنمية الاقتصادية، حيث يقدر البنك الدولي أن ما يزيد عن 80 مليار دولار سنويا هي المبالغ المخصصة لصفقات الرشوة. ففي دراسة شملت 3600 شركة وغطت 69 دولة اعتبر الفساد فيها العائق الأول للاستثمار في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجاء ترتيبه الأول في دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا؛ بينما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية[3].

3- التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي من دفع الضرائب من أكثر المصادر التي تمكن من جني أموال طائلة تكون هدفا لعمليات غسل الأموال، وتربطه علاقة وثيقة مع هذه الأخيرة باعتبار أن المهربين يتجهون إلى إيداع أرباحهم في المصارف المتخصصة لتكون بعيدة عن عيون مصلحة الضرائب، وبمنأى عن إمكانية ملاحقتها ومصادرتها كما أن الانتشار الواسع للتهرب الضريبي يمثل خطورة أساسية؛ لأن العوائد الضريبية هي ركيزة انتعاش الخزينة العمومية خاصة في الدول النامية، والموجهة أساسا لدعم القطاعات غير المنتجة كالتعليم والصحة والبنية التحتية ...الخ.

---

[1] - http://www.worldbank.org/

[2] - Nathalie Frydman et Hélene Martineau, l'analyse économique de la drogue, revue de problèmes économique, n2 .609. 24 mars 1999, p 12.

[3] . ماجد عبد الله المنيف ، الأبعاد الاقتصادية للفساد مقال على الإنترنت www.myislah.org/pressrev/an06mars

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة، هو ضعف السياسة المالية للدولة وتضخيم المبالغ مقارنة بأوعيتها، وهذا ما يدفع أغلبية المستثمرين للتملص من دفعها وانتهاج سبل تحول دون اكتشاف السلطات حقيقة الأصول المكتسبة.

4- الإتجار بالنساء والأطفال (تجارة الرقيق الأبيض)

يتم تهريب البشر من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بغرض توظيف الأطفال والنساء بعيدا عن منطق التوظيف، وبعيدا عن البنود والاتفاقات الدولية المحددة لسياسات التشغيل أو الاتجار بهم لاستغلالهم في الدعارة.

أما تجارة الأطفال فقد فرضها أهم ما يميز السوق الدولي الآن وهو الصراع التجاري الحاد ذو البعد العالمي القائم بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يدفع بهم دوما إلى السعي وراء إنتاج مبيعات ذات ميزة وقدرة تنافسية التي ترتكز على نقص التكاليف حتى تتمكن من التحكم في الأسعار؛ ويعتبر بيع الأطفال تجارة رائجة في العالم؛ حيث أحصت بيانات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة أن أكثر من 200 ألف طفل يعملون عبيدا في إفريقيا الغربية معظمهم من مالي وبنين وبوركينافاسو وتوغو؛ حيث يذهب سماسرة الأطفال إلى هذه الدول بحثا عن عائلات فقيرة، يقنعون أربابها بالتخلي عن أولادهم مقابل بعض المال ووعود بتلقيهم تعليما وعملا يسمح لهم بإعانة أسرهم. وقد يلجأ أولئك التجار حتى إلى خطفهم من الشوارع، وتقدر الدراسات إلى أن التجار يحصلون على 1000 ضعف من المبلغ الذي دفعوه إلى أهالي الأطفال[1].

أما فيما يخص تجارة الرقيق الأبيض فقد بدأت بالتوسع انطلاقا من أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث شهدت هذه الدول أزمات اقتصادية دفعت مواطنيها للبحث عن لقمة العيش في المهجر. وقد تعرضت الفتيات المهاجرات من هذه الدول للاستغلال في أوروبا الغربية والشرق الأوسط ؛ حيث وقعن ضحية شبكات الدعارة المنظمة التابعة لعصابات المافيا الدولية وقدرت المبالغ التي تحققها الدعارة بـ 60 مليار أورو على المستوى العالمي سنويا[2].

5- الجرائم الواقعة على المال

وهي كل عملية تهدف إلى أخذ مال الغير مثل السرقة وتزييف النقود وسائر ضروب الاحتيال والغش مثل المراباة والقروض لقاء الرهن والشيك بدون رصيد وإساءة الائتمان والاختلاس والغش في

[1] – محمد ادم، غسيل الأموال، مجلة النبأ، العدد 62، 2001 www.annaba.org/nba62/gaselamual.

[2] – نادر عبد العزيز شافي ، مرجع سابق ص 266 .

المعاملات والسطو على الملكية الفكرية والصناعية...الخ. إلى غير ذلك من العمليات غير المشروعة والتي تدر أموالا قذرة قبل أن تغسل باستعمال العديد من الطرق والوسائل التي سيتم توضيحها في الخطوات القادمة من هذا البحث.

ثانيا: أسباب تنامي واستفحال ظاهرة غسل الأموال

يمكن إيجاز أهم أسباب تنامي ظاهرة غسيل الأموال في النقاط الأتية:

1- البحث عن الأمان واكتساب المشروعية خشية المطاردة القانونية

ويمثل ذلك دافعا أساسيا لمرتكبي الأعمال الإجرامية والفساد بصفة عامة وعمليات غسل الأموال بصفة خاصة؛ حيث تولد الأنشطة الإجرامية[1] دخولا ضخمة لمن يعملون فيها، وعلى رأسها تجارة المخدرات التي تشكل أكبر مصدر للدخول غير المشروعة بشكل عام، وكذلك تجارة الأسلحة، وأندية القمار وتجارة الرقيق...الخ.

2- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية

ويؤدي ذلك إلى محاولة البعض التهرب من هذا العبء الضريبي، وخاصة إذا ما ساد المجتمع الشعور بأن حصيلة الضرائب لا تنفق في المنافع العامة، ولا توجه إلى الاستخدامات السليمة، أو أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل القومي بشكل عام[2].

3- انتشار الفساد في مختلف الدول وخاصة الفساد السياسي والإداري

يعتبر الفساد من أهم أسباب تزايد عمليات غسل الأموال سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية غير أنه أشد وطأة في الدول الأخيرة نظرا لضعف مواردها واحتياجاتها الشديدة للنقد الأجنبي لتمويل وارداتها الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية؛ حيث يلجأ محترفو غسل الأموال إلى رشوة بعض ذوي النفوذ والإداريين في الأجهزة الحكومية ذات الصلة والذين يسهلون دخول الأموال بقصد الغسل.

[1]- حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، دار الجامعة للنشر، القاهرة،1997، ص 44 .

[2] - صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، 2003، ص 10 .

4- تشجيع بعض الدول لعمليات غسل الأموال

أعلنت بعض الدول صراحة عن استعدادها لتلقي الأموال القذرة المغسولة وتقدم لها التسهيلات الممكنة بل تمنحها الإعفاءات ولا تفرض عليها ضرائب، وعلى سبيل المثال مدينة "ناسو" عاصمة جزر البهاما والتي لا يزيد عدد سكانها عن 250 ألف نسمة ويوجد بها حوالي 4 آلاف بنك شبه متخصص في تمويل تجارة السلاح التي تمثل 55 % من أنشطتها، وتعد أهم مركزا لغسل الأموال في العالم [1].

5- تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والمالي

من خلال الالتزامات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات المالية على وجه الخصوص مما يفسح المجال أمام التحركات الرأسمالية بقصد غسل الأموال في الداخل والخارج؛ حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادي بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسل الأموال.

6- تباطؤ وتردد بعض الدول النامية في وضع التشريعات اللازمة لمواجهة الظاهرة

وهذا خشية أن يكون ذلك متعارضا مع اتجاه الاقتصادات الرئيسية في العالم، وكذلك المؤسسات المالية العالمية نحو تحرير تحركات رأس المال في إطار ما يعرف " بظاهرة العولمة " وخاصة العولمة المالية وعولمة الأسواق المالية، بل أكثر من هذا تتسابق هذه الدول في منح حوافز الاستثمار والضمانات من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار ظنا منها أن ذلك كافيا لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي بغض النظر عما إذا كانت مشروعة أو غير مشروعة [2].

7- التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية

يعتبر تطور الوسائل التكنولوجية من أهم العوامل التي تساعد على زيادة وانتشار أنشطة غسل الأموال؛ فقد أدى ظهور العديد من الوسائل الفنية والإلكترونية الحديثة لنقل الأموال وتداولها عبر العالم بسهولة بالغة؛ حيث تسمح بالتعامل مع الأوراق النقدية وانتقال الأرصدة المالية من شخص إلى آخر عبر الحدود الجغرافية والإقليمية على مستوى العالم من خلال شبكات الكمبيوتر والإنترنت وغيرها من وسائل وأدوات الدفع الحديثة.

[1]- صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص 19 .

[2]- صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص 20 .

8- ومن أسباب انتشار عمليات غسل الأموال أيضا هو ضعف الرقابة والإشراف من البنوك المركزية على البنوك التجارية؛ وكذلك ضعف الرقابة والإشراف الجمركي، هذا فضلا عن عدم تجريم عمليات غسل الأموال في عدد كبير من الدول.

المطلب الثالث: مراحل غسل الأموال وأنواعه

تتفق معظم الدراسات على أن عملية غسل الأموال تمر بثلاثة مراحل أساسية تبدأ بالتجهيز والإعداد لدفع الأموال داخل النظام المالي، ثم مرحلة الترقيد لإخفاء أثرها مع الاحتفاظ بصلتها غير المباشرة لمصدرها الأصلي بهدف تلميعها أو صقلها بصفة الشرعية، والمرحلة الأخير هي مرحلة الاندماج أو الإدماج في قطاعات الاقتصاد مرة أخرى، وقد تتداخل وتتشابك هذه المراحل الثلاثة في كثير من الأحيان؛ بحيث يصبح الفصل بينها على نحو قاطع أمرا في غاية الدقة والصعوبة.

أولا: مراحل غسل الأموال

1- مرحلة التجهيز والإعداد

تعد هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية الغسل، إذ يتم في هذه المرحلة تجهيز وإعداد الأموال غير النظيفة التي تم تحصيلها من عوائد أنشطة غير مشروعة غالبا ما ترتبط بالجريمة المنظمة وخاصة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، وتكون الأموال في هذه المرحلة بكميات كبيرة جدا وعرضه للاكتشاف؛ وبالتالي اكتشاف الأنشطة غير المشروعة التي أوجدتها [1].

في هذه المرحلة يتم إعداد وتجهيز الأموال بتجزئتها إلى ودائع صغير بحيث تقل كل وديعة منها عن الحد الأدنى الذي يشترط الإبلاغ عنه، ويتم التلاعب في فواتير التصدير والاستيراد والتزوير في خطابات اعتماد الواردات وتصريحات الجمارك بما يؤدي إلى إخفاء التحويلات عبر الحدود. وقد تستخدم عمليات الائتمان الموازي أو الخفي لتجنب الاقتصاد الرسمي، ويتم ذلك بهدف تحريك الأموال من مصدرها المرتبط مباشرة بالجريمة إلى النظام المالي مع استبعاد شبهة الجريمة عن مصدر تلك الأموال.

خلال مرحلة الإعداد يتم تغير شكل النقود؛ لأن معظم الأنشطة الإجرامية الحديثة وخاصة تجارة المخدرات تتم في شكل نقدي، لذا فإن ديناميكية مرحلة الإعداد تتضمن تغيير شكل العملة إلى أشكال أخرى كشيكات مصرفية أو إيداعات في معاملات متعددة في حسابات بنكية، وبذلك يتغير شكل النقود أو

[1]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص116.

قد يقومون بتوظيف النقود في شراء بعض المشروعات والشركات التجارية أو غيرها وهو ما يعرف بشركات الواجهة، وذلك كغطاء أو واجهة تختفي وراءها الأموال غير المشروعة ثم يتم بيعها وتسيلها مرة أخرى[1].

بعد ذلك تصبح النقود مجرد إشارات إلكترونية على شاشات مرئية تنتقل خلال ثواني عبر الدول، وبذلك يختفي الأثر الورقي للمعاملات النقدية الكبيرة التي تكون معرضة لجذب الانتباه في مواقف معينة. ورغم أن هذه الأموال غير المشروعة تكون قد قطعت شوطا كبيرا خلال هذه المرحلة في طريق إضفاء المشروعية عليها إلا أنها لا تزال عرضة لاكتشاف أمرها، كما أنه ليس من الصعب التعرف إلى من قام بعملية الإيداع للأموال ومن ثم علاقته بمصدر هذه الأموال، ولذلك فهذه المرحلة تعتمد كثيرا على الفساد الإداري والسياسي لتسهيل انجاز هذه المرحلة والتغطية عليها.

2- مرحلة التعتيم والتمويه

في هذه المرحلة يتم القيام بمجموعة معقدة من العمليات المالية بغرض التمويه والتعتيم عن أصل ومصدر هذه الأموال، وهكذا يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ودائعهم للفصل بين مصدرها الأصلي وحصيلة الأموال؛ وذلك باستخدام عمليات مالية متعددة ومعقدة تؤدي إلى التعتيم على المصدر غير المشروع للأموال، مع تدعيم ذلك بالمستندات المضللة التي تساعد على تضليل الجهات الرقابية أو الأمنية عند مطاردتهم لهذه الأموال[2].

من الممكن أن تخضع هذه الأموال إلى عمليات غسل عيني عن طريق استخدامها في شراء العقارات والمشروعات التجارية والصناعية أو السيارات الفاخرة والسلع الثمينة كالذهب والمجوهرات، كما قد تتجه الأموال غير المشروعة إلى الإيداع في حسابات سرية في البنوك وذلك في مختلف البلدان، ثم يتم إجراء العديد من التحويلات عبر البنوك والمراسلين في دول مختلفة؛ مما يصعب معه ملاحقة هذه الأموال أو تعقب مصدرها لاسيما في حالة تحويل هذه الأموال إلى البنوك في الدول التي تأخذ بقواعد صارمة للسرية المصرفية، مثل بنوك بنما، جزر البهاما، كايمن وسويسرا...الخ. ولذلك تعد هذه المرحلة أصعب من سابقتها بالنسبة للأجهزة الأمنية والرقابية، خاصة بالنسبة لسلطات مكافحة غسيل الأموال[3].

---

[1]- صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص 38.

[2] - عبد الفتاح عبد الرحمن، مرجع سابق، ص535.

[3]- جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص 112.

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في التعتيم على مصدر الأموال خلال هذه المرحلة منها ما يعرف بعملية "الدفع من خلال الحساب"؛ حيث يقوم بنك أجنبي بفتح حساب لدى أحد البنوك المحلية مثلا؛ ثم يقوم عملاء البنك الأجنبي باستخدام هذا الحساب لإدارة نشاطهم غير المشروع بسحب شيكات عليه، أو إيداع أموال فيه ثم يتم نقلها بعد ذلك إلى البنك الأجنبي في الخارج، ومن هذه الأساليب أيضا أن يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة بإيداع تلك الأموال في حساب بنكي خارج البلاد، ويقومون في نفس الوقت باستخدام قيمة الحساب نفسه كضمان للحصول على قرض في بلد أخر[1].

بهذه الطرق يبقى أصحاب هذه الأموال يغيرون من شكلها باستمرار لإطالة وتعقيد الحلقات التي تربطها بمصدرها الحقيقي حتى تضفي عليها التمويه الكلي. وتشهد هذه الوسائل تطورا سريعا يتماشى مع تطور أدوات الجرائم، حيث تواجه السلطات القائمة على تعقب نشاط غسل الأموال صعوبات كبيرة في ملاحقة التحويلات البرقية والإلكترونية التي ترد من العالم أجمع، وذلك ليس فقط بسبب ضخامة وتشعب هذه العمليات ولكن أيضا بسبب بعض الصعوبات الفنية الموجودة في نظام التحويلات الإلكترونية نفسه، خاصة وأن هذه العمليات تتم بالاستعانة بمجموعة من أمهر الكوادر المتوافرة في المجتمع مع تجنيد عدد كبير من الأعوان والاستعانة ببعض ذوي النفوذ في المؤسسات الحيوية، وفي النهاية تصبح هذه الأموال وكأنها متولدة من أنشطة مشروعة.

3- مرحلة الدمج

تتحقق مرحلة الإدماج بإتمام تداخل الأموال غير المشروعة في النظام المالي المشروع وتكاملها مع الأموال المشروعة بحيث تبدو وكأنها أموال مشروعة تماما أو ناتجة عن أنشطة اقتصادية مشروعة. وتتسم هذه المرحلة بأن يكون المصدر الظاهر للأموال هو موضع التركيز لأن الغاسل يحتاج أن تبدو أمواله وكأنها قادمة من مصدر قانوني. وقد يلجأ في الغالب إلى شراء أصول كمالية واستثمارات مالية أو يقوم بأنشطة تجارية و صناعية وبذلك تكتمل عملية غسيل الأموال؛ حيث تبدأ بعوائد الجريمة وتنتهي بنقود نظيفة[2].

[1] – صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص40.

[2] – جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص119.

تعتبر مرحلة الدمج الأصعب من ناحية الاكتشاف باعتبار أن الأموال تكون قد خضعت مسبقا لعدة مستويات من التدوير، وقد تمتد هذه العمليات لعدة سنوات وعلى فترات زمنية متباعدة[1].

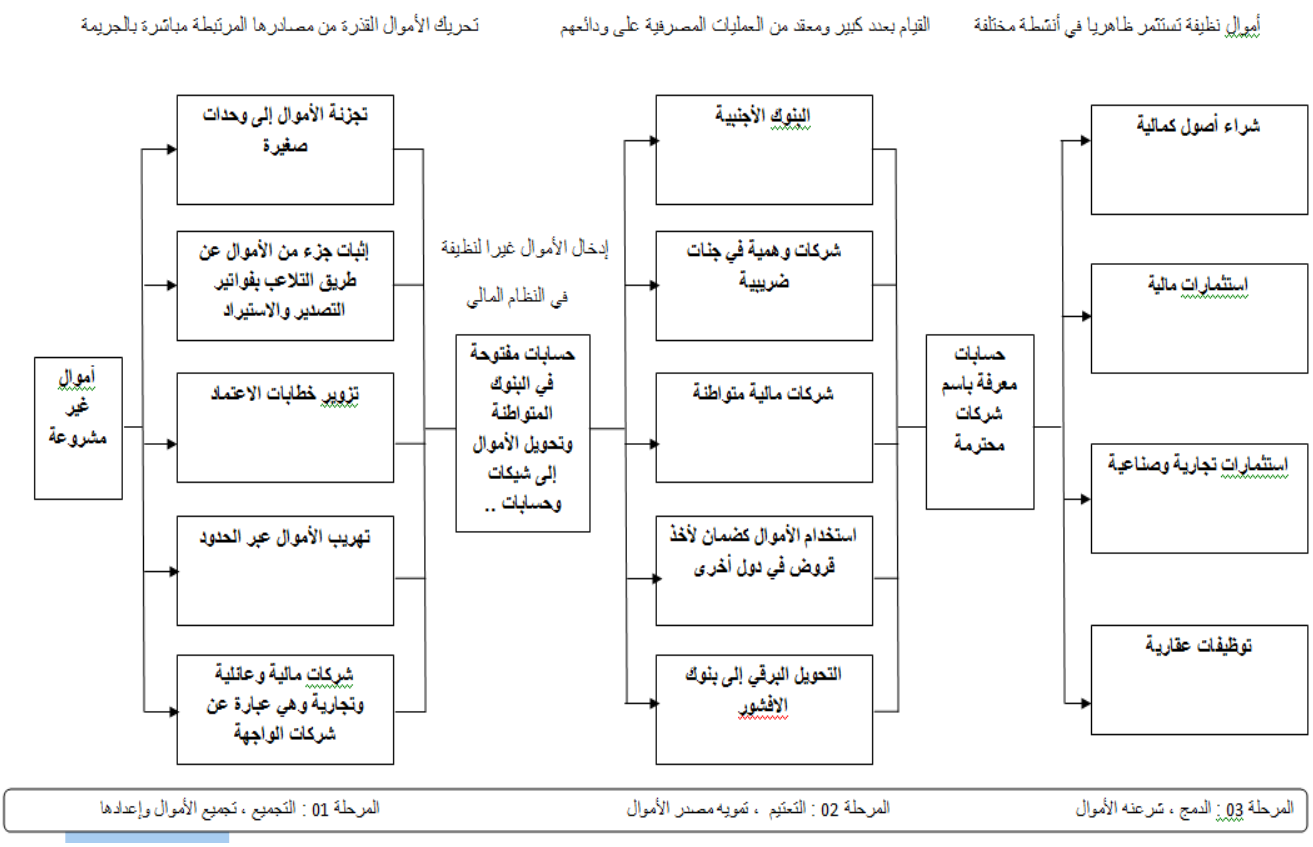
من هنا تظهر أهمية البنوك باعتبارها قناة استقطاب وطرفا مشاركا في عملية غسيل الأموال؛ حيث يلاحظ أن الأموال غير المشروعة يتم تدويرها داخل الجهاز المصرفي وخارجه عبر شبكات من بنوك رئيسة وفرعية لها ومراسلين في الخارج. وقد تكون هذه الشبكات موزعة في عدة دول وعدة مناطق في العالم، وهذا ما يزيد من صعوبة تعقب هذه الأموال ولاسيما في حالة الإيداع في البنوك الخارجية وخاصة تلك التي تتعامل بنظام السرية المصرفية .

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تحدث المراحل الثلاثة السابقة بشكل منفصل وخلال مدة زمنية طويلة، أو قد تحدث بشكل متداخل وهذا هو الغالب، وهو ما يتوقف على آليات الغسل المتاحة والمتبعة والأطراف المشاركة في عمليات غسل الأموال.

في الشكل التالي رقم (13) بيان توضيحي للمراحل الثلاثة السابقة (الإعداد، والتعتيم، والدمج).

[1]– هشام غربي، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبيض الأموال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة،2007، ص 38.

شكل رقم (13) مراحل عملية غسل الأموال



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع الآتية:

- جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية لاقتصاد الحق في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بجامعة حلوان، القاهرة 2003، ص410.
- هشام غربي، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبييض الأموال، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2007، ص38.

ثانيا: أنواع غسل الأموال

يميز الاتجاه الحديث بين ثلاثة أنواع من غسل الأموال وهو ما يطلق عليه " التنميط الديناميكي" وهذه الأنماط هي:

1- الغسل البسيط

يعتمد هذا النوع على أقصر الدورات لتحويل المال القذر إلى مال نظيف من خلال عمليات عرضية محددة وقليلة الشأن، تهدف لاستخدام الأموال محل الغسل في الاستهلاك المباشر أو في الاستثمارات قليلة التكلفة. ويعتمد هذا النوع على أساليب قليلة التعقيد كخلط المال ذي الأصل الإجرامي مع العائدات

النقدية ومن أنشطة يتعامل فيها عادة بالنقود السائلة كتحويل العملات في مكاتب الصرافة، والأرباح الصورية والمزيفة ويتم الغسل البسيط عادة في المناطق ذات الضوابط القانونية المتساهلة أو المنعدمة [1].

2- الغسل المتطور

ويتم خلال هذا النوع من الغسل إعادة استثمار العائدات المالية ذات الأصل الإجرامي في أنشطة قانونية وتكون كمية الأموال في هذا النوع أكبر منها في عملية الغسل البسيط؛ حيث يتعلق الأمر بكميات كبيرة من العائدات الإجرامية الدورية والمنتظمة، لذا تكون هناك دورات ثابتة ومنتظمة لإعادة تدوير هذه الأموال.

3- الغسل المتقن

ويتم هذا النوع في حالة المبالغ الضخمة ذات الأصل القذر؛ حيث يتم غسلها بأسلوب متقن بهدف إعادة استثمارها في أنشطة شرعية أكبر حجما بكثير من الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال بالأسلوب المتطور.

ويخص هذا النوع عادة الرساميل المجمعة في وقت قصير جدا، والتي يتم توظيفها في الأسواق المالية، ويساعد إنشاء شبكة متوازنة من الشركات التجارية والمالية حول العالم (شركات الاستيراد والتصدير، شركات الطيران، بنوك، شركات تأمين ...الخ) على تدوير هذه الأصول بحيث يسهل نقل هذه الأموال بعد ذلك بين هذه الشركات بطريقة سريعة وآمنة وبوسائل تكنولوجية متقدمة. ويقوم بهذا النوع من الغسيل متخصصون في المجال وتستخدم فيه أساليب مالية وتجارية شديدة التعقيد والإتقان للإحالة دون الوصول إلى المصدر الحقيقي للأموال المستثمرة، ومن هذه الأساليب عمليات الإقراض الوهمية والمضاربات الحقيقية منها والصورية بشتى أنواعها [2].

[1]- بديعة لشهب ، ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية ، مذكرة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، القاهرة 2005 ص 67 .

[2]- بديعة لشهب، مرجع سابق، ص 68 .

المطلب الرابع: الأساليب المستخدمة في عمليات غسل الأموال

تتم عمليات غسل الأموال بأساليب ووسائل عديدة تتدرج من البساطة الشديدة إلى التعقيد الكبير بحسب ظروف وطبيعة كل عملية، ويعكس تنوع هذه الوسائل والأساليب مدى التقدم التكنولوجي في الوسائل المستخدمة ومدى توافر الأساليب لدى القائمين بهذه العمليات؛ حيث أصبح للتكنولوجيا دور مهم وخطير في تطوير الأساليب التي تستخدم لغسل الأموال، ورغبة من القائمين على عمليات غسل الأموال في تظليل عمليات المتابعة والملاحقة إن وجدت كما يتم تنويع القنوات والآليات واستحداث الطرق والأساليب لإجراء هذه العمليات. ويعد التهريب أبسط وأقدم الطرق التي تستخدم في عمليات غسل الأموال، كما تستخدم أساليب أخرى أكثر تطورا مثل الإيداعات المصرفية في البنوك، وشركات الواجهة والقيام ببعض التصرفات العينية، والاستثمار في الأوراق المالية واستحداث بعض الأنظمة التكنولوجية الحديثة الأخرى، وفيما يلي نعرض باختصار أهم تلك الوسائل المستخدمة في عمليات غسل الأموال.

أولا: التهريب

يعد التهريب من أبسط الطرق وأكثرها انتشارا التي يتم بها غسل الأموال؛ حيث تتم عمليات التهريب بمختلف وسائل النقل من شاحنات وطائرات وغيرها، وتحرص أغلب الدول في الوقت الحاضر على مكافحة التهريب كوسيلة لغسل الأموال عن طريق تعزيز الرقابة الجمركية في مداخل البلاد وعلى الحدود وبتجريم عدم الإفصاح عما يحمله المسافر من أوراق نقدية إذا تجاوزت حدود مبالغ معينة، وعلى الرغم من أن التهريب هو أقدم وأبسط الطرق؛ إلا انه لا يزال مستخدما على نطاق واسع حتى في أكثر البلدان تطورا [1].

ثانيا: الأساليب العينية

إن عمليات غسيل الأموال قد تتم في شكل عيني ونسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه قد تتم عمليات الغسل العيني في المراحل الأولى لعملية الغسل بهدف التمويه والتعتيم على مصدر الأموال غير المشروعة، ويتحقق ذلك على ثلاث مراحل:[2]

1 – شراء بعض الأشياء العينية ذات القيمة المرتفعة مثل الذهب والمجوهرات والعقارات والقصور وغيرها.

[1]– صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص 45.

[2] – عبد المنعم التهامي، تبيض الأموال وسرية أعمال المصارف، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007، ص08.

2 – قيام هؤلاء الأشخاص بتحويل الأصول العينية إلى أصول سائلة وذلك ببيع ما تم شراؤه من هذه الأصول في مقابل الحصول على شيكات مصرفية بقيمة الأشياء المباعة.

3 – تستخدم هذه الشيكات المصرفية في فتح حسابات مصرفية للقائمين بغسل الأموال في البنوك المختلفة المسحوب عليها هذه الشيكات وفروعها، وبعد ذلك يقوم أصحاب هذه الحسابات بإجراء العديد من التحويلات المصرفية عن طريق تلك البنوك المسحوب عليها الشيكات بقصد التعتيم على المصادر غير المشروعة للأموال، وبحيث يصعب بعد ذلك التعرف على المصدر الحقيقي لهذه الأموال[1].

ثالثا: التحويل والإيداع عن طريق البنوك

تعتبر أهم الوسائل المستخدمة التي تتم من خلالها عمليات غسل الأموال؛ حيث يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة والأعمال الإجرامية في بنوك إحدى الدول التي تسمح بذلك، وبعد ذلك يمكن أن يتم تحويلها إلى الوطن الأصلي للمودعين حسب رغبة المودع، وبذلك يكون البنك قد قام بغسل تلك الأموال الناتجة عن عمل غير مشروع وجعلها تبدو كأي أعمال مشروعة.

تودع الأموال غالبا على هيئة ودائع صغيرة بحيث تقل كل وديعة عن الحد الأدنى الذي يشترط الإبلاغ عنه. هذا وقد يتواطأ بعض موظفي البنك مع الجاني، كما قد تتم الودائع بشكل جماعي ويكون السحب منفردا أو بالعكس؛ بحيث يتم تجزئة الإيداع بين عدة أشخاص وبأسماء مختلفة لإعادة تحويلها في شكل آخر من أشكال الثروة، وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات أن الجهاز المصرفي مازال يؤدي دورا رئيسيا في تحويل الأموال ونقلها بغرض غسلها، كما أن بنوك بعض الدول المتقدمة ذاتها تشترك في هذه العمليات على نطاق واسع إذ أنشأت بعض هذه البنوك أقسام وفروع خاصة لإغراء وإغواء أموال المستثمرين من الدول الأخرى.

رابعا: شركات الصرافة

تعتبر هذه الشركات منفذا خطيرا لغسل الأموال بالنظر إلى كونها لا تخضع لنفس الرقابة الصارمة التي تخضع لها البنوك؛ حيث أنها قد تكون أقدر من البنوك في عمليات غسل الأموال وترجع هذه القدرة المتميزة لشركات الصرافة في غسل الأموال مقارنة بالبنوك التجارية إلى نوعية العلاقة التي تربط بين كل منهما والبنك المركزي، وذلك من حيث درجة الرقابة على أعمال هذه الشركات بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: نوعية الموظفين وخبراتهم، ودرجة الرقابة المحاسبية، ونوع الرقابة الداخلية.

[1]. جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص119.

خامسا: شركات الواجهة

يطلق عليها في بعض الأحيان شركات الدمى أو الشركات الصورية (SHELL COMPANIES)؛ حيث تفتقر إلى هدف تجاري واضح لأنها لا تقوم بالأغراض والأنشطة المنصوص عليها في تأسيسها أو أنظمتها الأساسية، بل إنها تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال غير المشروعة وذلك عن طريق تظليل الحكومات بهدف تحويل حصيلة المخدرات إلى أموال مشروعة يسهل التعامل بها[1].

عادة ما يصعب تعقب أنشطتها خاصة إذا كانت تقوم في ذات الوقت ببعض العمليات المشروعة، ومن الصور التي تأخذها تلك الشركات، شركات الاستيراد والتصدير، شركات السياحة، شركات التأمين ...الخ. وتقوم هذه الشركات بعمليات غسل الأموال من خلال أساليب عديدة فقد تلجأ إلى الحصول على قروض من البنوك ثم تقوم بإيداع الأموال في بنوك أخرى لإعادة توظيفها في البلاد التي تنتشر فيها تجارة المخدرات؛ بحيث تختلط هذه الأموال مع الأموال غير المشروعة، أو تلجأ إلى شراء الشركات الخاسرة أو التي هي على حافة الإفلاس، أو قد تلجأ إلى تزييف فواتير التجارة الخارجية عن طريق قيام هذه الشركات بشراء بضائع من شركات أجنبية بسعر مرتفع وبطريقة صورية على أن يتم إيداع الفرق بين السعر الصوري المرتفع والسعر الحقيقي في حساب سري للشركة في أحد البنوك الأجنبية خصوصا في تلك الدول التي تتمتع بنظام عالي من السرية المصرفية .

سادسا: التحويلات البرقية

ظهرت التحويلات البرقية للنقود باعتبارها الطريقة المثلى التي غالبا ما يلجأ إليها غاسلي الأموال ذات الأحجام الكبيرة، وذلك نظرا لصعوبة تتبع المسار النقدي للأموال غير المشروعة، إذا ما تم إرسالها خارج البلاد عن طريق التحويلات البرقية؛ هذا فضلا عن الثغرات التي تعتري هذا النظام. فالتحويلات البرقية هي أساسا غير محكومة، كما أن كثيرا من البنوك ليست أعضاء في الأنظمة التي تتيح مثل هذه التحويلات[2].

لقد أدرك غاسلي الأموال أن بإمكانهم استخدام نظام التحويل البرقي لإيداع النقود لدى البنوك في الخارج، وذلك دون الحاجة إلى الإعلان عن أسمائهم، وبعد أن يتم إيداع النقود لدى البنوك يقوم هؤلاء الأشخاص بتحويلها برقيا مرة أخرى على حساب شركة من شركات الواجهة مثلا.

---

[1]– هشام غربي، مرجع سابق، ص 32.

[2] – عبد المنعم التهامي، مرجع سابق،ص09

كما أن نظام التحويلات البرقية نفسه لا يسمح بالتعرف على طبيعة العملية موضوع التحويل، وخاصة أن عمليات التحويل قد تتم عن طريق تدخل أكثر من بنك مراسل؛ مما يجعل التحري عن موضوع العملية صعبا بالنظر للسرعة الفائقة التي تتم بها، والذي يزيد الأمر صعوبة أن البنوك التي تشترك في التحويلات البرقية عادة ما تكون موجودة في أقاليم دول مختلفة، كما أن التحويلات تتم وفقا للنموذج الذي يضعه كل بنك فيما يتعلق بالشكل والأرقام والرموز المستخدمة.

سابعا: التكنولوجيا الحديثة وعمليات غسل الأموال

تشهد عمليات غسل الأموال في الوقت الراهن تطورا كبيرا في فنونها وتنوعا في وسائلها وقنواتها وأساليب أدائها، وذلك عن طريق نقل الأرصدة المالية من شخص لآخر عبر الدول على مستوى العالم من خلال شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات المصرفية التقليدية؛ هذا ما سهل من مهمة عصابات الجريمة المنظمة في إتمام عمليات غسل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي الجهات الأمنية والرقابية. ومن أهم الوسائل التكنولوجية التي يستغلها غاسلي الأموال في نقل وتحويل النقود هي بنوك الإنترنت ونظام بطاقات الائتمان أو النقود الالكترونية.

1- بنوك الإنترنت

من أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة ما يعرف بنظام(CYBER BANKING) أو البنوك عبر الإنترنت، وهي ليست بنوكا بالمعنى الشائع والمألوف؛ إذ لا تقوم بقبول الودائع مثلا أو تقديم التسهيلات المصرفية أو غيرها من العمليات المصرفية المعتادة؛ ولكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية، فيقوم المتعامل مع تلك البنوك بإدخال الشفرة السرية من أرقام وخلافه وطباعتها على الكمبيوتر ومن ثم يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يأمر بها الجهاز.

وهذه الوسيلة تتيح لغاسلي الأموال نقل أو تحويل كميات ضخمة من الأموال بسرعة وأمان. فهذه البنوك تعمل في محيط من السرية الشاملة؛ إذ لا يكون المتعاملون فيها معلومي الهوية، بالإضافة إلى أن هذه البنوك غير خاضعة لأية لوائح أو قوانين رقابية، ومن خلال هذه الوسائل يمكن تحويل الأرصدة عدة مرات يوميا في أكثر من بنك حول العالم.

2-نظام بطاقات الائتمان أو النقود الإلكترونية

هناك بعض البنوك ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم تصدر بطاقات ائتمان؛ حيث يقوم حامل البطاقة بشراء بضائع في بلد آخر مستخدما البطاقات الائتمانية أو النقود الالكترونية، فيقوم فرع البنك المحلي الذي تمت في بلده العملية بطلب القيمة من فرع البنك في البلد مصدر البطاقة، الذي يقوم بالتحويل تلقائيا وتخصم القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضاعة التي سبق واشتراها بالبطاقة الائتمانية، ويحصل على المبلغ اللازم تلقائيا دون مروره بقنوات وقيود التحويلات، وقد يقوم بالإيداع في أحد البنوك الأخرى وهكذا يصعب تحري مصدر هذا المال[1].

3- الكارت الذكي

هذا الأسلوب هو تكنولوجيا نشأت في إنجلترا، وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يقوم بصرف النقود التي كان قد سبق تحصيلها من العميل مباشرة إلى القرص المغناطيسي عن طريق ماكينة تحويل آلية (ATM)[2] أو تليفون معد لهذا الغرض، وخطورة هذا الكارت أن لديه خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به (CHIP)، ثم نقل هذه الأموال بسهولة على كارت آخر بواسطة التليفون المعد لذلك، وبدون تدخل أي بنك من البنوك.

كما أن البطاقات الذكية تعتمد على عدة تقنيات تمكن مستخدميها من تحويل الأموال عبر الإنترنت مع ضمان تشفير العملية للحماية.

المطلب الخامس: علاقة غسل الأموال بالاقتصاد الخفي

يتكون الاقتصاد الخفي من شقين رئيسيين الأول عبارة عن جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة غير المسجلة؛ أما الشق الثاني فيتضمن الأنشطة الخفية غير المشروعة والمتهربة من الضرائب (مثل الدخول المتولدة من الاتجار غير المشروع في المخدرات، الفساد السياسي والإداري، الرشوة واستغلال النفوذ، الاختلاس، والتهريب...الخ).

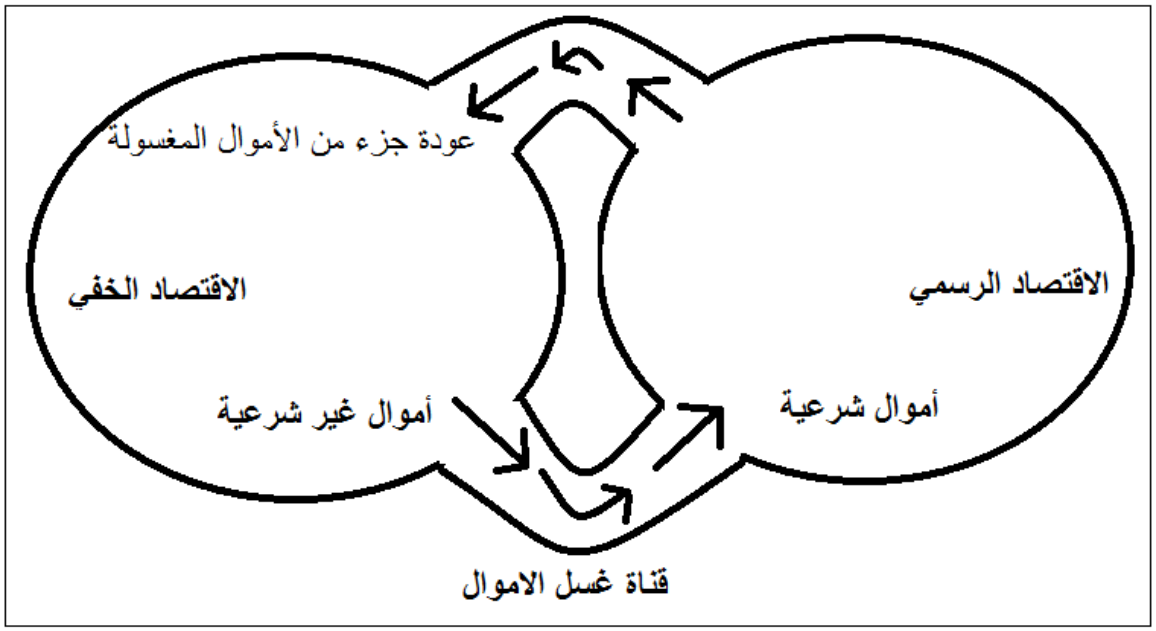
من خلال تعريفنا لعمليات غسل الأموال يلاحظ أنها تنصب بصفة أساسية على الأموال(غير النظيفة) غير الشرعية المتعلقة بالجريمة الاقتصادية والمحصلة بصفة عامة في الاقتصاد الخفي؛ إذن فهناك علاقة وطيدة تربط الاقتصاد الخفي بعمليات غسل الأموال. يمكن القول بأن عمليات غسل الأموال

[1]- صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص45 .

[2]- AUTOMATIC TRANSFER MACHIN .

إنما هي حلقة وصل بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي كما يوضحه الشكل التالي رقم (14) وذلك عن طريق إعادة تدوير الدخول (القذرة) غير الشرعية في عجلة الاقتصاد الرسمي.

شكل رقم (14) العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفي والرسمي وغسل الأموال



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: عادل رزق، مبادئ وأسس إدارة التحديات في عصر العولمة، اتحاد المصارف العربية ،2007، ص90.

يوضح الشكل رقم (14) أعلاه كيف أن عمليات غسيل الأموال تمثل حلقة وصل بين الاقتصادين الخفي والرسمي، إذ تمثل قناة تعبر من خلالها الأموال والدخول الخفية الناتجة عن الجريمة مباشرة إلى الاقتصاد الرسمي وتتحول من دخول قذرة إلى أموال نظيفة وكأنها متأتية من أنشطة مشروعة.

إذا فهناك علاقة طردية بين نمو وتزايد حجم أنشطة الاقتصاد الخفي وبين الأموال القذرة التي يسعى المتعاملون فيها إلى غسلها، فالأموال القذرة (غير الشرعية) التي تتدفق عبر قنوات الاقتصاد الخفي تؤدي إلى تزايد حجم ظاهرة غسل الأموال، كما تشير إحصاءات وتقديرات صندوق النقد الدولي لسنة 2000 إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في العالم يفوق 1000 مليار دولار، وأن حجم عمليات غسل الأموال تقدر بحوالي 70% من حجم الاقتصاد الخفي في الجانب الخاص بالدخول غير المشروعة[1].

[1]– هشام غربي، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبيض الأموال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة،2007، ص 68.

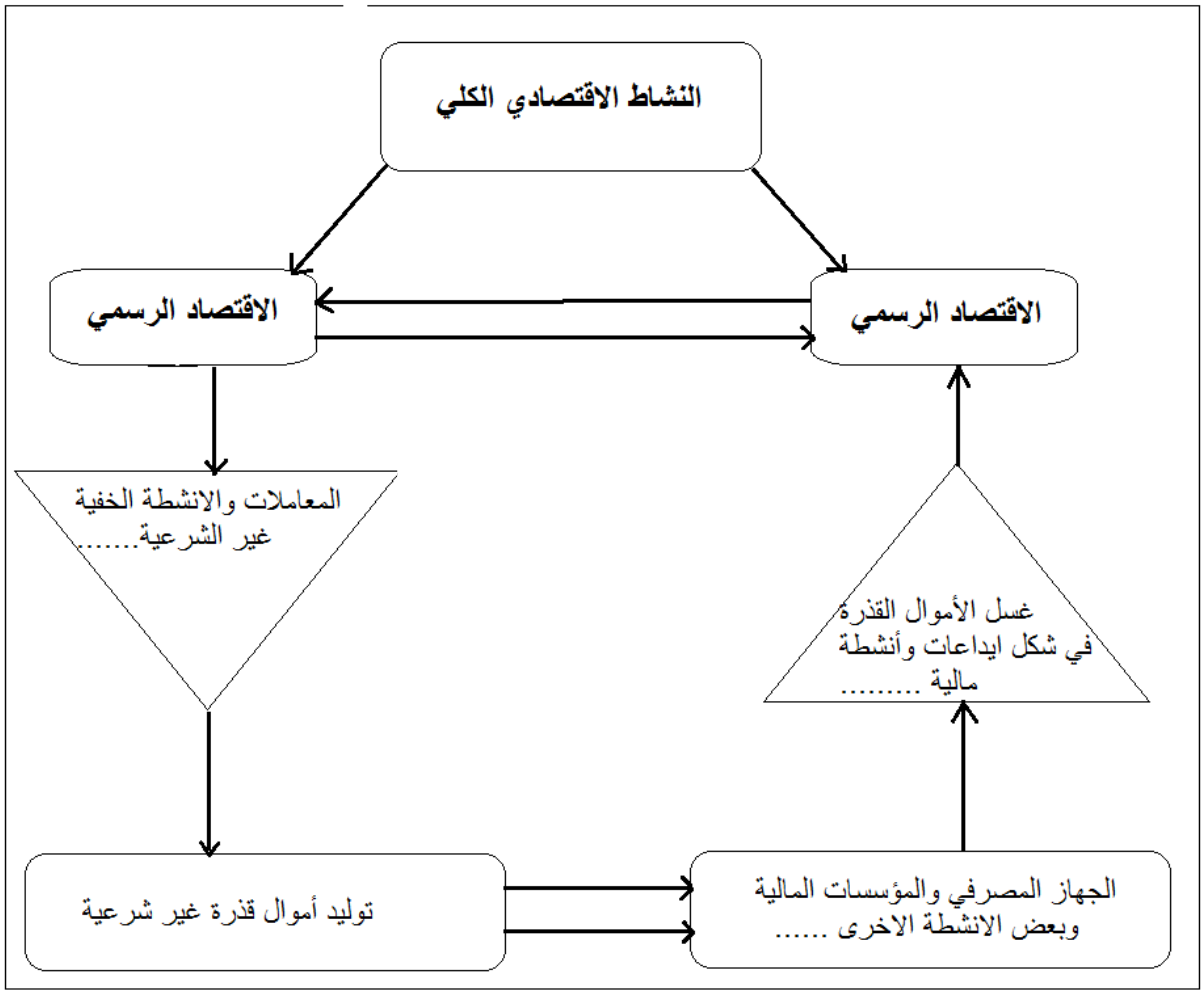
بالتالي تصبح هناك علاقة مرتدة بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد الرسمي ، يمكن وصفها بأنها علاقة دائرية بين الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والاقتصاد الرسمي.

كما يمكن لعمليات غسيل الأموال أن تتم على بعض الدخول التي اكتسبت بطرق شرعية؛ ولكن تختفي فقط من أجل التهرب من الضرائب؛ أي أن هذه الدخول ليست ناتجة عن أي نوع من أنواع الجرائم، فتقترح بعض الدراسات مثل دراسة "يانيف 1994" أنه من الأفضل لهذه الأموال أن يتم احتواؤها داخل الدولة أفضل من البديل الثاني وهو هروب الأموال وغسلها في الخارج ثم تعود وكأنها قروض من بنوك خارجية[1].

لمزيد من التوضيح حول العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال، نلاحظ الشكل التالي رقم (15) الذي يبين كيفية انتقال الأموال القذرة المتولدة في الاقتصاد الخفي مرورا بعمليات غسل الأموال إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك بإضفاء الشرعية على هذه الأموال.

[1] – جابر محمد عبد الجواد ، مرجع سابق، ص 130.

شكل رقم (15) العلاقة بين الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والاقتصاد الرسمي



المصدر: صفوت عبد السلام، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، دار النهضة العربية، 2003، ص35 .

يوضح الشكل رقم (15) أعلاه العلاقة الدائرة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي وما يتولد عنه من دخول غير مشروعة يتم إيداعها في البنوك المختلفة ليتم غسلها؛ بحيث تصبح بعد ذلك دخولا مشروعة تدور في الاقتصاد الرسمي بكل حرية .

يتضح أن العلاقة بين غسل الأموال والاقتصاد الخفي علاقة سببية؛ حيث أن وجود هذه الأنشطة والتوسع فيها يعتبر السبب الأساسي في ظهور عمليات غسل الأموال؛ لأن الحاجة لغسل الأموال ترتبط مباشرة بالأنشطة الإجرامية وعلى وجه الخصوص أنشطة الجريمة المنظمة، نظرا لضخامة عائداتها لدرجة يصعب معها إخفاء تلك العائدات [1].

[1]– بديعة لشهب، مرجع سابق، ص 13.

من خلال ما سبق نستنتج أن غسل الأموال يندرج بدوره ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي ويسري عليه تبعا لذلك ما يسري على الاقتصاد الخفي، ومن ثم صعوبة رصده وتقديره بالنظر إلى كونه نشاطا مستترا؛ ولعل الطبيعة المستترة هي التي أدت إلى اعتبار الاقتصاد الخفي بمثابة المادة الأولية لعمليات غسل الأموال.

المبحث الرابع: علاقة الاقتصاد الخفي بالجريمة المنظمة

يعاني المجتمع الدولي من ظاهرة خطيرة ومقلقة، تتمثل في التنامي المتزايد لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والتي تطورت بصورة رهيبة واستفادت من التطورات التكنولوجية المتلاحقة والمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية؛ بحيث عجزت الأجهزة الأمنية الدولية المتطورة في ملاحقتها والحد من سلطتها، وذلك بالنظر لما أصبحت تشكله من مخاطر على جميع مناحي الحياة، وخاصة على الجانب الاقتصادي للدول.

مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي الكبير الذي شهده العالم، أصبح العالم المعاصر يتسم بأشكال جديدة من الإجرام لم تكن مألوفة من قبل أو لم يكن قد استفحل خطرها بعد. فهناك الإجرام المنظم أو الإجرام العابر للحدود والأوطان أو القارات أو الإجرام العالمي، والجرائم السياسية والجرائم الإرهابية، الأمر الذي يتطلب تعاونا وتضامنا دوليا لمكافحته والوقاية منه؛ لأنه قد يكون خارج عن قدرة وإمكانيات أية دولة منفردة التحكم فيه أو احتوائه والسيطرة عليه.

المطلب الأول: ماهية الجريمة المنظمة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الجريمة المنظم (Organized Crime)، أو ما يعرف كذلك بالجريمة التنظيمية (Organisationnel Crime)، أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (Transnational Organized Crime)، أو الجريمة المهنية (Professional Crime)، والجريمة المتقنة (Sophisticated Crime)، والجريمة المخططة (Crime Planned)، والواقع أن هذه العبارات والمصطلحات وصفية تطلق على قائمة طويلة من الجرائم والسلوكيات المنحرفة أو المجرمة، ويستخدمها المعنيون في مجال مكافحة الجريمة على المستويين المحلي والدولي، دون أن يكون لتلك المصطلحات تعريف محدد وواضح في كثير من الأحيان.

ولفهم الجريمة المنظمة لابد من تعريفها أولا من أجل الوصول إلى تحديد أهم الخصائص والمميزات الخاصة بالجريمة المنظمة.

أولا: تعريف الجريمة المنظمة

تعددت تعاريف الجريمة المنظمة فمنها ما يدخل في تعريف خواصها أو سماتها ومنها ما يركز على عنصر دون أخر لاسيما عنصر التنظيم[1]. وفيما يلي بعض التعاريف مع التحليل لكل منها قبل التوصل إلى تعريف شامل لهذه الجريمة.

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة الخاص لمكافحة الجريمة المنظمة المنعقد في جنيف عام 1975، أن الجريمة تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، يتم تنفيذه من طرف مجموعات من الأشخاص على درجة عالية من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق المخالفة والإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في كثير من الأحيان بالفساد السياسي[2].

كما ورد تعريف الجريمة المنظمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو) إيطاليا لسنة 2000، حيث نصت المادة (02) على أنه[3]:

أ . يقصد بتعبير " جماعة إجرامية منظمة " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

ب . يقصد بتعبير " جريمة خطيرة " سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد.

جـ ـ يقصد بتعبير " جماعة ذات هيكل تنظيمي " جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي.

---

[1]– عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة–التعريف والأنماط والاتجاهات، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض،1999،ص24

[2]– مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة، جنيف 1975، www.un.org

[3]– وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة باليرمو 2000 . www1.umn.edu/humanrts/arab/CorgCRIME.html

ويعرف الأنتربول (Interpol)[1] الجريمة المنظمة بأنها: "مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يهدف إلى تحقيق الربح، دون احترام الحدود الوطنية، وقد اعترضت إيطاليا وإسبانيا وألمانيا على هذا التعريف، لأنه لم يشمل تنظيم بناء السلطة.

و لم يحض أي تعريف للجريمة المنظمة على إجماع تام؛ حيث ما زال مفهوم الجريمة المنظمة يعتريه الغموض وعدم الوضوح، فهو يخفي أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية، وهذا ما يفسر أن بعض المصطلحات المتعلقة بالموضوع كالمافيا والجريمة المنظمة والإجرام المحترف والإجرام الاقتصادي ليست واضحة المعاني وتستخدم كمترادفات للدلالة على هذا النوع من الإجرام، ويمكن حصر ثلاث مفاهيم رئيسية للجريمة المنظمة على النحو الآتي:

1- المفهوم الأمني للجريمة المنظمة

حاولت الأجهزة الأمنية مثل الانتربول (Interpol) ومكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكي (FBI) أن تقدم مفهوما عمليا للجريمة المنظمة عن طريق وضع قائمة من المعايير والدلائل التي تشكل خطورة على الأمن العام وأهمها ما يلي[2]:

أ- الدلائل المتعلقة بأساليب التخطيط والتحفيز: كالإعداد الدقيق والمنظم، والتوافق الجيد مع الأسواق المشروعة وغير المشروعة.

ب-الدلائل المتعلقة بأساليب متحصلات الجريمة (كالاتجاه إلى الربحية المرتفعة، اللجوء إلى غسل الأموال وضخها في الاقتصاد المشروع).

ت-الدلائل المتعلقة بتنفيذ الأفعال الإجرامية " كاستخدام أساليب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة".

ث-الدلائل المتعلقة بالصلاة والروابط بين الأعمال الإجرامية والفاعلين فيها (كالوطنية، الإقليمية، الدولية والعابرة للحدود).

ج- الدلائل المتعلقة بأنماط العلاقات الداخلية بين الفاعلين (كالفصل أو الملاحظة المتبادلة، واستخدام أسماء حركية وأسماء مشفرة).

ح- الدلائل المتعلقة بهيكل التنظيمات (كالتدرج، وعلاقات السلطة، والتبعية المعقدة).

---

[1]- وهي منظمة الشرطة الجنائية الدولية.

[2]- أحمد فاروق، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة العلاقة بين الإجرام والاحتيال، 2008، ص83.

خ- الأساليب المتعلقة بمساعدة أعضاء الجماعة (كالمساعدة على الهرب، واللجوء إلى المحامين والمستشارين القانونيين، وسداد الكفالات الكبيرة، التهديد والترويع وخطف الشهود، المساعدة أثناء الحجز، وإعانات المعيشة للأقارب).

د- الدلائل المتعلقة بأساليب الضغط واستغلال النفوذ (كفرض التبعية عن طريق المخدرات والألعاب غير المشروعة، والقروض، وشراء أصوات الناخبين، والرشوة..الخ).

ذ- الدلائل المتعلقة باستراتيجيات الاحتكار(كالسيطرة على أسواق المخدرات، والملاهي الليلية، والدعارة، وابتزاز المال بالتهديد...الخ).

ر- الدلائل المتعلقة بالدعاية والعلاقات العامة(كالضغط، والتأثير والسيطرة على وسائل الإعلام...الخ).

وقد انتقدت هذه التعريفات الأمنية؛ لأنها ذات طابع وخصائص واسعة وكثيرة، فهي كما هو ملاحظ تتكون من عناصر متناثرة .

لقد عقد مؤتمر الانتربول الأول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر مايو 1988، وانتهى إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة من الأشخاص تقوم بأفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، تهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية دون التقيد بالحدود الوطنية".

وكان هذا التعريف هو الآخر محل للنقد؛ حيث ركز على بعض خصائص الجريمة المنظمة خاصة سعيها إلى تحقيق الربح واستمرارية التشكيل؛ في حين تجاهل البعض الأخر منها كالبناء التنظيمي المتدرج، واستخدام العنف ولذلك أعادت وحدة الجريمة المنظمة بالإنتربول تعريف الجريمة المنظمة بأنها جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غير مشروعة مستخدمة التخويف والرشوة.

2- المفهوم الإجرامي للجريمة المنظمة

تعددت التعاريف التي قدمت من خبراء الإجرام حول الجريمة المنظمة، فهناك من يرى أنه يقصد بالجريمة المنظمة كل منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم القتل، واستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان وبالدولة بعلاقات تتنوع بين الحماية والترويع والرشوة[1].

[1] - Maurice Cusson, Criminologie Actuelle Criminologie, Université de Montréal ,pp(25-26)

وهناك من يرى أن الجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي تتميز بالتخطيط المسبق والتنظيم المنهجي عند الارتكاب بحيث تصبح أسلوب حياة تمنح لمرتكبيها وسائل العيش، وهنا يتعين التمييز بين أربعة أنواع من الجريمة المنظمة[1]:

أ- الجريمة المنظمة التي تتسم بالطابع الوحشي أو العنيف: كالخطف، والابتزاز، والسطو، والقتل.

ب-الجريمة المنظمة التي تتسم بالذكاء: كالاحتيال والنصب، والغش المعلوماتي، والتزييف، والتزوير والسرقة المنظمة للسيارات .

ت-الجريمة المنظمة التي تستغل ضعف الغير كالدعارة، والاتجار بالمخدرات، والألعاب غير المشروعة.

ث- الجريمة المنظمة التي تباشر الجرائم الاقتصادية أو ما يعرف بجرائم ذوي الياقات البيضاء ..الخ.

3- المفهوم القانوني للجريمة المنظمة

ليس من السهل ترجمة المفهوم الإجرامي (السابق) للجريمة المنظمة إلى مفردات القانون الجنائي، فعناصر التعاريف المقدمة كلها شاملة وغير محددة بحيث لا تتماشى مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. وما يؤكد هذه الملاحظة أن اغلب التشريعات الجنائية الوطنية تجنبت المغامرة بوضع تعريف للجريمة المنظمة خشية المساس بحقوق الإنسان إذا ما توسعت في التعريف أو إهمال أحد جوانب الجريمة فيصبح ثغرة للمجرمين. فعلى سبيل المثال تعرض المشرع الفرنسي في أكثر من موضع للجريمة المنظمة ولا سيما في ما يتعلق بسلسلة قوانين مكافحة غسل الأموال؛ حيث تم توسيع الالتزام بالإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة في عام 1993 ليشمل الأموال المتحصلة من أنشطة المنظمات الإجرامية؛ إلا أنه لم يتعرض لتعريفها بل ورفض تعريفها في التعديلات المتلاحقة لقوانين مكافحة غسل الأموال، كما خصصت العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية لمناقشة الجريمة المنظمة ومن أهمها المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد سنة 1999 والذي انتهت أعماله إلى التعريف التالي للجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات احترافية ومهيكلة بصورة صارمة، وهذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي، أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص. ومن جهة نظر أخرى فإن التعريف الذي يجب أن

[1] -Raymond Gassin, Criminologie, Dollaz, 1998, p 340.

يتبناه النظام الجنائي يجب أن يكون متوازنا، فلا يكون ضيقا فيؤدي إلى عدم فعالية مكافحة الإجرام المنظم ولا يكون واسع حتى يؤدي إلى تهديد الحريات والحقوق الفردية[1].

ثانيا: خصائص الجريمة المنظمة

يعود ازدياد خطر الجريمة المنظمة ونجاحها واعتلاء قمة الهرم الإجرامي في العصر الحديث إلى تمتعها بالعديد من السمات الخاصة، وذلك أن الجريمة المنظمة لم تعد مجرد تقليد تتمسك به جماعة إجرامية منظمة، فهي وسيلة أو مجموعة من الوسائل المتكاملة، والتي لا تتوانى في استخدام العنف أو الإرهاب بعد أن أصبح الثراء هدفها الرئيسي الذي تسعى إليه بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، كما أن الجريمة المنظمة ما هي إلا نتاج عدد من العوامل والمؤثرات منها ما يتعلق بالعوامل الطبيعية، ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والثقافية، ومنها ما يعود إلى ذات الفرد المرتكب للجريمة، وتفاعل هذه العوامل جميعا يعد في الحقيقة المحور الذي يعول عليه في إرجاع الجريمة المنظمة إلى الأسباب الكامنة وراء اقترافها والإقبال عليها وارتكابها، كما أن الجريمة المنظمة في الواقع ما هي إلا صورة من صور الجرائم المعتادة. غير أن ما يميزها هو أنها تأتي كنتيجة لجهد وعمل إجرامي منظم تقوم على إتيانه وتنفيذه عصابات تتسم بالطابع التنظيمي المحكم بوجود زعامات قوية مؤثرة، فضلا عن الأعضاء المشاركين بصورة منتظمة في أنشطة تلك العصابات[2]. لذلك تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تميزها عن أنماط الجرائم الأخرى والموضحة في النقاط التالية:

1- الهيكلة والتنظيم

إن الوصف الدقيق للشبكة الإجرامية المنظمة، كان ولا يزال محور خلاف بين الباحثين؛ ولكنهم على الأقل يجمعون على أن هناك إدارة عليا تقوم بتنسيق العلاقة بين النشاطين، كما أنها تستلزم مجموعة بشرية تشكل نقطة فاصلة بين طبقتي التداخل للنشاط المقبول والنشاط الإجرامي تسمي الإدارة الوسطي، أما الطبقة الثالثة فهي المستوي الأدنى من العاملين والذين يقودون التنفيذ الميداني للأفعال الإجرامية المباشرة، بالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك الموظفين المؤقتين، وهم الذين يضافون إلى طاقة العمل الإجرامي وفق مهمات محددة ولأغراض التمويه أو التنفيذ السريع بما يكفي لتضليل أي جهات أمنية مختصة تعمل لمدة طويلة بغية كشف خيوط هذه العصابات الإجرامية.

---

[1]- تقرير حول المؤتمر الدولي السادس عشر لقانون العقوبات (الجمعية الدولية لقانون العقوبات ولها الصفة الاستشارية لدى هيئة الأمم المتحدة)

[2]- مختار شبيلي، مرجع سابق، ص ص (30،29).

ومن ذلك يمكن القول، أن جماعات الجريمة المنظمة تقوم على تنظيم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسي للسلطة والمسؤولية ووحدة الأمر، كما أنه تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات والاستمرارية، ويتحكم النظام الصارم في العلاقة بين الرؤساء والأعضاء، وتستقر في يد القائد الرئيس الأعلى السلطة المطلقة على جميع الأعضاء، ومع أن هذا التنظيم قائم على أساس نظام استبدادي في تركيز السلطة، فإنه يهتم بتنمية مشاعر الانتماء للسلطة لدى الأعضاء، حيث يمنح اهتماماً واضحاً لرعاية شؤونهم الخاصة، كرعاية الأسرة وكفالتها في حالة فقد عائلها وتوفير الضمانات المختلفة ونظم المعاشات والتأمينات والدفاع عنهم وتوكيل المحامين ودفع الكفالات المالية وتقديم الخدمات القانونية في حالة إلقاء القبض على أحد العناصر.

وقد أدت هذه المميزات الهامة ببعض الباحثين إلى القول بأن السمة الأكثر أهمية للجريمة المنظمة، تتمثل في نمطها الإقطاعي وتمتع القادة بكل القوة والولاء من جانب الأعضاء التابعين، والذين يختلفون بين الموظفين الذين ينوبون عن القادة.

إذا يتماسك اتحاد الجريمة المنظمة ببعضه بواسطة قادة أقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة، وبواسطة قواعد الأخلاق بين أعضاء العصابات ومن خلال الاتفاقيات مع رؤساء العصابات وبواسطة الحرب الإجرامية المشتركة والمعلنة ضد قوى المجتمع.

2- التعقيد والسرية والتخطيط

تشهد التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية وجعلها أكثر تعقيداً، وأثر كذلك على تنوع نشاطاتها واقترانها بالنجاح الدائم في أغلب الأحوال؛ الأمر الذي أفضى إلى الكثير من السرية والتكتم في تنفيذ أعمالها الإجرامية وتحركات عناصرها، وقد ظهر هذا النمو التنظيمي المعقد للتنظيمات الإجرامية جلياً في تغلغل التنظيم في النظام الرأسمالي العالمي.

كما تتميز عصابات الإجرام المنظم بصعوبة القبض على نشاطها رغم سلوكها الإجرامي؛ لأنها تحتاط من الوقوع في صيغة المخالفات القانونية المكشوفة. وفي الحقيقة فإن الجرائم المنظمة لا تبدو في ظاهرها مخالفة للقانون ، خاصة من حيث مرحلة التخطيط والتوجيه والسرية الشديدة، وتبرز أنشطة لا تقود إلى الإدانة المباشرة بفعل مجرم، وما تشمله تلك النشاطات الإجرامية هي أبعاد منفصلة عن القيادة

الإجرامية المباشرة. فالاستغلال والاحتيال والتهريب وتسويق المخدرات، وبيع الأسلحة، وغسل الأموال، هي أمور تنفصل فيها إدارة الشبكة عن العناصر الميدانية[1].

كما أن الشبكة المعقدة في الجريمة المنظمة تتواجد ضمن منظمات اجتماعية قانونية، كالتجارة القانونية والنشاطات المحترمة نظاماً، كالعمالة، والخدمات الفندقية، والصحة والسياحة، والأعمال الخيرية.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن نشاطات الجريمة المنظمة، هي نشاطات سرية وتعتمد كلية على الثقة بين المتعاملين داخل المنظمة، كما توجد قوانين داخلية صارمة تفرض عقاباً لمن يحاول خيانة المنظمة أو إفشاء أسرارها، وقد يصل العقاب إلى حد القتل مع التمثيل بالجثة ليكون عبرة لغيره.

ونتيجة لهذا كان من الصعب معرفة أسرار المنظمات الإجرامية، أو زرع مرشدين داخلها لمعرفة حجم نشاطهم.

3- القدرة على التكييف والابتزاز

تتصف الجريمة المنظمة بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع المختلفة والطارئة ومع الفرص المتاحة، ذلك لأن الهدف الأساسي لهذه المنظمات الإجرامية هو تحقيق الربح باستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذلك نجد العصابات الإجرامية تكيف مواقفها وأساليب عملها مع الواقع المصادف ومع الأوضاع المتقلبة اقتصاديا، ومن ذلك تعد عصابات الإجرام المنظم مشاريع إجرامية متنوعة، فحيثما وجد الربح والمال كانت المنظمات الإجرامية حاضرة بمشاريعها وتخطيطاتها للوصول إليه؛ ولذلك نجد تلك المجموعات تتكيف مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تمارس فيه النشاط الإجرامي.

4- الامتداد الزمني والجغرافي

من بين الخصائص التي تتميز بها الجرائم المنظمة كذلك، هي خاصية الاستمرارية والثبات في النشاط الإجرامي، وهي السمة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تعريفه للجريمة المنظمة، كما أن بعض الوثائق والقوانين الوضعية، ترى أن خاصية الاستمرارية تعد أساسية في تعريف المنظمات الإجرامية لفترة طويلة، أو غير محددة.

[1]- نزيه شلالا، الجريمة المنظمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص16.

لذلك؛ فإن الجريمة المنظمة تتميز بطابع الامتداد الجغرافي، فهي في كثير من الأحيان جريمة عابرة للدول، كما أن المشاركين فيها قد ينتمون إلى جنسيات أو مجتمعات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن مسرح الجريمة عادة ما يمتد ليشمل مجتمعين أو ثلاثة، وهو الأمر الذي يعني أن بعض أنواع الجرائم المنظمة تتطلب بناءً قوياً يواجه قوة الأجهزة الأمنية وتطورها في أكثر من مجتمع.

ومثال ذلك تجارة المخدرات، فقد تنتج المواد المخدرة في بعض المجتمعات، رغم أن هذا الإنتاج قد يكون مجرما فيها، وتنتقل عبر حدود الدول لتوزع وتستهلك في مجتمعات أخرى؛ الأمر الذي يعني أن المشاركين فيها ينتمون إلى جنسيات عديدة، بعضها ينتمي إلى المجتمع المنتج؛ بينما ينتمي البعض الأخر إلى المجتمع المستهلك، على حين ينتمي البعض الثالث إلى جنسيات أخرى قد تشارك في إنجاز هذا السلوك الإجرامي [1].

وبالتالي؛ فإن مخاطر الأعمال الإجرامية المنظمة لن تقتصر على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها؛ حيث يمكن للعصابات الإجرامية أن ترتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكان، ولا وجود للحدود الجغرافية، خاصة في الجرائم الإلكترونية، وجرائم الأنترنيت[2].

5- الهدف والوسيلة

من الواضح أن عصابات الجريمة المنظمة تحركها حوافز مالية هائلة نحو الحفاظ على مهنتهم، ونتيجة لذلك تحرز عصابات الإجرام المنظم نجاحاً كبيرا في زيادة تحقيق الأرباح. وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى رشوة بعض الموظفين و السياسيين أو قتل من يقف في طريقها أو في سبيل تنفيذ عملياتها، وتحت هذا الستار طورت المنظمات الإجرامية شبكة تهريب دولية محكمة التنظيم من العصابات التي تبدي مركزية في اتخاذ القرارات، وطورت مراكز أمنة للقيادة والتحكم وتوزيع الأدوار على نحو متكامل.

وفي نطاق الإجرام المنظم؛ فإن العنف ليس مجرد فعل يمارس بصورة فردية أو عشوائية، بل تمارسه المنظمات الإجرامية على نحو مخطط ومدروس بدقة، وقد يكون العنف داخلياً يوجه نحو أعضاء المنظمة الإجرامية نفسها من المخالفين لنظام عملها، أو يكون خارجياً تمارسه المنظمة الإجرامية ضد أفراد لا ينتمون إليها ولكنهم يعرقلون أنشطتها ويهددون بقائها.

[1]- نزيه شلالا، مرجع سابق، ص ص (47،48).

[2]- مختار شبلي، مرجع سابق، ص25.

وقد صنفت عصابات المخدرات في المكسيك، ومنظمة "الكوزا نسترا" وعصابات المجتمع الأسود الصينية و"الياكوزا" اليابانية من بين أخطر عصابات الإجرام المنظم في العالم من حيث الاعتماد على أساليب جد متطورة في استخدام العنف وقوة السلاح، وكذلك على اعتبار أنها تتصرف بقدر كبير من الجرأة والاستهانة بالحياة والقانون، والأنشطة الإجرامية التي تمارسها نفس عصابات التهريب في المكسيك تفوق بدرجة ملموسة من حيث نطاقها وقسوتها ما تمارسه من أنشطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيرا ما يصحبها قدر أكبر من العنف.

ونظراً لتوافر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والإنترنت، والحاسبات المتطورة والسريعة والسهلة الاستخدام، فإن التحكم في إدارة العمليات الإجرامية للجريمة المنظمة يمكن أن يكون في مكان ما بعيداً عن مسرح الجريمة ذاتها، ومن خارج حدود الدولة نفسها.

كما أن تطور وسائل الاتصال الحديثة شجع المنظمات الإجرامية لتوسيع نطاق أنشطتها الإجرامية وتنويعها لاسيما مع ظهور الإنترنت، حيث وجدت عصابات الجريمة المنظمة في الإنترنت ملاذاً آمناً، بما توفره من إمكانات في الاتصال والتخفي وتجاوز الحدود، فأصبحت تشكل لها قواعد في بلدان تعد واحة لها نظراً لضعف الأمن فيها لتنطلق من هذه القواعد عابرة للحدود في الاتصال بين شبكات الجريمة حول العالم لتنسيق أعمالها وترويج نشاطاتها في أسواق جديدة من العالم لم تكن تحلم بالوصول إليها.

وقد وظفت عصابات المخدرات والجنس شبكة الإنترنت في إيصال سمومها إلى ضحاياها، وفي غسل الأموال الناجمة عن أعمالها وإظهارها في مظهر شرعي مستغلة مكامن الضعف في الشبكة، ومستعينة بخبراء على درجة عالية جلبتهم بالترغيب أو الترهيب أو بهما معاً.

ومن الأهمية أن نشير في الأخير إلى أن عصابات الإجرام تستعين في سبيل توفير الحصانة لأعضائها بأساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تتراوح الأساليب المباشرة بين ما يدفع مباشرة من أموال شهرية وسنوية لمصالح الأمن والشرطة، وفي بعض الأحيان تتحقق الحماية من خلال دفع رشوة للموظفين العموميين بشكل منتظم وبإتباع نظام مدروس بعناية، وفي بعض الحالات الأخرى تقدم مجموعات الابتزاز المالي من أعضاء العصابات المنظمة إعانات ذات قيمة للحملات السياسية لهؤلاء الموظفين، وحتى رؤساء الأحزاب والجمعيات ورؤساء الدول الذين يمكن الاعتماد عليهم في تسهيل نشاطات الجريمة، كما تمثل عملية الحصول على الأصوات الانتخابية وسيلة غير مباشرة تعتمد عليها الاتحادات الإجرامية المنظمة في ضمان الحصانة لأعضائها.

ثالثا: أشكال وصور الجريمة المنظمة

لا تقتصر نشاطات الجريمة المنظمة على نوع واحد أو أكثر من أنواع الإجرام؛ ولكنها تتشعب وتتوزع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض غالبا صلات مباشرة، فمجالات الجريمة المنظمة متعددة، منها جرائم اقتصادية وجرائم الشركات المتعددة الجنسيات، والاحتيال الدولي، إلى مجالات الدعارة والقمار والاتجار في الأطفال والنساء والأعضاء البشرية، والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة، وتزييف النقود وسرقة وتزوير اللوحات الفنية، وتهريب الآثار وسرقة وتهريب السيارات، والاتجار في النفايات النووية والكيمائية...الخ، وكلها يصب في هدف واحد هو تحقيق الربح والثروة.

ومن هنا يأتي اختلاف التقديرات؛ لأن هنالك نشاطات تتركز عليها جهود رجال الأمن في العالم وكذلك تهتم بها المنظمات الدولية، مثل المخدرات، ونشاطات التهريب الدولي للسلاح والسيارات؛ بينما هنالك أنشطة أخرى مثل: الدعارة وتهريب الأطفال والنساء والقمار لا يلتفت لها أحد، وتتستر نشاطات أخرى بالنفوذ الكبير الذي يحميها من القانون. إذا لا يمكن حصر جميع صور الجرائم المنظمة ونذكر منها:

1- الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

تعتبر تجارة المخدرات من أهم وأقدم أنواع صور الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة، فقد قدر الخبراء عدد مدمني المخدرات بحوالي (320) مليون شخص في شتى أنحاء العالم معظمهم من فئة الشباب. ويكلف الإدمان ما يزيد عن (500) مليون دولار سنويا، ويستهلك المدمنون سنويا ما يزيد عن (03) ألاف طن من الأفيون، و(417) طن من مسحوق الكوكايين و(38) ألف طن من الماريجوانا و (1900) طن من الحشيش[1].

وتشير بعض التقديرات بأن حجم التجارة العالمية في المخدرات بلغ (500) بليون دولار، غدت أكثر مما تمثله التجارة العالمية في النفط سنوياً، وتقدر الأموال المستمدة من المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول بصفة عامة بحوالي (05 %) من الاقتصاد العالمي؛ حيث أصبحت من بين أهم عوامل تقويض الكيان الاقتصادي للدول[2].

[1]- الغوثي بن مالحة، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري، مجلة الصراط، السنة 2، العدد3، 2000، ص 153.

[2]- صبحي سلوم، المستجدات الدولية في جرائم العنف والاعتداء والسبل الكفيلة لمواجهتها، دمشق، 1999، ص 31.

ومن ثم تعتبر بحق مشكلة المخدرات مشكلة مجتمعية عالمية تتطلب تضافر كافة الجهود في مجالي مكافحة العرض وخفض الطلب لمواجهتها، وبعد أن كانت المواجهة تأخذ صورة فردية وبعد أن تأكد أنه لا يمكن لدولة ما بمفردها أن تقاوم المشكلة – اتجهت إرادة المجتمع الدولي إلى مواجهتها نظراً لآثارها الوخيمة التي تتعدى الفرد إلى الأسرة و المجتمع والعالم بأسره.

وفى إشارة إلى الوضع المتردي لمشكلة المخدرات صرح السيد " كيندال R.E.Kendall " سكرتير عام الشرطة الجنائية الدولية عام 1994 أمام لجنة المخدرات بالأمم المتحدة: أن مشكلة المخدرات قضية من الصعب، بل من العسير معالجتها.

ولمواجهة هذه الآثار السلبية والخطيرة لتجارة المخدرات عالميا، عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات على كافة الأصعدة خاصة خلال الثلاثة عقود الأخيرة، وما زالت المشكلة قائمة، بل واستشرت عن ذي قبل وظهرت مواد مخدرة جديدة أقوى مفعولاً وأكثر تدميراً؛ لذا كان الاتجاه المضاد في وضع وتحسين واكتشاف الآليات الجديدة لمواجهة المشكلة سواء عن طريق الحكومات أو الجمعيات الأهلية أو غيرها من شرائح المجتمع المدني في جانبي العرض والطلب في آن واحد لدرء هذا الخطر الذي يحيط بالمجتمعات من كل جانب.

2 – الاتجار غير المشروع بالأسلحة

أصبحت تجارة الأسلحة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها نتيجة لتكالب الدول المصنعة للسلاح على إذكاء الحروب والصراعات من أجل فتح أسواق جديدة لمنتجاتها عن طريق السياسات العنصرية والقومية والطائفية، بدءاً من أفغانستان إلى مقدونيا والبوسنة والصرب وأوكرانيا إلى رواندا والدول الإفريقية الأخرى إلى لبنان والسودان والعراق وسوريا وليبيا وغيرها.

لا يمكن استبعاد المخاطر من الوصول إلى الأسلحة النووية والمواد الانشطارية، وذلك لفقدان الاستقرار السياسي. ففي سنة 1995 ضبطت الشرطة الألمانية (350) غراماً من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة، واعتقلت كولومبيا واحداً مع آخرين من إسبانيا[1].

وقد أصبحت مافيا السلاح تجني الأرباح الخيالية من صفقات الأسلحة المصدرة والمستوردة، وبالتالي يكون لديها مبالغ خيالية من المال. لقد رعت الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة، فضلاً

[1]– صبحي سلوم، مرجع سابق، ص 31.

عن دول الاتحاد السوفيتي السابق تجارة السلاح، وذلك بالسماح وبغض الطرف عن صفقات الأسلحة لغرض بيعها في مناطق التوتر في العالم، لتستفيد شركات السلاح لديها.

3 – الاتجار بالأشخاص

يعرف برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال (وهو أحد برتوكولات باليرمو الثلاثة) الاتجار بالبشر بأنه:

(أ) يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. [1]

ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

(ب) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبيّن في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استُخدم فيها أي من الوسائل المبيّنة في الفقرة الفرعية (أ).

(ج) يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال: "اتجارا بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة.

(د) يقصد بتعبير "طفل" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر[2].

[1]– بروتوكول باليرمو، منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال، وثيقة الامم المتحدةA/RES/55/25، المادة03.

[2]– نعيم مغبغب، تهريب وتبيض الأموال، الطبعة الأولى، لبنان، 2005، ص 195.

وتسيء الكثير من الدول فهم هذا التعريف، بالتغاضي عن الاتجار بالبشر الداخلي، أو تصنيف أي هجرة غير عادية بأنها تجارة بالبشر، ويتطرق قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إلى "الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر"، والتي تم تعريفها بأنها:

(أ) . الاتجار بالبشر لغايات جنسية؛ حيث يتم الإجبار على الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه، أو في حالة كان الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشر.

(ب) . تجنيد وإيواء ونقل وإمداد أو توفير شخص للعمل أو لتقديم خدمات من خلال القوة والخداع أو الإكراه من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية وللسخرة ولضمان الدَين أو للعبودية.

إن هذه التعريفات لا تتطلب أن يتم نقل الشخص الذي تتم المتاجرة به من مكان إلى آخر؛ إنها تنطبق بشكل عام على التجنيد والإيواء والنقل أو توفير الأشخاص من أجل القيام بالأهداف المذكورة.

ويدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مخيفاً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثرا دائماً ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم، وغالباً ما يضّيع ضحايا الاتجار بالبشر فرصاً هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي، ويكون استغلال الضحايا أحيانا مستفحلاً؛ إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجرى استغلالهم لأشياء أخرى.

ونتيجة لاستفحال ظاهرة سياحة جنس الأطفال؛ فإن المنظمات الحكومية وصناعة السياحة والحكومات، قد بدأت في مواجهة هذا الموضوع، وذلك من خلال عقد المؤتمر العالمي الخاص بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري في استكهولوم عام 1996 وفي يوكوهاما عام 2001، بهدف جلب الانتباه الدولي لهذا الموضوع.

وقد شكلت منظمة السياحة العالمية لجنة عمل لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري، وأعلنت عن نظام انضباط عالمي للسياحة عام 1999،. وكان هناك في السنوات الخمس الماضية زيادة عالمية في ملاحقة جرائم سياحة الأطفال الجنسية، واليوم تبنت اثنتان وثلاثون دولة قوانين خارجة عن نطاق التشريع الوطني تسمح بملاحقة مواطنيها على جرائم ترتكب في الخارج، بصرف النظر إن كان فعل الشخص يعد جريمة في الدولة التي حدث فيها.

وقد اتخذت عدة دول خطوات جديرة بالذكر لمكافحة سياحة جنس الأطفال؛ فعلى سبيل المثال وضعت وزارة التعليم الفرنسية مع ممثلين عن صناعة السياحة، توجيهات تخص سياحة جنس الأطفال ليتم تعليمها في منهاج مدارس السياحة.

وقد عززت الولايات المتحدة قدرتها على مكافحة سياحة جنس الأطفال، من خلال إقرار إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر وقانون الحماية. وبإمكان هذين القانونين معاً أن يدعما الوعي من خلال تطوير وتوزيع المعلومات الخاصة بسياحة جنس الأطفال ورفع العقوبات لتصل إلى ثلاثين عاماً من السجن لمن يرتكب جرم سياحة جنس الأطفال، ففي الثمانية أشهر الأولى من "عملية المفترس" (وهي مبادرة طرحت عام 2003، لمكافحة استغلال الأطفال، وصور الأطفال الإباحية، وجرائم سياحة جنس الأطفال)، اعتقلت السلطات الأميركية خمسة وعشرين مواطناً أميركياً لجرائم تتعلق بسياحة جنس الأطفال[1].

وبشكل عام؛ فإن المجتمع الدولي يزداد وعياً حول سياحة جنس الأطفال المخيفة، وقد بدأ باتخاذ خطوات أولية هامة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الاتجار بالبشر يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ إذ أنه في جوهره يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها، كما أن الاتجار بالأطفال يقلل من شأن حاجة الولد الأساسية لينمو في بيئة آمنة، ومن حقه في التحرر من الإيذاء البدني والاستغلال الجنسي.

4 – جرائم غسل الأموال

إن غسل الأموال هو السبيل الذي يعتمده المجرمون لمحاولة ضمان أن تعود الجريمة عليهم بالنفع في نهاية المطاف، وما يجعل غسل الأموال أمراً ضرورياً بالنسبة إلى هؤلاء، سواء كانوا تجار مخدرات، أو من أفراد عصابات الجريمة المنظمة، أو إرهابيين، أو تجار أسلحة، أو مرتكبي أعمال الابتزاز، هو لزوم إخفاء المصدر الأصلي لأموالهم الناتجة عن أعمال إجرامية وذلك بغية الحيلولة دون اكتشاف هذا المصدر وتحاشي ملاحقتهم لدى استخدامهم تلك الأموال.

[1]– تقرير عن الاتجار بالأشخاص، نشره المكتب الأمريكي لمراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، 2004، على الموقع التالي: http://cairo.usembassy.gov/usis3.htm

وقد تم تعريف غسل الأموال في المبحث الثالث على أنه أي فعل يرتكب من شأنه إيجاد تبرير كاذب لمصدر الأموال الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن نشاط غير مشروع، أو يساهم في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل مثل هذه العائدات غير المشروعة.

ومن الجدير بالإشارة أن قضية غسل الأموال تهدد الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات العالم النامي ومن بينها الاقتصاديات العربية؛ لأنها تعتبر إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة (الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، والرقيق، والدعارة، وتجارة الأسلحة...الخ).

ونظرا للمخاطر المتعددة لجرائم غسل الأموال؛ فإن التشريعات المعاصرة تمضي الآن قدما نحو تجريم هذا النوع من الأفعال، كما أن المجتمع الدولي يحث الدول على تبني هذا الاتجاه ويشجع على إبرام معاهدات وعقد اتفاقيات تنص على تجريم غسل الأموال ومحاربة هذه الظاهرة ووضع حد لآثارها السلبية.

ومن الاتفاقيات التي تبنت هذا الاتجاه نذكر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المعروفة باتفاقية فيينا الصادرة في 20 يناير 1988، التي تنص مادتها الثالثة صراحة على تجريم بعض الأفعال التي تعتبر من قبيل غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، كما أن الاتفاقية تعكس رغبة الدول في استخدام تجميد ومصادرة الأصول كوسيلة لمكافحة تجارة المخدرات وغسل الأموال الناتج عنها، ويدل نص الاتفاقية في خصوص المساعدة القانونية على الاعتراف بأهمية التعاون الدولي بين الدول في مكافحة تجارة المخدرات على المستوى الدولي[1].

5- الرشوة

تعد الرشوة من أهم الوسائل التي تصل من خلالها المنظمات الإجرامية إلى أهدافها، فهي دائما تستخدم جزءا من أرباحها الطائلة للرشوة والفساد، وتحقق الرشوة لها وظيفة مزدوجة؛ فمن ناحية توفر لها السيطرة على المشاريع والمؤسسات المالية والاقتصادية، ومن ناحية أخرى تسمح لها بالتسلل إلى المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية لكي تكتسب الحصانة والحماية.

[1]- محمد محيى الدين عوض، جرائم غسل الأموال، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2004، ص 15.

ويطلق على هذه العملية تهيئة أو تجهيز الإقليم، فالمنظمة الإجرامية تحتاج في سبيل تأمين أنشطتها المتعددة المجالات أن تحصل على دعم من بعض الأشخاص مقابل المال.

أ- رشوة الأجهزة الإدارية

في هذا المجال تستغل المنظمة الإجرامية رغبة الموظفين غير الأمناء الذين لا يتقاضون أجور عالية في الثراء السريع لكي تضمن السيطرة على الإقليم الذي تباشر فيه أنشطتها؛ فيمنح المتواطئون رخص البناء لمشروعات يعلمون أنها مملوكة لمنظمات إجرامية ومن ثم يتحول البناء غير القانوني إلى بناء قانوني، ونفس الأمر بالنسبة لرخص الاستغلال والمقاولة وغيرها. فمثلا استطاعت المافيا الايطالية – مستخدمة الرشوة –أن تتغلغل في معظم الإدارات المحلية والإقليمية في جزيرة صقلية وهو ما كفل لها السيطرة على الصناعة في هذه الجزيرة. ويعد غسل الأموال مجالا خصبا لممارسة الرشوة؛ حيث تلجأ المنظمات الإجرامية إلى رشوة مديري وموظفي المؤسسات المالية من أجل تسهيل عمليات غسل أموالهم.

وهناك مرافق إدارية تلعب فيها الرشوة دورا كبيرا في سبيل خدمة المنظمات الإجرامية، وأهم هذه المرافق نجد مرفق القضاء والشرطة، حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى أن نحو 80% من رجال الشرطة مرتشون إلى درجة أن أجهزة الأمن تفشل في ضبط المواد المخدرة في ممتلكات رجال عصابات المخدرات في الكثير من المرات بسبب أن هناك من ينذر هذه المنظمة الإجرامية قبل المداهمة[1].

ب- رشوة المؤسسات السياسية

اعتادت المنظمات الإجرامية أن تربط علاقات وطيدة مع رجال السياسة حتى تحصل على الحماية و الحصانة. وبلا شك فالمنظمة الإجرامية يهمها أن تمارس أنشطتها وهي تعلم أن القانون سوف يكون في جانبها، وفي مقابل هذه الخدمة التي يقدمها رجال السياسة للمنظمة الإجرامية تضمن لهم هذه المنظمات الحماية والاستمرارية وإعادة انتخابهم.

تدل الفضائح التي اتهم فيها بعض رجال السياسة في العديد من الدول بطريقة مباشرة على وجود مثل هذه العلاقة القوية بين المنظمات الإجرامية وعالم السياسة، ففي كولومبيا مثلا أثيرت الشكوك حول تمويل الحملة الانتخابية لرئيس كولومبي سابق بواسطة أموال كارتل إجرامي؛ أما في ايطاليا فقد اتهم رئيس وزراء سابق بالانتماء إلى المافيا صراحة.

[1]- أحمد فاروق، مرجع سابق، ص97.

6- اللجوء إلى العنف

يعد اللجوء إلى العنف أمرا ملازما لكل المنظمات الإجرامية ، وهذا العنف ليس دون مقابل؛ ولكنه يهدف إلى ضمان السيطرة على الإقليم و زيادة ثروات المنظمة الإجرامية، ويأخذ العنف أكثر من صورة، فيمكن أن يكون جسديا أو معنويا، كما يمكن أن يباشر بأكثر من وسيلة؛ وفي أغلب الحالات فإن العنف يتناسب مع الإهانة أو الاعتداء الذي يصب لصالح المنظمة الإجرامية، ويتدرج من مجرد التحذير إلى إتلاف الممتلكات والحريق العمدي إلى أن يصل إلى الاغتيال، وقد يباشر العنف في مواجهة السكان أو في مواجهة الدول.

أ- العنف في مواجهة السكان

تلجأ المنظمة الإجرامية إلى العنف في مواجهة السكان بهدف تخويفهم وإحباط أي محاولة لمقاومة النظام الذي تفرضه عليهم، ويباشر هذا العنف على الشخص الذي خالف نظام المنظمة الإجرامية- بحسب الصلة – إلا انه يمكن أن ينال من أسرته وأقاربه؛ ولذلك يتعرض بعض موظفي البنوك الذين يتولون مهمة غسل أموال المنظمات الإجرامية لضغوط قوية تتمثل في تهديدات موجهة إلى أفراد أسرهم حتى نهاية العملية .

وفي إيطاليا يأخذ العنف في مواجه السكان صورة الابتزاز. فالتجار والصناع ملتزمون بدفع مبالغ كبيرة بصورة دورية إلى المنظمة الإجرامية وإلا تعرضوا للتهديدات والاعتداءات على تجارتهم أو مصانعهم، وقد شكل الابتزاز لفترة طويلة المصدر الأساسي لدخل المافيا في جزيرة صقلية لدرجة أنه أصبح من الأمور المعتادة لدى التجار والصناع ما دفعهم إلى مطالبة مصلحة الضرائب في الإقليم إلى خصم المبالغ التي يدفعونها إلى المافيا من وعاء ضرائبهم.

ب- العنف في مواجهة الدولة

إذا لم تفلح المنظمة الإجرامية في استخدام الرشوة أو التهديد لإخضاع السلطات العامة لها؛ فإنها تلجأ إلى استخدام العنف ضد السلطات بهدف إضعاف هيكل الشرطة والقضاء بل والسلطة العامة ككل، وقد شهدت ايطاليا فترات اهتزت فيها السلطة العامة بسبب اعتداءات جسيمة كانت تحدث دائما عند التضييق على المافيا أو حين تشعر أن مصالحها معرضة للخطر، ومن ذلك سلسلة الاغتيالات للقضاة ورجال السياسة الذين انتهجوا سياسة معادية للمافيا، كرد فعل على سياستهم. وقد بلغ الصدام بين المنظمات الإجرامية والدولة أقصاه في كولومبيا أثناء حرب الكوكايين حيث تراجعت السلطات الكولومبية

أمام العنف المتزايد من طرف هذه المنظمات الإجرامية وألغت اتفاقية التسليم التي كانت قد أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

رابعا: أبعاد الجريمة المنظمة

لا شك في أن الجريمة المنظمة بما وصلت إليه من قوة وتنظيم وسيطرة تشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، وتمثل هجوما مباشرا على السلطات التشريعية والتنفيذية، بل تتعدى سلطة الدولة نفسها، فضلا عن إخلالها بالتنمية واستنفاذ مكاسبها؛ إذ إنها تستهدف الضعف البشري وتستفيد منه باستخدام شرائح من المجتمع وتحيطها بشباكها إلى درجة الاستعباد من أجل استخدامها في الأعمال غير المشروعة، وعلى ما ذكر سابقا يمكن تلخيص أبعاد ومظاهر الجريمة المنظمة في الأبعاد التالية:

1- البعد الاجتماعي

تؤثر الجريمة المنظمة سلبا على المجتمع، وتؤدي إلى اهتزاز القيم الإنسانية و الخلقية له، كما تؤثر على الفرد والجماعة الذين يعيشون فيه، ويشمل الخطر على الأفراد فقدانهم الأمن وانتشار العنف وضعف أجهزة الدولة على المنظمات الإجرامية. وبالتالي سيكون الفرد عرضة لأن يكون ضحية أعمال العنف أو عرضة للتهديد والإكراه في القيام بأعمال إجرامية لصالح تلك المنظمات أو التستر على أعمالها أو بوقوعه ضحية الأعمال الإجرامية مثل إدمانه للمخدرات، وهذا يشكل مساسا واعتداء مباشر على حقوق الإنسان الأساسية المقررة طبقا للمواثيق الدولية ذات الصلة وفي تقرير عن وزارة العدل الأمريكية يقول أن ما يزعج خبراء الجريمة أن عددا متزايدا من القتلة لا يعرفون ضحاياهم معرفة شخصية حتى أصبحوا يسمونها جرائم الغرباء للغرباء[2].

2- البعد السياسي

تمثل المنظمات الإجرامية خطرا مباشرا على سيادة الدولة على أراضيها بما تمثله أعمالها غير المشروعة من اعتداء على سيادة الدولة المستهدفة في نطاق أعمالها الإجرامية سواء كانت الدولة مسرحا للعبور فقط أو كانت هدفا مباشرا للعمليات الإجرامية؛ إذ أن كلا الأمرين يتطلب اختراق أجهزة تنفيذ القوانين والأجهزة الإدارية والحكومية والسلطات المختلفة في الدولة للحفاظ على هذا النشاط غير المشروع

[1]- أحمد فاروق، مرجع سابق، ص99.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص45.

واستمراره، ويتضاعف هذا الخطر بكونه ليس خطرا يمكن مواجهته بالقدرة العسكرية للدولة؛ ولكن بمثابة تحد لقدرات الدولة وسيادتها على أراضيها وسلب عناصر القدرة منها على فرض الأمن والاستقرار الوطني؛ هذا بالإضافة إلى أن الإجرام المنظم يؤدي إلى فقدان الثقة بالدولة وأجهزتها المختلفة.

3- البعد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي الدافع الأساسي والمحرك الرئيسي لكارتلات الجريمة المنظمة حول العالم، حيث تسعى هذه المنظمات الإجرامية من خلال أعمالها (كالسرقة، والقتل، والتهديد، والرشوة...الخ) إلى تحقيق مكاسب مالية والوصول إلى الثروة. وعند تراكم هذه الأموال لدى هذه المنظمات تقوم بتوظيفها في بعض المشاريع الاستثمارية والتجارية في الدولة. وهنا يزداد الأمر خطورة على المجتمع؛ لأن هذه المنظمات أو المجرمين القائمين بالعمل الإجرامي المنظم لا يحترمون القوانين، حيث يلجؤون إلى استخدام الوسائل غير الشرعية التي تحقق لهم السيطرة بصورة أقل تكلفة، وتتمثل بعض أساليبهم غير المشروعة في الرشوة، والتهرب من الضرائب والمضاربات، وما يترتب على ذلك من نتائج ضارة على الدولة بالإضافة إلى تفشي الجرائم الأخرى وعدم الشعور بالأمان اللازم للاستثمار والتنمية[1].

خامسا: علاقة الجريمة المنظمة بالاقتصاد الخفي

تمارس عصابات الجريمة المنظمة نشاطها الإجرامي من خلال توريط بعض ضعاف النفوس من العاملين في الأجهزة الرسمية للدولة لتستغل سلطاتهم الممنوحة لهم بحكم وظائفهم في الجهاز الإداري للدولة، وذلك لتسهيل ممارسة وتنفيذ نشاطها الإجرامي، ولتعطيل قوى العدالة والملاحقة البوليسية من الوصول إليهم. وتلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى عدة طرق في تعاملها مع الأنظمة الحكومية وشبه الحكومية الرسمية في شكل خطوات متتابعة ومتلاحقة هي:

1- الخطوة الأولى: اختراق الاقتصاد الرسمي

تقوم المنظمات الإجرامية باختراق الاقتصاد الرسمي سواء بتجنيد أو زرع عناصر فاسدة فيه، أو من خلال أساليب الإغراء أو أساليب التهديد والإرهاب، أو استخدام أساليب التوريط والضم لشبكات ومنظمات الفساد؛ حيث يتم الوصول إلى فرد أو مجموعة أفراد انحرفوا أو ممن تسول لهم أنفسهم الانحراف أو من لديه استعداد للانحراف، وضمه إلى منظمة الفساد أو عصابة المجرمين، حيث تستهدف

[1]- مختار شلابي، مرجع سابق، ص19.

أصحاب القرارات ومن بيده إدارة شؤون الاقتصاد والتجارة، ومن خلال هذه الأساليب يتم اختراق الأجهزة الأمنية أيضا وإقامة شبكات فساد فيها، حيث لا تكتفي بمن تم زراعتهم وتجنيدهم ولكن تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك، وتقوم برشوة المسؤولين وإغرائهم أو تخويفهم وتهديد الذين لا يقبلون الرشاوي وذلك من أجل شل فاعلية أجهزة الدولة المختلفة، وهناك العديد من الطرق للوصول إلى أهدافهم.

أ- أدوات الإلهاء وإثارة الشكوك

تتبع المنظمات الإجرامية أساليب أخرى مع الأفراد يقاومون الأساليب السابقة المتمثلة في الإغراء والتهديد بتشويه صورهم في المجتمع وتلفيق التهم لهم لهؤلاء للشرفاء في الأجهزة التنفيذية خاصة، كوسيلة لإلهائهم عن متابعة عمليات مكافحة والفساد والجريمة الاقتصادية المنظمة، وشغلهم عنها بمشاكلهم الذاتية الخاصة وبالتالي التخلص منهم ولو جزئيا أو مؤقتا حتى تتمكن هذه المنظمات من إكمال سيطرتها ومخططاتها.

ب- أدوات تعطيل العدالة وإشاعة الظلم

إضافة إلى ما سبق تقوم المنظمات الإجرامية بتعطيل العدالة وإشاعة الظلم حتى تخلق حالة من البؤس واليأس تضيع فيها الحقوق وتصبح الأمور منفلتة في كل شيء، وفي هذه الظروف المناسبة يصبح ممارسة العمل الإجرامي أمرا سهلا، و يكون من الصعب كشف خيوط الجريمة وتحديد الأطراف المشاركة فيه.

2- الخطوة الثانية: التمركز في الاقتصاد الرسمي

عادة ما تعقب هذه الخطوة عملية الاختراق؛ حيث يتم تمركز خلايا الفساد التي تم زرعها بالقرب من موقع السلطة الأولى أو في أقرب مكان من هذه السلطة، فيقوم متخذ القرار بحكم المسؤوليات الملقاة على عاتقه وبحكم الواجبات الوظيفية المكلف بها بإسناد بعض الصلاحيات وتفويض السلطة إلى بعض معاونيه، وفي نفس الوقت يأخذ منهم الاستشارات ويخضع لتأثيراتهم، فكلما تمركز رجال التنظيم الإجرامي في هذه المواقع كلما كان تأثيرهم كبيرا وسهّل من تحقيق أهدافهم[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص57.

3- الخطوة الثالثة: التوسع داخل القطاع الرسمي

في هذه الخطوة تبدأ الشبكات الإجرامية داخل المؤسسات الرسمية بالتوسع لتصبح مهمتها ضم عناصر وأفراد آخرين، وأن تمتد أطرافها لتأخذ شكل الإخطبوط في داخل كافة أنحاء الكيان الإداري، وأن تحكم من خلال هذه الأطراف الممتدة والمتوغلة والمنتشرة، وتتحكم في سير العمل واتجاهاته وأنشطته.

4- الخطوة الرابعة: التحكم وتوجيه الاقتصاد الرسمي

وفي هذ المرحلة تكون العصابة الإجرامية قد سيطرت على الكيان الإداري الذي تعمل فيه، وأشاعت الفساد في كل أجزائه وكل مكوناته؛ وبالتالي تحول الاقتصاد الرسمي إلى إطار يحمي الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تقوم بها هذه المنظمات.

ولا تستطيع عصابات الإجرام المنظم أن تستمر في ممارسة العمليات والأنشطة الإجرامية دون أن يكون هناك مجتمع محابي للجريمة ويساعد عليها، ويوفر الدعم لها أو على الأقل لا يعمل على مكافحتها والتصدي لها ومقاومة المنحرفين، ومن ثم تسعى عصابات الإجرام المنظم إلى إيجاد مجتمع ضعيف وغير متماسك ومفكك وممزق النسيج وشديد السلبية؛ حيث تستخدم عصابات الجريمة المنظمة عدة وسائل أهمها:

أ- إحداث التوتر والقلق المصاحب بالخوف والانفعال الزائد نتيجة تراجع مستوى المعيشة وتردي الأوضاع الأمنية، واتساع العنف اللاعقلاني بين الأفراد دون أن تتم معالجته أو وضع ضوابط للتعامل معه ووقفه، واشاعة الجرائم المصاحبة للعنف الدموي (قتل الآباء، قتل الأزواج، قتل الأبناء، الاعتداء على الأقارب، الاعتداء على الجيران ...الخ).

ب- إشاعة الصراع أو التطاحن بين الأفراد بعضهم ببعض، وبين الجماعات بعضها ببعض داخل المنظمات والشركات والمشروعات وتكوين تنظيمات غير رسمية وتنظيمات عرفية عنصرية داخل كل مؤسسة وشركة ومشروع، وجعل المهمة الرئيسية لكل منهم هي إفشال الآخر وعدم إعطائه فرصة للتقدم.

ت- استخدام الإغراء والغواية والفساد بكل أشكاله وأنواعه من أجل التوريط والانخراط في مجموعات الفساد ومنظماته، وفي الوقت ذاته لإحكام السيطرة على كل المتورطين من خلال ملفات الإدانة ومستندات الفساد التي يتم تجميعها عنهم خلال عمرهم الوظيفي، والتي يتم استخدامها أساسا

للابتزاز ولضمان استمرارية عمل الموظفين والمسؤولين مع المنظمة الإجرامية، والتهديد لهم ولأسرهم بالفضيحة إذا لم يستجيبوا لما يملى عليهم.

ث- استخدام الإفقار والتجويع للقوى المناوئة وغير الراضخة لمنظمات الجريمة لتحقيق عدة أهداف؛ من بينها محاولة جذبهم للانضمام لمنظمة الجريمة، أو إفقادهم القدرة على مواصلة الحياة وجعلها صعبة عليهم وشغلهم بمتطلباتها حتى لا يلتفتوا إلى ما يمارس من إجرام ضدهم وضد غيرهم[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص61.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر الفساد أحد أهم أنشطة الاقتصاد الخفي ونتيجة له في آن وأحد؛ فانتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية في الدولة وتغلغلها يؤدي إلى تغذية الفساد من خلال تحمل هذه الانشطة لتكاليف البقاء في الخفاء واستمراريتها، هذه التكاليف تعتبر مداخيل وايرادات للفساد كرشوة الموظفين العموميين من أجل التستر على النشاط أو السماح بتمرير السلع. كما أن تمكن الفساد وانتشاره يؤدي الى توسع وازدهار الاقتصاد الخفي من خلال التسهيلات والمزايا التي يقدمها له، بل وحتى يقوم بحمايته.

هناك العديد من علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد الرسمي، كما أن هناك العديد من الآثار السلبية للأنشطة الخفية خاصة عند أخذ المكون الثاني من هذه الأنشطة في الاعتبار وهي الأنشطة المتعلقة بالجرائم الاقتصادية وعمليات غسل الأموال؛ حيث تمثل أموال المخدرات والجريمة المنظمة الشطر الأكبر من هذه الأموال غير النظيفة، والتي يسعى المجرمون إلى غسلها وإضفاء الشرعية عليها عبر ثلاثة مراحل تبدأ بالتجهيز وإعداد الأموال القذرة لإدخالها في النظام المصرفي العالمي عن طريق تجزئتها إلى وحدات صغيرة والتلاعب بالوثائق الرسمية التي تثبت هذه الأموال، ثم تأتي مرحلة التعتيم والتمويه وفيها يتم القيام بمجموعات معقدة وكثيرة من العمليات المصرفية من أجل الفصل بينها وبين مصادرها الحقيقة لتصعيب عملية المتابعة والملاحقة لهذه الأموال. وفي الأخير تأتي مرحلة الدمج أو الإدماج والتي يعاد فيها ضخ الأموال المغسولة في الاقتصاد العالمي باعتبارها أموال نظيفة.

هناك العديد من الطرق والأساليب المستخدمة في عمليات الغسل، وهي في تطور مستمر مع التطور التكنولوجي وتطور الاتصالات الدولية خاصة في ظل التحرير المالي وفتح الأسواق العالمية. ويعد التهريب أبسط وأقدم الطرق التي تستخدم في عمليات غسل الأموال كما تستخدم أساليب أخرى أكثر تطورا مثل الإيداعات المصرفية في البنوك، وشركات الواجهة، والقيام ببعض الأساليب العينية، والتحويلات والإيداع عن طريق البنوك وكذا التحويلات البرقية، الاستثمار في الأوراق المالية واستحداث بعض الأنظمة التكنولوجية الحديثة الأخرى.

عادة ما يطلق على الأموال المغسولة بالأموال الساخنة أو الأموال الحارة، وذلك لأنها لا تلبث إلا أن تعود إلى الأنشطة الإجرامية المدرة للأرباح الكبيرة في الاقتصاد الخفي، ثم يتم غسلها مرة أخرى وادخالها في النشاط الاقتصادي الرسمي على أنها أموال نظيفة تستثمر بشكل صوري في المشاريع المنتجة ومن ثمة تتكرر العملية باستمرار. فالاقتصاد الخفي يوفر الغطاء لهذه الانشطة ويحتويها فهو سبب لوجود هذه الانشطة وهو نتيجة لها في نفس الوقت، فكلما زاد حجم الاقتصاد الخفي وتمكن زادت الأنشطة الاجرامية بشتى الصور، وكلما زادت هذه الأنشطة كبر الاقتصاد الخفي واتسع وزادت قدرته على البقاء والاستمرار.

الفصل الرابع

الاقتصاد الخفي في الجزائر

تمهيد

لا يكاد يخلو اقتصاد أية دولة في العالم من جزء مهم منه ينشط بعيدا عن رقابتها، ومتملصا من اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط، ومتهربا من الحقوق والرسوم والواجبات التي عليه. فلم تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي محصورةً في أطر وطنية وجغرافية محددة بل، أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي كبير.

فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنظير لها، تبين حديثاً للاقتصاديين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية، وقد يبطئ معدلات النمو الاقتصادي؛ يتلخص ذلك السبب في مشكلة الاقتصاد الخفي الذي أصبح عائقاً أساسياً لأي عملية تنمية. وقد تزايد حجم الاقتصاد الخفي بشكل ملحوظ في معظم دول العالم ومنها الجزائر، والتي اصبحت تعاني بشكل كبير من هذه الظاهرة، فالتجربة الجزائرية التي اعتمدت على نمط المؤسسات العمومية، بينت العديد من الحقائق؛ منها قصور الجهاز الإنتاجي على المستويين الكمي والنوعي وندرة السلع وسوء التوزيع إضافة إلى الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري على مر السنين، كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الأنشطة الخفية واستفحالها. كما أن تزايد العبء الضريبي وتعقد الإجراءات وكثرتها، وكذلك الفساد الإداري وضعف الولاء للمؤسسات العامة بالإضافة إلى ضعف كفاءة المؤسسات الحكومية؛ تمثل قوى جذب ودفع للأفراد للانغماس في أنشطة الاقتصاد الخفي.

يتناول هذا الفصل دراسة الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الخفي في الجزائر، وذلك من خلال أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر.

المبحث الثاني: الملامح العامة للاقتصاد الخفي في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات مكافحة الاقتصاد الخفي في الجزائر.

المبحث الرابع: أثر الاقتصاد الخفي على النمو والموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر

لقد مرَّ الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بعدة مراحل وتحولات اتسمت كل مرحلة بخصائص ميزتها عن غيرها؛ حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اشتراكية هيمنت فيها الدولة على كل المجالات الاقتصادية والسياسية باستعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورا مركزيا في جميع الميادين من خلال إنشاء المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات المالية والمناجم واحتكار التجارة الخارجية ومركزية آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وتمويلها وتنظيم وإنتاج السلع والخدمات، وكذا التحكم في التوظيف والأجور والأسعار وغيرها، وقد حققت هذه الاستراتيجية بعض النجاحات في البداية؛ حيث نما الاقتصاد الحقيقي في المتوسط بأكثر من 6٪ ، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا؛ إلا أن اعتماد الدولة على الإيرادات البترولية وحدها في تمويل الخطط التنموية أدى إلى تعطلها وتوقفها مباشرة بعد انخفاض هذه الإيرادات نتيجة لانهيار أسعار النفط سنة 1986، ليدخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة أخرى تتميز بعدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات والمشاريع؛ مما أدى إلى فشلها وانخفاض مردودها. وفي هذه الفترة ارتفعت المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 69٪ سنة 1989، أي أن ما يعادل ثلثي الصادرات تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجات والمواد الضرورية لتدخل الجزائر بعدها في مرحلة أشد صعوبة بدخولها في أزمة أمنية خانقة (العشرية السوداء) وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبرى ناتجة أيضا عن التحول السريع إلى اقتصاد السوق.

كل هذه التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والاختلالات الهيكلية التي عرفتها ساهمت بشكل كبير في ظهور وتفشي الأنشطة الاقتصادية الخفية بين أفراد المجتمع، وهذا نتيجة حتمية لقصور الاقتصاد عن تلبية جميع حاجات الأفراد من العمل والسلع والخدمات، وكذلك من العملة الصعبة. وفيما يلي سيتم التطرق إلى المراحل التي مرَّ بها الاقتصاد الخفي في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الظهور (بعد الاستقلال إلى 1989)

تميزت بداية هذه المرحلة وبعد 132 سنة من الاحتلال بوضعية اقتصادية صعبة جدا تمثلت في غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الصبغة الحرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية. وكانت حوالي 90٪ من النشاطات الصناعية والزراعية بيد الأوربيين الذين تركوا فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين عند مغادرتهم الجزائر؛ وأخذ مدخراتهم ورؤوس أموالهم معهم. وأمام هذه الوضعية الصعبة كان لابد للسلطات الجزائرية أن تؤسس لنفسها منهجا

اقتصاديا مستقلا للنهوض من جديد اعتمدت فيه على تأسيس لجان التسيير للمستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل الأوربيين، والمساهمة في المؤسسات الفرنسية الباقية في البلاد واستعادة جزء منها، ثم إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد وتأميم البنوك الأجنبية. وتعتبر هذه المرحلة عبارة عن مرحلة نهوض بالاقتصاد إلى أن تمكنت الجزائر من تأميم الموارد الباطنية (سنة 1971)، وتمكنت معها من رسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية في مخططات وطنية تنموية اتسمت بالنجاح الأولي نتيجة حصولها على التمويل اللازم والدعم الكبير من طرف الدولة، وازدهرت الاستثمارات الكبرى خاصة تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع التشييد البناء، وانخفضت البطالة وتحسن المستوى المعيشي للأفراد وحققت الدولة معدلات نمو مرتفعة؛ إلا أن هذه المرحلة لا تخلو من بعض الانعكاسات السلبية، فنظرا لاستعمال سعر صرف عالي القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال ولوازم الإنتاج المستوردة إضافة إلى سياسة التشغيل التي لا تخضع للعرض والطلب أو الاحتياجات الحقيقية للعمالة. كل هذه السياسات التوسعية مع النمو الديمغرافي أدت في النهاية إلى وجود سوق داخلي كبير لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته في ظل ركود القطاعات الأخرى، وقد تم تلبية هذه الحاجات عن طريق الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع المديونية بشكل كبير لتصل إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعد أن كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970؛ كل هذا أدى إلى بروز الأنشطة الاقتصادية الخفية وتمكنها من الانتشار شيئا فشيئا[1].

بعد سنة 1980 تفاقمت أزمة المديونية بشكل كبير مما خلق صعوبات تمويلية كبيرة، تلتها أزمة النفط سنة 1986 (الصدمة البترولية العكسية)؛ حيث انهارت أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير جدا من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، وذلك لأن المحروقات تشكل أكثر من 97% من الإيرادات الجزائرية (انخفض سعر البترول من 30 دولار عام 1985 إلى 14 دولار عام 1986)، وبعد هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حقيقية؛ حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتمويل جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج، كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل.[2]

[1]- ساحل فاتح، شعباني لطفي، أثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، ديسمبر2005 ، ص03.

[2]- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، افريل2004، ص04.

بلغت نسبة البطالة 18.1% عام 1989 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم الى 10% في نفس السنة؛ كل هذه العوامل أدت إلى عدم الاستقرار وإلى تكون مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين الطلب والعرض الكليين، الأسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الاختلالات التي كان لها الأثر الأكبر في تدعيم أركان الاقتصاد الخفي وتوطيده.

من جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في السواق الرسمية. كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة خلق حوافز قوية للتهرب الضريبي واللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية. والجدول التالي رقم (11) يبين حجم الدخل الخفي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و1990.

جدول رقم (11) تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)

(مليون دينار جزائري)

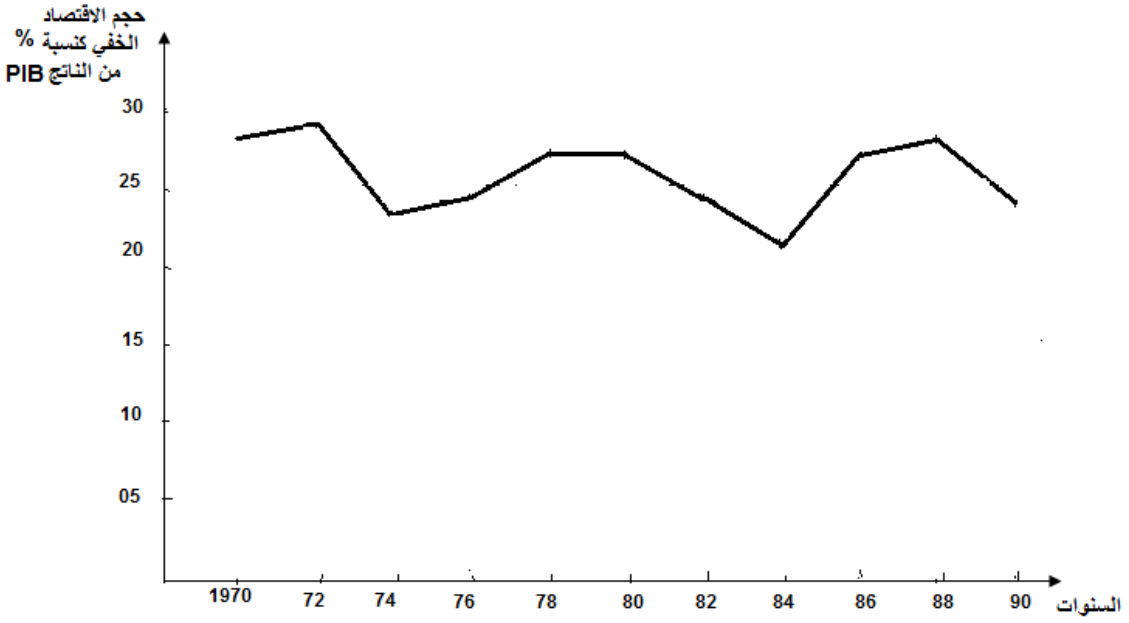
السنوات	الدخل الخفي	نسبة الدخل الخفي PIB %
1970	6829.009	%28
1972	8883.809	%29
1974	12857.955	%23
1976	17571.724	%24
1978	28242.444	%27
1980	44604.417	%27
1982	50079.934	%24
1984	55833.673	%21
1986	79636.704	%27
1988	98356.680	%28
1990	132802.176	%24

المصدر: بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، 2006 /2007، ص ص (332-333).

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين 6829.009 مليون دينار جزائري كحد أدنى و132802.176 مليون دينار جزائري كحد أقصى، وأن متوسط نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970–1990) حوالي 25.6%، وهي نسبة مرتفعة لا يمكن الاستهانة بها.

رغم عدم التصريح بالقطاع الخفي رسميا في تلك المرحلة؛ إلا أن بروزه وانتشاره كان نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، وكذا التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري آنذاك، إضافة إلى ذلك انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 1982 لتعرف انزلاقا شديدا عام 1986؛ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بحوالي 50% خلال سنة واحدة من 13 مليار دولار عام 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986. وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا إلى فرض سياسة تقشفية تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان[1]، هذا ما ولّد نقصا كبيرا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، وكان ذلك حافزا لظهور ما يعرف بتجارة الحقيبة أو "الطراباندوا" والبيع تحت الطاولة. ولعل هذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي من 21% سنة 1984 (قبل الأزمة البترولية) إلى 27% و 28% سنتي 1986 و 1988 بعد الأزمة.

شكل رقم (16) تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر (1970–1990)



المصدر: تفريغ بيانات الجدول رقم (11)

من خلال الشكل رقم (16) أعلاه يلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بين سنتي 1970 و 1990 كان محصورا في المجال 21٪ إلى 29٪، وهي نسب مرتفعة جدا بمتوسط يقدر بحوالي 25٪؛ أي أن ما يعادل ربع الاقتصاد الجزائري يمارس بصفة غير رسمية ولا تستفيد الدولة منه بصورة مباشرة.

المطلب الثاني: مرحلة الانتشار(1990-2000)

شهد الاقتصاد الجزائري أواخر ثمانينيات القرن الماضي صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط (الصدمة البترولية العكسية 1986)، وظهرت المساوئ الجلية للتخطيط المركزي؛ حيث عانت الجزائر من ركود اقتصادي شديد وفشل في المخططات المنتهجة، وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، وارتفاع الديون الخارجية ومعدل خدمتها؛ كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات التي شهدت ندرة شديدة في الأسواق الجزائرية. كما تميزت هذه المرحلة إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية بأزمة أمنية واضطرابات سياسية كبيرة أثرت بشكل كبير على كل النواحي وعلى المكانة الخارجية للجزائر، كما شهدت تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي، والتي أفضت إلى إعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994 التي بلغت 26.5 مليار دولار عام 1993، 75% منها واجب السداد بين 1990 و1993، وذلك بعد عجز الدولة عن دفع أعباء ديونها الخارجية. وبدأت الجزائر تتحول شيئا فشيئا إلى الاقتصاد الليبرالي وهذا قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التجربة الفاشلة في ظل النهج الاشتراكي، وأمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 عن طريق المفاوضات السرية التامة تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 30 مليون دولار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير؛ حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة وثم إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، وهذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار بحيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة وقوى العرض والطلب، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مواصلة الإصلاحات وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة، وترشيد عملية الاستهلاك والادخار، والسماح للخواص بالاستيراد وهذا بداية لتحرير التجارة الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 400 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط [1].

[1] – موسى رحماني، الإصلاحات " الاملاءات " بين منطق الفرض وواقع الرفض، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، 2005، ص03.

تم خلال هذه المرحلة إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي ينص على فتح فروع للبنوك الأجنبية واستقلالية البنك المركزي، وبالتالي وضع النظام المصرفي على مسار الانتقال إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية.

كما تم تخفيض قيمة الدينار بشكل كبير من 9 دينار لكل 1 دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل 1 دولار في مارس 1991، ثم إلى 22 دينار لكل 1 دولار في سبتمبر 1991. وظل هذا الانخفاض مستمرا حتى سنة 1994.[1]

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وكان برنامج التثبيت الاقتصادي يهدف إلى توفير الاستقرار الاقتصادي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير المرتبطة بإدارة الطلب الكلي التي تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة و المرتبطة بالسياسة المالية والنقدية وعادة ما تكون هذه التدابير قصيرة المدى (سنة واحدة)، ثم تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على قرض موسع لمدة 3 سنوات ابتداء من ماي 1995 إلى ماي 1998 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد، من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إعادة تنظيم القطاع الإنتاجي العمومي (الصناعة، البناء، الفلاحة ...الخ)، وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.

- تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل وتفشي ما يعرف بتجارة الحقيبة وتوجه الشباب والبطالين إلى "الطراباندو" و البازار والطرق غير المشروعة في المعاملات التجارية والاقتصادية؛ مما دعم وسيلة التهرب من دفع الضرائب وعدم التصريح بالمداخيل.

[1] - سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009، ص ص (52-53).

– زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا وفي الأعمال المنزلية التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم.

– التشغيل غير المستقر للمسنين والعمال الدائمين أو المسرحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية أو الخاصة إثر تقليص العمال.

– إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988 وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة وغير متابعة.

– انتشار عمالة الأطفال في المدن الصغيرة والقرى نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي للأسر.

– الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية.

– في بداية 1991 شرعت الدولة بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الضريبي عن طريق إنشاء ضرائب جديدة: TVA، IRS، IRG. وتدعم هذا الإصلاح أكثر بظهور قانون المالية سنة 1992 والذي حدد النسب التطبيقية لكل أنواع ضرائب النظام الجديد وأهم ما ورد في هذا النظام يمكن حصره فيما يلي:

– أن يكون قادرا على تحقيق الأهداف الضريبية الثلاثة (المالي، والاقتصادي، والاجتماعي).
– تجنيد إجراءات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة والفصل بين الجباية البترولية والعادية.
– عدالة النظام الضريبي وأن يتسم بالبساطة والانسجام مع الدول الأخرى.
– إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة TVA والذي يتضمن أربع معدلات: 7%، 13%، 21%، 40%.
– إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.
– إدخال الضريبة على أرباح الشركات IBS، بتطبيق معدل عادي قيمته 42% ومعدل مخفض بـ5% للأرباح المعاد استثمارها.

لقد عرف هذا الإصلاح الضريبي عدة تعديلات على جميع الضرائب سواء في المعدلات الضريبية أو مجال تطبيقها قصد زيادة فعاليته من خلال تخفيف العبء الضريبي على المكلف؛ إلا أن هذا الإصلاح لم يدعمه إصلاح الإدارة الضريبية؛ مما انعكس سلبا على النتائج المحققة[1]. كما أنه لم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفطي وغير النفطي، وهذا ما يتجلى من خلال هيكل الجباية العادية

[1]- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، منشورات بغدادي، 2003، ص13.

العائدة للدولة؛ حيث أنها على مدار الفترة 1993–2000 كانت تتراوح ما بين 33.4% و 47.99%؛ مما يدل على أن وزن الجباية النفطية ما زال مهيمنا.

رغم هذه الإصلاحات ونتيجة للتحول السريع الذي قامت به الجزائر عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تطورا سلبيا خاصة في بدايات الإصلاح والتحول إلى اقتصاد السوق.

– نمو سلبي للناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية؛ مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (–15.7%).

– إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار، وهذا باستثناء سنتي 1990 و 1991.

– ارتفاع كبير لنسبة التضخم الناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار؛ حيث بلغت نسبته 29% سنة 1994 و 29.5 سنة 1995[1].

– تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي؛ إذ انتقل معدل البطالة من حوالي 15% سنة 1986 إلى 20% سنة 1990 ليصل إلى 29.25% سنة 1993.

– انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.

إضافة إلى ذلك لا يمكن إهمال جانبا مهما ومؤثرا للغاية مرت به الجزائر في تلك المرحلة وهو الاضطرابات السياسية والأمنية الحاصلة بعد سنة 1990، وما نتج عنها من آثار سلبية جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وغياب ثقافة الدولة عن المسؤولين حيث ارتفع معدل الفساد والإجرام والاحتيال وتدهورت ظروف معيشة السكان وانخفض الدخل المتوفر للأسر بـ 20% والذي يعود أساسا إلى تقلص مداخيل الأجراء بنسبة (–38.7%)[2]. وفي مقابل ذلك تطور الاقتصاد الخفي وازدهر لأنه الملجأ الوحيد للسكان من أجل تأمين متطلبات معيشتهم؛ حيث بلغ حجم الاقتصاد الخفي (كنسبة من الناتج الداخلي الخام) في الفترة بين 1990–1999 حوالي 26.7%.

[1]- ساحل فاتح، شعباني لطفي، مرجع سابق، ص11.

[2] – منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي– أوهام وحقائق– الدورة العادية24، سنة 2004، ص78.

جدول رقم (12) تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

(مليون دينار جزائري)

السنـوات	الدخل الخفي	نسبة الدخل الخفي PIB %
1990	132802.176	%24
1991	189504.637	%22
1992	285057.801	%27
1993	332071.884	%28
1994	452849.254	%30
1995	507379.396	%25
1996	644048.228	%25
1997	862185.652	%31
1998	849752.297	%30
1999	819914.110	%25

المصدر: بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، 2007/2006، ص 333.

من خلال الجدول رقم (12) أعلاه نلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين 133 مليار دينار جزائري كحد أدنى و820 مليار دينار جزائري كحد أقصى، وأن متوسط نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-1999) هي 26.7%.

سجلت أعلى نسبة للاقتصاد الخفي سنة 1997 بـ31% من إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB)، وهذا كله راجع كما سبقت الإشارة إليه إلى الآثار السلبية الناجمة عن سرعة التحول إلى اقتصاد السوق، وما ينتج عنه من اختناقات واختلالات هيكلية يمكن القول أنها عادية في ظل أي تحول من نظام اقتصادي معين إلى نظام آخر، كما أن تخلي الدولة ولو جزئيا عن حماية المؤسسات العمومية المتعثرة بإصدار مرسوم تشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، ينص على إمكانية إفلاس المؤسسات العمومية مثلها مثل باقي المؤسسات الخاصة عند تعثر ديونها وعدم إمكانية السداد، وإلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس وما نتج عنه من حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح

عمالها الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على إعالة أسرهم ولو بطرق غير مسجلة؛ أو بعبارة أخرى الانخراط في الاقتصاد الخفي، والجدول التالي رقم (13) يوضح عدد العمال المسرحين وعدد المؤسسات التي تم غلقها بين (1994-1997).

جدول رقم (13) تطور تسريح العمال وغلق المؤسسات خلال الفترة 94-97

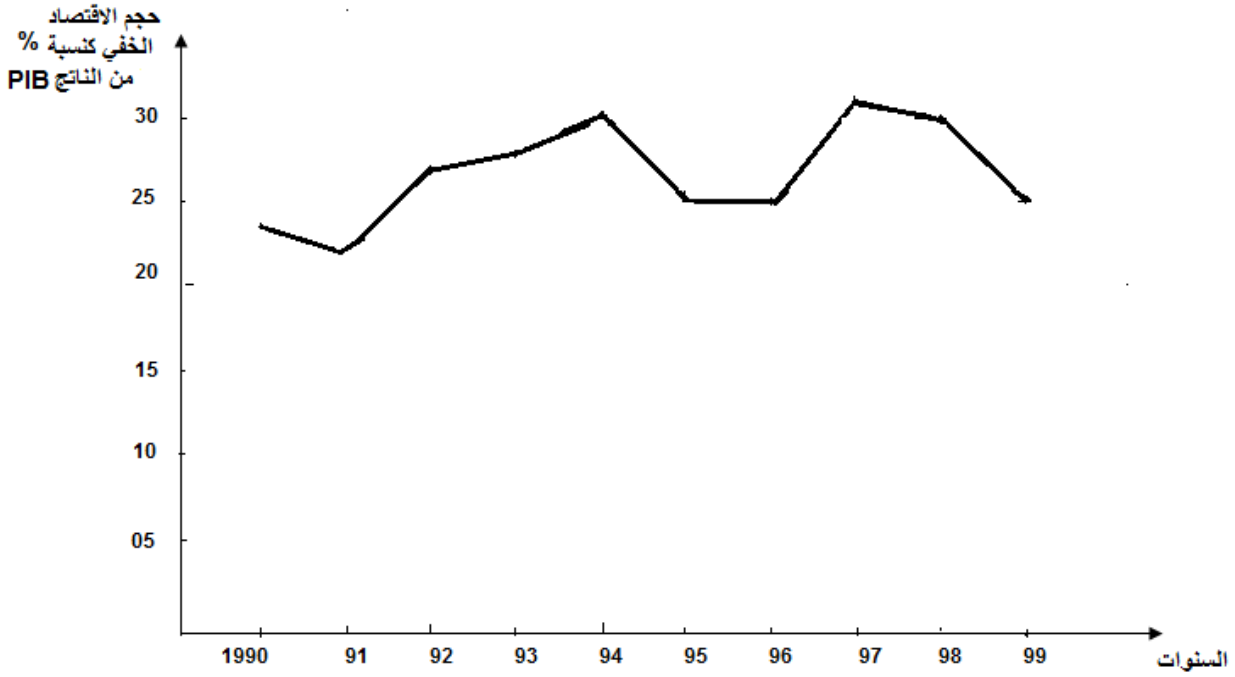
السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم غلقها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: ساحل فاتح، شعباني لطفي: آثار و انعكاسات برنامج التعديل هيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2006، ص13.

من خلال الجدول رقم (13) أعلاه نلاحظ أن عدد العمال المسرحين بين (1994-1997) قد بلغ حوالي 519881 عامل. وهذا يظهر مدى قسوة القرارات الاقتصادية حين تتعارض مع المصالح الاجتماعية، ومدى الغبن الذي نال من العائلات الجزائرية التي انخفض متوسط دخل الفرد فيها من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997[1]. ولعل ارتفاع عدد المؤسسات المغلقة وعدد العمال المسرحين خاصة سنة 1997 إضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها هو ما رفع من نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى 31% سنة 1997.

[1]- روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2003، ص07.

شكل رقم (17) تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بين (1990-1999)



المصدر: تفريغ بيانات الجدول (13).

من خلال الشكل رقم (17) أعلاه يلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بين سنتي 1990 و 2000 كان محصور في المجال 22٪ إلى 31٪، وهي نسب مرتفعة جدا؛ أي أن ما يعادل تقريبا ثلث الاقتصاد الجزائري يمارس بصفة غير رسمية ولا تستفيد الدولة منه بصورة مباشرة.

المطلب الثالث: مرحلة التمكن (2000- 2016)

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها؛ كما استطاعت الجزائر الخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعصف بالبلاد. وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي وباسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، وبارتفاع كبير في أسعار البترول العالمية وعائداته بالنسبة للجزائر وبالتالي ارتفاع الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما تم تحقيق نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، وتعزيز الوضعية المالية الخارجية بشكل كبير؛ حيث بلغت الاحتياطات الرسمية أكثر من 110 مليار دولار نهاية 2007، وفاقت الإيرادات النفطية الجزائرية 77 مليار دولار سنة 2008.

جدول رقم (14) تطور عوائد المحروقات الجزائرية (2000-2016) الوحدة (مليار دولار)

السنوات	عوائد المحروقات
2000	21.06
2001	18.53
2002	18.11
2003	23.99
2004	31.55
2005	45.59
2006	53.61
2007	59.61
2008	77.19
2009	44.42
2010	57
2011	71.66
2012	70.57
2013	63.66
2014	58.36
2015	33.08
2016	27.88

المصدر: بنك الجزائر (النشرات الإحصائية2000-2016) www.bank-of-algeria.dz

تمكنت الجزائر من تخفيض الدين الخارجي من 28.3 مليار دولار عام 2000 إلى 5.41 مليار دولار عام 2009، واستطاعت السيطرة نسبيا على معدلات التضخم في حدود أقل من 5% تقريبا، بعد ما وصل إلى معدلات قياسية في سنوات 1994 و 1995 بـ29.05% و 29.78%.[1]

يلاحظ أن الجزائر خسرت نصف إيراداتها من المحروقات سنة 2015 و2016 (من 60 مليار دولار إلى 30 مليار دولار)، وهذا راجع للانخفاض الشديد في أسعار النفط، وهو ما سينعكس سلبا على التوازنات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

[1] – سحنون فاروق، مرجع سابق، ص61

رغم كل هذه التحسنات في الوضعية الاقتصادية الكلية، إلا أنه يلاحظ استمرار الكثير من المشاكل العالقة، ومنها بقاء معدلات مرتفعة من البطالة. والجدول رقم (15) التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر.

جدول رقم (15) تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2015)

السنوات	عدد البطالين (مليون)	معدل البطالة%
2000	2.42	29.7
2001	2.33	27.3
2002	2.4	28
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.44	15.3
2006	1.24	12.3
2007	1.37	13.8
2008	1.16	11.3
2009	1.07	10.2
2010	1.08	9.96
2011	1.06	9.97
2012	1.25	11.0
2013	1.17	9.83
2014	1.15	10.6
2015	1.27	11.58

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول السابق رقم (15) نلاحظ انخفاض ملموس لمعدلات البطالة من 29.7% سنة 2000 إلى دون 10% سنة 2010 و11.58% سنة 2015؛ إلا أن هذه النسبة كما يرى الخبراء لا تعبّر عن الواقع الحقيقي لمشكلة البطالة في الجزائر و التي يحس بها المواطنين بالدرجة الأولى. وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرة صدرت عنه يوم 26 جانفي 2011 بأن نسبة البطالة في الجزائر

تتجاوز 20%[1]، وأن سكان الجزائر في سن صغيرة ويزيدون بسرعة لذلك تحتاج الجزائر إلى معدلات نمو عالية حتى تتمكن من استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أشارت تحليلات جهات أخرى مثل البنك الدولي إلى أن هناك مشكلة جمود في سوق العمل الجزائري.

فالقوى العاملة تنمو بمعدل يتراوح بين 2.5 و 3% سنويا. ولمجرد تثبيت البطالة على معدلها الراهن واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، قد تحتاج الجزائر إلى تحقيق نمو في غير قطاع الهيدروكربونات لا يقل عن 5% في كل سنة.[2]

وذلك راجع لارتفاع نسبة الشباب من إجمالي السكان وهو ما يولد ضغوطا كبيرة على سوق العمل، وبارتفاع معدل طلب العمل تحدث فجوة بين ما هو مطلوب وما هو معروض؛ لذلك تحتاج الجزائر إلى معدلات نمو مرتفعة وثابتة لتواجه الارتفاع المستمر في معدل طلب العمل. والجدول التالي رقم (16) يوضح النسبة المئوية لتوزيع سكان الجزائر حسب الفئات العمرية.

جدول رقم (16) النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة

السنوات	أقل من 15 سنة	من 15-65 سنة	أكبر من 65 سنة
1975	%47.6	%48.2	%4.2
1990	%42.0	%54.4	%3.6
2005	%28.1	%66.6	%5.3
2010	%27.7	%66.9	%5.4
2015	28.4	%65.9	%5.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2008، 2011، 2015.

من خلال الجدول (16) أعلاه نلاحظ أن فئة السكان بين سن 15 و 65 سنة تمثل نسبة عالية جدا بأكثر من 65% من إجمالي سكان الجزائر. ومن المعلوم أن هذه الفئة بالذات هي المعنية بالعمل والتي يطلق عليها بالفئة النشطة في المجتمع، وبارتفاع نسبتها يزداد الطلب على العمل؛ وهذا ما يولد ضغوطا على سوق العمل في الجزائر، والذي بدوره يعجز عن استيعاب كل الداخلين فيه؛ مما يضطرهم

[1] – نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011، ص02.

[2] – جويل توماس برناتيه، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر 2011، www.imf.org

إلى البحث عن حلول أخرى يجدونها في أنشطة الاقتصاد الخفي، وهذا ما يعرف بالعمل القصري في الاقتصاد الخفي؛ أي أنهم مرغمون على العمل فيه ولم يختاروه بمحض إرادتهم، وهذا ما يؤدي إلى ازدهار وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي. ويعزز ذلك ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن وارتفاع مستوى الكثافة السكانية في الحضر ونزوحها من الريف وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (17):

جدول رقم (17) الكثافة السكانية وتوزيعها بين الحضر والريف

السنوات	**1970**		**1980**		**2008**		**2010**		**2015**	
عدد السكان (مليون)	--		--		34.64		36.71		39.11	
التوزيع	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
النسبة المئوية	%39	61%	%44	%56	%65	%35	%66.5	%33.5	%75.5	%24.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2011– 2016).

من خلال الجدول (17) أعلاه نلاحظ ارتفاع مستمر في نسبة الكثافة السكانية في المدن مع مرّ الزمن، في حين تنخفض في الأرياف؛ وهذا راجع لظاهرة الهجرة الداخلية التي تزايدت حدتها خلال التسعينات. هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب على العمل في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، فلا تستطيع برامج التشغيل المسطرة أن تستوعب هذا الحجم الكبير من البطالة، وبالتالي تجد طريقها إلى الأنشطة الخفية غير المسجلة. وهذا ما يسهم في ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي، والجدول التالي رقم (18) يوضح تطور حجم التشغيل في القطاع الرسمي وغير الرسمي في الجزائر.

جدول رقم (18) حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر 1992-2006

الوحدة بالآلاف

السنوات	1992	1997	1999	2003	2006
التشغيل في القطاع غير الرسمي	688	1131	91	1249	2000
التشغيل في القطاع الرسمي	4286	64864	5162	6027	7000
التشغيل الإجمالي	4974	5815	6073	7276	9000
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل	%13.8	%19.4	%15	%17.2	%27

Source : CNES, rapport sur le secteur informel: illusions et réalités, 2004, p75.

من خلال الجدول (18) أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل؛ حيث بلغت 27% سنة 2006، وهذا نتيجة حتمية لعدم توافر مناصب شغل في الاقتصاد الرسمي؛ مما يدفع بالأفراد إلى البحث عن عمل حتى ولو كان في النشاطات غير الرسمية. وهذا ما يؤدي إلى نمو وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي الذي فاقت نسبته في الجزائر33% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

كما تراوح حجم الدخل الخفي سنة 2000 حوالي 1504 مليار دينار و 5010 مليار دينار سنة 2013، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (19) :

جدول رقم (19) تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر (2000-2013).

السنـة	النـاتج الـداخلي الخـام PIB(مليار دج)	نسبة الاقتصاد الخفي إلى PIB %	حجم الدخل الخفي (مليار دج)
2000	4098.8	%36.7	1504.25
2001	4235.6	%34.62	1466.36
2002	4455.3	%32.88	1464.9
2003	5264.2	%32.13	1691.38
2004	6150.4	%30.59	1881.4
2005	7563.6	%31.48	2381.02
2006	8520.6	%33.76	2876.55
2007	9306.2	%33.57	3124.09
2008	10993.8	%36.89	4055.61
2009	9968	%35.21	3509.73
2010	11991.6	%37.79	4531.62
2011	14526.6	%36.42	5290.58
2012	16115.4	%31.8	5124.69
2013	16569.3	%30.24	5010.55
المتوسط	**9268.52**	**%33.87**	**3136.62**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمراجع الآتية:

1 - بنك الجزائر (النشرات الإحصائية 2000-2014) www.bank-of-algeria.dz

2-Andreas Buehn, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010, P20.

3-Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016, pp17-21.

مـن خـلال الجـدول رقـم (19) أعـلاه نلاحـظ أن متوسـط حجـم الاقتصـاد الخفـي بـين سـنتي (2000-2013) بلغ 33.87% من إجمالي الناتج الداخلي الخام؛ أي أن أكثر من 3137 مليار دينار

يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة. وقد بلغ حجم الدخل الخفي سنة 2013 حوالي 5010 مليار دينار، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد تجذر الأنشطة الخفية في الاقتصاد الجزائري، وأنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا ولا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة، وهذا كله يحدث في غياب استراتيجية حكومية فعالة لاحتواء أنشطة الاقتصاد الخفي والاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها للاقتصاد الجزائري في حالة تسجيل هذه الأنشطة الخفية.

وقد قدر عدد العاملين في القطاع الخفي في الجزائر بأكثر من 1.249 مليون شخص سنة 2003 (مما يعادل عدد مناصب العمل في الفلاحة) أو نسبة 17.2% من مناصب العمل الإجمالية، وأكثر من 2 مليون عامل غير رسمي سنة 2015 بنسبة 27 % من إجمالي مناصب العمل[1].

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، القطاع غير المنظم أوهام وحقائق- ملخص الدورة العامة العادية الرابعة و العشرون، 2004، ص18.

المبحث الثاني: الملامح العامة للاقتصاد الخفي في الجزائر

إن تتبع الأنشطة الاقتصادية الخفية ليس بالمهمة السهلة أو البسيطة، وذلك راجع لتنوع تلك الأنشطة وتغلغلها في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وكذا قصور أدوات التحليل عن الإلمام بتفاصيل تلك الأنشطة لطبيعتها السرية والخفية في الأصل، ولعدم مشروعية النشاط وكذا عدم تعاون المتعاملين فيه بالكشف عن أنشطتهم ومداخيلهم الحقيقية من جهة أخرى. كما أن هذا التتبع والتحليل يتطلب وجود إدارات مختصة تتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق هذا التتبع.

يلاحظ أن جميع أنشطة الاقتصاد الخفي تندرج تحت نوعين رئيسيين وذلك حسب مشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء؛ فهناك أنشطة مشروعة بطبيعتها، وهناك أخرى غير مشروعة. بمعنى أن هناك أنشطة اقتصادية تمارس في الخفاء وفي نفس الوقت لا تمثل نشاط إجرامي، إنما يقوم ممارسوها بإخفائها من أجل التهرب من اللوائح والقيود التي تفرضها الحكومات على الأنشطة وكذا تجنب تكاليف إضافية كالضرائب والرسوم والتأمينات، فالفعل الاقتصادي هنا هو عمل شرعي لا تجرمه الدولة ولكن السلطات الضريبية كانت تنتظر من القائم به أن يبلغها عنه ويسجله في السجل التجاري؛ ولكن لم يفعل. في حين كان بالإمكان أن يذهب إلى المصالح التجارية ويقوم بتسجيل نشاطه واستخراج سجل له ثم يقوم بإبلاغ المصالح الضريبية ويقدم تصريحا بذلك، ومن ثم له الحق في أن يؤمن على نفسه في الضمان الاجتماعي. أما النوع الثاني من الأنشطة الاقتصادية الخفية فهي الأنشطة غير المشروعة، وهناك من يسميها بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة، وهذا النوع يتم في الخفاء لعدم مشروعيته أي أنه إجرام اقتصادي خفي. ويدخل في نطاقه كل جرائم المخدرات وغسل الأموال وكل عوائد الإجرام كالسرقة والرشوة والاختلاس، فالممارسون لهذه الأنشطة يخفونها لعدم مشروعية الفعل الاقتصادي الممارس بعينه فهم لا يستطيعون إظهاره حتى لو أرادوا ذلك، ولا يمكن استخراج تصريح أو سجل تجاري من أجل بيع وشراء المخدرات أو أن يتم فتح مكتب لتسهيل عمليات الرشاوي مثلا.

إن هيكل الاقتصاد الخفي في الجزائر كسائر بلدان العالم ينقسم إلى شقين: أنشطة اقتصادية مشروعة ومسموح بها في الأصل ولكن ممارسوها لا يقدمون التصاريح اللازمة لهذا النشاط، أو قد يقدمونه بأقل من قيمته الحقيقية، وأنشطة أخرى غير مشروعة متعلقة بالجريمة الاقتصادية، وسيتم في هذا المبحث دراسة هيكل الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال التفريق بين مكونات الاقتصاد الخفي المشروعة ومكوناته غير المشروعة والأنواع التي تندرج تحت كل نوع.

المطلب الأول: الأنشطة الخفية المشروعة

يقصد بالأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستعمل مدخلات ومخرجات قانونية التداول وقابلة للتسجيل. فالهدف إذا من إخفاء هذه الأنشطة هو التهرب من الالتزامات المالية والقانونية والإدارية التي تنظم ممارسة النشاط.

في الحقيقة لا توجد معلومات دقيقة وموثقة عن حجم الأنشطة الخفية المشروعة أو حجم العاملين بها نظرا لصعوبة تتبع هذه الأنشطة، ومن أمثلتها نجد الباعة المتجولون والأنشطة المماثلة لها غير المرخصة والتي ليس لها محل ثابت، الأكشاك المؤقتة والموسمية، سيارات الأجرة غير النظامية، الأعمال الإضافية التي يقوم بها الموظفون خارج أوقات عملهم الرسمي، وكافة الأنشطة المنزلية المشروعة (كصناعة الحلويات والأطباق المنزلية، الخياطة وغيرها)، وبعض أنشطة القطاع المهني الخاص كالأطباء والمهندسين والمحاسبين الذين يباشرون أعمالا إضافية خارج الإطار الرسمي، ودخل المحلات التجارية والورشات غير المسجلة والتي لا يفصح أصحابها عن نشاطهم ولا عن دخلهم.

يندرج تحت هذا النوع من الأنشطة كل الدخول المولدة بطرق شرعية؛ ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية تجنبا للضرائب أو تجنبا للقيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي.

أولا: العمل المنزلي

يعرف الديوان الوطني للإحصاء العامل المنزلي بأنه فرد (رجل أو امرأة) يمارس عمله داخل إطار البيت، ويستفيد من هذا النشاط بحيث أنه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم (في الغالب ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الاقتصادي الرسمي)، ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة، ويأخذ العامل المنزلي صفة الموظف الخفي.

وبالمقابل هناك فئة تمارس نفس النشاط لصالحها الخاص، وقد تقوم باستخدام عمال منزليين آخرين في الغالب يكونون من العائلة.

لقد ثبت وجود هذا القطاع لأول مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء الذي أجري في تلك السنة، والذي سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرة بـ "نساء مشغلة نسبيا". وفي سنة 1982 سمحت البحوث الميدانية بإحصاء هذا النوع والذي كان في تزايد مستمر؛ حيث بلغت عدد العمالة فيه

حوالي 60.000 عامل سنة 1982 ثم 100.000 عامل سنة 1983 ليقفز العدد إلى 180.000 عامل في 1985 ثم إلى 178.000 سنة 1992.[1]

كما سبقت الإشارة إليه؛ فإن النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر، إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 1986، والتي أدت إلى نقص التشغيل، وتسريح العمال، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح. كل هذا ساهم في بروز نشاطات يتكيف أفرادها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي المحيط بهم، والجدول التالي رقم (20) يوضح أهم الأنشطة المنزلية التي تزاول داخل البيوت.

جدول رقم (20) تقسيم العمل المنزلي حسب طبيعة النشاط

السنة / النشاطات	1989	1990
النسيج	%7.9	%53
الخياطة	%39.2	%23
السرد و الحبك	%1.0	%9
الزراعة	%3.0	%6
الطرز	%8.9	%6
السجادة	%20	%1
الأعمال الحرفية	%3.7	%2
الأعمال المنزلية	%2.4	%1
أعمال أخرى	%1.9	%2

المصدر: بونوة شعيب، تعريف وتقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، مارس 2002 ،جامعة تلمسان، ص192.

[1]- بونوة شعيب، عطار عبد الحفيظ، تعريف وتقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، مارس 2002، ص192.

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن أعمال النسيج والخياطة وما يشابهها تمثل النسبة الأعلى من مجموع الأنشطة الأخرى وهذا نظرا لطبيعة هذه الأعمال من حيث أنها مناسبة للعنصر النسوي بصفة خاصة.

يعتبر العمل المنزلي مقبولا اجتماعيا حتى أن منعه هو بمثابة تدخل ومساس بحرية الفرد، غير أن موقف الدولة يكاد يكون حياديا من جهة لعدم قدرة هذه الأخيرة على المراقبة ومنح فرص شغل بديلة، فتكون الدولة مجبرة على مسايرة الوضع الراهن بل قد تدعمه فتقدم له قروض بدون فوائد، وهذا ما هو حاصل فعلا تحت اسم قرض لاقتناء المواد الأولية؛ حيث تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قرض قيمته 40.000 دج لكل من يريد مزاولة نشاط صغير في بيته ولا تطلب منه وثائق تثبت تسجيل هذا النشاط لدى المصالح المحاسبية والجبائية. إذن فهناك دعم ضمني للأنشطة الصغيرة التي تزاول في البيوت كالطرز والخياطة والحياكة وصناعة الحلويات التقليدية؛ مما يوفر دخولا مقبولة لأصحابها.

ثانيا: التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر. ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة. وعلى هذا الأساس نميز بين نوعين من التهرب الضريبي؛ وهما:[1]

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

1- التجنب الضريبي

يقصد بتجنب الضريبة أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة النظام الضريبي القائم، وإنما بالإفادة من قصوره؛ ومثال ذلك الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد تفادي دفعها، أو أن يوظف الممول كل ثروته في سندات قرض أصدرته الدولة وأعفت دخله من الضرائب لتشجيع الاكتتاب فيه، أو قد يتم التهرب نتيجة وجود ثغرات في القانون

[1]- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي، مرجع سابق، ص154.

الضريبي يتم استغلالها من طرف المكلف؛ وهذا النوع غير مرغوب فيه حيث لا يحقق المشرع من خلاله أي هدف عكس الحالات الأخرى[1].

2- الغش الضريبي

وهو عبارة عن التخلص من الضرائب بطرق تخالف مباشرة القانون الضريبي، وذلك من خلال إعطاء عرض خاطئ للواقع، أو مزاولة النشاط دون إبلاغ المصالح المعنية، وتوجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل في:

- عدم تقديم المكلف تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة معتمدا في ذلك على عدم إظهار مقر النشاط، في هذه الحالة يكون التهرب كليا.
- إدخال السلع المستوردة خفية وعدم التصريح بها لدى الجمارك (تهرب جمركي وضريبي).
- تقديم المكلف تصريح ضريبي مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضرائب أقل.
- المبالغة في تقدير التكاليف التي تخصم من وعاء الضريبة.

يرجع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها والتي ساعدت على نموها واتساعها؛ لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسباب معينة و التي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي و الظروف الاقتصادية السائدة.

تتعدد أسباب اللجوء للغش الضريبي في الجزائر، منها: الصعوبات والتعقيدات الإدارية في الحصول على السجل التجاري من أجل مزاولة النشاط، وتواضع أدوات الإدارة الضريبية وعدم مواكبتها للأنماط الحديثة في التسيير والمراقبة؛ حيث احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 157 عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمرتبة 155 (من بين 191 دولة) في مؤشر دفع الضرائب وهي مرتبة متأخرة جدا تدل على تعقد النظام الضريبي فيها وعدم مرونته وهذا رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على النظام الضريبي من أجل الوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام[2].

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي التي قامت به الجزائر سنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب هي الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والضريبة على القيمة المضافة TVA.

[1]- باهر عتلم ، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة ، ص277.

2 - www.doingbusiness.org

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (21) السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة %
لا يتجاوز 120000دج	0
من 120001 إلى 360000	20
من 360001 إلى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008.

من خلال الجدول رقم (21) أعلاه نلاحظ أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 120000 دج والذي يعتبر زهيدا خاصة مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، مع العلم أن هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف.

- يطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالشرائح، بحيث يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي.
- عدم مرونة التصاعدية المعتمدة؛ بحيث نجد طول الشريحة الأولى 120000 دج؛ بينما طول الشريحة الثانية 240000 دج. أما الشريحة الثالثة فهو أكبر إذ يساوي طولها 1080000 دج، وهذا في الواقع لصالح الدخول المرتفعة؛ لذلك يجب أن تكون الشريحة الأولى واسعة حتى يمكن التخفيف من حدة التقلبات في الدخل.[1]
- قد تدفع تصاعدية الضريبة بالمكلف في حالة وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع إلى العمل على تخفيض دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدل منخفض. لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرة لتجنب تحايل المكلفين وتقليص حدة التهرب؛ إذ يمكن أن تخسر الخزينة من التهرب أكثر مما تحصله من التصاعدية.
- تعتبر المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ما، خاصة الشريحة الثانية الذي حدد بـ20% بينما كان 10% قبل 2008.

[1]- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2009/9، جامعة سطيف، ص67.

أما الضريبة على أرباح الشركات، فقد تم تأسيسها بموجب قانون المالية لسنة 1991؛ حيث تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين. وطبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2006، تفرض ضريبة أرباح الشركات (IBS) بمعدل عادي يقدر بـ 25% (بدل 30% قبل ذلك)، ومعدل مخفض يقدر بـ 12.5% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها (بدل 15% قبل ذلك)، ويتم دفعها على 3 أقساط[1]، وهو ما يساعد على تخفيف الضغط على خزينة المؤسسات، وبالتالي زيادة فعالية هذه الضريبة، ثم تم تعديلها بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وكذلك 2009 ليحدث تعديل آخر في قانون المالية التكميلي سنة 2015 لتصبح 19% على أنشطة إنتاج السلع و23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية باستثناء وكالات السفر، و 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما تم تأسيس الرسم على القيمة المضافة(TVA) بموجب قانون المالية 1991، وألغي النظام السابق (TUGP،TUGPS)*، وهذا الرسم (TVA) يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة لفائدة الخزينة العمومية، ويتحملها المستهلك النهائي. وتحتوي على معدلين (17 ٪ و 7 ٪) حسب قانون المالية 2001 (بدل 18 معدل في النظام السابق)، ويطبق المعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم (HT)، بينما كان يطبق في النظام السابق على أساس رقم الأعمال متضمن للرسم (TTC)، ويترتب على ذلك تخفيف العبء الضريبي.[2]

لكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة سنة 2015-2016، قامت هذه الأخيرة برفع قيمة الرسم على القيمة المضافة حسب قانون المالية 2017 من 17٪ إلى 19 ٪ بالنسبة للمعدل العادي، ومن 7٪ إلى 9٪ بالنسبة للمعدل المنخفض، وذلك من أجل تعويض جزء من الإيرادات المنخفضة نتيجة انهيار أسعار النفط.

رغم كل هذه الإصلاحات لا زال ضعف الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب يشكل عائقا لفعالية هذه الضريبة؛ بحيث يسمح لبعض التجار التهرب من الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، من

[1]- قانون المالية التكميلي 2006.

* – (TUGP) الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، (TUGP) الرسم الوحيد على تأدية الخدمات.

[2]- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص84.

خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية، أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها.

و رغم كل هذه الإصلاحات والمراجعات في النظام الضريبي الجزائري؛ إلا أنه يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للإيرادات الضريبية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة. والجدول التالي رقم (22) يبين ذلك.

جدول رقم (22) تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2004-2016) الوحدة مليار دينار

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	إجمالي الجباية	الجباية العادية/مجموع الجباية %	الجباية البترولية/ مجموع الجباية%
2004	580.4	1570.7	2151.1	26.98	73.01
2005	640.4	2352.7	2993.1	21.39	78.6
2006	720.8	2799.0	3519.8	20.47	79.52
2007	766.7	2796.8	3563.5	21.51	78.48
2008	965.2	4088.6	5053.8	19.09	80.9
2009	1146.6	2412.7	3559.3	32.21	67.78
2010	1298.0	2905.0	4203	30.88	69.11
2011	1527.1	3979.7	5506.8	27.73	72.26
2012	1908.6	4184.3	6092.9	31.32	68.67
2013	2018.5	3678.1	5696.6	35.43	64.56
2014	2091.1	3388.4	5479.5	38.16	61.83
2015	2354.7	2373.5	4728.2	49.8	50.19
2016	2722	1682	4404	61.8	38.19

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ملخصات قوانين المالية من 2004 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الإيرادات الضريبية العادية من 580 مليار دج سنة 2004 إلى 1682 مليار دج سنة 2016؛ إلا أنه يلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي الكلي؛ حيث تمثل أكثر من 70% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وبعد سنة 2014 يلاحظ تقارب كبير بين نسب الجباية العادية والبترولية إلى إجمالي الجباية؛ حيث تمثل كل منها حوالي النصف أو 50٪ تقريبا؛ إلا أن هذا التراجع يمكن عزوه إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014؛ وبالتالي تراجع قيمة حصيلة الجباية البترولية.

لتتفوق في النهاية الجباية العادية على الجباية البترولية سنة 2016؛ لكن هذا التفوق لا يرجع إلى تحسن التحصيل الضريبي، وإنما إلى تراجع عائدات النفط بتراجع أسعاره عالميا بنحو حاد منذ منتصف 2014 فاقدة أكثر من 50% من قيمتها؛ بينما تعوّل الدول المصدرة من داخل منظمة أوبك وخارجها على بدء تطبيق اتفاق لخفض الإنتاج اليومي بنحو 1.8 مليون برميل يوميا بحلول جانفي 2017 لدفع الأسعار إلى الصعود، وهذا ما حدث فعلا حيث شهدت الأسعار انتعاشا تدريجيا بسبب ذلك.

لجأت الجزائر إلى توسيع الوعاء الضريبي خلال العام الحالي 2017، من خلال استحداث ضرائب ورسوم جديدة ورفع أخرى، لمواجهة الصدمة المالية التي خلّفها تهاوي أسعار النفط طيلة السنتين الماضيتين.

مازالت الجباية البترولية تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة؛ وهذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي بحيث أن تقديرات هذه الموارد لا ترتكز على عوامل داخلية، بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، كما أن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والذي لم يتحقق بعد.[1]

يساهم التهرب الضريبي بشكل كبير في تقليص حصيلة الجباية العادية ومنه يتسبب في خسائر كبيرة لخزينة الدولة. والمراجعات الجبائية تكشف ذلك ففي سنة 1998 ونتيجة لمتابعة وتوجيه نشاطات الرقابة الجبائية في اتجاه المكلفين الممارسين لنشاطات الاستيراد وتجار الجملة تم إحصاء 2478 حالة تهرب من طرف المديريات الولائية للضرائب، إضافة إلى 1328 حالة من طرف الفرق المختلطة للرقابة وكذا مفتشيات الضرائب، وتم استرجاع 88 مليون دج سنة 1997 و 104 مليون دج سنة 1998.[2]

[1]- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سابق، ص73.
[2]- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 2004/2003، ص91.

الجدول التالي رقم (23) يوضح نتائج الرقابة الجبائية للسنوات 1997-2013.

جدول رقم (23) نتائج الرقابة الجبائية (التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق) 1997-2013

السنوات	نتائج التحقيق المحاسبي		نتائج التحقيق المعمق		المجموع العام	
	المبالغ المسترجعة	عدد الملفات	المبالغ المسترجعة	عدد الملفات	عدد الملفات	المبالغ المسترجعة
1997	8754	1659	-	-	1659	8754
1998	10616	1252	-	-	1252	10616
1999	11786	1406	-	-	1406	11786
2000	10308	1696	-	-	1696	10308
2001	12858	1740	320	99	1893	13178
2002	17016	1672	796	165	1837	17812
2003	15563	1748	715	223	1971	16278
2004	10427	2118	815	238	2356	11242
2005	15047	2217	738	258	2475	15785
2006	73670	2228	985	278	2506	74655
2007	14037	2194	1307	438	2632	15344
2008	20533	2374	1358	357	2731	21891
2009	74595	2483	1288	381	2864	75883
2010	41503	1989	5896	396	2385	47399
2011	34153	1444	1633	204	1648	35786
2012	31359	1682	99	18	1700	31458
2013	36255	1809	1507	299	2108	37762

المصدر : المديرية الفرعية للبرمجة، مديرية البحث والمراجعات، المديرية العامة للضرائب.

بداية من2001، تم الشروع في تنفيذ طريقة أخرى لمكافحة التهرب الجبائي، وهي المراجعة الجبائية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة[1]، و بمقارنة النتائج المتحصل عليها في المرحلة الثانية (بعد سنة 2000) يلاحظ ارتفاعا في المبالغ المسترجعة مقارنة بالمرحلة الأولى؛ حيث بلغت سنة 1998 قيمة 10616 مليون دج، أي ما يعادل 27٪ من مجموع المردودية المحاسبية خلال فترة (1992-1998). أما سنة 1999، فقد بلغت قيمة 11786 مليون دج، أي ما يعادل نسبة ٪30 مقارنة بنتائج المرحلة الأولى(قبل 2001)، وبلغت في سنة 2002 قيمة 17812 مليون دج؛ أي بنسبة ٪46 مقارنة بالمرحلة الأولى.

إن هذه الزيادات تترجم الأولوية التي أعطيت لرقابة الأنشطة الأكثر عرضة للغش الضريبي والمتمثلة في عمليات الشراء والبيع بالجملة، كما نلاحظ أن نتائج التحقيق خلال المرحلة الثانية أعطت مردودية مهمة غير أنها متذبذبة؛ حيث بلغت أدني قيمة لها سنة 2004 ب11242 مليون دج، في حين بلغت أعلى قيمة مسجلة سنة 2009 ب75883 مليون دج؛ أما في سنة 2013 فقد بلغت 37762 مليون دج، أي ما يعادل 9٪ من المجموع العام لنتائج التحقيق.

إن هذه المعطيات تعد كمؤشر قياس حجم ظاهرة الغش الجبائي في الجزائر خلال هذه المرحلة؛ حيث توسعت ومست كل القطاعات والمكلفين الجبائيين الخاضعين للنظام الحقيقي الذين يمكن مراقبتهم، غير أنه من الملاحظ أن العدد 32154 الذي يمثل عدد المكلفين الذين تم مراقبتهم خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 هو عدد قيمته لا تذكر مقارنة مع المكلفين الذين يمكن مراقبتهم والذين ينشطون في القطر الجزائري. هذا ما يوضح أن الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة الغش الجبائي لا تزال محدودة؛ ودليل ذلك أنه في سنة 2007 كان عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي في الجزائر هو 305724 مكلف، مست الرقابة الجبائية2632 مكلف فقط أي ما يمثل نسبة 0,8% كمعدل المكلفين المراقبين جبائيا.

تبرز الإحصائيات المعروضة أن حجم الغش الجبائي المسجل خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 2013 والمقدرة ب475272 مليون دج (هذا ما تم مراقبته)، قيمة مرتفعة جدا وبالتالي خطيرة على الخزينة العمومية، وكذلك على الاقتصاد الوطني وعلى المنافسة الشريفة في المعاملات التجارية.

[1]- تم إنشاء التحقيق المعمق بموجب قانون المالية لسنة 1992 ، ولم يتم الشروع فيه إلا في سنة 2001 وذلك نظراً للظروف الأمنية غير المستقرة التي عاشتها الجزائر.

تكشف إحدى الدراسات (التحقيقات) التي قامت بها إدارة الضرائب في الفترة (2000-2001) على عينة تضم 33 موردا هاما وتضم 18 منتجا و 15 مستوردا، وعلى 755 من زبائنهم التي تزيد قيمة مشترياتهم عن 20 مليون دينار؛ فتبين من نتائج الدراسة أن المبالغ المخفية مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمشتريات بمعدل سنتين قدرت ب 73 %، وتمثل هذه النسبة حوالي 44 مليار غير خاضعة لأي اقتطاع ضريبي[1].

و كمثال على الغش الحاصل فقد حقق 40 مستوردا للموز موز خلال الفترة 2001 –2002 مبلغا إجماليا من الواردات قدر بـ 5,7 مليار دج أخفي منها 4.786 مليار دج؛ يعني 96 % غير مصرح بها لدى مصالح الضرائب تندرج تحت الاقتصاد الخفي.[2]

ثالثا: الغش في الضمان الاجتماعي

يعتبر الغش الاجتماعي (أو التهرب من التسجيل لدى الضمان الاجتماعي) أحد مكونات ومظاهر الاقتصاد الخفي في الجزائر، ولا يشمل فقط أصحاب المهن الصغيرة من الشباب الذين هم في انتظار منصب عمل، مثل الباعة المتجولين، وباعة الأرصفة؛ بل يمتد ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التجارية وشركات الخدمات. وتستفيد هذه المؤسسات من البنية القاعدية والخدمات التي تقدمها الدولة كما تستفيد من المساعدات والقروض، وهذا دون مقابل مماثل، بل وتلجأ للتحايل على القوانين واللوائح؛ ومن بينها عدم الالتزام ولو جزئيا أمام مصالح الضمان الاجتماعي.

تكشف عمليات المراقبة التي قامت بها المفتشية العامة للعمل في 6320 موقع عمل على أن نحو 45% من العمال لم يتم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2002، ويعزز هذه النسبة التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي الخاص بالتنمية (cread) حول 7500 مؤسسة متوسطة و صغيرة؛ فتبين أن 41% من عمالها غير مصرح بهم، كما أن نسبة 30% من رقم أعمالها تفلت من مصالح الضرائب. [2]

و من بين 6100 رب عمل شملهم التحقيق الذي أجراه الصندوق الوطني الاجتماعي، تبين أن عاملا من بين اثنين يشتغل بصفة عرضية، وأن حوالي ثلثي (3/2) أرباب العمل يدفعون مرتبات دون الأجر القاعدي الأدنى المضمون (SMIG).

---

[1]– ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2008/8، جامعة سطيف، ص154.

[2] – بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص 229

يلجأ أصحاب المؤسسات والأعمال إلى عدم التصريح بجزء من العمال لتحقيق عدة أهداف:

- التهرب من دفع مبلغ الاشتراك في الضمان الاجتماعي والذي يصل إلى حوالي 5000 دج شهريا.
- تقليص حجم رقم الأعمال المصرح به والذي سيكشفه عدد العمال إذا صرح بهم، وبالتالي يقوم أيضا بالتهرب الضريبي من خلال إخفاء عدد العمال.
- تجريد العمال من بعض حقوقهم كالأجر القاعدي المضمون، وكذا بعض الحقوق التي تضمنها لهم قوانين التشغيل.

أدت مراقبات قامت بها المفتشية العامة للعمل بالتعاون مع مصالح الضمان الاجتماعي إلى اكتشاف عدد كبير من العمال ينشطون وهم غير مؤمنين اجتماعيا، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (24):

جدول رقم (24) عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي(1997-2002)

السنوات/المعاينة	عدد مقرات العمل المراقبة	العدد الإجمالي للعمال	عدد العمال المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي	عدد عمال القطاع الخفي	النسبة المئوية
1997	5865	12853	7218	5635	% 43.9
1998	7066	19945	11330	8615	%43.19
2001	7979	42310	24802	17508	%41.38
2002	6319	23320	15897	7423	%31.83

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، جوان2004، ص166.

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أنه في كل العيينات (مقرات العمل) المراقبة هناك دائما عدم التصريح بجزء من العمال، وبالتالي التهرب من دفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي. ونلاحظ أيضا أن النسبة مرتفعة جدا بعدم الإبلاغ و تفوق 40% من إجمالي عدد العمال، كما أحصى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء سنة 2002 أكثر من 405000 منخرط يدفعون اشتراكاتهم بمبلغ 1.05 مليون

دينار جزائري من بين العدد الفعلي المقدر بحوالي 02 مليون شخص. وهذا التفاوت في الفروق بين عدد المنخرطين وعدد الملتزمين بدفع اشتراكاتهم لعامل مفسر على مدى توسع ظاهرة الاقتصاد الخفي. وقد صرح وزير العمل والضمان الاجتماعي أن 27 % من العمال لا يتم تسجيلهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي سنة 2006[1].

رابعا: الغش الجمركي

هو عبارة عن تجنب الرسوم الجمركية عن طريق إخفاء جزء أو كل البضائع المراد استيرادها أو تصديرها عبر قنوات شرعية؛ أي بالمرور على مكاتب الجمارك، ويتم ذلك بعدة طرق نذكر منها:

- التصريحات المزيفة للسلع المستوردة والمصدرة وتقديم تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعيرة أدنى والتخفيض من قيمة الرسوم الجمركية المفروضة.
- الغش في تقليد المنتجات خارج معايير النوعية.
- التحويل غير المشروع للأموال عن طريق الإفراط في الفوترة.
- التحايل على إجراءات تحديد السن (تاريخ الصنع) بالنسبة للسيارات، والاستفادة من مزايا جبائية.
- تواطؤ بعض رجال الجمارك.

هناك من يطلق على الغش الجمركي مصطلحات أخرى للتفريق بينه وبين التهريب الجمركي منها المخالفات داخل المراكز الجمركية، وهناك من يسميه الغش التجاري والغش المكتبي وهو الأكثر دلالة من المصطلحين السابقين[2]. وتعتبر مصالح الجمارك على غرار إدارة الضرائب والتجارة معنية بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على القانون واللوائح المعمول بها قصد تجنب دفع الرسوم والضرائب المستحقة، خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية ودخول متعاملين اقتصاديين جدد إلى ميدان التصدير والاستيراد وارتفاع عددهم بشكل كبير من 6000 مستورد سنة 1990 إلى أكثر من 35000 مستورد سنة2007 من بينهم 43% يعملون بسجلات مستأجرة. وقد نجم عن هذه الوضعية ممارسات جديدة وعدة اختلالات؛ لأن أغلبية المتعاملين الخواص هم تجار عرضيين من الذين يعيدون بيع السلع المستوردة في حالتها، كما يفتقرون إلى التحضير والاحترافية. وقد تم استغلال بعض الاتفاقيات الدولية البينية وإخراجها عن مضمونها وهدفها باستعمالها كغطاء وراء بعض الممارسات غير المشروعة،

[1] – الملتقى الوطني لإطارات مفتشية العمل، مداخلة السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، 2007/02/24 ، ص10.

[2] – بوطالب براهيمي، واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005، ص70.

كعدم احترام تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع بلدان المغرب العربي وإلحاق الضرر بالموارد الجبائية ومصالح المنتجيين الوطنيين. كذلك جهاز تشجيع الصادرات من المنتوجات المحلية نحو روسيا في إطار تسديد الديون الذي تم تحريفه جزئيا بسبب عدم تكييف إجراء سحب الأموال من الخزينة العمومية وأصبحت هذه الأخيرة مدينة بشكل غير مبرر بعدة ملايير من الدينارات الجزائرية؛ حيث نتج عن معالجة الجمارك لملف تشجيع الصادرات نحو روسيا في إطار تسديد الديون غرامات وعقوبات تقدر بـ 1.718 مليار دينار جزائري بغض النظر عن عمليات تبادل المنتجات المستعملة من قبل (EX WORKS) والتي تقدر بـ 3.44 مليار دج[1]، وتم لفت انتباه السلطات إلى الأخطار التالية:

- التحويل غير المشروع للأموال عن طريق الإفراط في الفوترة واقتناء منتجات ذات نوعية مشكوك فيها.
- التصريح المزيف عن كميات وأنواع المنتجات المصدرة.
- التحايل على إجراءات تحديد السن بالنسبة للسيارات والاستفادة من مزايا جبائية متعلقة بقوة هذه السيارات، أفرزت فروعا متخصصة في تزوير الوثائق على مستوى البلدان غير الموقعة مع الجزائر على اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة (بلجيكا، هولندا، ألمانيا، سويسرا)، وسمحت إجراءات الخبرة القضائية بالكشف عن 5000 سيارة من نوع (ZH) تم التلاعب بوثائقها.

– تحويل الأموال بالعملة الأجنبية من طرف المسافرين عند خروجهم؛ حيث بلغت أحيانا الملايير في سفرية واحدة. لهذا تم تحديد أقصى حد يسمح بحمله أثناء السفر إلى الخارج بـ50000 فرنك فرنسي سابقا، وحاليا لا يسمح بتجاوز 7600يورو[2].

خامسا: السوق السوداء للنقد الأجنبي

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 وسعر صرف الدينار يسير إداريا؛ حيث تميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشرين سنة. ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية.

أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما كان من المفروض أن تكون بأداء وكفاءة

[1] – بودلال على، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص241 .

[2] – الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية : www.douane.gov.dz

الاقتصاد الوطني. وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة. أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا، والثانية تحدد في الشارع أو ما يعرف بالسوق السوداء.[1]

ابتداء من سنة 1974 إلى غاية 1994، تم ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تصل إلى 14 عملة صعبة بدل عملة واحدة قبل1974، وهي الفرنك أو ما يعرف(بمنطقة الفرنك). وابتداء من سنة 1995، اتبع نظام الصرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم المسير(التعويم الموجه).

جدول رقم (25) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر مقابل الدولار

السنة	1970	1975	1985	1991	1996	1999	2000	2001
السعر الرسمي	1.0	1.1	0.61	17.7	54.7	66.6	75.3	77.3
السعر الموازي	1.0	1.4	3	32	85	100	100	90
قيمة الانحراف	0	0.3	2.39	14.3	30	33.4	24.7	12.7

المصدر: بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، مارس2002، ص217.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أنه بعد سنة1975 ظهر السوق الموازي للنقد في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة. وشهدت الفترة الممتدة بين 1985 و1996 أكبر التغيرات المسجلة وهذا نتيجة لسببين رئيسيين وهما الأزمة البترولية سنة1986، والتي قلصت مستوى الإيرادات من الصادرات الى56.5%. والسبب الثاني هو اتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية 1991 قرارا بتخفيض الدينار ب22% بالنسبة للدولار، ثم التخفيض الثاني سنة1994ب40.17%. وهذا ما جعل سعر صرف الدينار يصل إلى حوالي 36 دج لكل 1 دولار، ليصل إلى 100دج مقابل كل واحد دولار سنة 2000.

[1]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006، ص ص 216،217 .

أما الجدول التالي رقم (26)، فيبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو الأوربي بين السوق الرسمي والسوق الموازي للسنوات 2001-2013.

جدول رقم (26) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر مقابل اليورو

السنوات	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة الانحراف
2001	72.25	85	12.75
2002	78	96	18
2004	86	120	34
2005	91.3	94.5	3.2
2006	93.6	100	6.4
2007	99.7	105	5.3
2008	107	120	13
2009	101	125	24
2010	103	127	24
2011	102	142	40
2012	103	150	47
2013	105	141	36
2014	107	165	58
2015	117	172	55

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بـ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

من خلال الجدول رقم (26) يلاحظ انخفاض مستمر لسعر الدينار مقابل اليورو سواء في السوق الرسمي أو الموازي؛ إلا أن قيمة الانحراف بين السعرين الرسمي والموازي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة منذ 2011؛ حيث فاقت عتبة 40 دج لتصل إلى 58 و55 دج للسنوات 2014 و2015 على التوالي في حين لم تتجاوز عتبة 25 دج قبل ذلك، وهذا ما يثبت الطلب المرتفع للعملة الصعبة في السوق السوداء وازدهار هذا النشاط الذي لا تكاد تخلو أي ولاية من ولايات الوطن من سوق شبه منظم وسط المدينة ينتشر فيه باعة العملة علنا أمام الجميع يبيعون ويشترون مبالغ طائلة من العملة الصعبة دون أن تكترث لهم السلطات.

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة كثيرا الهدف منها حماية الاحتياطيات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات؛ ولكن هذه الطريقة تحد من ممارسة نشاط الصرف وتساعد على هروب الأموال إلى الخارج مما يساعد على ظهور السوق السوداء للتعامل في الصرف الأجنبي. ومن المعلوم أن هناك ثلاثة خيارات لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات:

- أدوات مالية ائتمانية وسياسة انكماشية(سعر الفائدة، الضرائب والرسوم).
- الاقتراض الخارجي(الاستدانة).
- فرض رقابة على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي.

والخيار الأخير هو المفضل لدى الحكومات لأنه يوفر الحلول الآنية والمباشرة، ويترتب عليه تطور أسواق النقد الموازية وازدهارها نظرا لندرة العملة الصعبة؛ فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة. هذا الأمر يدفع بمن يرغب في الحصول على العملة الصعبة الى شرائها بأعلى سعر ممكنة، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.[1]

هنا أيضا يظهر مدى ضعف النظام البنكي في استقطاب مدخرات المهاجرين باعتبار الجزائر تملك نسبة لا بأس بها من العمالة المهاجرة في الخارج، والتي تقوم بإعالة أسرها في الجزائر، وبالتالي تحويل الأموال والمدخرات إلى الجزائر. وفي دراسات كثيرة أنجزت حول تحويل العمالة المهاجرة لوحظ أنه سبب عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري؛ فإن تكاليف التحويلات من الخارج باهظة جدا، إضافة إلى طول المدة في إنجاز هذه العمليات. ومن جهة أخرى فالبنوك الجزائرية لا تستهدف بفعالية ادخار جاليتها المقيمة بالخارج والمقدرة بـ1.5 مليار يورو سنة 2003 [2]. يتضمن هذا المبلغ مبالغ العمليات التي تغذي التدفقات غير الرسمية (لأجل توطين السيارات مثلا).

[1] – بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، مارس2002، ص217.

[2] – الأخضر عزي، صرف الدينار بين واقع السوق وصندوق النقد الدولي(1990–2002)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص414.

لقد قدر بنك فرنسا المبالغ المحولة من طرف العمالة الجزائرية المهاجرة بـ283 مليون يورو (من فرنسا فقط)، وهو مبلغ خاص بالتحويلات يتضمن المعاشات والمنح وهو يعطي دليلا حول أهمية التدفقات التي تنفلت من القنوات الرسمية والبنوك الجزائرية.[1]

لكن قبل الشروع في محاربة ظاهرة السوق السوداء للنقد الأجنبي من طرف الدولة، يجب عليها أولا تكييف المؤسسات المالية وجعلها أكثر ديناميكية وأكثر مرونة ومواكبة للتطورات الخارجية. كذلك يجب إيجاد الحلول الفعالة لمسألة تمويل التجارة الخارجية وتسهيل تنقل الأموال عبر القنوات الرسمية، وقبل منع تجار العملة الصعبة الذين لا تكاد تخلو منهم ولاية من ولايات الجزائر(في كل ولاية توجد منطقة عادة ما تكون وسط المدينة يجتمع فيها تجار العملة للبيع والشراء جهارا نهارا) على السلطات تمكينهم من فتح مكاتب صرافة معتمدة أو وكالات لبيع العملات يتم تداول العملة الصعبة فيها وفق للقانون (كما في معظم دول العالم).

المطلب الثاني: الأنشطة الخفية غير المشروعة

يدخل في نطاق الاقتصاد الخفي غير المشروع كل الجرائم الاقتصادية التي تولد دخولا خفية كجرائم المخدرات بكل أنواعها، والرشوة، والغش في المعاملات والسلع، والسرقات والاختلاسات، وتهريب الأموال وقبول توظيف الأموال غير المشروعة، وتزييف العملات وغسل الأموال، إلى غيرها من الأنشطة غير الشرعية والتي لا تسجل في الحسابات القومية وبالطبع تتهرب من الضرائب والقوانين؛ ولكن تهربها ليس بهدف تجنب الضرائب في حد ذاتها أو تحقيق أرباح إضافية، وإنما عدم تسجيلها في الحسابات القومية لأن هذه الأنشطة محظورة أصلا في القانون أي أن مجرد الفعل الاقتصادي من إنتاج وبيع، وإعادة بيع، وتخزين أو تداول مجرم في القانون ويعاقب عليه.

أولا: المخدرات

تعتبر قضية المخدرات من القضايا الشائكة وهي نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، والإتجار بها يدر دخلا يفوق ما يدره أي نشاط آخر، ويتولد من بيع المخدرات والعقاقير سيل من المال لا حدود له؛ حيث تمثل الأرباح المتوقع الحصول عليها من هذه التجارة حافزا ممتازا لدى الأفراد للقيام بها. وقد تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينيات؛ إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار واستهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح

[1] – الأخضر عزي، صرف الدينار بين واقع السوق وصندوق النقد الدولي(1990–2002)، مرجع سابق، ص414.

الاقتصادي. لقد سجل أول إنذار في سنة 1975 مع حجز ثلاثة (03) أطنان من القنب، وتوقيف أغلب المتورطين في هذا التهريب ومعظمهم أجانب؛ أما الإنذار الثاني فقد وجه سنة 1989 إثر حجز أكثر من طنين(02) من راتنغ القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص طوال السنة. ومنذ هذا التاريخ أصبح يلاحظ تطورا ثابتا نوعا ما سنة بعد أخرى، وتتعلق هذه الأرقام براتنغ القنب فقط. ومن خلال قراءة الإحصائيات المتوافرة يظهر أن سنة 1992 قد شكلت تحولا جذريا في طبيعة الميول العام المتعلق بالإتجار بالمخدرات، وذلك بحجز ما يقارب سبعة (07) أطنان من راتنغ القنب، وقد تأكد هذا الميول في السنوات اللاحقة بحجز كميات قليلة لكنها معتبرة من الهيروين والكوكايين وكميات هامة من المؤثرات العقلية.

كما توضح إحصائيات التسعينيات أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كميات المخدرات المتداولة؛ فقد بلغت المحجوزات 6.3 طنا من راتنغ القنب في سنة 2002، ويترجم هذا الرقم التزايد الهام بالنسبة لما تم حجزه خلال السنوات الماضية، كما يلاحظ ارتفاع كمية القنب المحجوز سنة 2004 بـ12.3 طن وهو ضعف ما تم حجزه سنة2002.[1] وهناك عدة أسباب لتفاقم هذه الظاهرة منها:

- تزايد ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري.
- ضعف الرقابة والمتابعة.
- غياب هيكل الدولة في هذا المجال.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذين عرفتهما البلاد في فترة التسعينات من القرن العشرين.

رصد المركز الوطني الجزائري لمكافحة المخدرات أكثر من 08 طن من المخدرات صودرت عام 2003، ونحو 60 ألف قضية مخدرات أحيلت إلى القضاء، في حين تم حجز ضعف هذه الكمية سنة 2007 لتشهد السنوات اللاحقة ارتفاعات ضخمة جدا في كميات القنب المحجوزة تصل الى الضعف في كل سنة تقريبا، لتصل إلى 211 طن سنة 2013 و182 طن سنة 2014 و109 طن سنة 2016، وهذا دليل واضح على كبر حجم تجارة المخدرات في الجزائر. وقد عالجت مصالح مكافحة التهريب والمخدرات أكثر من 30000 قضية سنة 2016، والجدول التالي رقم (27) يبين المجموع العام للكميات المحجوزة في الجزائر من مختلف أنواع المخدرات، ثم يليه الجدول رقم (28) الذي يبين كميات القنب المحجوزة من طرف مختلف المصالح في الجزائر للسنوات 1992 –2016 وعدد القضايا المعالجة.

[1] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها www.onlcdt.mjustice.dz.

جدول رقم (27) المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر (2008- 2016)

الكميـــــات المحجوزة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
راتنج القنب طن	38	74.6	23	53.3	157	211.5	182	126.6	109
بذور القنب كغ	0.11	5.9	4.8	39.9	0.12	0.04	9.1	0.3	0.65
نبات القنب نبتة	10712	1802	3163	1019	88	4831	2522	572	507
الكوكايين كغ	0.7	01	1.1	10.9	174	3.7	1.2	88	59
لكراك غ	67	42.8	-	5.7	-	-	-	48.3	23
الهروين كغ	0.1	0.7	0.2	2.5	6	0.8	0.3	2.5	1.4
الأفيون كغ	15كغ	0.2	0.08	0.8	0.02	0.5	41	0.02	0.6
بالنبتة	77612	977	868	340	204	2721	7470	-	1066
مؤثرات عقلية ألف قرص	924	906	304	262	937	1175	1050	637	1072
قارورة	57	ملل 990	-	10	36	127	13قارورة	328	741

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، التقارير السنوية 2008- 2016

تشير الإحصائيات إلى كبر حجم تجارة المخدرات في الجزائر؛ حيث تعتبر منطقة عبور مهمة لتهريب المخدرات الآتية من المغرب والدول الإفريقية الأخرى والمتجهة إلى أوربا. ولا تمثل الكميات المحجوزة سوى10% من مجموع الكميات المتداولة والمهربة. وقد ثبت بصفة مؤكدة أن أغلب كميات القنب المحجوزة آتية من الحدود المغربية بواسطة شبكات من المهربين الأجانب بالتواطؤ مع مواطنين جزائريين ينشطون عبر التراب الحدودي المغربي؛ حيث يعملون على نقل المخدرات المهربة إلى ميناء وهران والجزائر العاصمة على وجه الخصوص لتجد طريقها إلى أوربا. وما يؤكد هذا الطرح هو تلك الدراسة التي أجرتها منظمة الشرطة الدولية" الانتربول" سنة 1999 والتي تمكنت خلالها من حجز 693 طن من القنب، وبدراسة مصدرها تبين أن 600 طن منها آتية من المغرب• عبر الجزائر؛ ولذلك فالجزائر

• تعتبر المغرب أكبر بلد منتج للقنب الهندي في العالم (60% من حجم الإنتاج العالمي).

تبقى منطقة عبور مهمة، فهي ليست مستهلكة بدرجة كبيرة ولا منتجة بدليل أن 90 % من الكميات المحجوزة هي في الواقع موجهة إلى التسويق للدول الأوربية، والجدول التالي رقم (28) يوضح تطور حجم المخدرات المحجوزة وعدد القضايا المعالجة.

جدول رقم (28) كميات القنب المحجوزة في الجزائر (1992- 2016) والقضايا المعالجة.

السنوات	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الكميات المحجوزة بالطن	6.6	1.2	1.6	4.3	2.4	2.3	2.6	4.5
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الكميات المحجوزة بالطن	6.3	4.8	6.1	8	12.3	9.6	10	16.5
عدد القضايا المعالجة	-	-	4227	5161	5741	6185	6880	6683
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الكميات المحجوزة بالطن	38	74.6	23	53.3	157.4	211.5	182	126.7	109
عدد القضايا المعالجة	7358	7680	6866	7473	12109	13989	11130	19692	30113

المصـــــدر: الـــديوان الـــوطني لمكافحـــة المخـــدرات، التقـــارير الســـنوية مـــن(2003الـــى2016) .www.onlcdt.mjustice.dz

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ ارتفاعا هائلا في كميات المخدرات المحجوزة وعدد القضايا المعالج؛، حيث لم تتجاوز كميات القنب المحجوزة قبل سنة 2000 العشرة أطنان في السنة، لترتفع إلى أكثر من 100 طن في السنة بعد سنة 2011، ولتبلغ ذروتها سنة 2013 بـ211 طن و30000 قضية سنة 2016. وإذا ما طبقنا مبدأ أن الكميات المحجوزة لا تمثل إلا 10% من إجمالي الكميات فقد تقارب كمية المخدرات التي دخلت الجزائر سنة2016 حوالي 1009 طن، وهي كمية كبيرة جدا لابد من الانتباه إليها.

ثانيا: الفساد الإداري والرشوة

يمكن تعريف الفساد على أنه سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا، والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع للأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة. وبذلك يكون الفساد ناتجا عن سلوك يسبقه الاحتيال وليس نتيجة له بسبب غياب المؤسسة السياسية والإدارية الفعالة، والانحراف عن القيم الاجتماعية وقصور القيم

الذي يترتب عليه سوء استغلال النفوذ أو السلطة العامة للحصول على منافع شخصية غير مشروعة، والتهرب من أداء واجبات العمل المنوط به[1].

يتصف الفساد في مجمله بعدة خصائص وهي السرية، وتعدد الأطراف المشاركة، والتمويه، وخيانة الثقة، والخديعة والتحايل، والإخلال بالواجبات والمسؤوليات، وتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة والإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة.

كما يميل حجم الاقتصاديات الخفية إلى الصغر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة والتحكم، ولا تقف مشكلة الفساد في المجتمع عند كونها ظاهرة تقاس بالأرقام. إذ إن المشكلة أخطر من ذلك بكثير؛ حيث تؤدي ممارسات الفساد والإفساد إلى خلل في سلوكيات وقيم أفراد المجتمع؛ وتخلق حالة ذهنية لدى أفراده تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع دائرة وجوده.

تلخص أهم العناصر والمحددات المتعلقة بالعوامل السياسية والمؤسسية والإدارية في ازدهار الفساد إجمالا في معادلة واحدة قدمها" روبرت كليتغارد– klitgard Robert " وهي على النحو الآتي[2]:

[الفساد= درجة احتكار القرار+ حرية التصرف– المساءلة]

فكلما زاد دور الجهاز البيروقراطي في عملية التنمية، ازدادت فرص موظفي الدولة لقبول الرشاوى. وكلما زاد دور الموظف الحكومي في التصرف مع كون الإجراءات أقل وضوحا، ازدادت فرصة الموظف في استغلال وظيفته لتحقيق مصالح خاصة؛ أما عنصر المساءلة فهو يتناسب عكسيا مع الفساد، فكلما ازدادت فرصة المساءلة للموظفين والمراقبة، قل حجم الفساد في الدولة، والعكس صحيح.

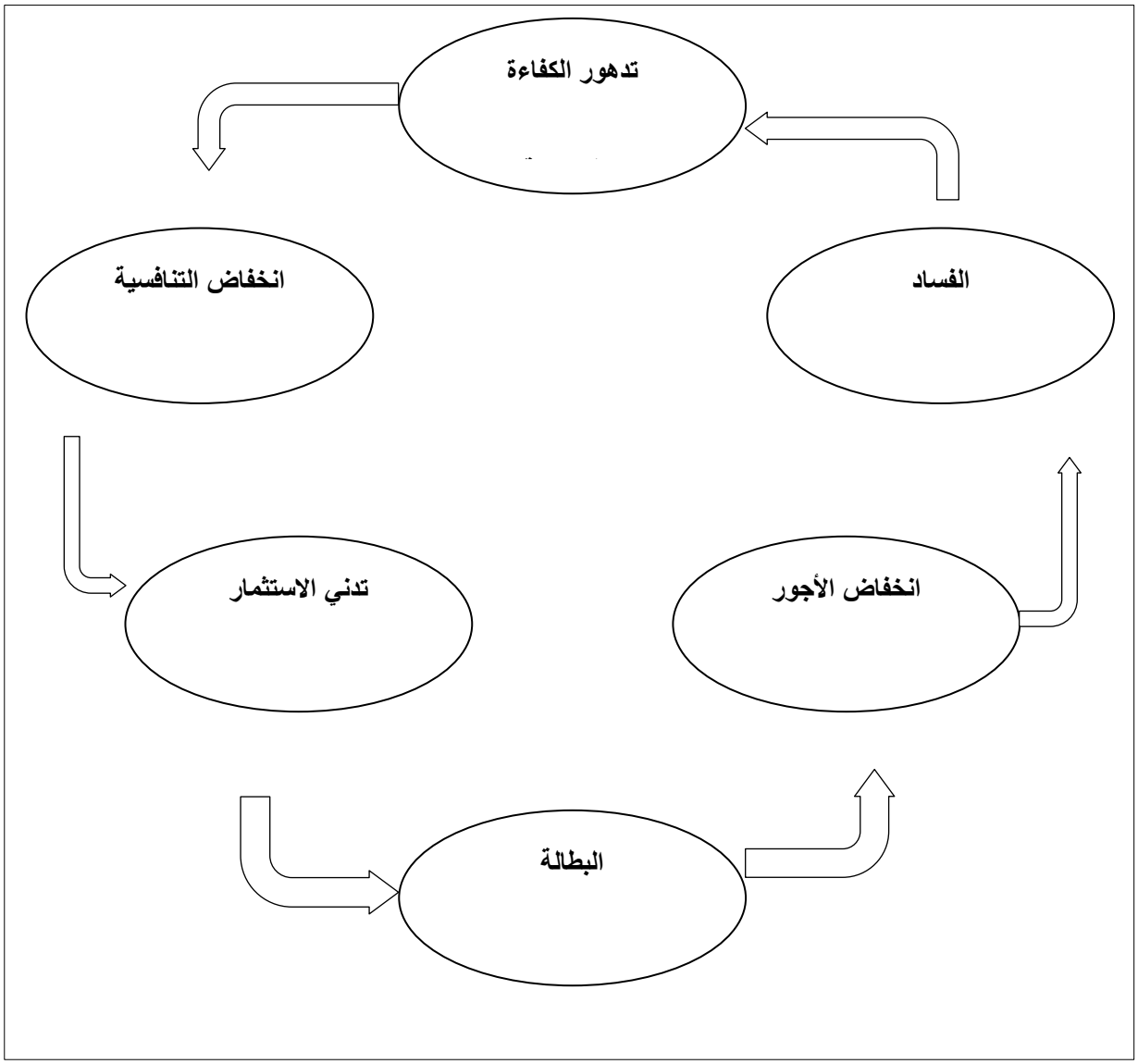
اتفق المختصون على أن الفساد مصطلح فني يعبر عن جرائم الإتجار بالوظيفة العامة، أو الاعتداء على المال العام في شكل ظاهرة يعانيها المجتمع؛ حيث يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع

[1]– حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص17.

[2]– عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سابق، ص85.

التنافسية، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور؛ مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حلقة مفرغة.[1] كما في الشكل التالي رقم (18).

شكل رقم (18) حلقة الفساد المفرغة



المصدر: عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد46 ربيع2009، ص91.

[1] – عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد46 ربيع2009، ص90.

عرفت منظمة الشفافية الدولية[1] الفساد بأنه سوء استعمال السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، ووضعت مؤشرا دوليا لقياس الفساد في العالم، وهو يغطي عدد هاما من الدول، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و100 درجة. بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير100 درجة؛ فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما وخالية من عمليات الفساد. أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل أية دولة في العالم على تقدير 100 أو تقدير صفر.[2]

[1] – هي مؤسسة دولية غير حكومية لا تهدف إلى الربح، تأسست عام1993 مستوحاة من منظمة العفو الدولية لقيت نجاحا إعلاميا كبيرا بعد نشرها ترتيبا دوليا للبلدان بحسب درجة الفساد فيها، يستند الترتيب الذي يبدأ بالصفر لأكثر الدول فسادا وينتهي برقم عشرة بالنسبة للدول التي لا يوجد فيها فساد نهائيا(لم يعطى تصنيف الصفر ولا العشرة لأي دولة) إلى استقصائيات للرأي يظم رجال الأعمال والجامعيين والمحللين.

[2] - www.transparency.org

جدول رقم (29) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الفساد(CPI) سنة2012-2016

الدولة	المؤشر(CPI)					الترتيب العالمي سنة 2016 من 176 دولة
	2012	2013	2014	2015	2016	
الإمارات العربية	68	69	70	70	66	26
قطر	68	68	69	71	61	32
الأردن	48	45	49	53	48	57
السعودية	44	46	49	52	46	62
عمان	47	47	45	45	45	64
البحرين	51	48	49	51	43	70
الكويت	44	43	44	49	41	74
تونس	41	41	40	38	41	75
المغرب	37	37	39	36	37	90
الجزائر	**34**	**36**	**36**	**36**	**34**	**108**
مصر	32	32	37	36	34	109
العراق	18	16	16	16	17	166
ليبيا	21	15	18	16	14	170
السودان	13	11	11	12	14	171
اليمن	23	18	19	18	14	172
سوريا	26	17	20	18	13	173
الصومال	8	8	8	8	10	176

Source : Transparancy International annual Reports 2012-2016.

يعد هذا التقرير بناء على نظرة الشعوب إلى معاملات الرسميين في دولهم، وقد رتبت الصومال على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم للمرة العاشرة على التوالي بـ 10 نقاط تليها أفغانستان بـ13 نقطة. وتعد دولا مثل نيوزيلندا والدانمرك وفلندا وسنغافورة والسويد أحسن دول العالم في مقياس الفساد بأكثر من 90 نقطة، واحتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا بـ 34 نقطة سنة 2016 وهي مرتبة متأخرة نوعا ما، تعكس مدى انتشار الفساد في البلاد.

تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، فتعرف على أنها إيجار الموظف العام في أعمال وظيفته؛ إذ إن الوظيفة العامة تفترض أن شاغلها لا ينتظر مكافئة أخرى غير الأجر أو الراتب الذي يتقاضاه نتيجة لتأدية عمله، والجزائر شأنها شأن غيرها من دول العالم لم تفلت بدورها من هذه المعضلة؛ فها هي تشهد التعقيد في القوانين وتعدد الإجراءات الروتينية؛ مما جعل النشاط الاقتصادي يعاني من نقائص وثغرات كثيرة وبعبارة أخرى تعاني الجزائر من مشكلة البيروقراطية.

إن التخلص من المساوئ البيروقراطية هي أحد أهم أسباب القضاء على الرشوة والفساد، خاصة إذا ما تم أخذ الخسائر المذهلة التي تسببت فيها البيروقراطية بالنسبة للجزائر؛ حيث تقدر هذه الخسائر بـ43 مليار دولار بين1993 و2001. وتشير التقديرات المتعلقة بالاستثمار إلى أن ما يزيد عن 48 ألف ملف مرشح للاستثمار (مستثمرين جزائريين وأجانب) بقيت على رفوف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وأن10% فقط من مجموع المشاريع يتمكن من تجنب الإجراءات البيروقراطية.[1]

خلصت إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي وشملت 1400 شركة ومستثمر سنة2003 حول الفساد؛ إلى أن الفساد في الجزائر يشكل عائقا كبيرا أمام الشركات والاستثمارات، وأن 75% من مجموع الشركات تتعرض لتعقيدات ومساومات خلال نشاطها، كما خلصت الدراسة إلى أن6% من عائدات الشركات يقدم كرشاوى[2].

ثالثا: الاختلاس

يقصد بالاختلاس الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصره المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه. وتحدث وقائع الاختلاس في الوزارات والحكومات والشركات المالية والتجارية والمصارف والمصانع وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالأموال ولو جزئيا. وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة

[1] – يخلف زهرة، مقاربة الرشوة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان،2004، ص154.

[2] - Global Corrcuption Report 2006,Country Reports, p124.

احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس؛ والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة مناصب مالية وإدارية.[1]

تعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد في الجزائر، وتمثل الأرقام المعلنة لجرائم الاختلاس ما تم ضبطه فقط، ومن ثم لا يمكن الاحتكام إليها لتحديد حجم الظاهرة على وجه التحديد؛ إذ إن هناك العديد من عمليات الاختلاس التي لم يتم اكتشافها(أو تم التستر عليها)؛ إلا أنه يمكن اتخاذ عمليات الاختلاس المضبوطة؛ وكذا تصريحات المسؤولين كمؤشر توضيحي لتحديد مدى خطورة الظاهرة في الجزائر، وذلك نظرا لعدم وجود إحصائيات واضحة ودقيقة لحجم الظاهرة.

قدرت مصادر سياسية وإعلامية أن حجم الاختلاسات في الجزائر بلغ 26 مليار دولار في أوائل التسعينيات، وتشير الإحصائيات سنة 1996 إلى حدوث 1698 قضية اختلاس بمبلغ 7.9مليار دولار، في حين تم اختلاس 12 مليار دولار سنة 1997 في قضية واحدة(مؤسسة سيدار)، و100 مليار دج سنة 1998 بمركب الحجار.[2]

نلاحظ من خلال الإحصائيات السابقة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المبالغ المختلسة سنويا وحجم الجرائم المضبوطة، ويتضح ذلك من خلال مقارنة عدد القضايا سنة 1996(1698 قضية بـ7.9 مليار دولار)، والتي لا تساوي في قيمتها قضية واحدة سنة1997 بقيمة12 مليار دولار.

كما تعتبر قضية بنك الخليفة من أشهر القضايا وأكثرها تشعبا وتعقيدا وهي تدل على مدى عمق وتغلغل الفساد في الجزائر، وتشير الإحصائيات إلى أن الخليفة قام بتحويل أكثر من 843 مليون دولار بشكل غير سليم بين سنتي1998 و2002، كما أنه قام باختلاس أكثر من 2 مليار دولار قبل إفلاس الشركة[3].

وكلف قضية الخليفة الحكومة الجزائرية أكثر من 1.3 مليار دولار كتعويضات للمتضررين. ويمكن الاستدلال على مدى انتشار ظاهرة الاختلاس بعدد القضايا المعالجة لدى المحاكم، ومنه ما صرح به وزير العدل أمام المجلس الوطني بتاريخ 18 مارس2010 " العدالة أدانت في السنوات الأخيرة 5575

[1] – حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سابق، ص27.

[2] – بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص283.

[3] - Global Corruption Report (2006-2007), Country Reports, pp(125 -174).

متهما(1789 شخص عام 2007، و1669 شخص عام 2008، و1162 شخص عام 2009)، من بينهم نسبة 55% أدينوا في ارتكاب جرائم الاختلاس"[1].

رابعا: التهريب

يعرف التهريب على أنه عمليات استيراد أو تصدير تتم خارج القنوات الرسمية ودون المرور عبر مكاتب الجمارك.

يعتبر التهريب أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الخفي في الجزائر، وينشأ التهريب بدافع التخلص من القيود الكمية والنوعية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، ويؤدي إلى خلق مسارات ومسالك ملتوية وإلى خسارة الدولة لموارد هامة نتيجة ضياع حصيلة الرسوم الجمركية على بنود الواردات التي يجري تهريبها، أو نتيجة لإخراج بعض السلع التي تنفق الدولة عليها مبالغ كبيرة من أجل توفيرها. وهناك نوعان من التهريب الأول يخص السلع والثاني يخص رؤوس الأموال وكلاهما يعتبر خطرا على الاقتصاد الوطني كما تعاني الجزائر من وجود النوعين معا.

1- التهريب السلعي

يتضمن التهريب السلعي نوعين من السلع؛ الأولى مشروعة تهرب من أجل التخلص من الرسوم الجمركية والضرائب، والنوع الثاني وهو الأخطر والمتمثل في السلع المحظورة كالسلع الفاسدة والمغشوشة والتي تعتبر خطرا على الصحة العامة، وتشير التقارير إلى أن الجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث استهلاك السلع المقلدة.

ففي سنة 2004 تم ضبط حوالي 800 ألف منتج مقلد من طرف إدارة الجمارك، والإحصائيات تشير إلى أن أكثر من40% من السلع المقلدة أنتجت محليا و41% مستوردة والباقي مجهولة المصدر.[2]

تستند الدراسة إلى عدد الجرائم الجمركية المعاينة من قبل المصالح المختصة للتعبير عن حجم التهريب الجمركي ومعرفة تطور الظاهرة، وذلك باعتبار أن الكميات المحجوزة من البضائع المهربة لا تمثل إلا 15% من إجمالي الحجم الكلي للتهريب الحقيقي.[3]

---

[1]-واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، خلاصة دراسات حالات ثمانية بلدان عربية2010 منظمة برلمانيون ضد الفساد، ط1، 2011، ص42.

[2]- المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz

[3]- بوطالب براهيمي، مرجع سابق، ص101.

جدول رقم (30) عدد المخالفات الجمركية المعالجة بين سنتي(2000-2010)

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
عدد المخالفات الجمركية	12010	10387	10156	7500	9079	9002
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	-
عدد المخالفات الجمركية	10011	13635	18214	23927	28347	-

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ ما يلي:

- تناقص في عدد قضايا التهريب المعالجة من طرف الجمارك بين سنتي 2000 و2003؛ حيث انخفض العدد من 12010 قضية إلى 7500 قضية سنة 2003.
- عودة الارتفاع إلى عدد القضايا المعالجة ابتداء من سنة 2004 لتصل إلى 28347 قضية سنة 2010.
- إذا أخذ بعين الاعتبار أن ما يتم ضبطه لا يمثل إلا 15% من إجمالي حجم التهريب؛ فيمكن تقدير عدد عمليات التهريب تقريبا سنة 2010 بحوالي 188980 عملية تهريب.
- في الحقيقة إن عدد القضايا الجمركية المعالجة تعطينا فقط تقديرا حول حدة نشاط التهريب ومدى انتشاره، ولا يمكن من خلالها معرفة القيمة المالية لعمليات التهريب، كما يمكن لعملية ضبط واحدة أن تساوي عشرات أو مئات العمليات الأخرى من حيث قيمتها المالية.

والجدول التالي رقم (31) يوضح أهم البضائع المحجوزة من طرف الجمارك بين سنتي(2001-2004) و(2007-2010)، وقيمتها المادية بالدينار الجزائري.

جدول رقم (31) أهم البضائع المهربة التي تم حجزها بين سنتي 2000 و 2010

السنوات / البضائع	السجائر (خرطوش)	الكحول (زجاجة)	المفرقعات (وحدة)	المواشي (رأس)	الوقود (لتر)
2001	719841	--	1639998	328	14213
2002	703851	--	1203384	428	23386
2003	661378	23434	62984720	509	114078
2004	513116	22825	3245263	601	104972
2007	471038	7211	2132563	1575	1447875
2008	871107	--	2632608	1634	2947147
2009	316939	35240	5099888	2543	2281366
2010	314351	--	14765529	2056	1162757
المجموع	**4571621**	**88710**	**93703953**	**9674**	**8095794**
قيمة المجموع بالدينار الجزائري	**1.95 مليار دج**	**94 مليون دج**	**830 مليون دج**	**62 مليون دج**	**148 مليون دج**

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz.

الجدول السابق رقم (31) يوضح أهم البضائع المهربة والتي تم حجزها من قبل الجمارك بين سنتي 2001 و2010 ، حيث يلاحظ تذبذب كبير في كمية المحجوزات من سنة لأخرى؛ إلا أنها في الغالب تميل إلى الارتفاع.

تمثل قيمة السجائر النسبة الأكبر من إجمالي المحجوزات بـ 1.95 مليار دج، تليها المفرقعات بـ830 مليون دج ثم الوقود بـ145 مليون دج.

بلغ إجمالي قيمة المحجوزات (سجائر+ كحول+ مفرقعات+ مواشي+ وقود) خلال هذه السنوات أكثر من 3 مليار دج، وهي قيمة لا تمثل أكثر من 20٪ من إجمالي التهريب لهذه السلع؛ أي أن أكثر من 15 مليار دج يتمكن من الإفلات من السلطات.

يعتبر التهريب في الجزائر من أسوأ أنواع التهريب؛ ذلك لأنه يخرج السلع ذات القيمة والمنفعة العالية كالماشية والوقود، ويستورد السلع والمواد الضارة والخطيرة كالمخدرات والسجائر؛ وهذا ما يؤدي إلى أضرار أكبر على الاقتصاد والمجتمع. والجدولان رقم(32) ورقم (33) يوضحان ذلك.

جدول رقم (32) قيمة البضائع المهربة المحجوزة عند الاستيراد 2009.

نوع السلعة	المخدرات	المفرقعات	الكحول	السجائر	الأسلحة	مواد غذائية	ملابس	هواتف	أدوية
القيمة مليون دج	1879	640	9.3	122	7.8	9.3	151	03	164

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz .

جدول رقم (33) قيمة البضائع المهربة المحجوزة عند التصدير 2009.

نوع السلعة	وقود	أغنام	مواد غذائية
القيمة مليون الدينار	21.5	0.92	12.2

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz .

من خلال الجدولين رقم (32) و(33)، يلاحظ أن جميع البضائع المحجوزة والتي كانت مهربة إلى الداخل عبارة عن بضائع ضارة وخطيرة كالمخدرات والسجائر والأسلحة، وتشير التقارير أنه حتى تلك البضائع التي تتصف بالقيمة والمنفعة كالملابس والأدوية هي في الغالب سلع مقلدة ومغشوشة ومجهولة المصدر. في حين يتم تهريب السلع والبضائع ذات القيمة العالية والمنفعة المرتفعة نحو الخارج كالوقود والأغنام وغيرها من السلع والخدمات وخاصة تلك المدعومة من الدولة كالقمح، والسميد، والحليب ومواد أخرى.

2- تهريب الأموال

تعاني الجزائر من ظاهرة تهريب الأموال بشكل ملفت للانتباه، وذلك نظرا لطبيعة الأزمات التي مرت بها. وكذا بسبب تفشي الفساد والسلوكيات التي تصاحبه، فيلجأ أصحاب الدخول الكبيرة غير المشروعة إلى تهريب أموالهم إلى بلدان أخرى والبحث عن ملاذات آمنة، وذلك من أجل أن يضمنوا عدم مصادرتها لاحقا. وقد أشار التقرير الصادر عن هيئة السلامة المالية الأمريكية غير الحكومية أن حجم

الأموال التي تم تهريبها من 4 أربع دول إفريقية هي نيجيريا، ومصر، والجزائر، والمغرب، خلال الأربعة عقود الماضية قد فاق 210 مليار دولار، منها 25.7 مليار دولار تم تهريبها من الجزائر.[1]

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي قيمة التدفقات المالية عبر الحدود من عائدات الأنشطة الإجرامية والفساد يصل الى1.6 ترليون دولار سنويا، يأتي حوالي50% منها من الدول النامية، كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 500 مليون أورو تغادر الجزائر سنويا بطرق غير مشروعة؛ أي عن طريق التهريب.[2]

جدول رقم (34) حجم الأموال المحجوزة في المطارات سنة 2008

العملة	المبلغ
يورو	36726839
دولار أمريكي	1254330
درهم إماراتي	11000
دينار تونسي	3044 ,25
دينار ليبي	1736,25
جنيه إسترليني	5850
دينار جزائري	476373852
المجموع بالدينار الجزائري	4 239 206 151

Source : infos douane n°=04 ,2009 « www.douane.dz ».

من خلال الجدول السابق رقم (34) نلاحظ ضخامة الأموال التي تم حجزها سنة 2008 في المطارات؛ والتي كانت كلها مهربة نحو الخارج وتقدر في مجملها بأكثر من 423 مليار سنتيم أي ما يعادل 42 مليون أورو.

[1] – بوحوش بلال، الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2010 ،ص33.

[2] – منظمة الشفافية الدولية، ورقة عمل "استرداد الموجودات مشكلة نطاق وبعد"، فيفري2011، ص03.

- سيطرة عملة اليورو على إجمالي الأموال التي كانت مهربة؛ فهو يمثل 86% من إجمالي الأموال المحجوزة وهذا يدل على الاعتماد عليه بصورة كبيرة جدا، كما يلاحظ تنوع العملات المحجوزة بنسب مختلفة.
- تمثل القيمة المحجوزة من العملة نسبة ضئيلة جدا مما يتم تهريبه سنويا ويستطيع الإفلات من الرقابة، كما تستخدم طرق أخرى لتهريب الأموال عن طريق البر إلى تونس ومن ثم إلى دول أخرى.

هناك العديد من رجال المال الذين يعملون في السوق السوداء للنقد الأجنبي والذين يطلق عليهم اسم تجار الجملة للعملة الصعبة (Grossistes)، يقومون بتوفير خدمة تحويل الأموال للمستوردين وللراغبين في ذلك مقابل عمولة عن كل وحدة محولة. كما أن العملة تتم بسرعة كبيرة جدا (تفوق سرعة التحويلات البنكية)، فبمجرد اعطائهم المال يمكنك سحبه من البلد الآخر (في الغالب هي تونس، والإمارات، والصين)، وذلك لأنهم يحتفظون بالعملة في هذه البلدان وهم يقومون بنقل أموالهم بعد ذلك عن طريق التهريب أو التلاعب في الفواتير، وهذا أمر بالغ الخطورة. فالكل يعرف ذلك والعمليات تتم بشكل طبيعي، ولا أحد يتدخل لمنع هذه التجاوزات.

المبحث الثالث: آليات مكافحة الاقتصاد الخفي في الجزائر

لم يكن ينظر للاقتصاد الخفي على أنه ذلك النشاط الاقتصادي المهم الذي يمكنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الاقتصاد الرسمي ككل، بل هو عبارة عن قطاع متخلف وتقليدي ذي إنتاج هامشي يهدف لمجرد البقاء، وأنه لا يساهم في عملية التنمية وبالتالي فهو غير مستهدف من طرف واضعي السياسات الاقتصادية؛ إلا أنه وبمرور الوقت اتضح أن حجم هذا النوع من الاقتصاد يتزايد يوما بعد يوم؛ كما برز دوره الكبير في امتصاص فائض العمالة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن غالبية المنشآت غير الرسمية تهدف إلى الاستقرار والنمو والتوسع. من هنا أصبحت النظرة إلى الاقتصاد الخفي مختلفة كثيرا عن السابق، وأصبح لزاما على صناع القرار الاهتمام بوضع إطار من السياسات الاقتصادية اللازمة لجذب المنشآت غير الرسمية والعاملين بالاقتصاد الخفي للدخول تحت مظلة الاقتصاد الرسمي بدلا من إتباع سياسات اقتصادية تقيد عمل هؤلاء الأفراد والمنشآت.

وفي مقابل ذلك لا بد من مكافحة ومحاربة الأنشطة الاقتصادية الخفية غير المشروعة أو ما يعرف باقتصاد الجريمة كتجارة المخدرات وغسل الأموال بكل الوسائل وبشتى الطرق الممكنة؛ لأنه لا يمكن إدماجها بأي حال من الأحوال نظرا لاستعمالها مدخلات أو مخرجات غير قانونية كالمخدرات مثلا.

للقيام بعملية دمج الأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة لابد من العمل على إجراء مجموعة من الإصلاحات المالية، والنقدية، والمؤسسية التي تعمل على تحسين مناخ العمل في القطاع غير الرسمي واستثمار القدرات الكامنة في الاقتصاد الخفي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتعظيم أثاره الايجابية وتحجيم أثاره السلبية، والعمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي لتشجيع وتحفيز عملية التحول نحو الأنشطة الرسمية.

المطلب الأول: وسائل وطرق دمج أنشطة الاقتصاد الخفي

أصبحت قضية دمج أنشطة الاقتصاد الخفي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي من القضايا الهامة والملحة نظرا لكبر حجم الأنشطة الخفية، وبالتالي فإن عدم بذل محاولات لدمج أنشطة هذا القطاع يكلف الدولة خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، نظرا لتوافر العديد من القدرات الكامنة داخل هذا القطاع، وبالتالي لابد من العمل على احتوائه ودمج أنشطته في الإطار الرسمي شريطة أن يكون هذا الدمج انطلاقا من مدخل تنموي شامل وليس مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة؛ حيث يجب أن يكون الهدف

الأساسي هو احتواء ودعم أنشطة هذا القطاع فتكون النتيجة هي زيادة إيرادات الدولة على المدى المتوسط والطويل.[1]

هناك العديد من العقبات التي تقف في وجه اندماج القطاع الخفي في الاقتصاد الرسمي؛ ولعل من أهمها افتقار العاملين في الاقتصاد الخفي إلى المهارات والتأهيل المطلوب، عدم توافر الحد الأدنى من رأس المال لدى العاملين فيه، تعقد إجراءات التسجيل فضلا عن أن الاندماج يفرض على العاملين فيه الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة مما يلقي على كاهلهم أعباء مالية قد لا يستطيعون تحملها. [2]

لذلك عادة ما ترفض مشروعات الاقتصاد الخفي الاندماج والانضمام للاقتصاد الرسمي للدولة بسبب ارتفاع تكاليف وأعباء الدخول من استخرج الرخص وضرورة تجديدها والالتزام بأحكام التأمينات الاجتماعية والخضوع لكافة أنواع الرقابة على الجودة، والبيئة والصحة وغير ذلك فيفضل العاملين في الاقتصاد الخفي البقاء على حالهم رغم تحملهم لمصاريف وأعباء هم في غنى عنها مثل دفع الرشاوى، وتحمل نفقات بقاء المشروع في الخفاء وعدم احترامهم للنصوص والقوانين المعمول بها.[3]

يتطلب الأمر إجراء إصلاحات على الاقتصاد الرسمي أولا وإزالة كل ما يفرضه من مشكلات أو عقبات قبل البدء في إصلاح الاقتصاد الخفي؛ وذلك لدفع أصحاب المشروعات الخفية إلى الدخول طواعية ضمن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

أولا: الوسائل المالية لعملية الدمج

يقصد بالوسائل المالية لعملية الدمج السياسة المالية التي يجب على الدولة أن تتبعها لتحقيق أهدافها الاقتصادية. ومن المعروف أن أدوات السياسة المالية تتمثل في الإنفاق العام والقروض العامة والضرائب، ولكي تكون هذه الوسائل ناجعة يجب على الدولة أن تستهدف إدماج الأنشطة الخفية في تطبيق سياستها الاقتصادية.

1- على مستوى الاقتصاد ككل

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلقا من دراسة وتحليل أسباب ظهورها ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية. ومن خلال دراستنا السابقة لظاهرة

[1] – كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص123.

[2] – عبد القادر النيال، مرجع سابق، ص137.

[3] – تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدم إلى الدورة العادية التاسعة والسبعين، دراسات حول موضوعات مختارة من الاقتصاد العالمي والعربي، الاقتصاد غير المنظم أو " غير الرسمي"، 2003، ص ص (68-69).

الاقتصاد الخفي والذي فاقت نسبته 30% من الاقتصاد الجزائري، نجد أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي بعنصر الضريبة التي تعتبر عاملا مهما ومؤثرا في حصيلة الإيرادات العامة للدولة. لهذا يجب على الدولة أن تهتم بها اهتماما كبيرا، وذلك من خلال المواءمة بين سعر الضريبة والمقدرة التكليفية للممول تطبيقا لمبدأ العدالة الضريبية وذلك قبل محاسبة المتهربين منها، ثم إنه يلزم على الدولة المحافظة على هذا المورد الهام الذي يتميز بالاستقرار والديمومة وأن لا تتغاضى عنه عند تحسن الوضعية المالية لها بارتفاع الإيرادات البترولية، ثم وبمجرد الإحساس بالخطر نتيجة التقلبات في الإيرادات الخارجة تقوم بتضييق الخناق على الموارد الداخلية (الموارد الضريبية) بتجنيد كل الوسائل في سبيل رفع هذه الإيرادات لمواجهة العجز المالي.

أ- تخفيف العبء الضريبي

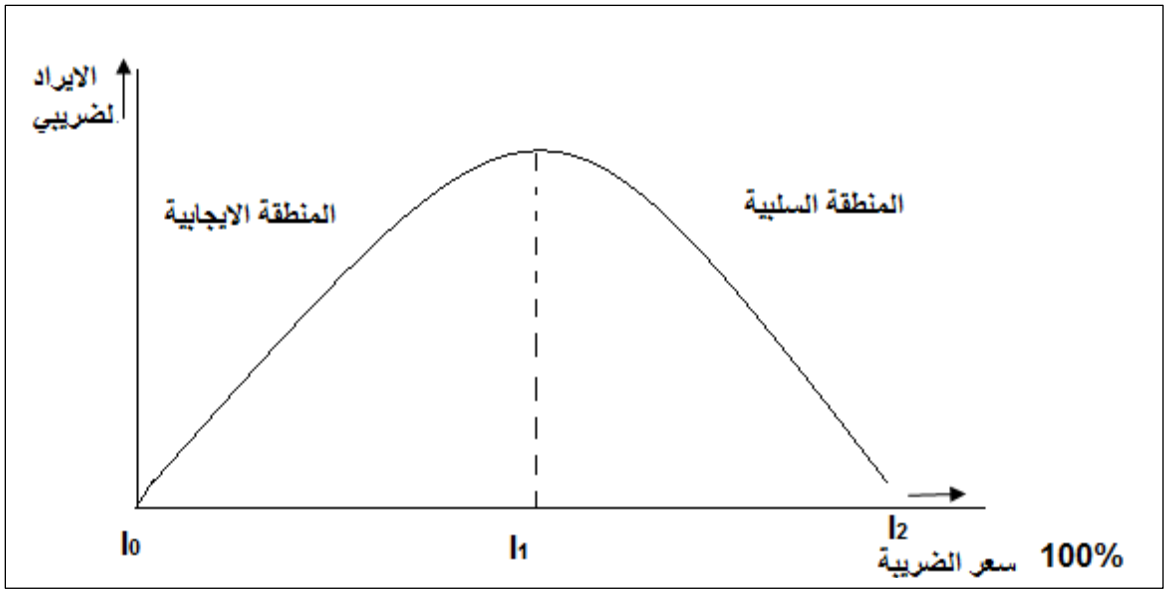
حسب دراسة أجراها أحد خبراء الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية حول العلاقة بين معدل الضرائب وحصيلتها، توصل إلى أن العلاقة تبقى موجبة وتزداد الحصيلة مع رفع الضريبة حتى إلى حدود 30%، وبعدها تبدأ الحصيلة في الانخفاض تدريجيا مع مرور الوقت.[1]

إن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تنعش الاقتصاد، وبرفع معدلاتها يمكن أن تحقق مردودية ملائمة لكن تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يعود سلبا على الموارد المالية وعلى الاقتصاد.

ولقد أوضح الاقتصادي الأمريكي "آرثر لافر" (Arther Laffer)" ذلك من خلال المنحنى المنسوب إليه والذي فحواه أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة"، أي تعدي الضغط الضريبي لعتبة معينة يمكن أن يخفض الموارد المالية.

[1]- قريش محمد، دراسة ظاهرة التهرب والغش الضريبي وآثارها على إيرادات الدولة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009، ص195.

الشكل رقم (19) منحنى لافر(laffer) يظهر العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة



المصدر: بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص146.

يمكن تقسيم منحنى (laffer) إلى مرحلتين:

في المرحلة الأولى(I_0-I_1) تكون العلاقة طردية بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية؛ وذلك حتى تصل إلى مستوى أمثل عند (I_1).

في المرحلة الثانية (I_2-I_1) تصبح تلك العلاقة عكسية بحيث أي زيادة في سعر الضرائب يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وينزع حافز العمل والكسب لدى الممولين؛ مما يؤدي إلى تقليل الأوعية الضريبية، وبالتالي انخفاض الإيرادات.

نستنتج مما سبق بأن رفع مستوى الضرائب بشكل كبير يؤدي إلى ارتفاع حصيلتها في المدى القصير فقط، وعلى العكس فإن خفض مستوى الضرائب يؤدي إلى انخفاض حصيلتها في المدى القصير؛ ولكن سترتفع هذه الحصيلة على المدى المتوسط والطويل، وذلك يرجع لتوسع وكبر القاعدة الضريبية بانضمام الكثير من الشرائح إليها[1].

[1]- Valerie Braithwaite and others, op.cit .p06.

ب- استقرار التشريعات الضريبية

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الاستقرار في التشريعات الجبائية؛ مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام. في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية متعددة، فقانون المالية لسنة 1993 تضمن 45 إجراء ضريبيا بين تعديل وإلغاء وإتمام، يتعلق27 منها بالضرائب المباشرة و19 بالرسم على القيمة المضافة.[1]

- قانون المالية لسنة 1995 تضمن 49 إجراء ضريبيا من نفس الشاكلة، ويتعلق 30 منها بالضرائب المباشرة و18 بالرسم على القيمة المضافة.

- قانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبي.
- قانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراء ضريبي.
- قانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبي.
- قانون المالية 2008 تضمن 47 إجراء ضريبي.
- قانون المالية 2009 تضمن 85 إجراء ضريبي.
- قانون المالية 2015 تضمن 76 إجراء ضريبي.

رغم أن هذه التعديلات تضمنت بعض الاتجاهات الايجابية للنظام والمتمثلة في:[2]

- تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات الى25% و12.5 % للأرباح المعاد استثمارها، ثم تنتقل إلى ثلاث معدلات وفقا لقانون المالية التكميلي 2015، وهي على النحو الآتي: 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23 % أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية باستثناء وكالات السفر، و26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- تخفيض نسبة الاقتطاع للضريبة على الدخل الإجمالي إلى35% ورفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 120000 دج.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من أربع معدلات عند التأسيس إلى معدلين فقط، هما 17% معدل عادي، و7 % معدل مخفض حسب قانون المالية لسنة 2001، ثم تم تعديله ليرتفع

[1] - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مرجع سابق، ص152.

[2] - ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سابق، ص75.

ويصبح 19 بالمائة بالنسبة للمعدل العادي، و9 بالمائة بالنسبة للمعدل المنخفض حسب قانون المالية لسنة2017.

- مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30%.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى2%.
- إلغاء الازدواج الضريبي بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات.
- تبسيط النظام الجزافي للضريبة على الدخل، من خلال تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني بضريبة جزافية وحيدة.

رغم هذه الإصلاحات إلا أن مستوى الضغط الضريبي لازال أقل مما هو سائد في الكثير من الدول وأقل بكثير من مستوى الضغط النموذجي الذي حدده الاقتصادي الاسترالي (كولن كلارك) بـ25%، حيث يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، إذ إنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام.

جول رقم (35) معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة مليار دج)

السنوات / البيان	الجباية العادية	الناتج خارج المحروقات	معدل الضغط الضريبي
2000	425.8	2482.5	17.15
2001	411.38	2797.9	14.70
2002	438.8	2993.4	14.65
2003	475.8	3275	14.52
2004	532.3	3830.6	13.8
2005	645	4210.7	15.3
2006	714.3	4638.4	15.4
2007	704.7	5216.9	13.5
2008	848.6	6046.1	14
2009	921	6858.9	13.42
2010	1068.5	7811.2	13.67
2011	1473	9346.1	15.76
2012	1595	10672.3	14.94
2013	1831	1168.2	15.67
2014	2267	12584.7	18.01
2015	2616	13457.6	19.43

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بكل من:

- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09/2009، جامعة سطيف، ص73.
- بنك الجزائر التقارير السنوية 2000-2016.
- قوانين المالية للسنوات 2000-2015 .

من خلال بيانات الجدول رقم (35) نلاحظ التطور السنوي لمعدل الضغط الضريبي في الجزائر للسنوات بين 2000 و 2015. وقد تراوح بين حوالي 13 ٪ و 15٪ إلى 19.55 غاية سنة 2014 حيث ارتفع الى 18٪ ثم 19.4٪ سنة 2015. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تطور حصيلة الجباية العادية خلال هذه الفترة. وقد بلغ متوسط الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات بين2000 و 2015 معدلا قدره 15.26 بالمئة، وهو يعبر عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل اقتطاعات ضريبية جديدة دون التأثير سلبا عليه.

يعتبر معدل الضغط الضريبي في الجزائر(15.26 ٪) منخفض وضعيف المستوى مقارنة مع المستوى النموذجي (25%)، كما أنه يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث بلغ حوالي 20% في تونس، و25% في المغرب؛ أما في الدول الصناعية الكبرى ففي حدود27%. وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني؛ لذا يجب على الدولة تحسين وتفعيل التشريع الضريبي وتبسيط القوانين الضريبية والرجوع إلى القواعد الأساسية للضريبة خاصة قاعدة اليقين التي تنص على ضرورة صياغة القوانين الضريبية بوضوح وصراحة دون تعقيد أو غموض؛ بحيث لا تدع مجالا للشك أو الاجتهاد. لهذا يجب تبسيط هذه القوانين والعمل على استقرارها وذلك عن طريق الدراسات المعمقة واستشارة مختلف الفئات بدءا بالخبراء والفنيين وحتى المكلفين تمهيدا لإصدار قوانين شاملة تتميز بالدقة والموضوعية، وتجنب كثرة التعديلات والعمل على استقرار هذه القوانين قدر الإمكان.

كما يجب إعادة تنظيم الإدارة الضريبية وإعطائها نوع من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومحاولة إيجاد أداة تنسيق وارتباط وتعاون بين مختلف المفتشيات والقباضات والإدارات، وتوفير نماذج كبيرة للوثائق الضريبية وتبسيطها، وعدم الإكثار من المعلومات والخانات الزائدة حتى لا يعتبرها المكلف حجة للتعقيد. كما يجب خلق مكاتب للبحث الضريبي تقيم مشكلات وعوائق الإدارة الضريبية وكيفية حلها، ومكاتب أخرى لتقديم الإرشادات والاقتراحات والتوضيحات للمكلفين وتعليمهم كيفية ملء الاستمارات والتصريحات.[1]

ت- العقوبات الرادعة والملائمة

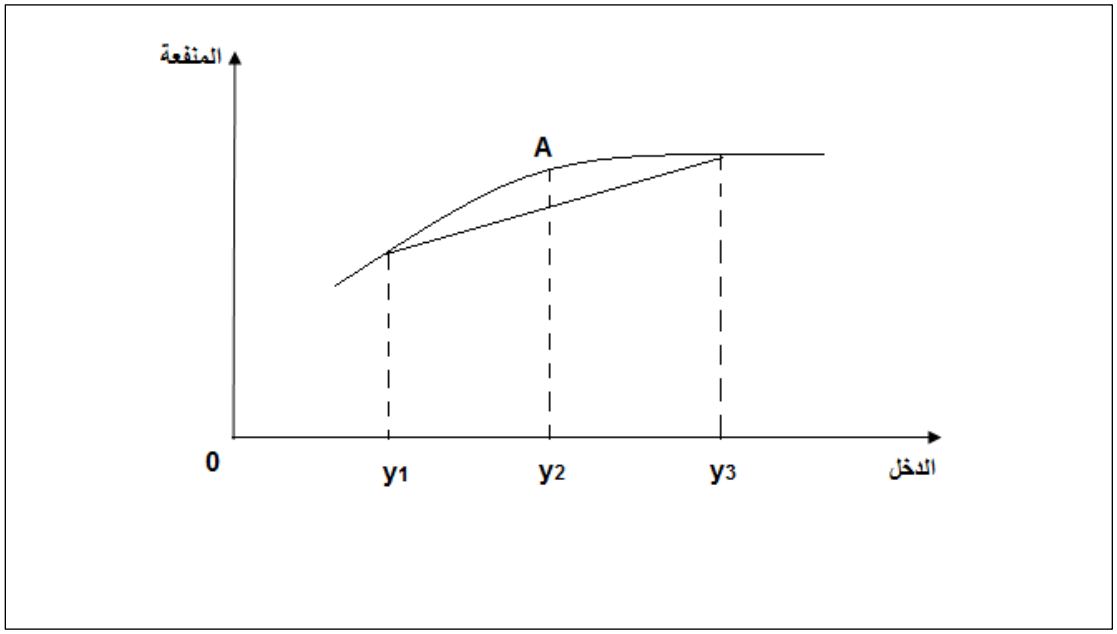
إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي؛ بحيث أن المكلف يقارن درجة الخطر. فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه؛ لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما. ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.[2]

والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] – قريش محمد، مرجع سابق، ص202.

[2]– ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص15.

شكل رقم (20) العبء الزائد للتهرب الضريبي

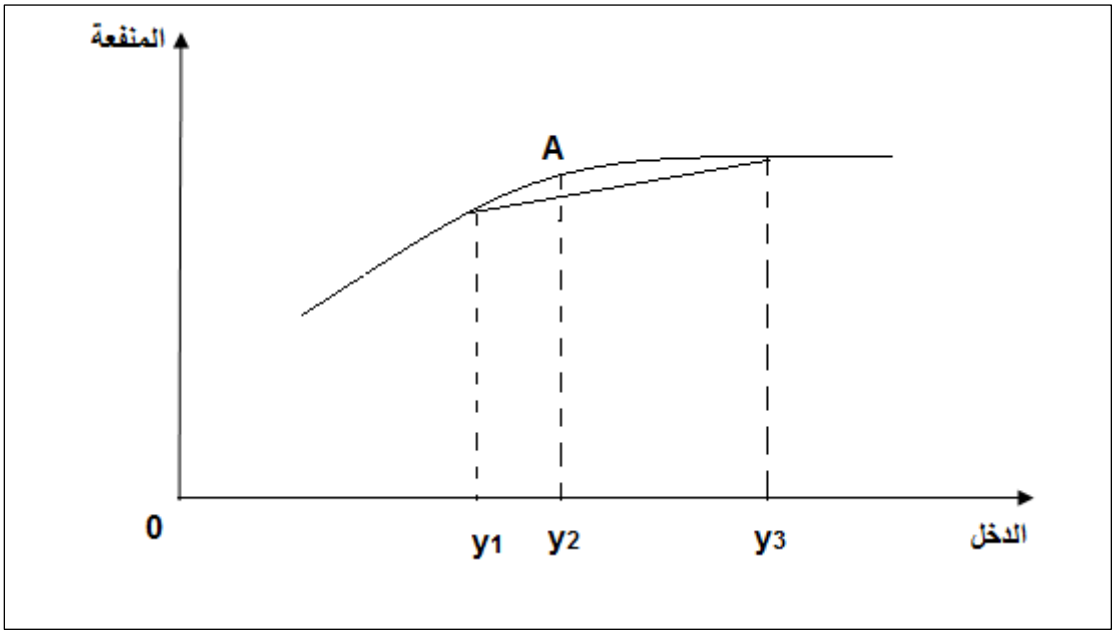


المصدر:عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة ،2006، مصر، ص186.

- تمثل Y_1 الدخل الذي يتلقاه الفرد إذا قام بالتهرب من سداد الضرائب؛ ولكن تم القبض عليه وتغريمه.
- تمثل Y_2 الدخل الذي يتلقاه الفرد في حال لم يقدم على أي تهرب (الحالة الطبيعية).
- تمثل Y_3 الدخل الذي يتلقاه الفرد في حال قام بالتهرب ولم يتم ضبطه.

يقوم الأفراد بالمفاضلة بين الدخول الثلاثة (Y_1–Y_2–Y_3)، وذلك بقياس المخاطر وقيمة العقوبات المسلطة عليهم إذا تم اكتشاف التهرب. وكلما كانت المسافة بين Y_1وY_2 قريبة سيزداد الحافز نحو التهرب وذلك لأن العقوبات غير كبيرة والدخلينY_1 وY_2 متقاربان؛ أي أن الفرد يخاطر بالحصول على الدخلY_3. وإذا ما تم اكتشافه فلن يخسر كثير لأنه سيحصل على الدخل Y_1 الذي يقارب بشكل كبير جدا ما سيحصل عليهY_2 إذا لم يقم بالتهرب كما في الشكل التالي رقم (21):

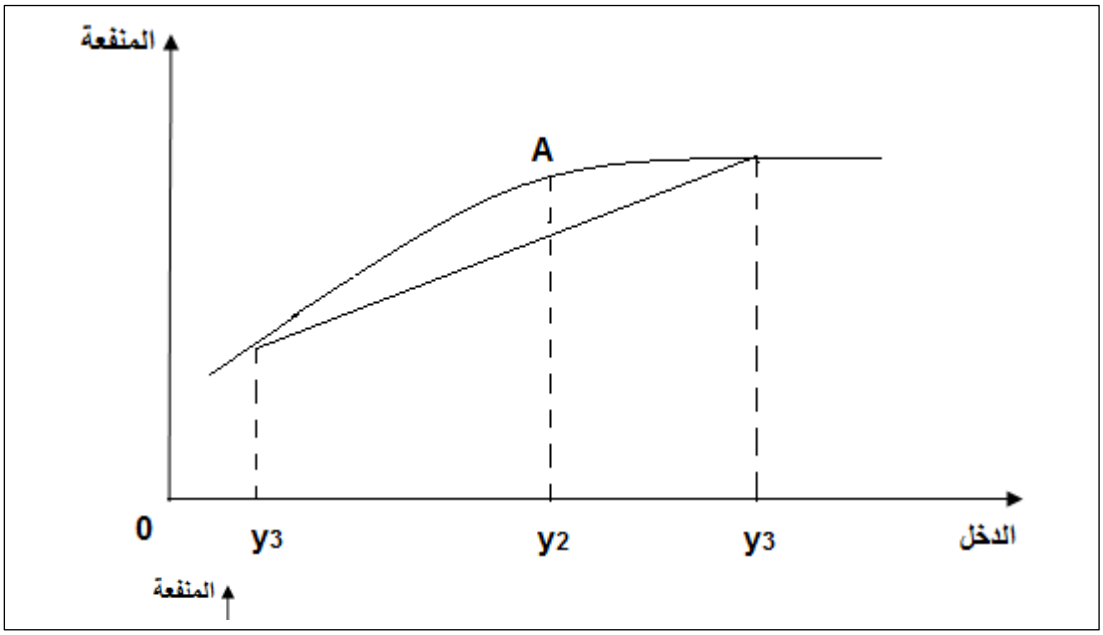
شكل رقم (21) عبء التهرب الضريبي في حالة ضعف العقوبات المفروضة



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الشكل(20)

كلما كانت العقوبات رادعة كلما اتسعت المسافة بين y1 y2 وبالتالي يقل الحافز نحو التهرب؛ لأنه في حال اكتشافه ستسلط عقوبات تجعل الفرد يحصل على دخل ضعيف جدا y1 مقارنة بy2 (y2 الدخل في حال عدم التهرب). إذا فالفرد سيخسر كثيرا في حال ما إذا تم اكتشاف تهربه لأن العقوبات أكثر صرامة وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (22).

شكل رقم (22) عبء التهرب الضريبي في حالة قوة العقوبات المفروضة



المصدر: إعداد الباحث انطلاقا من الشكل (20).

تؤدي العقوبات المدروسة والصارمة إلى التقليل من التهرب الضريبي، وجعل الأفراد يحجمون عنه وذلك لأن درجة الخطر كبيرة. وفي حال الإقدام على التهرب واكتشافهم سيخسرون جزءا كبير جدا من دخلهم نتيجة للعقوبات و الغرامات المفروضة، وبالتالي سيفضل الكثير من الأفراد الدخل الآمن(y2) وتجنب المخاطرة.

2- على مستوى الاقتصاد الخفي

يقصد بالوسائل المالية اللازمة لعملية الدمج على مستوى الاقتصاد الخفي تلك الأدوات المالية التي تقوم بها الدولة وتوفرها للمنشآت والأفراد الناشطين تحت مظلة الاقتصاد الخفي من أجل تحفيزهم على التحول إلى الأنشطة الرسمية، وإزالة بعض العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك. إذا فهذه الوسائل المالية خاصة بالاقتصاد الخفي فقط ولا تشمل الاقتصاد ككل، ونذكر منها:

أ- **إنشاء وحدات مستقلة لدى مصالح الضرائب**؛ تكون مسؤولة عن كافة التعاملات مع وحدات الاقتصاد الخفي بدءا من إجراءات التسجيل لدى مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى تبسيط المستندات المطلوبة قدر الإمكان، وإصدار منشورات توضح هذه المستندات ومصادر الحصول عليها، وكذلك القيام بالدور الإعلامي من أجل تحفيز الأفراد وتوعيتهم بضرورة الاستفادة من الاستثناءات والامتيازات الممنوحة لهم والقيام بجولات ميدانية من أجل كسب ثقة المنشآت والناشطين في الاقتصاد

الخفي، على شرط أن تكون هذه الوحدات عبارة عن حلقات وصل بين إدارة الضرائب والناشطين في الاقتصاد الخفي، وتوفر الحماية والدعم لهذه المنشآت. وتقوم أيضا بدراسة الأسباب الحقيقية التي تجعل الأفراد والمنشآت يفضلون النشاط في الخفاء من خلال محاورتهم والاستماع لآرائهم ومحاولة تذليل هذه العقبات والصعوبات التي تحول دونهم ودون النشاط الرسمي.

ب-**منح إعفاء ضريبي لمدة 3 إلى5 سنوات** للمنشآت التي تنشط في الخفاء، والتي ترغب في الانضمام إلى العمل بالقطاع الرسمي أسوة بالمشروعات التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، وذلك دون تحميلها الأعباء الناتجة عن مزاولة نشاطها بطريقة غير رسمية فيما سبق. وبعد انتهاء فترة الإعفاء تتم المحاسبة الضريبية لها بأسعار مميزة تراعي حجم ونوع النشاط وفقا لشرائح تصاعدية؛ بحيث يتناسب العبء مع حجم المنشأة وقدرتها على الدفع.

ت-**الوصول إلى اتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية** على قبول اشتراك مخفض للممول وأسرته يدفع في صورة أقساط شهرية أو فصلية بما يتناسب مع قدرة الممول على الدفع، وقد يتم ذلك تبعا لشرائح تصاعدية أو بسعر نسبي.[1]

خاصة أن السبب الرئيسي لمعظم الذين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي راجع لعدم قدرتهم على دفع الاشتراكات السنوية التي تفرضها مصالح الضمان الاجتماعي، ولا توجد صيغة أخرى للدفع الفصلي.

ث-**توجيه جزء من النفقات العامة** إلى توفير خدمات للمناطق التي تتواجد بها منشآت القطاع الخفي بغرض تحسين مستويات معيشتهم، والعمل على مراعاة رغباتهم في اختيار سبل توجيه الإنفاق حسب احتياجاتهم (رصف الطرق، خدمات الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي...الخ)؛ بحيث يشعرون بأنهم يستفيدون من الإنفاق العام الذي لا بد أن يشاركوا فيه بتسجيل أنشطتهم ودفعهم للضرائب.

ثانيا: الوسائل النقدية لعملية الدمج

يتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان، وتنظيم السيولة باستعمال مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

[1] – كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص135.

تعتبر السياسة النقدية أداة لدى السلطات المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. وبعبارة أخرى تقوم السلطات بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

يكمن الهدف العام للسياسة النقدية في تحقيق النمو الحقيقي مع توزيع أمثل للموارد دون تضخم وبتحقيق توازن في المدفوعات الخارجية، كما يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي:[1]

- تتمحور السياسة النقدية حول هدف أساسي يتمثل في إيجاد توازن مستمر ما بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات، وهو ما يضمن تحقيق استقرار الأسعار.
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية.
- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية؛ مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات والمساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.
- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى تحقيق النمو.

تمثل السوق النقدية الإطار الذي تنفذ فيه أدوات السياسة النقدية، ولذلك فإن دور هذه السوق هام جدا في نجاح أية سياسة نقدية؛ وذلك باستخدام الأدوات الكمية (عمليات السوق المفتوح، وسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري)، أو الأدوات النوعية كتشجيع القروض الاستثمارية أو الاستهلاكية أو توجيه البنوك لمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى الإقناع الأدبي من طرف البنك المركزي.

[1] – بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، أفريل 2006، ص02 .

1- على مستوى الاقتصاد ككل

هناك العديد من السياسات التي تعمل على زيادة جاذبية القطاع الرسمي في الأجل المتوسط والطويل، ومن ثم تعمل على غرس الثقة لدى أصحاب المنشآت الخفية في جدوى عملية الدمج حاليا ومستقبليا وضمان استمرار وتحسين أوضاعهم. ومن أهم هذه السياسات:

أ- **إلغاء سعر الفائدة على القروض** الممنوحة للمشروعات التي تندرج تحت البرامج الوطنية لدعم الشباب، خاصة تلك التي تتميز بكثافة العمالة، وذلك بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ومتابعة حسن سير عملية تنفيذ هذه المشروعات، والقضاء على معوقات الاستثمار وتشجيعه عن طريق دعم الدولة للمشاريع التي تندرج تحت هذه البرامج الوطنية خاصة في السنوات التي تشهد فيها الخزينة يسرة مالية معتبرة.

ب-**تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين** والعمل على جذب المدخرات مهما كانت قيمتها لتوفير موارد إضافية للبنوك، ويقترح إنشاء مكاتب وحسابات لدى البنوك تعمل على تعبئة مدخرات الأفراد الذين لا يرغبون في أخذ فوائد على أموالهم، خاصة أن هذا النوع من الادخار مربح جدا بالنسبة للبنوك. وهناك عدد لا بأس به من رؤوس الأموال التي تحبذ هذه الصيغة.

ت-**كبح معدلات التضخم** وذلك من خلال السيطرة على معدل نمو عرض النقود بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك لأن التضخم يؤثر سلبا على أصحاب الدخول الثابتة، وينقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى رغم انخفاض دخولهم الحقيقية، في حين يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة وأرباب العمل.

ث-**فتح أسواق رسمية للنقد الأجنبي** من خلال منح الاعتمادات والتراخيص لفتح محلات الصيرفة وذلك وفق أسعار الصرف المعتمدة، وضرورة التشديد والرقابة على الأسواق السوداء للنقد الأجنبي، ومنعها وتجريم المتعاملين فيها وفرض عقوبات صارمة ورادعة عليهم. وتكون هذه الصرافات إما مكاتب في البنوك أو فروع لها؛ وإما مستقلة تعمل لحسابها الخاص تحت رقابة الدولة. ويلاحظ أنه لا تتوفر مثل هذه المكاتب في الجزائر؛ إذ يلجأ الأفراد إلى التعامل في السوق السوداء، وإن وجدت هذه الصرافات فهي نادرة جدا وتتعامل بسعر السوق السوداء كما أنها غير مرخصة.

ج- العمل على تشجيع الصادرات وترشيد الواردات (خاصة من السلع الكمالية) والعمل على تنمية الموارد من العملات الأجنبية.

ح- منح امتيازات للبنوك التي تقوم بتمويل ميسر للمشاريع التي كانت تنشط في الاقتصاد الخفي، والتوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على الأنشطة الجديدة فقط.[1]

خ- رفع قيمة القرض المصغر الذي تمنحه الوكالة الوطنية للقرض المصغر (من أجل شراء المواد الأولية لبداية النشاط) من 40000 دج الى200000 دج، للذين يثبتون تحولهم إلى الاقتصاد الرسمي ويفتحون سجلات تجارية أو بطاقات الحرفية، والقيام بمتابعتهم وتوجيههم، بدلا من منح هذا القرض المصغر بوثائق الهوية فقط دون وثائق مزاولة النشاط.

2- على مستوى الاقتصاد الخفي

تلعب مصادر التمويل غير الرسمية دورا رئيسيا في تمويل أنشطة الاقتصاد الخفي عند بدء نشاطها أو عند توسعها، وهو ما يعد استجابة طبيعية لقصور مصادر التمويل الرسمية وعدم وجود صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه الأنشطة والمنشآت.

كما يلاحظ ضعف رغبة البنوك في إقراض المشروعات الصغيرة بصفة عامة، وفي حالة القيام بعمليات الإقراض؛ فإنها تطبق نفس أساليب الدراسات الائتمانية الخاصة بالمشروعات الكبيرة وتبالغ في طلب الضمانات. كما ترى أن التعامل مع هذا النوع من الاستثمار مضيعة للوقت نظرا لصغر حجم القروض الممنوحة، وقد تكون تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية تفوق الأرباح المحتملة للقرض، وبالتالي يتم تجاهلها. وقد يكون هذا صحيح في حال قلة عدد القروض المدروسة؛ ولكن إذا كان العدد كبير فستغطي التكاليف وتحقق الأرباح المرجوة منها.

نتيجة لهذا الإحجام من قبل البنوك والسلطات عن توفير التمويل اللازم وإيجاد صيغ ملائمة للمشروعات التي تنشط ضمن الاقتصاد الخفي. يلجأ أصحاب هذه الأعمال إلى عدة وسائل من أجل الحصول على التمويل مثل الاقتراض من طرف أشخاص بضمان المعرفة الشخصية، أو التمويل بالدين من طرف تجار الجملة (في حال التجارة)، أو الحصول على تمويل من طرف الأشخاص على شرط أن يصبحوا شركاء معهم، ولهذا يتطلب الأمر من الدولة تيسير عملية وصول الائتمان إلى أصحاب المنشآت غير الرسمية من أجل دعم قدراتهم على التوسع وتحفيزهم على التحول إلى النشاط الرسمي من خلال:

[1]- كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص145.

أ- **القيام بإنشاء فروع لبنوك عمومية** تحت إشراف فرق عمل متخصصة تقوم بالأساس على منح التمويل اللازم لأنشطة الاقتصاد الخفي خاصة المشاريع الإنتاجية منها، ويجب أن تكون القروض بفترات سماح معقولة وبشروط سداد ميسرة، والعمل على فتح حسابات لهؤلاء العملاء الجدد لتسهيل تعاملاتهم.

ب- **التوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر** لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على القطاع الرسمي فقط، باعتبار أن كلا من القطاعين سيساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل، وعلى الدولة تقديم الامتيازات وبعض الإعفاءات للبنوك والجمعيات أو رجال الأعمال الذين يساهمون في التمويل الميسر للمنشآت غير الرسمية.

ت-**إعداد نماذج مبسطة لدراسات الجدوى الاقتصادية** ذات تكاليف منخفضة بما يتناسب مع أحجام هذه المنشآت وتقديمها لأصحاب هذه المنشآت بالمجان أو بأسعار رمزية وبما يكفل سرعة إنهاء إجراءات الحصول على القروض، وعدم المغالاة في ضمانات القروض المقدمة طالما ثبتت الجدوى الاقتصادية للمشروع، وقد يتمثل الضمان في توفير مشتري المنتجات ومسوقيها.

المطلب الثاني: بعض جهود الجزائر في مكافحة الاقتصاد الخفي

تبنت الجزائر في مواجهة الأنشطة الاقتصادية الخفية عدة سياسات وأساليب شملت العديد من الميادين والقطاعات؛ لكن ليس من السهل حصر جميع هذه السياسات نظرا لكثرتها وتعددها، لكن يمكن إبراز بعض من أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الاقتصاد الخفي.

أولا : الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال

قامت الجزائر في سبيل مكافحة عمليات غسل الأموال بسن العديد من القوانين والنصوص التشريعية التي تجرم العملية وتعاقب عليها، إضافة الى إنشاء العديد من اللجان والهيئات المكلفة بتتبع عمليات غسل الأموال والكشف عنها؛ كخلية معالجة الاستعلام المالي التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 7 أفريل 2002، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتكون من 6 ستة أعضاء، يتم اختيارهم حسب كفاءتهم في المجالات المالية والمصرفية والأمنية لعهدة مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وذلك بمرسوم رئاسي. تسند لهذه اللجنة عدة مهام، منها:

- استلام تصريحات الاشتباه المتعلقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

- إرسال الملفات لوكيل الجمهورية المختص طبقا للقانون في حال الاشتباه بوجود عملية لغسل المال أو تمويل الإرهاب.
- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية التي تساعد على مكافحة غسل الأموال.
- الاعتراض بصورة تحفظية لمدة أقصاها 72 ساعة على تنفيذ أية عملية مصرفية لأي شخص تقع عليه شبهة غسل المال حتي ينظر في الأمر.
- حجز الأموال غير المشروعة المتحصلة من جريمة غسل الأموال قصد مصادرتها.

وقد قامت خلية معالجة الاستعلام المالي منذ إنشائها فعليا في 2004 بإحصاء 575 تصريح بشبهة غسل الأموال لغاية 2010، يتم التحقيق فيها ومعالجتها. كما بلغ عدد مراسلات الخلية مع شركائها على المستوى المحلي 3230 مراسلة إلى غاية 2017/12/31 (إرسال تلقائي وطلب معلومات). كما تلقت 180 طلب مساعدة على المستوى الدولي، وأرسلت 166 طلبا الى غاية 2016/12/31. كما أرسلت الخلية كل الملفات التي ثبتت فيها الشبهة إلى القضاء والتي بلغ عددها 170 قضية الى غاية 2017/12/31[1].

الجدول التالي رقم (36) يوضح عدد التصريحات المقدمة للخلية بوجود شبهة غسل للأموال، وكذا عدد التقارير السرية الواردة إليها للسنوات 2015-2016-2017.

جدول رقم (36) التقارير الواردة لخلية معالجة الاستعلام المالي (2015 الى 2017)

السنوات	تصريح بالشبهة	تقرير سري
2015	1290	159
2016	1240	168
2017	1239	184

المصدر: تقرير النشاط ومعطيات إحصائية 2017 ص9.

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في عدد التصاريح بالشبهة المرسلة الى الخلية بأكثر من 1200 تصريح في السنة مقارنة بـ 575 تصريح بين 2004 و 2010 (ستة سنوات)، وهذا

[1]- تقرير النشاط ومعطيات احصائية 2017، ص ص8،9.

يدل على نشاط الخلية في السنوات الأخيرة، إضافة إلى أكثر من 150 تقرير سري كل سنة. وهنا تجدر الإشارة الى أن التقارير السرية هي التي تصدر عن البنك المركزي أو إدارة الجمارك فتوسم باسم تقرير سري؛ أما تلك الصادرة عن البنوك والهيئات الأخرى فتعتبر تصاريح بالشبهة.

أما فيما يخص القوانين والمراسيم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، فقد قامت الجزائر بداية بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 بموجب المرسوم الرئاسي 95-41 المؤرخ في 1995/01/28.

ثم تم سن أحكام قانونية بموجب الأمر رقم 96-22 الصادر بتاريخ 1996/06/09 والمتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ثم جاء مشروع القانون المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه في 2005/02/09، ليوافق المساعي الدولية لمكافحة غسل الأموال، وذلك من أجل مطابقة التشريع الوطني مع المبادئ والمعايير الدولية.

كما قامت الجزائر بالتنسيق الدولي في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال؛ حيث رحبت كل من مجموعة العمل الدولي (فاتفFATF) خلال اجتماعها في فيفري2016 في باريس، وكذا مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا فاتفMENAFATF) في أفريل 2016 بالتقدمات المعتبرة التي أحرزتها الجزائر في تحسين منظومتها الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه لم تعد الجزائر خاضعة لعملية المتابعة النصف سنوية لمجموعة العمل المالي (كل ستة أشهر).

ثانيا: الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

نظرا لحجم الفساد المالي والاقتصادي الموجود في الجزائر والذي يقوض ويفشل المخططات التنموية ويستنزف الموارد المتاحة ويخلق بيئة غير مستقرة، فقد قامت الدولة بسن العديد من القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة جرائم الفساد والمالي والاقتصادي. ويعد القانون رقم 06-01 المؤرخ في21 محرم 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من جملة القوانين المعاصرة التي تسعى لمكافحة الفساد؛ حيث تنص المادة 03 منه على ضرورة إعداد برامج تكوينية وتعليمية ملائمة لتمكين الموظفين العمومين من الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم؛ أما المواد 4، 5 و6 فتنص على وجوب التصريح بممتلكات الموظفين العمومين بعد تاريخ تنصيبهم؛ والمواد 9، 10 ،11 فتنص على الزامية مبدأ الشفافية في إبرام الصفقات العمومية وتسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع

والتنظيم المعمول به، وتمكين الجمهور من الحصول على كل المعلومات بكل شفافية في المؤسسات والادارات والهيئات العمومية.

أما المادتان 17 و 18 فتنصان على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته وتحديد مهامها؛ والمواد من 25 إلى 48 فتتضمن العقوبات الواجبة على مرتكبي الرشوة والفساد، وكذا أساليب التحري عن الرشوة والموظفين العموميين.

أما فيما يخص إنشاء الهيئات والمجالس المختصة في رصد ومتابعة ومكافحة الفساد، فقد قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات معنية بمكافحة الفساد والتحقيق في قضاياه، منها :

1- مجلس المحاسبة

أنشئ مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976، وتكرس بموجب المادة 160 من دستور 1989، وهو هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية تسري عليها حاليا أحكام المادة 170 من دستور 1996 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002 (الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أفريل 2002)، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 (الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008).

تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980 بصدور الأمر رقم 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية. ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 غشت 2010، الذي يحدد صلاحيات المجلس، وتنظيمه وسيره وتحرياته.

- يتمتع مجلس المحاسبة في إطار ممارسة مهامه بالاستقلالية اللازمة التي تضمن حياد وموضوعية أعماله، مثلما تؤكده إجراءات تسييره والقانون الأساسي الخاص بقضاته.
- يشارك المجلس من خلال نتائج أعماله في إرساء تسيير صحيح للأموال العمومية من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد.
- ويساهم بحكم صلاحياته في تدعيم الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومكافحتها.
- يقوم مجلس المحاسبة بإعداد تقرير سنوي يوجهه إلى رئيس الجمهورية.

2- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة

يعتبر ثاني هيئة حكومية وضعت لمكافحة الفساد أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-233 مؤرّخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996، يهدف الى إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والاجراءات العمومية، وكذلك الوقاية من الرشوة وممارستها. وبقي عمل المرصد مستترا إلى أن تم حله في 12 ماي 2002 بمرسوم رئاسي.

3- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

أنشئت هذه الهيئة بنص القانون رقم 06-01 المؤرّخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي نص على إنشاء "هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحة"؛ حيث تناول الباب الثالث من هذا القانون إنشاء الهيئة (المادة17) ونظامها القانوني (المادة 18) واستقلاليتها (المادة 19) ومهامها (المادة 20). وفي ذات السنة أي 2006، صدر مرسوم رئاسي رقم 06- 413 المؤرخ في 22 نوفمبر يحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها. وتعتبر الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بالعديد من المهام في سبيل محاربة الفساد، منها:

- اقتراح السياسات وتقديم التوجيهات للوقاية من الفساد.
- جمع واستغلال المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العمومين.
- الاستعانة بالجهات القضائية لجمع الأدلة والتحري.
- تعزيز التنسيق بين القطاعات والعمل على التعاون مع الهيئات الدولية لمكافحة الفساد.
- رفع تقرير سنوي يتضمن تقيما للنشاطات ذات الصلة بالفساد ومكافحته إلى رئيس الجمهورية.

ثالثا: الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات

تعنى المصالح الأمنية بالدرجة الأولى وبالدور الأهم في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وتتكامل الجهود الأمنية (الأمن والدرك الوطني، الجمارك، الجيش الشعبي الوطني) مع جهود المؤسسات الأخرى (التشريعية، القضائية، التعليمية وغيرها) في مكافحة المخدرات وتجارتها والإدمان عليها، خاصة باعتبار الجزائر بلد عبور مهم لتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية لما تمتلكه هذه الأخيرة من موقع جغرافي استراتيجي ومساحة شاسعة.

تسعى الجزائر جاهدة لمكافحة تجارة المخدرات من خلال إصدار القوانين واللوائح التي تمنع مثل هذه الأنشطة وتجرم مرتكبيها، وكذا من خلال تشديد الرقابة الأمنية على الحدود والمنافذ التي يسلكها تجار المخدرات، وكذا تبادل المعلومات والتنسيق الأمني مع العديد من الدول من أجل تشديد الخناق عليها. وفيما يلي بعض الإجراءات المتخذة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر:

- إصدار القوانين والأنظمة الرادعة لتجارة وتعاطي المخدرات، وكذا المصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال؛ حيث صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمخدرات 1961 بموجب المرسوم رقم 63-434 المؤرخ في 11 ديسمبر 1963، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 بموجب المرسوم 77- 177 بتاريخ 1977/12/07. كما تم إصدار العديد من القوانين منها قانون رقم 04-18 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.
- مكافحة جانب العرض للمخدرات من خلال فرض الرقابة الأمنية الشديدة على كافة المنافذ الحدودية، خاصة تلك الغربية منها والجنوبية لمنع تسرب المخدرات إلى البلاد وحماية المواطنين من خطرها.
- إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تابعة لوزارة العدل بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-181 المؤرخ في 31 ماي 2006، وتتلخص مهمتها في إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، وتنسيق النشاطات التي تقوم بها القطاعات في مجال مكافحة المخدرات، وتقديم التقارير الدورية للحكومة، واقتراح التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من المخدرات، وترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات.
- مكافحة جانب الطلب من خلال مساعدة المدمنين على العلاج وتأمين أماكن علاج متخصصة، وتفعيل مشاركة المجتمع المدني في توعية الأفراد من مخاطر المخدرات والإدمان عليها، وإقامة العديد من الندوات والمؤتمرات لدراسة ظاهرة المخدرات، وكذا البرامج الاذاعية والتلفزيونية للتحذير من مخاطر استهلاك المخدرات. وقد تم إنشاء أكثر من 15 مركز صحي للتكفل بالمدمنين ومعالجتهم.

رابعا: الجهود المبذولة في مكافحة الغش

تشترك وزارة التجارة مع عدد من الأجهزة الحكومية في مقدمتها الجمارك ومصالح الأمن للتحقق من سلامة وجودة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة ومطابقتها مع المواصفات المعتمدة ومكافحة جميع أساليب الغش والتقليد، وذلك وفقا للقوانين واللوائح الحكومية المنظمة للنشاط كالمرسوم التنفيذي 2000-36 المؤرخ في 14 رجب 1421 الموافق لـ12 اكتوبر 2000 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-354 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1417 الموافق لـ 19 اكتوبر 1996 المتعلق بكيفيات مطابقة المنتجات المستوردة ونوعيتها وذلك بهدف قمع الغش وكبح التقليد.

والقانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1431 الموافق لـ25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 ذي الحجة 1432 الموافق لـ 13 نوفمبر 2011 يتضمن إنشاء مفتشيات لمراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية (إنشاء 50 مفتشية)، وغيرها من القوانين التي تمنع الغش والتقليد كما تم إنشاء العديد من الهيئات المكلفة بمحاربة الغش والتقليد منها مصلحة مراقبة النوعية وقمع الغش التابعة لوزارة التجارة والتي تقوم بالتدخل لقمع التقليد ومحاربة جميع أشكال الغش وحماية المستهلك، وهي موجودة في كل المديريات الولائية للتجارة، كما قامت الوزارة سنة 2004 بإنشاء مركز خاص لتدريب وتأهيل أعوان المراقبة وإنشاء مخبر مجهز بأحدث التقنيات لمراقبة مكونات المنتج.

هذا وقد قامت مديرية الجمارك بإنشاء جهاز خاص بمراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود لتسهيل مراقبة البضائع والسلع الداخلة الى الجزائر، ومراقبة مدى مطابقتها للمعايير والمواصفات المنصوص عليها. كما قامت بإمضاء العديد من اتفاقيات التعاون مع الدول المصدرة إلى الجزائر والشركات العالمية ذات الماركات المسجلة من أجل تبادل المعلومات والبيانات فيما بينها من أجل تسهيل عمليات المراقبة والمتابعة ولتسهيل كشف المتلاعبين بجودة وماركة السلعة.

خامسا: الجهود المبذولة في مكافحة التهرب الضريبي

تبذل الجزائر جهودا كبيرة في سبيل زيادة التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي من خلال تشديد القوانين الرادعة من جهة وتسهيل إجراءات دفع الضريبة من جهة أخرى؛ لذلك قامت بالعديد من الإصلاحات الجبائية منذ سنة 1992 مع دخول الرسم على القيمة المضافة حيز التنفيذ وإدراج الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل، وإنشاء مديرية كبريات المؤسسات 2006 وهي مخصصة لكبار المكلفين بالضريبة، ومراكز الضرائب في 2009 وأخيرا المراكز الجوارية للضرائب والتي تضم

المكلفين بالضريبة الصغار، هذا من أجل تقريب المصالح الجبائية من المكلفين وتسهيل الإجراءات الجبائية، كما ركزت المديرية العامة على ضرورة تحسين العلاقة مع المكلفين وتعزيز وسائل التواصل معهم وتوفير الاستقبال الحسن لهم وذلك من خلال إنشاء هيئات على المستوى المركزي والمحلي لتحسين العلاقة بين الإدارة والخاضعين للضريبة، وهي[1]:

- هيئة الاتصال على المستوى المركزي والتي يتمثل دورها الأساسي في دراسة واتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة وكذا السهر على تطبيقها.
- الهيئات المكلفة بالاتصال على المستوى المحلي، وهي:

. خلايا الاستقبال على مستوى المديريات الجهوية والولائية للضرائب.

. مصلحة الاستقبال على مستوى مديريات كبريات المؤسسات.

. مصلحة الاستقبال على مستوى مراكز الضرائب.

. مصلحة الاستقبال على مستوى المراكز الجوارية للضرائب.

يلاحظ أن عملية الإصلاح التي تقوم بها الجزائر لمنظومتها الجبائية من أجل رفع قيمة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، تتمحور حول هدفين رئيسيين هما:

1- اعادة هيكلة المصالح الجبائية وعصرنة النظام

بدأت المديرية العامة للضرائب في إصلاح هياكلها منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي بإنشاء هياكل جديدة وتحديث الهياكل القديمة؛ حيث تم إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال ومديرية الاعلام والتوثيق على المستوى المركزي. أما على المستوى الجهوي فقد تم إنشاء مصالح جديدة قائمة على أساس تقسيم فئة المكلفين بالضريبة حسب طبيعة الخضوع للضريبة وهي مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب[2]، كما سعت المديرية العامة للضرائب إلى تعزيز اللقاءات بالجمعيات والاتحادات المهنية وتحسين مستوى الإعلام الجبائي معها باعتبارها تمثل أكبر فئة من الخاضعين للضريبة. كما قامت بتحسين وتيسير وظيفة الاستقبال من خلال :

- إلزامية الصاق المعلومات الخاصة عن كيفيات الدخول والاستقبال في كل المصالح والدوائر.

[1]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=38-2009, p5.
[2] - Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=38-2009, p5.

- تهيئة فضاء الاستقبال بما يضمن الراحة للمكلف بالضريبة.
- التكفل بالاستقبال الهاتفي وإعطاء الإجابات واقتراح مواعيد للاستقبال.
- التكفل بالاستقبال المباشر وتحسين نوعيته واحترام السرية وتخفيض مدة الانتظار ومعرفة التعامل مع العلاقات والحالات الحرجة والتسيير الفعال للاستقبال بالمواعيد.
- الرد على البريد وتحسين العلاقة المكتوبة من خلال إجبارية تقديم وصل الاستلام لكل طلب أو شكوى، والرد خلال الآجال المعلنة.
- الرد على البريد الإلكتروني خلال مدة ثلاثة أيام عمل ابتداء من تاريخ استقبال الرسالة.
- إرسال رسالة الانتظار الإلكتروني إذا كان الرد يتطلب رأي مصالح أخرى أو معلومات تكميلية.
- إضافة إلى كل ما سبق؛ وفي سبيل تحسين وتبسيط الإجراءات الجبائية قامت مديرية الضرائب بإطلاق مشروع رقمنة النظام الجبائي من خلال تنفيذ نظام معلوماتي ناجع بالاعتماد على التكنولوجيا والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمة؛ فقامت بإنشاء إدارة الكترونية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، ووضع نظام المعلوماتية " **جبايتك** " وإنشاء موقع الكتروني له (www.jibayatic.dz)، والذي يمكن المكلفين من التواصل مع الإدارة الضريبية من خلاله والاطلاع على كل المستجدات والقوانين، كما يمكنهم القيام بتصريحاتهم الجبائية الشهرية وتقديم الشكاوى والاعتراضات وغيرها دون الحاجة الى التنقل الى مصالح المديرية[1].

2- التشجيع على تقبل الضريبة وأدائها

قامت إدارة الضرائب باستحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وهو نظام فرض ضريبة بسيطة ووحيدة وموجزة تحل هذه الضريبة محل النظام الجزافي القديم ،والذي يتضمن الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، ويقوم فيه المكلف بتقديم تصريح تقديري لرقم الأعمال في بداية المدة مع دفع الضريبة كليا أو فصليا مع إمكانية تقديم تصريح تكميلي في نهاية المدة إذا وجد سوء تقدير(قانون المالية2007 والذي تم تعديله وتبسيطه بموجب قانون المالية 2015 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة)، ويتبع هذا النظام 1.4 مليون مكلف، حيث يخضع لهذا النظام الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 30.000.000دج بدفع نسبة[2]:

[1] - Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=85-2017, p6.
[2]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=80-2015, p7.

- 5٪ بالنسبة لنشاطات الانتاج وبيع السلع.
- 12٪ بالنسبة للنشاطات الأخرى.

إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات وتقسيمها على 36 شهر وفق المادة 90 من قانون المالية 2017، كما يمكنها الاستفادة من تأجيل الدفع لمدة سنة كاملة مع مسح كلي لغرامات الوعاء وغرامات التحصيل[1].

- وضع رقم جبائي وإحصائي وطني (NIS)؛ وذلك قصد توفير الوقت للمكلفين بالضريبة مع تبسيط كيفيات وشروط إنشاء أو غلق الملفات الجبائية.
- تعديل إجراءات المنازعات من أجل دعم الضمانات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وتمديد آجال تقديم الشكوى إلى سنتين.
- تخفيف شكل الوكالة المطلوبة في التعامل مع الوكلاء؛ حيث تكفي أية وكالة قانونية محررة على مطبوع.
- إدخال مرونة على شروط الطعن أمام اللجان، وتمديد المدة من شهرين إلى أربعة شهور.
- إدخال مرونة على شروط الحصول على تأجيل قانوني للدفع.[2]
- إنشاء إجراء التلبس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في المواد 7 و18، وتعزيزه بالمادة 12 من قانون المالية لسنة 2013. يمنح هذا الاجراء للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية من شأنها أن تضع حدا للغش والتهرب الضريبي، وذلك من خلال مرافقتها بإطار قانوني يسمح لها خلال ممارستها بالمعاينة والرقابة والحجز ووقف عملية الغش[3] .
- التحقيق المصوب وهو أسلوب رقابي أضيف للتدابير الكلاسيكية المطبقة يسمح بتشخيص سريع لحالات الغش أو التصريحات الكاذبة، وفيه:

. مراقبة قانونية الحسومات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة.

. مراقبة عناصر المحاسبة بناء على التصريح بالنتيجة.

. مراقبة العجز المتكرر والامتيازات الجبائية الممنوحة والأرباح المعاد استثمارها.

[1]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=85-2017, p10.
[2]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=51-2011, p7.
[3]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=68-2013, p6.

- إطلاق برنامج الامتثال الجبائي الإرادي بموجب الأمر رقم 01-15 المؤرخ في 7 شوال 1436 الموافق لـ 23 جويلية 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والذي يضمن للأشخاص الذين يقومون بإيداع أموالهم التي يقل مبلغها عن 10 ملاين دج ودفع رسم جزافي بمعدل 7٪ عدم الرقابة البعدية لأموالهم (عدم إعادة التقويم الجبائي البعدي)؛ كما يسمح لهم التصرف في أموالهم بكل حرية وبدون قيود. ويهدف هذا البرنامج الى تعبئة الموارد والمدخرات التي يقوم أصحابها باكتنازها أو تشغيلها بطرق غير رسمية لإعادة إدماجها في النظام المصرفي الرسمي[1].

سادسا: الجهود المبذولة في مكافحة بعض الأنشطة الخفية الأخرى ومحاولة إدماجها

تبذل الجزائر جهودا كبيرة في مكافحة أنشطة الاقتصاد الخفي تتلاءم مع طبيعة ونوعية كل نشاط، وتتنوع تلك الإجراءات بين إجراءات قانونية وإدارية وأمنية وتنظيمية وتوعوية وتدريبية وغيرها، وتتمحور غالبية الجهود المبذولة حول الخطوط العريضة التالية:

- إصدار الأنظمة والتشريعات واللوائح التنظيمية المشتملة على التكييف القانوني للنشاط المستهدف وتفصيل المخالفات المتعلقة به، والعقوبات المقررة، وتوجيه إجراءات التعامل مع تلك الأنشطة.
- التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية والعابرة للحدود.
- تكثيف الجولات الرقابية والحملات الأمنية والتفتيش الدوري، وتلقي البلاغات والمعلومات التي تقود إلى كشف الأنشطة الخفية.
- تقديم تحفيزات جبائية ومعاملات خاصة في السداد للذين يقومون بتغيير أنشطتهم من الاقتصاد الخفي إلى الرسمي. في المقابل ترتيب جملة من العقوبات الرادعة للرافضين التصريح بأنشطتهم غالبا ما تتراوح بين الغرامات المالية، والمصادرة، وإغلاق النشاط والمتابعة القضائية .
- تسهيل إجراءات تسجيل النشاط مع إمكانية تقسيط الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لأصحاب النشاطات والمشاريع الصغيرة والمداخيل القليلة.
- توفير بديل للسجل التجاري لبعض الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة تمكن أصحابها من مزاولة النشاط في إطار رسمي كبطاقة الحرفي، وبطاقة الفلاح. كما توفر لهم معاملة خاصة في العديد من الإجراءات.

[1]- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=77-2015, p8.

- بناء الأسواق الجوارية والمحلات التجارية ومنحها لتجار الأسواق الفوضوية والأرصفة من أجل تنظيم نشاطهم وتسجيله لدى المصالح المعنية، وكذلك من أجل إزالة هذه الأسواق الفوضوية ومنع التجارة على الأرصفة.[1]
- مكافحة البطالة من خلال إنشاء وكالات وطنية لدعم البطالين وتشجيعهم على إنشاء مشاريعكم الخاصة، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.[2]
- إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.[3]
- إصدار القوانين والمراسيم التي تشجع المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل أنشطتهم من خلال جملة من الحوافز والمزايا الممنوحة لهم، كالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1933 المتعلق بترقية الاستثمار.
- القيام بالعديد من الملتقيات والبحوث والدراسات التي من شأنها تقييم الاقتصاد الخفي في الجزائر ودوافع الناشطين فيه، وكذا إيجاد الحلول الممكنة لإدماج أكبر نسبة من هذا الاقتصاد. وقد أطلقت وزارة التجارة في 2017 دراسة حول الاقتصاد الخفي في الجزائر، وذلك بالتعاون مع مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (cread) بدعم من البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP) وستسمح هذه الدراسة التي تحمل عنوان " الاقتصاد الخفي : التصورات الصيغ العملية والتأثيرات" بالتعرف أكثر على الاقتصاد الخفي بكل أبعاده (المالية والإنتاج والتسويق والتشغيل وغيرها)، وحصره وتحديد حجم تأثيراته على الاقتصاد الوطني بهدف إعداد استراتيجية ناجعة لمحاربة هذه الظاهرة .

وأكدت الوزارة أن هذه الدراسة هي بداية لتفكير جدي وعميق حول إشكالية الاقتصاد الخفي الذي أخذ أبعادا خطيرة في المحيط الاقتصادي الوطني؛ حيث يظل عائقا كبيرا يحول دون تطور الإنتاج الوطني في مسار تنويع الاقتصاد الذي تحرص الدولة على تفعيله باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية في البلاد[4].

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 06-366 مؤرخ في 26 رمضان 1427 الموافق ل 19 اكتوبر 2006 يتعلق بوضع المحلات ذات الاستعمال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين وذوي المشاريع.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011.

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 05-212 مؤرخ في 08 جوان 2005.

[4]- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية www.commerce.gov.dz .

وسيتم إطلاق هذه الدراسية على مرحلتين، الأولى تتضمن إنجاز تحقيق في ولاية تلمسان التي تم انتقاؤها لتكون ولاية نموذجية وذلك خلال سنة 2017؛ حيث سيضمن مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية إنجاز وتمويل هذا التحقيق، أما المرحلة الثانية فتتضمن إنجاز تحقيق وطني خلال سنة 2018؛ حيث سيكون التمويل والدراسات على عاتق البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة. كما تتضمن هذه الدراسة إنجاز تحليل دقيق للاقتصاد الخفي ترتكز حول التحقيقات الميدانية، وتكون البداية بتقدير حجم هذا القطاع والإحاطة بكل جوانبه وذلك باستقاء المعطيات الضرورية التي تمكن من تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي، وبالتالي تفعيل السياسيات المتخذة لمحاربته. وتهدف الدراسة أيضا إلى تحديد الخصائص البارزة في الاقتصاد الخفي النشط وفروعه، وذلك بهدف تسخير الوسائل اللازمة لضمان تفعيل استراتيجية محاربة الاقتصاد الخفي عمليا. كما ستسمح بتحليل حركية الناشطين غير الرسميين وتشخيصها، واقتراح توصيات من شأنها إرشاد السلطات في اتخاذ القرارات. ويأتي اختيار ولاية تلمسان لطابعها الحدودي الذي يسمح ببناء وفحص الأدوات الإحصائية قصد قياس حجم السوق الموازية وفهم طريقة سيرها، وستمكن هذه المرحلة الوسيطة من فهم جميع الجوانب المتعلقة بالسوق غير الرسمية في ولاية حدودية سواء تعلق الأمر بالتمويل أو الإنتاج أو التوزيع، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتهدف إلى توسيع التحقيق إلى باقي ولايات الوطن.

وسيتم إشراك عدة خبراء لإنجاز هذا التحقيق وكذا عدة هيئات (وزارة المالية والفلاحة والصناعة والعمل، والمركز الوطني للإحصائيات، والمركز الوطني للسجل التجاري وغيرها).

المبحث الرابع: أثر الاقتصاد الخفي على النمو والموازنة العامة في الجزائر

من خلال دراستنا لظاهرة الاقتصاد الخفي يتضح أنها ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد والتأثيرات؛ حيث لا يتوقف تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي فحسب، وإنما يمتد تأثيرها بشكل عميق ليشمل معظم أوجه النشاط الاقتصادي داخل الدولة وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية. وبما أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر يفوق نسبة30% من إجمالي الناتج المحلي(وهي نسبة مرتفعة جدا)؛ فإن آثاره ستكون أكثر وضوحا، وهو ما سيتناوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة

تسعى كل الحكومات إلى تحقيق مصالح تمويلية داخلية متسمة بالاستقرار والدوام نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التمويل الخارجي والاقتراض المشروط من الهيئات المالية.

كما تحتاج الدولة إلى مصادر مالية دائمة لتمكينها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وتزداد حاجة الدولة إلى التمويل ازديادا مطردا كلما اتسعت وظائفها. وتعتبر الضرائب من بين أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة من أجل سد نفقاتها العامة؛ حيث تختلف فعاليتها من بلد لآخر. ولأن أهداف الضريبة تطورت بتطور مهام الدولة، بحيث انتقلت من الهدف المالي لتشمل الأهداف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، أصبح لزاما على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المكلفين تحمل أعباءها بحكم القانون.

تعد الضرائب أهم المصادر التمويلية الداخلية على اعتبار أنها تشكل أهم مورد لكثير من الدول كونها مستقرة ودائمة بخلاف الإيرادات البترولية والقروض، لما لها من أثار وارتباطات بأسعار السوق الدولية وشروط الحصول عليها. ولأن الواقع أثبت أن معظم الدول النامية التي تعتمد على الثروة البترولية (بما فيها الجزائر) وجدت نفسها أمام عوائق كبيرة تتمثل في تذبذب الإيرادات بتذبذب أسعار البترول.[1] الأمر الذي يؤدي إلى خلل في المصادر التمويلية وهو ما يدفعها إلى إيجاد وسائل تمويلية أخرى أكثر استقرارا ودواما، وهي الضرائب

[1] – عيسى بولخوخ، مرجع سابق، ص46.

التي أصبحت تعد من أهم الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، وتساهم مساهمة كبيرة في سد عجز الموازنة العامة للدول.

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة؛ بحيث يفوّت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الكامل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها. ومن ثم فإن التهرب الضريبي يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة، والمتمثلة في تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات ولتنفيذ ميزانية الدولة.

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد الخفي في الجزائر هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم وطبيعتها أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كليهما للسلطات الضريبية. كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب؛ مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي كبيرا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة[1].

ويترتب عن هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي؛ أي معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكثر من اللازم. كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يزداد عجز الموازنة العامة للدولة. وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي غير عادل، وهذا ما يولد ضغوطا كبيرة نحو تبني نظم للضرائب غير مباشرة. كذلك فإن هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين إلى التهرب أيضا.

لقد بلغت قيمة التهرب حوالي 8.2 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة من سنة 1990 إلى غاية أواخر العام 2007، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها.

[1]– كريم مصطفى علي جوهر، مرجع سابق، ص117.

كما تشير الإحصائيات إلى أن 33% من المؤسسات الجزائرية تتهرب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية، وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 بـ 600 مليار دينار جزائري.[1]

أولا: تقدير التهرب الضريبي

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي وجود تسرب في حصيلة الضرائب على الدخل كان يمكن ألا يحدث فيما لو لم يتواجد الاقتصاد الخفي، ويتوقف حجم هذا التسرب في الحصيلة الضريبة على عاملين رئيسيين.[2]

– السعر المتوسط للضريبة على الدخل، ويمثل نسبة الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج المحلي.

– قيمة الدخل الخفي أو غير المعلن.

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من الاقتصاديين الرسمي والخفي، يمكن تحديد مقدار التسرب الضريبي بحاصل ضرب السعر المتوسط للضريبة على الدخل في قيمة الدخل الخفي كما يوضحه الجدول التالي رقم (37).

[1] – هشام غربي، مرجع سابق، ص15.

[2] –عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص250.

جدول رقم (37) قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي(1997-2007)

(الوحدة مليار دينار)

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB	حصيلة الضرائب	السعر المتوسط للضريبة[1]	الدخل الخفي	التسرب في حصيلة[2]	نسبة التسرب لحصيلة الضرائب%	نسبة التسرب لإجمالي الناتج
1997	2780.2	320	11.5	861.86	99.11	30.97	3.56
1998	2830.5	350	12.36	848.15	104.83	29.95	3.7
1999	3248.2	380	11.69	1006.94	117.71	30.97	3.62
2000	4098.8	380.75	9.28	1504.25	139.59	36.66	3.4
2001	4235.6	415.84	9.81	1466.36	143.84	34.59	3.39
2002	4455.3	482.9	10.83	1464.90	158.64	32.85	3.56
2003	5264.2	524.9	9.97	1691.38	168.63	32.12	3.20
2004	6150.4	580.4	9.43	1881.4	177.41	30.56	2.88
2005	7563.6	640.4	8.46	2381.02	201.43	31.45	2.66
2006	8520.6	720.8	8.45	2876.55	243.06	33.72	2.85
2007	9306.2	766.7	8.23	3124.09	257.11	33.53	2.76
2008	10993.8	965.2	8.77	4055.61	355.67	36.84	3.23
2009	9968.0	1146.6	11.5	3509.73	403.61	35.2	4.04
2010	11991.6	1298.0	10.82	4531.62	490.32	37.77	4.08
2011	14526.6	1527.1	10.51	5290.58	556.03	36.41	3.82
2012	16115.4	1908.6	11.84	5124.69	606.76	31.79	3.76
2013	17205.1	2018.5	11.73	5010.55	587.73	29.11	3.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمصدرين:

- وزارة المالية، منشورات قوانين المالية للسنوات من 1997 إلى 2013.
- بنك الجزائر، التقارير الإحصائية لسنوات من 1997 إلى2014.

من خلال الجدول رقم (37) السابق نلاحظ أن متوسط نسبة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل تقدر بـ 33.20% إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات 1997-2013.

- يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التسرب الضريبي خلال السنوات 1997-2013 بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية، بل حتى أثناء

[1]- السعر المتوسط للضرائب= الحصيلة الفعلية للضرائب /الناتج الداخلي الخام PIB.

[2]- التسرب في حصيلة الضرائب =الدخل الخفي × السعر المتوسط للضرائب.

تراجع الناتج يلاحظ ارتفاع في التسرب الضريبي؛ فبينما انخفض الناتج من 10993.8 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009 يلاحظ ارتفاع التسرب الضريبي من 355.67 مليار دج سنة 2008 إلى 403.61 مليار دج سنة 2009.

– تخسر الدولة الجزائرية ما يعادل 3,4٪ من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وبالتالي نتيجة وجود الاقتصاد الخفي؛ حيث بلغ متوسط نسبة التسرب الضريبي خلال الفترة 1997–2007 حوالي 283 مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة وجود هذه الأنشطة الاقتصادية الخفية.

ثانيا: مدى مساهمة التسرب الضريبي في تضخيم العجز الكلي للموازنة

يساهم وجود الاقتصاد الخفي من خلال التسرب الضريبي في زيادة عجز الموازنة العامة من خلال تعميق الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. وبعبارة أخرى أنه كلما ارتفعت قيمة التسرب الضريبي انخفضت الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تزيد احتمالات حدوث عجز في الموازنة العامة؛ أي عدم تغطية الإيرادات العامة لنفقات الدولة، في حين تسعى كل الاقتصاديات المستقرة إلى تخفيض هذا العجز إلى أدنى مستوى ممكن. ولمعرفة مدى مساهمة التسرب الضريبي في تعميق عجز الوازنة العامة نعتمد على الجدول التالي رقم (38) لتوضيح ذلك.

جدول رقم (38) مساهمة التسرب الضريبي في عجز الموازنة العامة(1997-2013)

(الوحدة مليار دينار)

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب	نسبة تغطية التسرب لمقدار العجز %	رصيد الميزانية بعد إضافة قيمة التسرب إلى الإيرادات
1997	926.6	845.1	+ 81.5	99.11	--	180.61
1998	774.6	876.0	- 101.4	104.83	% 103.38	+ 3.43
1999	950.5	961.7	- 11.2	117.71	%1050.98	+ 106.51
2000	1578.1	1178.1	+ 400	139.59	--	539.59
2001	1505.5	1321.0	+ 184.5	143.84	--	328.34
2002	1603.2	1550.6	+ 52.6	158.64	--	211.24
2003	1974.4	1690.2	+ 284.2	168.63	--	452.83
2004	2229.7	1891.8	+ 337.9	177.41	--	515.31
2005	3082.6	2052.0	+ 1030.6	201.43	--	1232.03
2006	3639.8	2453.0	+ 1186.8	243.06	--	1429.86
2007	3687.8	3108.5	+ 579.3	257.11	--	836.41
2008	5111.0	4175.7	+ 935.3	355.67	--	1290.97
2009	3676.0	4246.3	- 570.3	403.61	%70.77	- 166.69
2010	4392.9	4466.9	- 74.0	490.32	%662.59	+ 416.32
2011	5790.1	5853.6	- 63.5	556.03	%875.63	+ 492.53
2012	6339.3	7058.1	- 718.6	606.76	%84.43	-111.84
2013	5940.9	6092.1	- 151.2	587.73	%338.71	+ 436.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر الآتية:

- وزارة المالية، منشورات قوانين المالية للسنوات من1997 إلى 2014.
- بنك الجزائر، التقارير السنوية 1997-2014 .

من خلال بيانات الجدول رقم (38) نلاحظ ما يلي:

- سجل رصيد الميزانية العامة عجزا خلال السنوات 1998 و1999، وكذلك من سنة 2009 إلى 2013. ويلاحظ أنه يمكن للتسرب الضريبي تغطية هذا العجز وتحويله إلى فائض في الموازنة العامة إذا ما تم تحصيله.
- إذا تم احتساب قيمة التسرب الضريبي وإضافته إلى إيرادات الدولة سيتقلص العجز سنة1998 من 570.3 مليار دج إلى 166.69 مليار دج، ومن 718.6 مليار دج سنة 2012 إلى 111.84 مليار دج، في حين ستسجل الميزانية انتقالا من العجز إلى

الفائض في السنوات الأخرى التي شهدت عجزا بحيث تنتقل من عجز بـ 101.4 مليار دج سنة 1998 إلى فائض بـ3.43 مليار دج، ومن عجز بـ11.2 سنة 1999 إلى فائض بـ106.51، وكذلك سنة 2010 من عجز بـ74 إلى فائض بـ416.32، وسنة 2011 من عجز بـ 63.5 إلى فائض بـ 492.53، وأيضا في سنة 2013 من عجز بـ 151.2 إلى فائض بـ436.53 كما هو موضح في الجدول السابق رقم(38).

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تفقد كل سنة مبالغ كبيرة نتيجة التهرب الضريبي وعدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية لدى المصالح المختصة. ويمكن لهذه الأموال التي تخسرها كل سنة أن تساهم في رفع قيمة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي تقليل العجز الكلي في الموازنة العامة، بل وقد تحول العجز إلى فائض، وعليه يجب على الدولة أن تولي اهتماما كبيرا إلى هذه المصادر الدائمة، وتحاول جاهدة المحافظة عليها واحتواء التسرب الضريبي بطرق علمية سليمة، وذلك بإدماج أنشطة الاقتصاد الخفي في النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة.

المطلب الثاني: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي

تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة سببية بين وجود الاقتصاد الخفي ومعدل النمو الاقتصادي الفعلي[1]. وذلك بسبب مساهمة الاقتصاد الخفي في تشويه المؤشرات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي أو المغالاة فيها، لاسيما إذا كان للاقتصاد الخفي نصيب كبير في النشاط الاقتصادي. ومن تلك المؤشرات: المؤشرات المتعلقة بالأسعار، والتضخم، والبطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وحسابات الدخل القومي، ومؤشرات دورات الإنتاج والدخل والانفاق، وإحصائيات ميزان المدفوعات، إضافة الى ما يمارسه الاقتصاد الخفي من تأثير على الدخول الحقيقية للأفراد وتخفيض الايرادات الضريبية للدولة وزيادة العجز في الموازنة العامة، وتقليص برامج الإنفاق الحكومي على البنى التحتية والخدمات التي تساهم فعليا في زيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي، والتأثير على سوق العمل الفعلي وتركيبة عمالته وكفاءتها، مع أن وجود النوعية الملائمة من العمالة ونمو إنتاجيتها ينبغي أن يسير جنبا لجنب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وكبح جماح نمو الاقتصاد الخفي.

[1]– مثل دراسة كل من:Einste (2000) Fery (1982), Weckhanneman (1984), kaufmann(1996) shneider (2000,2001,2004,2010), Dell'anno (2003) , , Kalibreda (1996).

وهناك في المقابل عدة دراسات تطبيقية أخرى[1]، خلصت إلى أن نمو الاقتصاد الخفي ونمو الاقتصاد الرسمي يسيران بصورة متوازية وطردية، أو قد يتفوق أحدهما على الآخر وأنه لا تعارض بينهما وأن أدوارهما تكميلية والعلاقة بينهما موجبة. ويرى أنصار هذا الرأي أن الاقتصاد الخفي يمتاز بقدرته على المنافسة والإنتاج والتوظيف، ويملك من الكفاءة ما يجعله مساهما فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي بصفة عامة. ووفقا لهذا الرأي فإن المعدلات المعلنة للنمو الاقتصادي في الجزائر لن تتأثر كثيرا بتواجد الاقتصاد الخفي بل ربما يلعب هذا الأخير دور المحفز للنمو الاقتصادي في فترات الركود والانكماش الاقتصادي للاقتصاد الرسمي.

من ناحية أخرى، هناك توافق كبير على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الاقتصاد الخفي في البلدان النامية خصوصا، وأن تحقيق معدلات مستهدفة من النمو الاقتصادي مرهون بالحد من معدلات نمو الاقتصاد الخفي؛ لكن هذه النتائج في نفس الوقت لم تقطع بوجود علاقة ثابتة بين هذين المعدلين، ومعنى ذلك أن النمو السريع للاقتصاد الرسمي لا يترتب عليه بالضرورة تزايد أسرع في الحد من نمو الاقتصاد الخفي، والعكس صحيح.

ومع ذلك؛ فإن كل تلك الدراسات تخضع نتائجها إلى اعتبارات وفروض تتعلق بالمنهج المستخدم ونوعية البيانات المعتمدة، وظروف البلدان محل الدراسة، كما أن القياس السليم للأداء الاقتصادي يستلزم أن يؤخذ في الحسبان كل المكونات المساهمة في تشكيله، وهذا لا يتأتى في ظل تجاهل معدلات نمو الاقتصاد الخفي الذي يشارك وربما يستحوذ على كثير من الأنشطة والقوى الأساسية للنمو الاقتصادي ويسيرها في مسار يختلف عن المسار الاقتصادي العام للدولة.

في ظل تأكيد أغلب الأدبيات الاقتصادية على أن وجود الاقتصاد الخفي يشوه العلاقات الاقتصادية لمكونات الاقتصاد ككل؛ فإنه لا يمكن تجاهل هذا الرأي القوي دون أن تتم دراسته من واقع البيانات الفعلية والتأكد من مدى انطباقه على الاقتصاد الجزائري من عدمه، طالما أن معدل النمو الاقتصادي أحد هذه المؤشرات والعلاقات التي يعول عليها كثيرا في تحديد درجة التقدم الاقتصادي، ونجاح السياسات الاقتصادية المقررة، إضافة إلى أن أخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار هو أحد الضرورات اللازمة لتحقيق الفعالية والكفاءة في السياسات الاقتصادية، وفهم آلية النشاط داخل النظام الاقتصادي، وهو ما يمكن

[1]– مثل دراسة كل من : Ginsburg (1998) , Giles (1999), Teeds (1998) , Giles and Tedds (2002) , Chatterjee (2003), Schneider and Bajada (2003).

الإدارة الاقتصادية من تصحيح الأخطاء والانحرافات في السياسات الاقتصادية الناتجة عن قصور في التشخيص السليم للواقع الاقتصادي الذي لم يأخذ في اعتباره ظاهرة الاقتصاد الخفي.

لا شك في أن عدم الاهتمام بأنشطة الاقتصاد الخفي (عند وضع السياسات الاقتصادية) يجعل الحسابات القومية لا تمثل الواقع الفعلي للاقتصاد، ومن ثم يترتب عليه تقديرات رسمية غير واقعية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الرسمية، ومبالغة في تقدير التضخم والبطالة. وهذا الخطأ والتشوه الذي تعاني منه الحسابات القومية بسبب إهمال الاقتصاد الخفي سينتقل إلى القرارات والسياسات الاقتصادية المبنية عليه وتصبح هذه القرارات غير فعالة وغير مناسبة مما يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: نموذج القياس

بناء على السلسلة الزمنية لتقديرات حجم ونسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر (الجدول رقم 39)، يمكن القيام بتحديد العلاقة طويلة المدى بين الاقتصاد الخفي في الجزائر والنمو الاقتصادي من خلال نموذج عام يتضمن عدة متغيرات تفسيرية، وعن طريق إجراء اختبارات تقديرية لمدى جودة العلاقات بين متغيرات النموذج العام، يتم بعدها استبعاد المتغيرات التي ليس لها معاملات ارتباط معنوية، وتستمر هذه العملية إلى غاية الوصول إلى نموذج مثالي يحقق أهداف عملية القياس لمتغيرات النموذج.

يتم تصميم النموذج انطلاقا من معادلة كينزية تقليدية تأخذ الشكل التالي:

$$Y = f(C, I, G) \text{ .....(01)}$$

يمكن إعادة صياغة هذه العلاقة الدالية لتصبح:

$$Y = C + I + G \text{.....(02)}$$

بافتراض أن الناتج (Y) يتحدد بناء على معدلات الاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والانفاق الحكومي، وهذه المتغيرات الكلية تحمل ضمنيا في داخلها متغيرات الاقتصاد الخفي؛ إذا يمكن فصلها إلى قسمين:

$$C = C_f + C_h \text{.....(03)}$$

$$I = I_f + I_h \text{.....(04)}$$

$$G = G_f + G_h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

حيث إن:

C_f : الاستهلاك الكلي الرسمي.

C_h : الاستهلاك الكلي الخفي.

I_f : الاستثمار الكلي المعلن (الرسمي).

I_h : الاستثمار الكلي الخفي.

G_f : الإنفاق الحكومي الكلي المعلن (الرسمي).

G_h : التسرب من الإنفاق الحكومي الذي يعبر عن حجم الأنشطة الخفية في القطاع الحكومي.

نظرا لنقص البيانات التي تحدد حجم الاستهلاك الكلي الخفي، والاستثمار الكلي الخفي والتسرب من الإنفاق الحكومي الذي يعبر عن الأنشطة الخفية في القطاع العام؛ سيتم جمع هذه المتغيرات الثلاثة في متغير واحد يعبر عنهم هو حجم الاقتصاد الخفي (HE) على النحو الآتي:

$$HE = C_h + I_h + G_h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

وبناء على ذلك يمكن إعادة تشكيل المعادلة رقم (01) لتصبح:

$$Y = C + I + G + HE \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

حيث إن : HE هو حجم الاقتصاد الخفي.

غير أن كثيرا من المتغيرات في المعادلة رقم (07) التي تشارك في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لا تتوافق مع نماذج النمو المختلفة وعلى رأسها نموذج سولو، وبالتالي سيتم الاعتماد على أحد نماذج النمو (نموذج سولو الموسع للنمو) ليتم ترتيب المعادلة السابقة وفقا له.

1- نموذج سولو (Solow)

في مقاربة سولو للنمو الاقتصادي يفترض تطوير عنصر رأس المال عبر الاستثمار وتوسعة العمل عبر النمو السكاني، هذا الأخير مقيد بوتيرة نمو طبيعية؛ إذ يعتبر بذلك متغيرا خارجيا مستقلا عن العوامل الاقتصادية المعتمدة في النموذج.

إن نمو رأس المال عبر الاستثمار مقيد بقانون العوائد المتناقصة، فعندما ترتفع كمية رأس المال؛ فإن عدد الوحدات الإضافية من الإنتاج المحصل عليه تقل بالتوازي مع كل وحدة رأس مال مضافة، وهو ما يعني أنه ووصولا إلى مستوى معين؛ فإننا لا نحسن الإنتاجية إذا ما ضاعفنا الأدوات والآلات إذا لم تتوفر اليد العاملة المؤهلة التي تُحسن استخدامها، وللتخلص من هذه الوضعية اقترح سولو تحسين جودة عوامل الإنتاج بإدخال متغير إضافي على دالة الإنتاج هو التطور التقني والذي يُعول عليه في تحسين الإنتاجية.

أ- نموذج سولو القاعدي:

النموذج الذي اقترحه سولو عام 1956 قائم على دالة الإنتاج Y في ظل افتراضها دالة متجانسة خطيا تأخذ شكل دالة " كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y_t = f(K,L) = A.K^{\alpha}.L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(08) \quad / \quad \alpha < 1$$

α : تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، وهي النسبة المئوية للزيادة في الإنتاج نتيجة لزيادة قدرها 1% في رأس المال.

وفي ظل الافتراضات الآتية:

- ينمو العمل خارجيا بنفس معدل السكان: $L_{t+1}/L_t = 1 + n$

حيث إن n : معدل النمو السكاني.

- يترتب على فرض ثبات الغلة مع الحجم أن تكون: $F(\lambda K, \lambda L) = \lambda\, F(K,L) = \lambda\, Y$

– افتراض الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل (L) ورأس المال (K)، فيمكن تعديل النمو نحو التوازن عن طريق نسبة رأس المال إلى العمل($^{K}/_{L}$)، وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج بصياغة التعريفات التالية:

$$f(k) = F(k,1) \quad \text{و} \quad k = {}^{K}/_{L} \quad \text{و} \quad y = {}^{Y}/_{L}$$

يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج رقم (08) على أساس حصة الفرد من العمل، بحيث تصبح كالتالي:

$$y = f(k) = K^{\alpha} \text{.....(09)}$$

وتقول هذه الصياغة أن حصة الناتج للعامل (y) هي دالة في حصة العامل من رأس المال (k)؛ أي أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن الحجم الإجمالي للاقتصاد.

– يفترض نموذج سولو استثمار نسبة ثابتة من الناتج (S)؛ أي: S = sy.

– كما يفترض أن رأس المال الحالي يستهلك أو يندثر بنسبة (d).

وبناءً على ذلك يمكن كتابة التوازن التنافسي لنموذج سولو على النحو الآتي:

$$k_{t+1} - k_t = {}^{1}/_{n}\,[sf(k_t) - (d+n)k_t] \text{.....(10)}$$

يمكن قراءة المعادلة التوازنية رقم (10) اقتصاديا على النحو الآتي:

التغير في حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة) يتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن) هما حصة العامل من الاستثمار $sf(k_t)$، وتلك الزيادة من الاستثمار التي تحافظ على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار $(d+n)k_t$.

وعندما نكون في الحالة المستقرة؛ فإن:

$$k_{t+1} = k_t \implies sk(k_t) = (d+n)k_t \text{.....(11)}$$

وفـي حالـة زيـادة حصـة العامـل مـن رأس المـال الفعليـة عـن نقطـة تعـادل الاسـتثمار (أي $k_{t+1} > 0$)، فإن حصة العامل من رأس المال (k_t) ترتفع حتى تصل إلى نقطة الاستقرار، والعكس صحيح.

وفي الأجل الطويل عندما يغطي الاقتصاد مستوى حصة العامل من رصيد رأس المال اللازم لحالة الاستقرار، وعندما ينمو الناتج بنفس معدل النمو السكاني (n) أي:

$$Y_{t+1}/L_{t+1} = Y_t/L_t \implies Y_{t+1}/Y_t = L_{t+1}/L_t = (1+n) \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

وبافتراض ثبات كل من معدل نمو الادخار ومعدل النمو السكاني مع بقاء غلة الحجم ثابتة؛ فإن نموذج سولو يقرر أن النمو في المتغيرات الاقتصادية الكلية يتحدد بمعدل النمو السكاني مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص في المدى الطويل؛ مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل.

ب-نموذج سولو الموسع

وسع سولو نموذجه الأساسي (القاعدي) بإضافة التغير التكنولوجي (A)، والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت؛ حيث قام بإدخال المتغير التكنولوجي والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (Multiplicatively) أو ما يطلق عليه بتفعيل مدخل العمل أو زيادة الفعالية:

$$Y_t = f(K, AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots (13) \quad / \quad \alpha < 1$$

ووفقاً لسولو؛ فإن النمو في الأجل الطويل بعد إدخال التغير التكنولوجي يتحدد بمعدل النمو السكاني ومعدل نمو التغير التكنولوجي:

$$Y_{t+1}/Y_t = A_{t+1}\ L_{t+1}/A_t\ L_t = (1+n)(1+g) \ldots\ldots\ldots (14)$$

حيث إن: g تمثل معدل نمو التغير التكنولوجي.

وعليه وحسب سولو؛ فإن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد:

- معدل النمو السكاني.
- معدل الادخار.
- معدل التغير التكنولوجي.
- معدل اندثار رأس المال.

وبناءً على ما سبق؛ فإن تطبيق النموذج هيكليًا من وجهة نظر السياسة الاقتصادية يتطلب:

- خفض معدل النمو السكاني.
- تشجيع الادخار.
- تحفيز التطور التكنولوجي.
- خفض معدل اندثار رأس المال.

وعليه ووفقا لاعتبارات نموذج النمو وبعد تحديد متغيرات الدراسة، يمكن إعادة صياغة النموذج على الشكل الآتي:

$$Pib_t = A\, {K_t}^{\alpha}\, {TL_t}^{\beta}\, {HE_t}^{\vartheta}\, e^{\varepsilon_t} \dots (15)$$

وبإجراء التحويلات اللوغاريتمية على النموذج رقم (15)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$LnPib_t = Ln\, A + \alpha\, Ln\, K_t + \beta\, Ln\, TL_t + \vartheta\, Ln\, HE_t + \varepsilon_t \dots (16)$$

2- وصف لأهم المتغيرات

يتضمن هذا النموذج متغيرا تابعا يتمثل في النمو الاقتصادي $\boldsymbol{Pib_t}$، بالإضافة إلى أنه يشتمل على عدة متغيرات مستقلة وهي الاقتصاد الخفي HEt، ومخزون رأس المال $\boldsymbol{K_t}$ ، وحجم العمل المدمج تفاعليا مع معدل التغير التكنولوجي $\boldsymbol{TL_t}$ ، حيث إن:

$\boldsymbol{Pib_t}$: معدل التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛ أي معدل التغير في مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية تعرف عادة بسنة، ويستخدم لقياس معدل النمو الاقتصادي.

$\boldsymbol{K_t}$: هو مخزون رأس المال والذي يمكن حسابه بطريقة الجرد الدائم وفق الصيغة التالية[1]:

$$K_{t+1} = (1 - \delta)K_t + I_t$$

حيث إن:

- K_{t+1}: مخزون رأس المال في بداية الفترة $t + 1$.
- K_t: مخزون رأس المال في بداية الفترة t.
- δ: معدل اهتلاك رأس المال خلال الفترة t.
- I_t: حجم الاستثمار خلال الفترة t، وهو عبارة عن مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت* والتغير في المخزون**.

وهذا يعني أن مخزون رأس المال للسنة الحالية مرتبط بقيمته للسنة الماضية ومستوى الاستثمار المحقق خلال نفس السنة.

---

[1]- Ali Raad, What explains the algerian economic growth record,Across-country approach over the 1970-2000, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2006, p180.

* - بحسب البنك الدولي هي مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وغيرها)؛ ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية.

** - هو مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، والعمل الجاري تنفيذه.

وقد تم تحديد رأس المال الابتدائي (K_0) من دراسة قام بها الاقتصاديين (Nehru & Dhareshwer) لصالح البنك الدولي حول المخزون الرأسمالي لـ92 دولة من بينها الجزائر للفترة (1950−1990)؛ فقد قُدّر مخزون رأس المال الابتدائي لسنة 1969 بـ391.1 مليار دج[1].

كما تم تحديد قيمة معامل اهتلاك رأس المال (δ) من الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) حول الدول النامية والتي حددته فيها بـ[2]: $\delta = 0.05$، أي الإهتلاك السنوي لرأس المال ثابت بمعدل 5%.

$\boldsymbol{TL_t}$: حجم العمل المدمج تفاعليا مع معدل التغير التكنولوجي والذي يفترض سولو أنه ينمو بمعدل ثابت، وفق متتالية حسابية أساسها 1 وحدها الأول 0 (أي T=t متغيرة الزمن)[3] .

$\boldsymbol{HE_t}$: الاقتصاد الخفي ويعتبر أهم المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الهدف من الدراسة، وقد تم أخذ تقديراته منسوبة الى الناتج الحقيقي من الجدول رقم (39) .

والجدول التالي يبين تطور قيم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة عبر الزمن في الجزائر.

[1] − Vikram Nehru and Ashok Dhareshwar, A new database on physical capital stock : sources , methodology and results, Revista de Analisis Economico, vol.8.n1. 1993. Page 60. database .

[2] - Ahmed Zakane, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003, P141.

[3] −عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري(1970−2005)، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008−2009، ص 121.

جدول رقم (39) تطور المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (1990-2013)

السنوات	PIB مليار دج	HE مليار دج	L مليون عامل	g	K مليار دج
1990	2008	481,92	4,516	1	1716,37
1991	2770	609,4	4,538	2	1740,08
1992	2820	761,4	4,557	3	1753,51
1993	2760	772,8	4,823	4	1760,1
1994	2730	819	5,154	5	1775,67
1995	2840	710	5,389	6	1789,91
1996	2950	737,5	6,015	7	1794,69
1997	2990	926,9	5,708	8	1801,21
1998	3140	924	5,412	9	1824,1
1999	3240	810	6,073	10	1834,08
2000	3360	1233,12	6,179	11	1838,61
2001	3460	1197,85	6,228	12	1867,85
2002	3660	1203,4	6,916	13	1907,2
2003	3920	1259,49	6,684	14	1957,03
2004	4090	1251,13	7,789	15	2020,69
2005	4330	1363,08	8,044	16	2093,92
2006	4400	1485,44	8,868	17	2171,51
2007	4550	1527,43	8,594	18	2257,89
2008	4660	1719,07	9,146	19	2335,7
2009	4740	1668,95	9,472	20	2462,9
2010	4910	1855,48	9,736	21	2613,06
2011	5050	1839,21	9,599	22	2763,65
2012	5220	1659,96	10,17	23	2926,95
2013	5370	1623,88	10,788	24	3108,02

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر الآتية:

- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator
- الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/

- Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

وباستخدام برنامج Eviews 10 تم الحصول على المخرجات التالية:

الجدول رقم (40) تقدير دالة الناتج المحلي الخام وفق نموذج "سولو" المعدل بإضافة الاقتصاد الخفي للفترة: 1990– 2013.

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 02/28/18 Time: 10:17
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.826841	0.725718	3.895233	0.0009
LK	0.435041	0.100951	4.309405	0.0003
LLT	0.092038	0.030856	2.982780	0.0074
LHE	0.237470	0.092817	2.558482	0.0187

R-squared	0.970719	Mean dependent var	8.196905
Adjusted R-squared	0.966327	S.D. dependent var	0.262534
S.E. of regression	0.048176	Akaike info criterion	-3.076914
Sum squared resid	0.046418	Schwarz criterion	-2.880572
Log likelihood	40.92297	Hannan-Quinn criter.	-3.024824
F-statistic	221.0125	Durbin-Watson stat	1.523255
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (39).

انطلاقا من نتائج التقدير، يمكن صياغة نموذج الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة: (1990–2013) على النحو الآتي:

$$LnPib_t = 2.827 + 0.435\ Ln\ K_t + 0.092\ Ln\ (\mathrm{t}\ L)_t + 0.237\ Ln\ HE_t$$

(3.89) (4.31) (2.98) (2.56)

R^2= 0.9707 $\bar{R}^2$= 0.9663 F= 221.01 DW= 1.523

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

إحصائيا تظهر الصيغة الدالية للنموذج موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- قيمة معامل التحديد R^2 =0.9707 بمعنى أن النموذج المُصاغ يعبر بنسبة 97.07 % عن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة المتمثلة في كل من مخزون رأس المال، وقوة العمل المدمجة تفاعليا بالتغير التكنولوجي والاقتصاد الخفي.

1- اختبار فيشر (Fisher)

يلاحظ أن القيمة الفعلية F_c= 221.01 وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: Prob(F-statistic) =0.0000؛ بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي تم الحصول عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة.

2- اختبار ستيودنت (Student)

يلاحظ بأن: t_c= 3.89 ، $t_{\widehat{\alpha}}$= 4.31 ، $t_{\widehat{\beta}}$= 2.98 ، $t_{\widehat{\vartheta}}$= 2.56 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية؛ نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير لهذه المعاملات أقل من 5%، وهذا يدل على الطبيعة غير العشوائية لهذه المقدرات، وبأنها موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية.

3- اختبار درين واتسن (Durbin Watson)

من مخرجات برنامج (Eviews) يلاحظ بأن d_c=1.523 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية d_l=1.10، d_u= 1.66 عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات n=24 وعدد المتغيرات المستقلة k= 3، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال]1.10 , 1.66[مما يعني منطقة عدم التحديد، لذلك يتم الاستعانة باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (41) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج (PIB) باستخدام Breusch–Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.444338	Prob. F(2,18)	0.6481
Obs*R-squared	1.129154	Prob. Chi-Square(2)	0.5686

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/28/18 Time: 11:25
Sample: 1990 2013
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.073194	0.767755	0.095335	0.9251
LK	0.010036	0.105291	0.095312	0.9251
LLT	0.007245	0.035319	0.205147	0.8398
LHE	-0.025707	0.109308	-0.235177	0.8167
RESID(-1)	0.227225	0.250556	0.906885	0.3764
RESID(-2)	-0.076065	0.246879	-0.308108	0.7615

R-squared	0.047048	Mean dependent var	4.89E-16
Adjusted R-squared	-0.217661	S.D. dependent var	0.044924
S.E. of regression	0.049573	Akaike info criterion	-2.958438
Sum squared resid	0.044234	Schwarz criterion	-2.663925
Log likelihood	41.50126	Hannan-Quinn criter.	-2.880304
F-statistic	0.177735	Durbin-Watson stat	1.871193

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test– الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي للبواقي– عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء؛ حيث تُبين إحصائية F_c=0.44 وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند 5% (Prob F-statistic =0.648) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء؛ وعليه فالنموذج مقبول.

إن هذا النموذج المقدر يحقق المعنوية الإحصائية لجميع المعاملات، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء؛ مما يدفع مبدئيا باتجاه قبول النموذج والانتقال إلى المرحلة الثانية من الاختبارات والتي تُعْنى بمدى مطابقته للنظرية الاقتصادية.

ثالثا: التقييم الاقتصادي للنموذج

اقتصاديا يلاحظ أن الصيغة الدالية للنموذج موفقة ومقبولة، ويدعم هذا التوجه:

1- إشارة الحد الثابت الموجبة: A=2.827، والتي تمثل معامل الكفاءة الإنتاجية؛ حيث تقيس كفاءة العملية الإنتاجية لبلد ما أو قطاع ما في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج، والتي تعتبر قيمة معتبرة تُعبر عن الكفاءة الإنتاجية للقطاع الإنتاجي في الجزائر(قطاع المحروقات في ظل المستويات المرتفعة لأسعار البترول).

2- إشارة معامل مخزون رأس المال الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم وليس كابح للإنتاج، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.435 بما يعني أن أية إضافة في عنصر رأس المال بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.435%.

3- إشارة معامل حجم العمل المدمج تفاعليا مع معدل التغير التكنولوجي الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.092 بما يعني أن أي إضافة في عنصر العمل المدمج بالتغير التكنولوجي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.092%.

4- إشارة معامل الاقتصاد الخفي الموجبة والتي تتلاءم مع العديد من الدراسات الأبحاث التي أجريت حول العالم[1]، وهي تتفق مع الرأي الثاني للاقتصاديين الذي مفاده أن العلاقة بين الاقتصاد الخفي والرسمي هي علاقة طردية موجبة. وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.237 بما يعني أن أي ارتفاع في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.237%.

5- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2؛ فإنه يشير بأن 97,07% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام مفسرة من طرف مخزون رأس المال وحجم العمالة المدمجة تفاعليا بالتغير التكنولوجي والاقتصاد الخفي، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

[1]- مثل دراسة كل من : Ginsburg (1998) , Giles (1999), Teeds (1998) , Giles and Tedds (2002) , Chatterjee (2003), (Schneider and Bajada (2003.

واستنادا إلى ما سبق؛ فإن النموذج المقدر مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى اعتماده كنموذج مفسر لسلوك دالة الناتج المحلي الخام في الجزائر.

رابعا: المحاكاة التاريخية للنموذج

بتعويض قيم المتغيرات المفسرة الخاصة بالسنوات 2014−2015−2016 في النموذج المقدر نجد:

$$Pib_{2014} = 5324.1$$

$$Pib_{2015} = 5496.02$$

$$Pib_{2016} = 5728.72$$

وحسب تقديرات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الخام للسنوات 2014، 2015، 2016 يقدر بـ: 5570 مليار دج، 5780 مليار دج، 5970 مليار دج على التوالي، وهو ما يعطي انطباعا على التقارب بين القيمتين المقدرة والمحسوبة، وبالتالي فالنموذج المستخدم ذو قدرة استطلاعية مقبولة.

من خلال النموذج السابق يلاحظ أن علاقة الاقتصاد الخفي بالنمو في الجزائر هي علاقة طردية موجبة، وأن نمو الاقتصاد الخفي يؤثرا ايجابا في الناتج الداخلي الخام (نمو الاقتصاد الخفي ب1٪ سيؤدي الى نمو الناتج الداخلي الخام ب0.23 ٪)، وهذا ما يوافق الدراسات التطبيقية لكل من Ginsburg (1998) , Giles (1999) , Tedds (2002) , Chatterjee (2003) ، والتي خلصت الى أنه لا تعارض بين نمو الاقتصاد الخفي والرسمي، وأنهما يسيران بصورة متوازية وطردية وقد يتفوق أحدهما على الآخر. وأن الاقتصاد الخفي يمتلك من الكفاءة ما يجعله مساهما فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وعليه فان المعدلات المعلنة للنمو الاقتصادي في الجزائر لن تتأثر كثيرا بوجود الاقتصاد الخفي بل ربما يلعب دور المحفز للنمو الاقتصادي خاصة أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر مع تطور الاقتصاد الرسمي عبر الزمن وسار إلى جانبه في جميع المراحل التي مر بها واستفاد من أزماته ونكساته المتعاقبة، إلى حد جعله يصبح مرنا وقادرا على النمو والنشاط، بل ويمتلك من الكفاءة ما يؤهله إلى الاستمرار في أصعب الظروف. خاصة مع تطبيق الجزائر لسياسة الانفتاح وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإتباع سياسة التكييف والإصلاح الهيكلي وتراجع الدولة عن سياسة الدعم وبدئها في عملية خصخصة القطاع العام وتسريح العمال وغيرها، حدث ارتفاع كبير في معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي لذوي الدخول الثابتة مع ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جدا، ومن ثم لجأ الأفراد نحو أنشطة الاقتصاد الخفي باعتبارها البديل الوحيد المتوفر لهم، وما ساعد على تفشي هذه الظاهرة جمود النظام الضريبي وتعقده، وكذا بيروقراطية الادارة و المبالغة في متطلبات إصدار التراخيص، وتفشي الفساد الإداري والمالي في الجزائر.

ينقسم الاقتصاد الخفي في الجزائر إلى مكونين رئيسيين الأول خاص بالأنشطة الاقتصادية المشروعة؛ وهي تلك الأنشطة التي تتعامل بالسلع والخدمات المقبولة قانونا ولكن بطرق خاطئة مثل التهرب من الضرائب والتأمينات الاجتماعية، والهدف من إخفاء نشاطها وتهربها من القوانين هو تعظيم الربح وتجنب التعقيدات فقط، أما النوع الثاني من الأنشطة هو الأنشطة غير المشروعة والتي عادة ما تكون إجرامية، فعنصر السرية هنا لسبب عدم قانونية الأنشطة أساسا مثل تجارة المخدرات، والاختلاس والرشوة، وتجارة السلع المقلدة والأغذية الفاسدة وغيرها.

رغم كل الأثار السلبية للاقتصاد الخفي إلا أن له بعض الأثار الايجابية على الاقتصاد ككل ولعل من أهمها أنه يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فمقابل نمو الاقتصاد الخفي بـ1٪ سيؤدي الى نمو الناتج بـ0.23٪، وهذا راجع للعلاقة المتشابكة وبصورة عميقة بين الاقتصادين الرسمي والخفي، فهذا الأخير لا يستطيع النشاط والنمو إلا بوجود الاقتصاد الرسمي بجانبه، فهو يحصل على جزءا كبيرا من مدخلاته من الاقتصاد الرسمي (الطاقة، والعمالة المدربة، وبعض المواد الأولية، والتمويل...وغيرها)، كما أن العديد من مخرجاته تستهلك وتستعمل في الاقتصاد الرسمي(كأن ينفق عمال الاقتصاد الخفي جزءا من

دخلهم على سلع الاقتصاد الرسمي). ومن جهة أخرى يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى فقدان الدولة مبالغ هامة نتيجة التهرب الضريبي. يمكن لهذه المبالغ في حال تحصيلها أن تساهم بشكل كبير في تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة، وأحيانا قد تقلب العجز إلى فائض. وبما أن هذه الضرائب تعتبر من المصادر الدائمة والمستقرة في إيرادات الدولة يجب على هذه الأخيرة أن تهتم بها وأن تعمل جاهدة على تقليل الفقد الضريبي إلى أقصى الحدود، وذلك من خلال إدماج الاقتصاد الخفي.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

تناولت الدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي باعتباره ظاهرة عالمية منتشرة في جميع دول العالم بلا استثناء، وهو يعبر عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو الشركات دون التصريح بها لدى السلطات الحكومية المختصة، وبالتالي فهي لا تخضع للقوانين والقواعد المنظمة لعملية النشاط ولا تمتلك تصريحا به، كما أنها تتهرب من دفع المستحقات التي عليها كالضرائب والتأمينات الاجتماعية وغيرها، وتنقسم هذه الأنشطة إلى نوعين رئيسيين يصطلح على النوع الأول الأنشطة المشروعة وهي التي تستعمل مدخلات وخرجات قانونية ومقبولة التداول كتجارة العملة والأسواق الفوضوية والباعة المتجولين؛ فعدم التصريح بالنشاط هدفه التهرب من القيود والضرائب فقط. أما النوع الثاني فهي الأنشطة غير المشروعة والتي تستعمل سلعا وخدمات غير قانونية التداول كتجارة المخدرات والأطفال وغيرها. وهناك العديد من الأسباب المؤدية إلى نشأة ونمو هذه الأنشطة الاقتصادية الخفية من أهمها تعقد النظم وكثرة القوانين والقيود الحكومية المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومنها تعقد النظام الضريبي وكثرة الاجراءات وارتفاع معدلات الضريبة. كما أن الفساد والرشوة من أهم الاسباب التي تزيد من استفحال الظاهرة، وكلما كبر حجم الاقتصاد الخفي في الدولة كبرت الآثار التي يسببها لها كانخفاض الإيرادات الضريبية، وتشويه المعلومات والبيانات الإحصائية، وبالتالي التأثير سلبا على السياسات الاقتصادية، كما يؤدي إلى انتشار السلع المسروقة والمقلدة والمغشوشة، إلا أن له بعض الأثار الايجابية كامتصاصه لفائض العمالة ومساهمته في حل مشكلة البطالة وتوفيره للسلع والخدمات بأسعار منخفضة تتلاءم مع متوسطي ومنخفضي الدخل، وهو في الغالب يلعب دور المهدئ الاجتماعي والبديل الذي يلجأ إليه الأفراد أثناء الركود والأزمات.

لقد حاول الاقتصاديون منذ عقود رصد وتقدير حجم الاقتصاد الخفي في العديد من الدول باستعمال العديد من الطرق والأساليب، منها ما هو مباشر كإجراء المسوحات والمراجعات الضريبية واستمارات الاستقصاء، ومنها ما هو غير مباشر كدراسة النتائج والأسباب للدلالة على حجم الاقتصاد الخفي.

هناك العديد من العلاقات المتداخلة للاقتصاد الخفي مع مجموعة من الظواهر الأخرى التي يؤثر فيها ويتأثر بها في نفس الوقت، كالفساد الذي يعتبر أحد أهم نتائج وجود الاقتصاد الخفي وسببا لنموه واتساعه في نفس الوقت، وذلك من خلال سعي الأفراد فيه لدفع الرشاوي والعمولات من أجل التستر على أنشطتهم. كما أن عمليات غسل الأموال تعتبر الجسر الذي يربط المداخيل الناتجة عن الأعمال غير

المشروعة في الاقتصاد الخفي وإعادة تدويرها في الاقتصاد الرسمي على أنها أموال نظيفة ناتجة عن أنشطة مشروعة. كما أن الاقتصاد الخفي لا يستطيع النشاط والنمو بعيدا عن الاقتصاد الرسمي بل ينشط ويزدهر بمحاذاته فهو يستعمل العديد من المدخلات التي يحصل عليها من الاقتصاد الرسمي كالطاقة مثلا (كهرباء، غاز، وقود) وغيرها، وله العديد من المخرجات التي يتم تداولها في الاقتصاد الرسمي أو تدخل كسلع وسيطة في عمليات الإنتاج الأخرى.

لقد مر الاقتصاد الخفي في الجزائر بالعديد من المراحل كان أهمها بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وما صاحبها من اختلالات هيكلية وتراجع الدولة عن سياسة الدعم المتبعة والسماح بعمليات الخوصصة إلى غير ذلك من الإجراءات التي نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات البطالة والتضخم وتدهور المستوى المعيشي؛ مما أضطر الأفراد إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل خارج نطاق الاقتصاد الرسمي الذي عجز عن توفيرها لهم؛ فأصبحوا يعملون في أنشطة الاقتصاد الخفي. ويتكون هيكل الاقتصاد الخفي في الجزائر كما في سائر البلدان من مكونين رئيسيين الأول مشروع كالعمل المنزلي والأعمال الأخرى التي تتهرب من الضرائب والتأمينات الاجتماعية أو تقوم بالغش في فواتير الاستيراد من أجل تقليل الضريبة الجمركية أو القيام بالإتجار في العملات دون تصريح من الجهات المعنية. أما الجانب الثاني فهو المكون غير المشروع كتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، والاختلاس، والرشوة، والتهريب وغيرها، وهي منتشرة في الجزائر بكثرة، وقد بدأت تأخذ أبعادا خطيرة إذا لم يتم تدارك الأمر؛ حيث قد تتطور لتصبح جريمة منظمة يصعب السيطرة عليها في ما بعد. ونظرا لكبر حجم الظاهرة في الجزائر وانتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية بصورة واسعة جدا كان لزاما على الدولة البحث عن أساليب وطرق لحل مشكلة الأنشطة غير المصرح بها. وهناك على العموم وجهتا نظر مختلفتان: الأولى تنادي بمحاربة الظاهرة والقضاء عليها نهائيا حتى لو اقتضى الأمر استعمال القوة العمومية خاصة في ظل الآثار السلبية للاقتصاد الخفي من خلال مساهمته في عجز الموازنة العامة للجزائر بفقدان هذه الأخيرة لجزء مهم من إيراداتها الضريبية نتيجة التهرب الضريبي، في حين يرى أصحاب الرأي الآخر أن هناك إمكانية لدمج الأنشطة الاقتصادية الخفية في النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة والاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها، ومن المزايا الإيجابية الموجودة فيه (خاصة وأن الدراسة بينت أن لوجود الاقتصاد الخفي في الجزائر أثرا إيجابا على النمو الاقتصادي)، وذلك عن طريق القيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية يكون الهدف منها زيادة جاذبية القطاع الرسمي ودعم وتحفيز الأفراد الذين ينشطون تحت مظلة الاقتصاد الخفي إلى تركه والتحول إلى النشاط

الرسمي. أما بالنسبة للجانب غير المشروع فيتفق كلا الرأيين على ضرورة محاربته والقضاء عليه بكل الوسائل وذلك لاحتوائه على عنصر الجريمة بين طياته.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

لقد تم في بداية هذه الدراسة صياغة مجموعة من الفرضيات تمثلت في النقاط الآتية:

1- يعتبر الاقتصاد الخفي مجرد أنشطة جانبية صغيرة وبسيطة على هامش الحياة الاقتصادية.
2- يؤدي قصور الاقتصاد الرسمي عن تلبية حاجات الأفراد إلى نمو وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي.
3- يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى خسارة الدولة لجزء هام من إيراداتها العامة.
4- يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال دراسة موضوع الاقتصاد الخفي تم التوصل إلى النقاط الآتية.

بالنسبة للفرضية الأولى: تم التوصل إلى إثبات **خطأ هذه الفرضية**؛ فالاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية منتشرة في جميع دول العالم بلا استثناء، ولا يكاد يخلو قطاع اقتصادي من وجود أنشطة خفية فيه؛ حيث بلغ حجم الاقتصاد الخفي في العالم أكثر من 28 ٪ من الناتج العالمي (متوسط الفترة 1990-2015)، وهي نسبة مرتفعة جدا معناها أن ما يعادل ثلث الناتج العالمي يعمل بصورة غير رسمية، وتصل النسبة في بعض الدول إلى أكثر من 60 ٪ من ناتجها المحلي؛ فلا يمكن لهذا النوع من الاقتصاد أن يصل إلى هذه القيم؛ إلا إذا امتلك من الكفاءة والقدرة ما يمكنه من النمو والاستمرار وحتى منافسة الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

بالنسبة للفرضية الثانية: تم التوصل إلى إثبات **صحة هذه الفرضية**؛ فجمود النظام الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الرسمي على تلبية حاجات الأفراد من العمل والسلع والخدمات يؤدي إلى توجههم نحو الأنشطة الاقتصادية الخفية بحثا عن العمل أو السلع والخدمات بالمواصفات والأسعار المناسبة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى ازدهار الاقتصاد الخفي ونموه وتوسعه على حساب الاقتصاد الرسمي.

بالنسبة للفرضية الثالثة: تم التوصل إلى إثبات **صحة هذه الفرضية**؛ وذلك من خلال تقدير حجم الدخل الخفي في الجزائر (1997-2013)، ثم حساب متوسط الضريبة على الدخل في تلك الفترة وفرضها على الدخل الخفي في كل سنة، والقيمة المتحصل عليها ماهي إلا قيمة ما تفقده الدولة كل سنة جراء وجود الاقتصاد الخفي. وتشير النتائج إلى أنه عند إضافة الفاقد الضريبي إلى إيرادات الدولة فهو يقلب رصيد الموازنة العامة من حالة العجز إلى الفائض في العديد من السنوات أو على الأقل يخفض العجز كثيرا.

الفرضية الرابعة: تم التوصل إلى إثبات **خطأ هذه الفرضية**؛ من خلال دراسة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو في الجزائر؛ حيث خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة طردية موجبة؛ فأي ارتفاع في حجم الاقتصاد الخفي بـ1٪ سيؤدي إلى زيادة الناتج بـ 0.237٪ (في ظل ثبات العوامل الأخرى)؛ أي أن الاقتصاد الخفي يساهم بطرق غير مباشرة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وبالتالي رفع معدلات النمو في الجزائر.

ثانيا: نتائج الدراسة

يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة في النقاط التالية:

1- يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وتستحق هذه ظاهرة المزيد من الاهتمام وأخذها في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.
2- هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وجود أنشطة الاقتصاد الخفي ونموها، وتختلف من دولة إلى أخرى؛ لكن يمكن تلخيصها إجمالا في أربعة أسباب رئيسية وهي: الضرائب المرتفعة، القوانين واللوائح الحكومية، والأنشطة المحضورة، وانتشار الفساد.
3- تتعدد الأثار السلبية لوجود الاقتصاد الخفي في الدولة. فبالإضافة إلى فقدان جزء مهم من الحصيلة الجبائية نتيجة التهرب الضريبي فهو يؤثر على نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة من خلال تشوه المعلومات والبيانات الاحصائية، ويقلل من الكفاءة في تخصيص الموارد في المجتمع.
4- هناك بعض الآثار الايجابية للاقتصاد الخفي من أهمها أنه يساعد على امتصاص فائض العمالة وبالتالي يقلل من الفقر في المجتمع، كما أنه يوفر السلع والخدمات بأسعار تنافسية تتناسب مع أصحاب المداخيل الضعيفة والمتوسطة، وله ميزة الانتشار الجغرافي الواسع.

5- تستفيد أنشطة الاقتصاد الخفي من الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والبنى التحتية للدولة كالطرقات والمواصلات وشبكات الكهرباء والغاز مثلها مثل باقي الأنشطة الرسمية؛ إلا أنها لا تساهم في إيرادات الدولة من خلال تهربها من التزاماتها المالية المتعلقة بالنشاط، وهذا يؤدي إلى عدم العدالة وتشوه المنافسة، وقد يحفز بعض الأنشطة الرسمية على التهرب هي أيضا من التزاماتها.

6- يعتبر الفساد، الرشوة والبيروقراطية من أهم مظاهر الاقتصاد الخفي في الجزائر وأكثرها تأثيرا في الحياة الاقتصادية لما لها من آثار وخيمة على الكفاءة الاقتصادية في الدولة؛ حيث أدى انتشار هذه الظواهر إلى سوء في تسيير الموارد وتخصيصها، بل ساد في المجتمع مفاهيم خاطئة على أنه لا يمكن القيام بأي نشاط إلا بالمرور على أحد تلك الطرق الملتوية، فأصبح الفساد يؤدي إلى مزيد من الفساد.

7- تعتبر المداخيل الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كبيرة جدا تجعلها عرضة للاكتشاف أو الملاحقة القانونية؛ لذا يلجأ أصحابها إلى عمليات غسل الأموال من أجل إضفاء الشرعية على أموالهم، وجعلها تبدو وكأنها أموال نظيفة ناتجة عن أنشطة مشروعة؛ لذلك تعتر عمليات غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تغذي الاقتصاد الخفي وتمكن المجرمين من الاستفادة من أموالهم دون مطاردة أو متابعة القانونية.

8- هناك علاقة ارتباط بين سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وبين انتشار أنشطة الاقتصاد الخفي ونموه في الجزائر؛ وذلك لما صاحب هذه السياسات من تفاوت في توزيع المداخيل، وكذا الطبيعة الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتدهور الأحوال المعيشية لكثير من المواطنين واتجاههم نحو ممارسة الأنشطة غير الرسمية.

9- بلغ معدل متوسط الاقتصاد الخفي في الجزائر 33.87 ٪ كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة بين 2000-2013، بقيمة متوسطة تقارب 3200 مليار دج سنويا لا تسجل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ويشتغل به أكثر من مليون عامل.

10- بذلت الجزائر العديد من المجهودات في سبيل مكافحة الاقتصاد الخفي بدءا بإصدار اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط مرورا بتقديم الحوافز والإعفاءات من أجل استقطاب الأنشطة الاقتصادية الخفية وإدماجها في النشاط الاقتصادي الرسمي؛ إلا أنها تبقى بعيدة جدا عما تتطلبه عملية الادماج الناجحة.

11- تعتبر السوق السوداء للنقد الأجنبي من أهم المظاهر الواضحة للاقتصاد الخفي في الجزائر؛ إذ لا تكاد تخلو ولاية من ولايات الوطن إلا وتجد فيها سوقا للعملة الصعبة يتوسط المدينة، ينشط في

وضح النهار وأمام السلطات؛ حيث ترى المتعاملين في هذه السوق على الرصيف حاملين رزمة من الأوراق النقدية بعملات مختلفة يعرضون ما لديهم دون تدخل أي طرف لمنعهم أو إبعادهم. كما تتميز الأسعار فيه بالارتفاع الكبير عن السعر الرسمي للعملات، وهذا ما يدفع بمالكي العملة إلى بيعها في هذه السوق. وأما من يبحث عن العملة الصعبة فلا حل له إلا هذه السوق في ظل عدم وجود سوق رسمي للعملة الأجنبية.

12- سجلت الموازنة العامة للدولة في الجزائر عجزا متتاليا للسنوات 1998-1999 ومن سنة 2009 إلى 2013. وقد كان من الممكن تجنب هذا العجز لو تم تحصيل الضرائب والرسوم من الاقتصاد الخفي. فالقيمة التي فقدتها الدولة جراء التهرب الضريبي كان يمكن لها أن تقلب العجز إلى فائض في الموازنة للسنوات 1998 و 1999، 2010، 2011، 2013، وتقلل نسبة العجز في باقي السنوات.

13- أثبتت الدراسة أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ حيث أن أي ارتفاع في الاقتصاد الخفي بنسبة 1٪ سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الناتج الداخلي الخام بـ 0.237٪ (في ظل ثبات العوامل الأخرى) عند مستوى معنوية 5٪؛ أي أن الاقتصاد الخفي يساهم بطرق غير مباشرة في زيادة الناتج الداخلي الخام وبالتالي رفع معدلات النمو، وهذا راجع للعلاقات المتداخلة بشكل بالغ التعقيد بين الأنشطة الاقتصادية الخفية والرسمية؛ حيث يستعمل الاقتصاد الخفي مدخلات الاقتصاد الرسمي (كالطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الفنية خارج دوامها الرسمي وغيرها)، ويدفع تكاليف الاستعمال في الدورة الاقتصادية الرسمية، كما أن عمال الاقتصاد الخفي ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على سلع وخدمات الاقتصاد الرسمي، وهذا ما يساهم في النهاية في زيادة الناتج الداخلي الخام.

14- عند دراسة الاقتصاد الخفي أو التعامل معه يجب التفرقة بين الأنشطة الضارة ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة (كتجارة المخدرات، والإرهاب، والاختلاسات، والرشاوى، وغيرها) التي يجب القضاء عليها نهائيا بتشديد القوانين وتشديد الرقابة عليها، وبين الأنشطة ذات الآثار الإيجابية على العمالة وعلى زيادة الإيرادات الضريبية (مثل أنشطة الوحدات الإنتاجية الصغيرة والباعة المتجولون وغيرها من الأنشطة المشروعة) التي يجب العمل على إدماجها في الاقتصاد الرسمي والعمل على تنميتها وتدعيمها، وذلك عن طريق زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالإصلاحات المالية والنقدية اللازمة، على أن يكون ذلك من منطلق تنموي شامل وليس مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة .

ثالثا: توصيات الدراسة

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد تم اقتراح عدة توصيات للمساهمة في معالجة الاقتصاد الخفي في الجزائر تمثلت في النقاط الآتية:

1- يجب تغيير النظرة السلبية والسوداوية نحو الأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة على أنها أنشطة طفيلية سلبية غير منتجة، والإقرار بدور الاقتصاد الخفي كمحرك للنمو الاقتصادي وتوفيره لفرص عمل للكثير من الأفراد الذين فشل الاقتصاد الرسمي في توظيفهم، والنظرة إليه كثروة مهدرة يجب الاستفادة منها من خلال كسب ثقة المتعاملين فيه، واعتبارهم منتجين حقيقين يجب تصحيح مسارهم فقط.

2- بما أن الاقتصاد الخفي يمثل حوالي 30٪ من الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهي نسبة مرتفعة جدا؛ فيجب على الدولة إنشاء مراكز متخصصة في دراسة الاقتصاد الخفي وسلوك الأفراد والمنشآت التي تعمل فيه، وإطلاق برامج طويلة المدى مبنية على أسس علمية وواقعية لاحتواء الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال توفير البدائل والحوافز والاعفاءات لهذه الأنشطة، مع العمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي على أن تكون العملية تدريجية وطويلة.

3- إنشاء جمعيات وتعاونيات صغيرة للأنشطة الاقتصادية الخفية المتوسطة والصغيرة، تعمل على تقديم الدعم والمساعدة الفنية والاستشارات المالية والقانونية لكسب ثقة هذه الأنشطة، وفي نفس الوقت تعمل دور الوسيط بينها وبين الجهات الحكومية الرسمية من أجل إيجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تعاني منها وتشجيعها على التحول التدريجي نحو الاقتصاد الرسمي.

4- توسيع دائرة الحكومة الإلكترونية لتشمل كافة أوجه النشاط والمعاملات الاقتصادية مع المصالح الحكومية والخاصة، وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل النشاط والترخيص له، وتوسيع النظام الجبائي الإلكتروني (جبايتك) ليشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين وجميع الأنشطة مهما كان حجمها، مع وضع أطر زمنية واضحة للرد على الانشغالات ودراسة الملفات بحيث يختم كل ملف ورسالة بتاريخ الوصول وتاريخ الدراسة أو الرد لتجنب الإهمال والبيروقراطية .

5- إنشاء لجنة وزارية مستقلة ودائمة مختلطة بين وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، مع مجموعة من الخبراء والباحثين المتخصصين، تكون مهمتها متابعة الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال تتبعها وجمع المعلومات حولها واعداد التقارير

الدورية لرئاسة الحكومة، والتنسيق مع مختلف الجهات والمراكز لإيجاد الطرق المثلى في التعامل مع الاقتصاد الخفي.

6- ضرورة تطبيق نظام الشفافية والمساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة من خلال قيام الجهات الرقابية بواجبها، وقيام الأجهزة والمصالح الحكومية بتوفير المتطلبات اللازمة من الإفصاح والشفافية في أعمالها ونشاطاتها المالية والادارية، ولابد لنجاح أي نظام مساءلة في أية دولة من استقلالية الجهات القضائية نهائيا عن السلطة.

7- يجب تفعيل الهيئات واللجان المعنية بمكافحة الفساد وتوزيعها على كامل التراب الوطني وإعطائها مزيدا من الوسائل والصلاحيات وربطها مباشرة مع المصالح الأمنية والقضائية، مع ضرورة إلزامها بتقديم تقارير فصلية وسنوية عن أنشطتها يتم الإعلان عنها للجمهور مع إظهارها لعمليات كشف الفساد وحجمه والمتورطين فيه حتى تكون رادعة لغيرهم.

8- يجب مراجعة كاملة وشاملة لنظام الصرف في الجزائر، واحتواء الأسواق الفوضوية للعملة الأجنبية بأية طريقة كانت مع توفير البدائل الرسمية وفتح مكاتب رسمية للصرف الأجنبي، وذلك باعتبار أن هذه الاسواق بوابة كبيرة لأنشطة أخرى كبيرة جدا كالتهريب وغسل الأموال وغيرها يمكن القضاء على غالبيتها فقط باحتواء هذه الأسوق الفوضوية ومراقبة عمليات صرف العملة الأجنبية.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول موضوع الاقتصاد الخفي ودراسة جوانبه المتعددة باعتباره ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم بما في ذلك بلدنا الحبيب الجزائر، ولا ندعي أننا ألممنا بكل تفاصيله وحصرنا جميع جوانبه، وذلك لسببين رئيسيين يتمثل الأول في الضعف والنقص الذي هو سمة أي جهد بشري؛ أما السبب الثاني فراجع لتشعب الموضوع وندرة البيانات عنه والصعوبات الجمة التي واجهتنا في الحصول على المعلومات اللازمة من الهيئات المعنية (المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للضرائب، وزارة التجارة، وزارة المالية وغيرها)؛ حيث دائما ما نقابل بالرفض وعدم الإفصاح بحجة المحافظة على أسرار المهنة. ونظرا لإمكانية دراسة الموضوع من جوانب متعددة وبأبعاد مختلفة يبقى مجال البحث مفتوحا وذلك لأهميته وحساسيته البالغة.

في الأخير، لا أدعي آمالاً لنفسي ولا أنفي قصوراً في جهدي، ولكن آمل أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، وإني أتبرأ من أي شيء كتبته في هذه الرسالة يخالف شرع رب العالمين وأستغفر الله على جهلي وتفريطي وعمدي وجدي وهزلي وأسأله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا العمل.

إن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان ... وأستغفر الله وأتوب إليه ... والحمد لله رب العالمين.

الملاحق

الملحق رقم 01 حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة ترتيب أبجدي

No.	**Countryname**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Avera**
1	Albania	35.70	27.77	32.64	39.03	40.10	39.04	42.15	41.06	42.58	45.28	46.97	47.21	49.51	50.78	51.96	42.12
2	Algeria	**34.20**	**39.30**	**34.84**	**30.87**	**28.47**	**24.58**	**25.66**	**30.22**	**30.05**	**36.89**	**35.21**	**37.79**	**46.42**	**29.80**	**27.24**	**32.77**
3	Angola	48.8	42.24	26.90	19.51	21.69	16.49	16.98	18.90	18.27	20.74	19.84	18.11	19.43	18.14	23.30	23.29
4	Argentina	25.2	27.84	29.29	26.10	24.51	17.96	19.73	20.06	22.00	24.08	27.64	28.06	28.85	35.08	36.10	26.17
5	Armenia	46.6	48.25	56.59	55.03	53.63	39.92	43.99	37.28	35.12	30.62	41.99	50.74	50.54	44.82	48.47	45.57
6	Australia	14.4	14.15	14.68	14.36	14.24	14.10	14.26	14.20	14.04	14.53	14.32	14.28	13.79	14.28	14.82	14.30
7	Austria	10	9.28	10.03	9.97	9.99	9.90	9.67	9.31	9.23	9.83	10.11	10.05	9.75	10.18	10.13	9.83
8	Azerbaijan	61	62.81	51.10	36.29	42.10	46.32	44.41	49.68	46.34	43.94	46.76	45.43	43.32	46.23	46.54	47.48
9	Bahamas, The	26.3	25.73	26.68	27.80	27.62	26.26	22.69	22.85	22.78	28.41	30.70	31.71	25.99	26.03	29.11	26.71
10	Bahrain	18.6	14.72	15.40	15.67	15.16	14.48	12.67	11.00	9.89	9.04	10.11	10.58	10.94	14.57	13.59	13.09
11	Bangladesh	36	38.69	33.14	38.10	43.97	39.27	41.25	31.10	47.17	44.73	34.46	34.45	37.12	40.31	42.61	38.83
12	Barbados	33.8	32.24	34.62	37.72	45.13	41.94	39.16	34.54	42.23	45.03	47.12	48.22	49.26	41.05	39.94	40.80
13	Belarus	48.3	45.01	53.02	48.35	52.08	49.61	51.44	51.84	52.62	51.03	45.71	41.66	37.35	36.71	37.67	46.83
14	Belgium	22.7	20.81	22.32	22.75	23.76	23.16	22.90	21.82	21.70	23.22	23.91	23.79	23.45	24.56	25.34	23.08
15	Belize	45.2	37.07	40.53	48.20	51.11	50.08	48.85	48.37	51.32	55.78	58.05	62.45	56.81	55.80	52.81	50.83
16	Benin	51.2	50.55	53.65	55.12	59.64	58.05	59.24	58.42	60.49	65.63	67.85	68.71	65.74	67.39	66.52	60.55
17	Bhutan	29.6	37.77	35.99	34.91	35.10	35.09	37.03	36.49	32.15	32.68	35.48	32.44	31.75	33.04	34.60	34.28
18	Bolivia	67	72.33	71.70	76.91	73.86	73.83	78.62	70.98	67.20	64.20	75.55	81.20	76.92	68.17	66.04	72.30
19	Bosnia and Herzegovina	34.3	30.24	38.06	36.87	36.69	36.99	38.82	34.96	34.71	32.37	36.08	37.13	39.44	38.41	36.45	36.10
20	Botswana	33.9	31.54	29.01	29.64	27.29	26.93	22.43	20.98	22.96	25.89	25.46	21.71	22.33	23.79	25.11	25.93
21	Brazil	40.8	39.40	40.31	43.15	39.97	41.56	40.88	41.55	41.72	41.00	41.08	40.54	38.02	37.52	41.18	40.58
22	Bulgaria	36	42.52	37.56	31.63	31.86	31.65	32.49	33.15	33.11	34.42	35.97	37.30	33.99	33.59	35.55	34.72
23	Burkina Faso	41.3	47.00	56.34	46.58	46.28	49.02	46.44	50.72	55.47	49.92	48.10	48.68	48.72	51.53	52.60	49.25
24	Burundi	39.1	33.56	35.27	34.42	39.16	42.37	42.32	43.99	58.79	62.07	57.54	64.44	56.88	52.74	49.74	47.49
25	Cabo Verde	36.5	37.30	37.15	36.96	36.39	39.01	38.70	39.83	36.84	36.06	35.66	39.02	37.11	22.44	20.98	35.33
26	Cambodia	50.4	49.71	42.75	48.72	46.21	41.66	34.77	31.84	48.85	54.75	57.06	58.51	57.23	58.26	57.48	49.21
27	Cameroon	33.3	31.70	32.63	31.81	30.70	32.03	30.98	30.49	33.39	34.44	44.69	37.62	45.22	37.43	37.40	34.92
28	Canada	16.3	15.48	15.40	16.20	16.48	15.18	15.35	15.36	16.19	16.55	17.56	17.45	15.85	16.66	16.58	16.17
29	Central African Republic	42.8	41.91	37.15	37.32	29.81	32.46	31.68	25.17	25.66	26.67	26.33	28.60	26.71	27.32	34.66	31.62
30	Chad	45.8	43.78	40.30	35.82	32.13	26.39	22.92	21.02	18.66	16.80	14.55	13.30	14.74	16.05	15.72	25.20
31	Chile	19.9	18.22	18.54	18.21	19.19	17.75	18.26	18.25	20.05	21.15	20.34	20.59	19.19	19.81	19.74	19.28
32	China	13.2	13.19	14.77	13.81	13.46	13.01	13.11	13.37	13.85	13.24	13.57	13.71	13.11	13.92	13.79	13.54
33	Colombia	39.4	32.45	29.91	27.95	28.15	27.28	28.06	26.30	28.76	28.45	31.30	29.36	29.16	29.18	29.85	29.70

34	Comoros	39.3	35.82	42.84	42.54	38.75	37.56	37.47	38.92	38.61	45.65	47.44	46.86	51.01	52.96	46.11	42.79
35	Congo, Dem. Rep.	34	9.82	21.76	34.32	29.71	38.23	42.75	56.04	53.89	51.87	67.53	60.72	81.85	78.47	89.20	50.01
36	Congo, Rep.	49.5	41.58	45.61	58.27	54.62	50.68	41.71	45.97	52.55	38.11	42.61	38.92	34.74	46.14	42.47	45.57
37	Costa Rica	26.1	26.14	30.17	31.62	30.53	29.89	28.74	27.57	28.91	32.97	34.87	37.16	34.44	35.45	36.73	31.42
38	Cote d'Ivoire	41.4	43.70	38.68	39.03	43.45	43.37	43.57	42.12	42.57	41.02	39.20	39.26	32.67	44.36	41.04	41.03

Source : Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

تابع للملحق رقم 01 حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة ترتيب أبجدي

No.	**Countryname**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Avera**
39	**Croatia**	33.8	36.71	30.34	27.09	23.01	25.92	25.91	24.26	25.48	26.06	29.83	30.34	31.66	32.10	31.61	28.94
40	**Cyprus**	29.2	28.64	27.77	29.61	33.11	33.18	34.26	34.35	36.42	37.26	29.34	29.75	30.59	32.64	33.79	31.99
41	**Czech Republic**	19.3	18.87	18.02	20.36	20.60	20.18	19.73	17.23	16.76	18.00	19.66	19.99	18.58	18.48	18.47	18.95
42	**Denmark**	18.4	17.65	17.85	18.07	18.37	18.70	17.88	17.82	18.47	19.38	21.39	21.51	20.05	20.15	19.91	19.04
43	**Dominican Republic**	32.4	37.39	41.48	42.65	37.28	36.75	33.79	31.17	35.27	39.60	36.02	39.40	38.43	46.14	43.54	38.09
44	**Ecuador**	34.2	35.05	36.27	34.72	29.81	29.89	30.44	29.63	32.96	36.98	45.16	43.80	42.49	45.57	47.21	36.94
45	**Egypt, Arab Rep.**	35.5	41.03	37.40	37.31	38.15	39.02	38.22	38.43	32.97	31.85	37.37	38.39	39.39	39.53	39.35	37.59
46	**El Salvador**	46.5	45.37	51.45	47.40	48.12	48.06	47.16	51.14	47.80	51.10	51.62	54.26	52.77	54.12	58.60	50.37
47	**Equatorial Guinea**	32.7	23.65	18.18	28.51	17.76	20.32	17.35	20.67	18.26	19.85	35.16	38.12	37.43	40.84	42.48	27.42
48	**Eritrea**	38.1	32.53	27.57	26.33	29.20	25.11	24.53	20.74	20.65	20.89	18.38	19.84	18.17	12.74	12.78	23.17
49	**Estonia**	33	33.14	23.17	24.70	24.96	25.41	22.48	19.69	21.08	35.64	43.86	37.82	24.96	21.70	22.94	27.64
50	**Fiji**	32.9	32.55	33.61	32.24	30.66	28.27	28.84	36.39	34.93	32.31	28.23	26.99	24.71	26.26	25.52	30.29
51	**Finland**	18.4	18.08	16.70	17.70	18.70	18.66	18.90	17.73	17.43	18.79	20.32	20.09	19.47	20.44	20.68	18.81
52	**France**	15.7	14.32	14.44	15.09	15.63	15.41	15.77	15.17	14.79	15.10	16.37	14.86	14.43	14.98	15.03	15.14
53	**Gabon**	46.2	42.21	60.74	56.87	58.12	56.81	51.01	49.83	53.02	49.00	56.03	50.32	45.69	57.82	53.43	52.47
54	**Gambia, The**	46.1	52.83	52.57	52.82	54.57	54.68	51.35	52.19	59.54	74.62	81.35	79.77	78.65	64.30	64.80	61.34
55	**Georgia**	34	16.65	22.46	28.76	26.80	38.91	49.97	41.84	61.11	78.74	74.47	61.46	57.13	57.27	53.20	46.85
56	**Germany**	16.4	15.74	15.27	16.57	17.40	16.78	16.45	14.31	13.94	14.66	16.27	15.65	15.18	15.91	15.96	15.77
57	**Ghana**	42	40.96	39.82	38.30	40.75	41.90	52.85	34.12	39.97	38.55	39.74	36.44	55.49	61.09	57.01	43.93
58	**Greece**	28.5	28.11	27.61	30.02	28.80	28.17	29.46	28.47	29.85	30.65	35.72	37.62	42.34	43.67	39.39	32.56
59	**Guatemala**	51.6	53.98	69.76	78.31	74.69	70.03	61.02	63.47	65.42	71.00	73.33	72.35	68.53	70.86	70.82	67.68
60	**Guinea**	39.7	40.97	41.11	49.96	43.21	39.52	40.13	49.89	39.53	48.80	50.24	67.98	57.10	56.29	53.60	47.87
61	**Guinea-Bissau**	40.4	46.21	37.24	37.30	36.89	32.24	29.03	27.52	26.09	20.47	21.19	24.70	21.46	20.70	18.00	29.30
62	**Guyana**	33.4	41.38	42.77	44.01	48.78	46.45	45.23	37.67	37.03	41.29	40.05	40.26	31.94	33.65	34.30	39.88
63	**Haiti**	54.8	58.21	58.29	60.49	54.23	48.56	54.43	55.38	51.32	52.53	48.41	44.97	46.75	50.87	54.73	52.93
64	**Honduras**	50.3	57.28	63.34	65.52	67.53	72.43	64.83	60.49	71.07	76.41	81.45	78.60	71.67	69.22	72.41	68.17
65	**Hong Kong SAR, China**	17	15.16	20.65	24.34	24.26	21.56	19.49	19.38	19.50	21.75	22.04	22.58	19.93	21.81	23.66	20.87
66	**Hungary**	25.4	23.49	24.30	25.64	27.10	26.42	26.18	25.76	25.47	26.84	28.97	27.94	25.20	24.37	23.88	25.80
67	**Iceland**	16	15.91	16.04	16.72	17.05	16.66	16.28	16.95	16.60	17.36	17.53	17.57	16.71	15.42	15.76	16.57
68	**India**	23.2	23.77	21.47	20.71	21.54	21.20	20.67	22.18	21.04	21.72	22.43	22.22	20.71	22.25	21.24	21.76
69	**Indonesia**	19.7	22.01	20.40	19.44	20.24	22.69	19.30	19.31	16.17	16.99	18.56	17.33	19.39	19.25	20.25	19.40
70	**Iran, Islamic Rep.**	19.1	20.85	20.02	16.99	12.45	17.17	16.04	21.89	14.54	16.81	21.12	20.10	16.94	16.84	16.71	17.84
71	**Ireland**	16.1	14.33	14.18	15.88	16.20	16.47	16.26	16.66	17.55	20.17	21.14	20.22	17.77	16.65	15.56	17.01

72	**Israel**	22.7	23.01	23.33	24.00	23.90	21.63	20.65	20.28	20.04	19.94	19.39	19.80	19.56	19.82	20.45	21.23
73	**Italy**	27.8	25.55	26.00	26.35	26.73	27.03	26.75	28.47	27.48	29.16	31.58	30.22	31.22	32.02	32.01	28.56
74	**Jamaica**	36.4	36.31	36.25	35.60	33.45	34.72	37.75	38.37	42.16	45.72	47.55	45.30	44.45	46.72	45.17	40.40
75	**Japan**	11.4	11.72	12.59	13.61	12.92	13.52	12.87	12.65	13.89	14.56	15.53	15.34	15.44	15.50	15.56	13.81
76	**Jordan**	19.4	21.76	20.44	19.43	17.91	18.01	17.94	20.04	18.34	17.52	17.38	16.60	17.06	17.58	16.14	18.37
77	**Kazakhstan**	43.8	39.50	43.33	42.67	47.04	52.78	37.52	35.83	42.97	42.60	49.84	47.37	50.91	56.58	55.69	45.90

Source : Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

تابع للملحق رقم 01 حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة ترتيب أبجدي

No.	**Countryname**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Avera**
78	**Kenya**	33.7	32.53	34.89	35.71	33.56	29.04	31.12	24.86	25.97	27.73	27.06	26.07	25.58	25.32	26.37	29.30
79	**Korea, Rep.**	28.3	25.57	27.84	29.15	31.36	31.66	32.64	32.30	33.81	35.12	36.24	33.49	34.36	34.15	34.77	32.05
80	**Kuwait**	20.1	16.12	18.21	19.78	17.31	15.98	11.52	9.87	10.60	10.13	15.09	14.26	13.13	13.00	12.58	14.51
81	**Kyrgyz Republic**	41.4	41.00	44.15	44.44	36.43	35.90	39.19	38.58	41.91	41.82	42.56	42.57	43.16	47.93	44.82	41.72
82	**Lao PDR**	30.9	31.19	39.01	34.17	35.83	40.23	44.18	45.66	50.79	58.83	64.98	59.73	62.95	74.05	80.41	50.19
83	**Latvia**	30.8	28.53	26.71	26.11	26.20	23.95	23.59	22.64	24.35	33.94	34.75	31.07	24.29	20.96	19.92	26.52
84	**Lebanon**	34.10	34.82	31.45	36.49	34.98	32.92	31.98	32.89	28.66	29.67	29.32	28.50	29.43	28.33	32.16	31.71
85	**Lesotho**	31.7	33.62	32.26	36.12	31.78	35.11	31.36	34.04	32.94	30.65	32.59	39.05	37.53	36.51	33.35	33.91
86	**Liberia**	44.2	43.57	41.16	31.39	33.50	54.90	54.60	51.91	62.21	76.93	64.90	67.76	70.76	76.84	82.04	57.11
87	**Lithuania**	33.8	35.38	28.75	28.93	25.07	25.49	24.79	24.87	26.41	34.52	39.13	34.36	26.00	21.85	21.95	28.75
88	**Luxembourg**	10	9.37	10.00	10.91	11.33	11.23	11.56	10.20	10.26	10.38	11.16	10.85	10.63	11.63	13.47	10.87
89	**Macao SAR, China**	13.3	12.30	12.82	12.66	12.73	11.50	11.38	10.84	12.36	14.03	14.29	14.51	14.50	14.72	12.64	12.97
90	**Macedonia, FYR**	39	31.68	41.52	41.19	39.25	39.33	31.84	29.32	30.06	32.12	32.75	30.21	32.66	30.73	29.93	34.11
91	**Madagascar**	40.1	44.33	44.85	36.95	36.07	34.95	38.02	44.58	56.10	46.81	41.02	43.65	44.69	42.70	44.82	42.64
92	**Malawi**	39.9	39.48	42.04	37.51	36.72	34.41	36.09	34.58	33.76	36.20	39.34	35.59	41.01	40.58	44.07	38.09
93	**Malaysia**	32.2	31.65	40.70	39.41	36.45	36.72	32.27	32.75	31.98	34.00	36.49	34.08	35.34	38.41	37.35	35.32
94	**Maldives**	30.3	34.63	25.29	25.12	22.69	24.71	24.73	24.71	22.86	20.12	18.94	18.33	19.93	19.23	18.32	23.33
95	**Mali**	42.5	40.63	40.51	42.95	48.71	48.26	44.55	47.32	45.49	44.49	45.22	45.13	44.85	44.82	46.61	44.80
96	**Malta**	27.4	27.16	28.48	31.03	30.70	31.70	30.06	32.53	32.46	21.83	22.42	21.84	21.29	21.50	21.62	26.80
97	**Mauritania**	35.5	36.39	36.40	44.00	46.87	45.23	45.29	40.60	45.06	39.51	40.39	39.14	33.12	36.79	39.04	40.22
98	**Mauritius**	23.3	21.55	21.09	21.52	25.18	24.63	24.12	22.90	19.13	19.77	22.86	23.46	24.11	23.23	23.89	22.72
99	**Mexico**	30.8	31.05	31.34	30.82	31.47	30.49	30.92	29.79	29.13	32.72	35.07	31.97	30.42	32.91	31.51	31.36
100	**Moldova**	36	25.40	40.49	51.57	53.85	49.79	49.41	58.98	55.58	62.37	72.20	70.66	61.45	62.37	55.80	53.73
101	**Mongolia**	18.4	20.84	23.41	21.64	22.08	24.41	21.62	23.53	23.07	23.51	21.44	21.41	19.76	18.44	21.35	21.66
102	**Montenegro**	34.3	36.79	40.18	40.34	39.93	37.57	39.72	38.20	31.00	33.70	32.52	31.82	33.50	31.35	28.75	35.31
103	**Morocco**	36.5	35.77	34.89	36.96	35.12	36.79	39.11	37.76	34.76	38.34	37.10	36.57	38.76	40.69	40.72	37.32
104	**Mozambique**	36	31.76	35.03	36.02	36.82	41.49	42.35	42.28	39.67	42.68	46.56	48.10	50.56	53.54	63.09	43.06
105	**Namibia**	31.4	30.74	28.98	26.79	26.71	27.79	27.37	26.17	32.72	33.92	31.99	25.77	21.42	30.25	33.54	29.04
106	**Nepal**	37.2	43.23	36.62	34.57	34.92	36.71	38.50	35.45	39.90	43.69	48.71	47.56	48.06	49.87	49.38	41.62
107	**Netherlands**	13.3	12.60	12.90	13.94	14.88	14.50	14.39	13.94	14.12	14.38	16.18	16.56	16.01	16.21	16.38	14.69
108	**New Zealand**	13	12.35	12.23	12.24	12.37	12.45	13.10	13.96	13.85	15.24	14.93	14.32	13.91	13.76	13.13	13.39
109	**Nicaragua**	45.7	47.92	46.53	45.30	50.63	52.29	48.75	49.25	51.28	53.19	54.25	53.97	49.09	44.49	46.49	49.27
110	**Niger**	41.7	37.47	32.69	35.10	38.05	43.69	43.05	42.83	42.86	42.47	44.51	44.74	40.83	41.46	41.20	40.84
111	**Nigeria**	46	56.21	55.41	37.84	32.86	37.08	43.47	40.52	51.28	74.29	79.42	47.77	48.03	46.42	42.94	49.30

112	**Norway**	19.2	19.06	20.57	21.22	21.05	20.83	19.80	18.23	18.69	18.99	20.56	20.99	20.43	20.52	19.92	20.01
113	**Oman**	19.1	16.20	16.30	18.14	16.14	15.90	15.40	14.42	13.69	10.45	14.80	13.44	12.92	15.03	16.07	15.20
114	**Pakistan**	37	30.74	30.47	31.11	31.52	28.27	26.59	26.25	29.41	31.63	31.87	34.87	31.31	34.28	36.05	31.43
115	**Papua New Guinea**	35.5	33.53	35.84	32.90	33.28	33.60	34.09	34.27	34.75	35.16	35.58	38.71	37.27	33.89	35.84	34.95
116	**Paraguay**	38	43.28	48.36	37.37	36.80	29.03	39.02	35.26	35.44	36.19	43.92	41.47	41.51	49.98	53.73	40.62
117	**Peru**	60.1	57.33	57.88	61.68	59.73	58.15	61.91	61.23	57.28	58.91	59.49	55.47	57.06	62.23	61.90	59.36

Source : Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

تابع للملحق رقم 01 حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة ترتيب أبجدي

No.	**Countryname**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Avera**
118	**Philippines**	43.8	45.74	44.43	38.38	38.51	31.70	34.05	29.63	36.81	35.45	36.31	36.56	36.20	39.15	38.72	37.69
119	**Poland**	27.7	32.78	31.20	28.80	29.42	26.36	23.37	22.00	21.46	24.18	27.49	28.48	27.76	26.87	26.62	26.97
120	**Portugal**	23	23.26	23.99	25.49	26.02	25.74	26.45	25.37	24.12	25.29	26.02	26.94	27.30	25.97	26.42	25.43
121	**Qatar**	18.7	15.67	15.56	13.97	13.34	12.87	12.62	12.22	10.99	8.97	12.18	10.24	9.77	10.06	10.45	12.51
122	**Romania**	34.3	35.30	35.01	31.56	37.12	32.61	33.98	30.16	30.80	33.13	35.29	33.50	31.90	32.13	30.65	33.16
123	**Russian Federation**	36	33.71	38.92	42.19	41.34	40.05	44.45	43.14	44.65	48.46	49.51	45.64	42.38	44.94	46.37	42.78
124	**Rwanda**	40.5	34.47	41.50	36.12	38.95	30.05	46.90	44.94	41.61	36.07	37.42	35.73	34.87	37.50	38.55	38.35
125	**Saudi Arabia**	18.7	19.13	21.48	19.17	19.33	18.08	15.82	16.68	15.99	13.19	16.55	16.16	15.23	16.52	17.73	17.32
126	**Senegal**	45	48.59	40.08	43.77	45.28	51.10	49.52	49.07	48.86	48.43	52.87	55.27	52.45	57.01	52.58	49.33
127	**Serbia**	34.3	33.04	35.59	39.17	41.52	39.07	36.53	32.19	28.51	29.44	31.58	37.35	34.74	32.42	27.95	34.23
128	**Sierra Leone**	48.6	62.06	56.55	61.02	54.49	48.09	47.31	49.27	43.62	48.42	54.14	52.95	51.53	52.80	54.74	52.37
129	**Singapore**	13.3	14.13	15.64	15.41	14.31	12.49	12.01	12.39	12.45	14.16	13.46	13.35	11.95	12.61	13.44	13.41
130	**Slovak Republic**	18.9	19.24	18.00	26.56	21.98	21.14	19.29	19.08	22.14	27.00	26.47	24.77	23.52	23.71	19.85	22.11
131	**Slovenia**	27.3	26.95	25.96	27.70	28.00	27.03	26.90	25.86	25.16	26.28	28.14	29.01	29.48	29.97	29.49	27.55
132	**Solomon Islands**	31.7	35.08	34.57	31.09	30.23	36.63	43.26	45.88	48.50	51.18	53.54	57.13	57.02	60.57	66.23	45.51
133	**South Africa**	28.4	28.49	29.29	28.43	27.10	27.37	28.48	27.88	28.73	30.38	31.00	31.58	30.71	30.06	30.62	29.23
134	**Spain**	23	18.87	19.60	20.59	22.54	21.47	22.17	21.57	24.99	28.85	30.40	30.86	28.59	27.62	28.11	24.61
135	**Sri Lanka**	45.2	45.66	45.53	56.06	52.93	52.08	52.45	60.20	56.72	62.60	66.31	52.49	36.45	27.62	18.44	48.72
136	**Suriname**	39.7	40.48	34.45	27.86	30.66	28.15	24.95	25.11	30.04	32.07	30.52	29.36	27.52	33.37	30.44	30.98
137	**Swaziland**	43.5	42.35	40.46	40.13	37.80	37.65	37.70	35.25	36.51	35.10	40.69	46.54	41.29	43.17	36.33	39.63
138	**Sweden**	19.6	17.87	17.86	18.13	19.45	19.33	19.25	18.43	18.26	18.54	19.90	18.84	18.53	18.65	18.95	18.77
139	**Switzerland**	8.8	9.21	9.13	9.12	10.05	9.65	9.16	8.75	8.44	8.47	9.42	8.79	8.87	9.18	9.35	9.09
140	**Tajikistan**	43.5	34.28	38.50	40.55	41.53	48.47	60.72	51.83	48.49	52.96	63.57	64.12	69.77	53.03	63.76	51.67
141	**Tanzania**	58.6	63.70	57.32	55.30	65.01	66.60	76.27	69.43	76.46	63.86	70.58	65.35	65.93	66.78	68.24	65.96
142	**Thailand**	53.4	52.18	49.50	51.46	54.73	55.66	58.27	55.64	56.97	60.21	60.67	60.49	63.07	63.68	68.70	57.64
143	**Timor-Leste**	35.5	40.99	41.35	39.72	36.60	35.40	33.70	35.44	35.09	33.52	39.89	41.35	42.44	41.62	42.20	38.32
144	**Togo**	34.4	35.38	33.14	28.70	29.85	29.44	29.81	31.55	27.19	29.35	31.03	28.55	28.25	34.86	39.14	31.38
145	**Trinidad and Tobago**	34.7	26.77	30.39	29.63	28.16	25.58	28.25	31.63	27.43	30.16	36.13	35.61	32.74	33.80	34.10	31.01
146	**Tunisia**	38.7	38.24	39.10	39.65	39.73	38.21	39.10	36.56	36.07	40.25	40.89	44.50	43.60	43.64	39.45	39.85
147	**Turkey**	32.7	29.51	38.50	43.00	38.64	34.65	36.08	32.63	38.26	41.27	43.30	40.56	36.70	41.38	32.70	37.33
148	**Uganda**	43.50	50.51	48.16	52.61	50.92	40.01	49.16	47.32	47.49	41.59	36.22	36.24	45.79	31.76	32.80	43.61
149	**Ukraine**	52.7	52.57	48.52	47.09	47.09	44.92	50.23	52.76	53.88	52.77	60.07	59.49	53.60	54.24	53.53	52.23
150	**United Arab Emirates**	26.3	23.27	27.35	30.53	27.85	31.58	26.28	24.96	22.05	22.05	30.47	25.11	23.90	21.27	28.41	26.09

151	**United Kingdom**	12.8	12.33	12.89	12.94	13.50	13.55	13.74	13.99	14.00	15.03	15.08	15.26	14.43	13.84	13.26	13.78
152	**United States**	8.8	8.90	9.03	9.39	8.99	8.51	8.43	8.68	9.36	10.50	10.58	10.45	8.95	8.63	8.29	9.17
153	**Uruguay**	50.5	50.81	48.34	48.36	48.27	52.99	55.01	56.55	48.70	49.55	52.68	53.62	55.34	56.70	58.35	52.38
154	**Venezuela, RB**	33.8	29.92	39.16	36.64	35.39	32.03	26.08	26.68	29.03	34.72	50.10	37.89	32.50	32.98	31.64	33.91
155	**Vietnam**	15.8	14.87	14.55	14.49	14.53	15.60	14.39	14.65	16.21	15.98	16.37	22.80	21.41	21.78	24.14	17.17
156	**Yemen, Rep.**	27.7	27.68	26.91	23.79	24.82	25.22	22.63	26.27	25.16	27.87	31.34	36.13	37.68	37.02	38.92	29.28

Source : Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

تابع للملحق رقم 01 حجم الاقتصاد الخفي في 157 دولة ترتيب أبجدي

No.	**Countryname**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Averages**
157	**Zambia**	49.3	50.33	49.21	46.00	44.88	42.73	40.42	37.60	37.05	35.37	32.20	31.66	34.02	33.19	36.65	40.04
	Time Average	33.02	32.56	33.04	33.22	33.01	32.63	32.67	32.18	33.00	34.41	36.28	35.71	34.90	35.21	35.45	33.82

Source : Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

الملحق رقم02 ترتيب اقتصاديات دول العالم حسب مؤشر سهولة مماسرة الأعمال

الاقتصاد	مرتبة سهولة ممارسة انشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
نيوزيلندا	**1**	1	3	37	1	1	2	9	56	21	32
سنغافورة	**2**	6	16	12	19	29	4	7	42	2	27
الدنمارك	**3**	34	1	16	11	42	33	8	1	32	7
جمهورية كوريا	**4**	9	28	2	39	55	20	24	33	1	5
منطقة هونغ كونغ الخاضعة للصين	**5**	3	5	4	55	29	9	3	31	28	43
الولايات المتحدة	**6**	49	36	49	37	2	42	36	36	16	3
المملكة المتحدة	**7**	14	14	9	47	29	10	23	28	31	14
النرويج	**8**	19	21	23	14	77	10	28	22	8	6
جورجيا	**9**	4	29	30	4	12	2	22	62	7	57
السويد	**10**	13	27	6	9	77	29	27	18	36	16
جمهورية مقدونيا	**11**	22	26	53	48	12	4	29	27	35	30
إستونيا	**12**	12	8	41	6	42	76	14	17	11	44
فنلندا	**13**	26	37	20	27	55	62	12	34	46	2
أستراليا	**14**	7	6	47	51	6	57	26	95	3	18
تايوان، الصين	**15**	16	4	3	18	90	24	56	55	10	20
ليتوانيا	**16**	27	12	33	3	42	43	18	19	4	70
آيرلندا	**17**	8	30	35	40	42	10	4	47	98	17
كندا	**18**	2	54	105	33	12	8	16	46	114	11
لاتفيا	**19**	21	49	62	22	12	43	13	25	20	53
ألمانيا	**20**	113	24	5	77	42	62	41	39	22	4
الإمارات العربية المتحدة	**21**	51	2	1	10	90	10	1	91	12	69
النمسا	**22**	118	42	22	31	77	29	39	1	9	23
آيسلندا	**23**	55	64	11	15	68	29	33	69	29	13
ماليزيا	**24**	111	11	8	42	20	4	73	61	44	46
موريشيوس	**25**	40	9	51	35	55	33	10	70	27	36
تايلند	**26**	36	43	13	68	42	16	67	57	34	26
بولندا	**27**	120	41	54	38	29	51	51	1	55	22
إسبانيا	**28**	86	123	42	53	68	24	34	1	26	19
البرتغال	**29**	48	32	58	28	105	57	38	1	19	15
الجمهورية التشيكية	**30**	81	127	15	32	42	62	53	1	91	25

فرنسا	**31**	25	18	26	100	90	33	54	1	15	28
هولندا	**32**	20	76	52	30	105	62	20	1	69	8
سويسرا	**33**	73	62	7	16	68	108	19	38	45	45
اليابان	**34**	106	50	17	52	77	62	68	51	51	1

Source :http://www.doingbusiness.org/

تابع للملحق رقم02 ترتيب اقتصاديات دول العالم حسب مؤشر سهولة مماسرة الأعمال

روسيا	**35**	28	115	10	12	29	51	52	100	18	54
كازاخستان	**36**	41	52	70	17	77	1	50	123	6	39
سلوفينيا	**37**	46	100	19	36	105	24	58	1	122	10
بيلاروس	**38**	30	22	25	5	90	40	96	30	24	68
سلوفاكيا	**39**	83	91	57	7	55	89	49	1	84	42
كوسوفو	**40**	10	122	106	34	12	89	45	48	49	49
رواندا	**41**	78	112	119	2	6	16	31	87	85	78
الجبل الأسود	**42**	60	78	127	76	12	51	70	44	42	37
صربيا	**43**	32	10	96	57	55	76	82	23	60	48
مولدوفا (مولدافيا)	**44**	23	165	80	20	42	33	32	35	62	65
رومانيا	**45**	64	150	147	45	20	57	42	1	17	51
إيطاليا	**46**	66	96	28	23	105	62	112	1	108	24
أرمينيا	**47**	15	89	66	13	42	62	87	52	47	97
هنغاريا	**48**	79	90	110	29	29	108	93	1	13	62
المكسيك	**49**	90	87	92	99	6	62	115	63	41	31
بلغاريا	**50**	95	51	141	67	42	24	90	21	40	50
كرواتيا	**51**	87	126	75	59	77	29	95	1	23	60
بلجيكا	**52**	16	39	103	138	105	57	59	1	52	11
قبرص	**53**	50	120	67	92	68	43	44	45	138	21
شيلي	**55**	65	15	44	61	90	57	72	68	56	52
بروناي دار السلام	**56**	58	48	24	136	2	40	104	144	61	60
أذربيجان	**57**	18	161	102	21	122	10	35	83	38	47
بيرو	**58**	114	61	63	44	20	51	121	92	63	84
كولومبيا	**59**	96	81	81	60	2	16	142	125	177	33
تركيا	**60**	80	96	55	46	77	20	88	71	30	139
كوستاريكا	**61**	127	70	21	49	12	119	60	73	129	131
منغوليا	**62**	59	23	139	50	20	33	62	110	88	93
لكسمبرغ	**63**	70	7	31	88	173	119	21	1	14	86
بورتو ريكو	**64**	47	138	69	153	6	108	161	64	113	9
ألبانيا	**65**	45	106	157	103	42	20	125	24	120	41
البحرين	**66**	75	47	79	25	105	108	5	78	111	90
اليونان	**67**	37	58	76	145	90	43	65	29	131	57
فيتنام	**68**	123	20	64	63	29	81	86	94	66	129
المغرب	**69**	35	17	72	86	105	62	25	65	57	134

جامايكا	**70**	5	98	91	128	20	81	122	130	127	35
عمان	**71**	31	60	61	54	133	124	11	72	67	98
إندونيسيا	**72**	144	108	38	106	55	43	114	112	145	38
السلفادور	**73**	140	139	88	69	20	160	61	43	105	84
أوزبكستان	**74**	11	135	27	73	55	62	78	168	39	87
بوتان	**75**	88	82	56	56	77	124	17	26	25	168

Source :http://www.doingbusiness.org/

تابع للملحق رقم02 ترتيب اقتصاديات دول العالم حسب مؤشر سهولة مماسرة الأعمال

أوكرانيا	**76**	52	35	128	64	29	81	43	119	82	149
قيرغيزستان	**77**	29	31	164	8	29	51	151	84	139	119
الصين	**78**	93	172	98	41	68	119	130	97	5	56
بنما	**79**	39	88	18	83	29	96	180	54	148	107
كينيا	**80**	117	124	71	125	29	62	92	106	90	95
بوتسوانا	**81**	153	59	124	81	77	76	47	50	133	79
جنوب أفريقيا	**82**	136	94	112	107	68	24	46	147	115	55
قطر	**83**	89	19	65	26	133	177	1	90	123	116
مالطة	**84**	102	45	78	147	142	51	71	41	37	117
زامبيا	**85**	101	69	155	149	2	89	15	150	128	89
البوسنة والهرسك	**86**	175	166	122	97	55	62	137	37	71	40
ساموا	**87**	33	83	60	66	105	76	64	148	86	137
تونس	**88**	100	95	48	93	105	119	140	96	76	63
تونغا	**89**	53	13	74	160	42	138	98	103	94	136
فانواتو	**90**	128	151	86	80	29	108	57	143	135	96
سانت لوسيا	**91**	69	34	43	105	159	96	74	82	71	127
السعودية	**92**	135	38	59	24	90	10	76	161	83	168
سان مارينو	**93**	112	68	14	78	183	175	40	20	78	109
أوروغواي	**94**	61	161	50	112	68	132	106	151	112	66
سيشيل	**95**	141	131	134	62	133	108	29	88	130	67
الكويت	**96**	149	129	97	70	133	81	6	154	73	110
غواتيمالا	**97**	139	116	36	85	20	172	100	79	176	153
دومينيكا	**98**	67	74	46	164	142	96	77	81	79	132
الجمهورية الدومينيكية	**99**	116	62	108	79	105	96	149	59	136	121
الهند	**100**	156	181	29	154	29	4	119	146	164	103
فيجي	**101**	160	92	84	58	159	96	120	75	89	92
ترينيداد وتوباغو	**102**	71	119	33	151	55	62	162	126	173	72
الأردن	**103**	105	110	40	72	159	146	97	53	118	146
ليسوتو	**104**	119	167	152	109	77	108	111	40	95	124
نيبال	**105**	109	157	133	84	90	62	146	76	153	76
ناميبيا	**106**	172	107	68	175	68	89	79	132	59	123
أنتيغوا وبربودا	**107**	126	99	39	118	159	96	144	101	33	128
باراغواي	**108**	146	72	104	75	122	138	127	120	70	100
بابوا غينيا الجديدة	**109**	129	117	107	122	42	89	91	137	171	141

ملاوي	**110**	152	144	166	96	6	96	134	117	151	138
سري لانكا	**111**	77	76	93	157	122	43	158	86	165	88
سوازيلند	**112**	158	102	159	115	77	138	63	32	169	114
الفلبين	**113**	173	101	31	114	142	146	105	99	149	59
غزة والضفة الغربية	**114**	169	154	87	94	20	160	109	49	124	168
هندوراس	**115**	150	113	144	91	12	129	164	115	152	142

Source :http://www.doingbusiness.org/

تابع للملحق رقم02 ترتيب اقتصاديات دول العالم حسب مؤشر سهولة مماسرة الأعمال

جزر سولومون	**116**	94	57	113	152	90	108	37	156	156	143
الأرجنتين	**117**	157	171	95	117	77	43	169	116	102	101
إكوادور	**118**	168	105	85	74	105	124	145	102	75	157
جزر البهاما(البهاماس)	**119**	108	86	117	167	142	129	55	157	74	64
غانا	**120**	110	131	136	119	55	96	116	158	116	158
بليز	**121**	161	114	83	132	170	132	48	104	132	83
أوغندا	**122**	165	148	173	124	55	108	84	127	64	113
طاجيكستان	**123**	57	136	171	90	122	33	132	149	54	148
إيران	**124**	97	25	99	87	90	170	150	166	80	160
البرازيل	**125**	176	170	45	131	105	43	184	139	47	80
غيانا	**126**	92	163	132	110	90	96	123	142	93	162
الرأس الأخضر	**127**	98	67	145	71	122	164	75	107	43	168
مصر	**128**	103	66	89	119	90	81	167	170	160	115
سانت فنسنت وجزر غرينادين	**129**	85	44	90	166	159	96	101	93	53	168
بالاو	**130**	124	85	140	43	90	177	107	133	126	166
نيكاراغوا	**131**	138	174	100	148	105	167	159	74	87	102
بربادوس	**132**	99	155	160	133	133	167	89	129	167	34
لبنان	**133**	143	142	123	102	122	138	113	140	134	147
سانت كيتس ونيفيس	**134**	91	33	94	184	159	119	124	66	50	168
كمبوديا	**135**	183	179	137	123	20	108	136	108	179	74
ملديف (جزر المالديف)	**136**	68	54	143	174	133	132	118	152	106	139
تنزانيا	**137**	162	156	82	142	55	129	154	182	58	108
موزامبيق	**138**	137	56	150	104	159	138	117	109	184	75
ساحل العاج	**139**	44	152	129	113	142	146	175	155	101	77
السنغال	**140**	63	145	118	121	142	138	178	135	142	91
جمهورية لاو	**141**	164	40	149	65	77	172	156	124	97	168
غرينادا	**142**	82	128	73	141	142	132	141	131	76	168
مالي	**143**	104	134	154	137	142	146	166	85	159	94
النيجر	**144**	24	164	162	116	142	146	160	122	137	112
نيجيريا	**145**	130	147	172	179	6	33	171	183	96	145
غامبيا	**146**	171	118	156	129	122	164	169	105	107	130
باكستان	**147**	142	141	167	170	105	20	172	171	156	82
بوركينا فاصو	**148**	74	53	179	140	142	146	153	113	163	104

جزر مارشال	**149**	72	71	126	187	90	177	83	67	99	167
موريتانيا	**150**	43	109	148	98	159	108	179	138	65	168
بينين	**151**	56	46	174	127	142	146	174	136	170	105
بوليفيا	152	179	158	101	144	133	146	186	89	109	99

Source :http://www.doingbusiness.org/

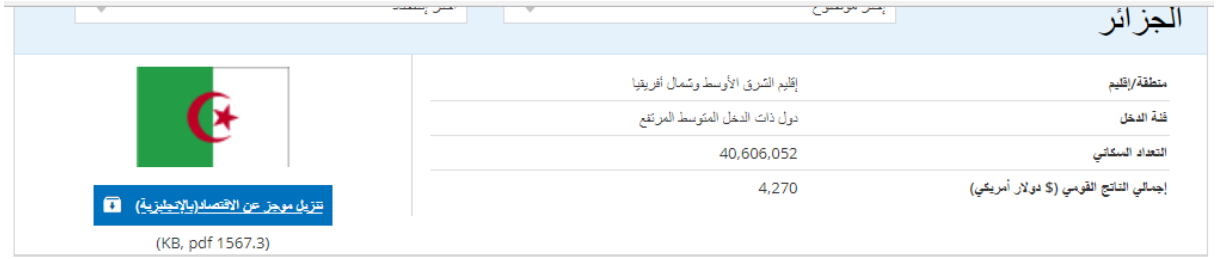
تابع للملحق رقم02 ترتيب اقتصاديات دول العالم حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

غينيا	**153**	125	75	158	143	142	146	182	165	117	111
جيبوتي	**154**	115	84	169	168	183	96	108	159	175	73
ميكرونيزيا	**155**	170	137	109	187	90	183	110	58	183	119
توغو	**156**	121	173	142	182	142	146	173	121	143	81
كيريباس (كيريباتي)	**157**	147	111	168	146	170	124	94	127	121	168
جزر القمر	**158**	166	79	135	111	122	146	168	111	180	168
زمبابوي	**159**	180	175	161	108	105	89	143	153	166	155
سيراليون	**160**	83	182	178	165	159	81	85	162	100	159
إثيوبيا	**161**	174	169	125	139	173	176	133	167	68	122
مدغشقر	**162**	76	183	184	161	133	96	131	134	158	133
الكاميرون	**163**	122	140	121	176	68	138	183	186	162	125
بوروندي	**164**	42	168	182	95	177	132	138	164	150	144
سورينام	**165**	186	104	131	156	177	167	102	80	187	135
الجزائر	**166**	**145**	**146**	**120**	**163**	**177**	**170**	**157**	**181**	**103**	**71**
غابون	**167**	132	149	170	173	122	160	165	169	178	126
العراق	**168**	154	93	116	101	186	124	129	179	144	168
سان تومي وبرينسيبي	**169**	148	103	115	171	159	187	135	114	185	168
السودان	**170**	159	133	110	89	173	186	163	185	146	154
ميانمار	**171**	155	73	151	134	177	183	125	163	188	164
ليبيريا	**172**	54	184	176	183	105	177	69	177	174	106
غينيا الاستوائية	**173**	182	160	146	162	122	146	177	174	104	168
سوريا	**174**	133	186	153	155	173	89	81	176	161	163
أنغولا	**175**	134	80	165	172	183	81	103	180	186	168
غينيا - بيساو	**176**	178	176	180	126	142	138	155	141	168	168
بنغلاديش	**177**	131	130	185	185	159	76	152	173	189	152
تيمور - ليشتي	**178**	151	159	114	187	170	81	139	98	190	168
الكونغو	**179**	177	125	181	177	133	146	185	184	155	118
تشاد	**180**	185	153	177	159	142	160	188	172	154	150
هايتي	**181**	189	177	138	180	177	188	147	77	125	168
الكونغو الديمقراطية	**182**	62	121	175	158	142	164	181	188	172	168
أفغانستان	**183**	107	185	163	186	105	189	176	175	181	161
أفريقيا الوسطى	**184**	188	180	183	169	142	146	187	145	182	150
ليبيا	**185**	167	186	130	187	186	183	128	118	141	168
اليمن	**186**	163	186	187	82	186	132	80	189	140	156
جنوب السودان	**187**	181	178	187	181	177	177	66	178	81	168
فنزويلا	**188**	190	143	186	135	122	177	189	187	147	165
إريتريا	**189**	184	186	187	178	186	172	148	189	119	168
الصومال	**190**	187	186	187	150	186	190	190	160	110	168

/يتم تصنيف الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190. **Source :http://www.doingbusiness.org**

وتعني مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية. ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10 مواضيع، يتألف كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع. ويقاس هذا الترتيب حتى يونيو 2017.

الملحق رقم 03 مؤشرات سهولة أداء الأعمال في الجزائر



الجزائر

منطقة/إقليم	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
فئة الدخل	دول ذات الدخل المتوسط المرتفع
التعداد السكاني	40,606,052
إجمالي الناتج القومي ($ دولار أمريكي)	4,270

تنزيل موجز عن الاقتصاد(بالإنجليزية)

(KB, pdf 1567.3)

Chart OR Grid

المواضيع	DB 2018 رتبة	DB 2018 (DTF) مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء	DB 2017 (DTF) مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء	التغير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (نقطة ٪)
العالمي	166	46.71	46.72	0.01
بدء النشاط التجاري	145	77.54	77.54	..
إستخراج تراخيص البناء	146	58.89	58.93	0.04
الحصول على الكهرباء	120	60.56	60.58	0.02
تسجيل الملكية	163	43.83	43.83	..
الحصول على الائتمان	177	10.00	10.00	..
حماية المستثمرين الأقلية	170	33.33	33.33	..
دفع الضرائب	157	54.11	54.11	..
التجارة عبر الحدود	181	24.15	24.15	..
إنفاذ العقود	103	55.49	55.49	..
تسوية حالات الاعسار	71	49.24	49.24	..

أولا : مؤشر سهولة بدأ النشاط

الشركة الموحدة

الحد الأدنى المشترط لرأس المال المدفوع	DZD 0

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالا
الإجراء - للرجال (عدد)	12	7.7	4.9	1.00 (نيوزيلندا)
الوقت - للرجال (أيام)	20	18.6	8.5	0.50 (نيوزيلندا)
التكلفة - للرجال (٪ من دخل الفرد)	11.1	18.7	3.1	0.00 (المملكة المتحدة (بريطانيا))
الإجراء - للنساء (عدد)	12	8.4	4.9	1.00 (نيوزيلندا)
الوقت - للنساء (أيام)	20	19.3	8.5	0.50 (نيوزيلندا)
التكلفة - للنساء (٪ من دخل الفرد)	11.1	18.7	3.1	0.00 (المملكة المتحدة (بريطانيا))
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (٪ من دخل الفرد)	0.0	9.9	8.7	0.00 (113 الاقتصادات)

▶ الرسم - بدء النشاط التجاري في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

Source :http://.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across

تابع للملحق رقم 03 مؤشرات سهولة أداء الأعمال في الجزائر

ثانيا: مؤشر استخراج تراخيص البناء

مستودع موحد				
التكلفة المقدرة للمستودع	DZD 20,535,314.00			
المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالا
عدد الإجراءات	19	16.2	12.5	7.00 (الدنمارك)
الوقت (أيام)	146	132.1	154.6	27.5 (جمهورية كوريا)
التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.1	4.3	1.6	0.10 (5 الاقتصادات)
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	10.0	11.8	11.4	15.00 (3 الاقتصادات)

▶ الرسم - إستخراج تراخيص البناء في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

ثالثا: مؤشر سهولة الحصول على الكهرباء

معيار التوصيل الكهربائي				
سعر الكهرباء (سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة)	2.6			
المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالا
عدد الإجراءات	5	4.8	4.7	2 (الإمارات العربية المتحدة)
الوقت (أيام)	180	81.4	79.1	10 (الإمارات العربية المتحدة)
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1335.3	780.3	63.0	0.00 (اليابان)
مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)	5	4.2	7.4	8.00 (28 الاقتصادات)

▶ الرسم - الحصول على الكهرباء في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

Source :http://.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across

تابع للملحق رقم 03 مؤشرات سهولة أداء الأعمال في الجزائر

رابعا : مؤشر سهولة تسجيل الملكية

معيار تحويل الملكية	
قيمة الممتلكات	DZD 20,535,314.00

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
عدد الإجراءات	10	5.7	4.6	1.00 (4 الاقتصادات)
الوقت (أيام)	55	30.3	22.3	1.00 (3 الاقتصادات)
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1	6.0	4.2	0.00 (5 الاقتصادات)
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	7.0	13.4	22.7	29.00 (سنغافورة)

▶ الرسم - تسجيل الملكية في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

خامسا : مؤشر سهولة الحصول على الائتمان

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	1.7	6.0	12.00 (4 الاقتصادات)
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0	4.8	6.6	8.00 (34 الاقتصادات)
تغطية مركز السجلات (٪ من البالغين)	2.9	14.0	18.3	100.00 (3 الاقتصادات)
مركز المعلومات الائتمانية (٪ من البالغين)	0.0	14.2	63.7	100.00 (23 الاقتصادات)

▶ الرسم - الحصول على الائتمان في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

سادسا: مؤشر سهولة حماية المستثمرين

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)	3.3	4.9	6.4	9.3 (نيوزيلندا)
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0-10)	3.3	4.7	6.4	9.00 (كازاخستان)

▶ الرسم - حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

Source :http://.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across

تابع للملحق رقم 03 مؤشرات سهولة أداء الأعمال في الجزائر

سابعا: مؤشر سهولة دفع الضرائب

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
المدفوعات (عدد)	27	17.9	10.9	3 (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الخاضعة للصين)
الوقت (عدد المرات سنويا)	265	203.4	160.7	50 (إستونيا)
إجمالي سعر الضريبة(% من إجمالي الربح)	65.6	32.6	40.1	18.47 (32 الاقتصادات)
(0-100) مؤشر ما بعد الإيداع	49.77	50.56	83.45	99.38 (إستونيا)

▶ الرسم - دفع الضرائب في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

ثامنا: مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	118	62.6	12.7	0 (17 الاقتصادات)
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	593	464.4	149.9	0.00 (19 الاقتصادات)
تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	149	74.3	2.4	1.0 (25 الاقتصادات)
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	374	243.6	35.4	0.00 (19 الاقتصادات)
تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	327	112.3	8.7	0.00 (21 الاقتصادات)
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	466	540.7	111.6	0.00 (27 الاقتصادات)
تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	249	94.5	3.5	1.0 (30 الاقتصادات)
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	400	266.2	25.6	0.00 (30 الاقتصادات)

▶ الرسم - التجارة عبر الحدود في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

تاسعا: مؤشر سهولة إنفاذ العقود

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤدين إجمالا
الوقت (أيام)	630	638.5	577.8	164.00 (سنغافورة)
االتكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.9	24.4	21.5	9.00 (آيسلندا)
نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	5.5	5.9	11.0	15.50 (أستراليا)

▶ الرسم - إنفاذ العقود في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

Source :http://.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across

تابع للملحق رقم 03 مؤشرات سهولة أداء الأعمال في الجزائر

عاشرا: مؤشر سهولة تسوية حالات الاعسار

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالا
الوقت (عدد السنوات)	50.8	25.5	71.2	93.1 (النرويج)
التكلفة (% من الممتلكات)	1.3	3.0	1.7	0.4 (أيرلندا)
النتيجة (0 للبيع بالتجزأة و 1 لاستمرار المشروع)	7.0	13.8	9.1	1.00 (النرويج)
مؤشر صلابة إطار الإعسار _16-0)	0	..	..	..
مؤشر الشروع بالإجراءات (3-0)	7.0	5.4	12.1	15.00 (6 الاقتصادات)

▶ الرسم - تسوية حالات الاعسار في الجزائر و الاقتصادات المقارنة - الرتبة و مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء

Source :http://.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across

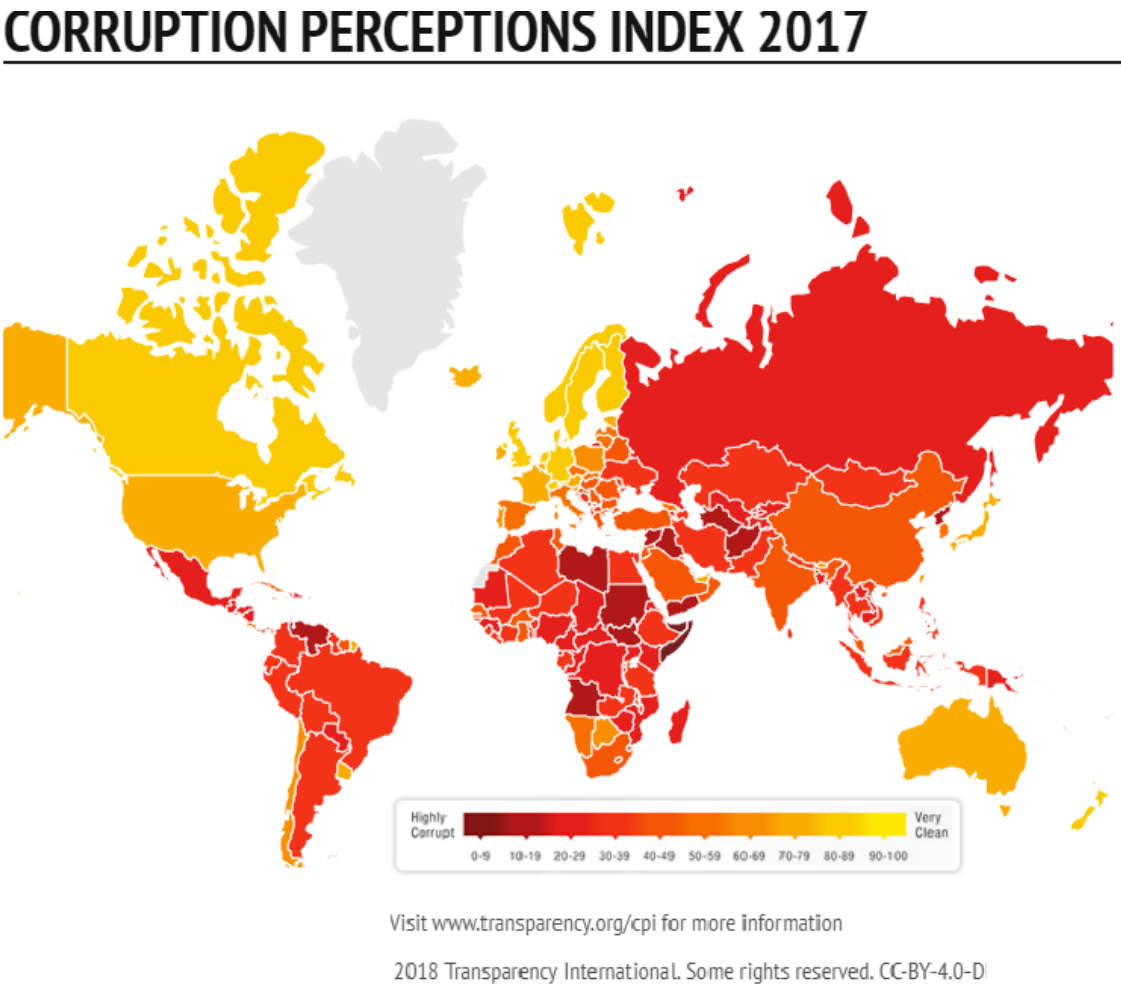
الملحق رقم 04 مؤشر مدركات الفساد في الجزائر والدول العربية

Country	ISO3	CPI2017	Rank2017	se2017	Lower CI 2017	Upper CI 2017	nr_sources_17	World Bank CPIA	World Economic Forum EOS	Global Insight Country Risk Ratings	Bertelsmann Foundation Transformation Index
United Arab Emirates	ARE	**71**	21	6,26	61	81	7		95	47	57
Qatar	QAT	**63**	29	7,5	51	75	7		94	47	41
Saudi Arabia	SAU	**49**	57	6,14	39	59	7		71	22	37
Jordan	JOR	**48**	59	2,99	43	53	8		60	35	41
Oman	OMN	**44**	68	7	33	55	5			47	21
Tunisia	TUN	**42**	74	3,73	36	48	7		45	47	29
Morocco	MAR	**40**	81	2,6	36	44	7		45	35	29
Kuwait	KWT	**39**	85	2,47	35	43	6		46	35	33
Bahrain	BHR	**36**	103	1,81	33	39	4			35	33
Algeria	**DZA**	**33**	**112**	**2,32**	**29**	**37**	**6**		**34**	**22**	**37**
Egypt	EGY	**32**	117	4,04	25	39	7		50	22	33
Djibouti	DJI	**31**	122	5,32	22	40	4	27		47	
Lebanon	LBN	**28**	143	2,11	25	31	7		31	22	21
Mauritania	MRT	**28**	143	2,41	24	32	6	35	20	35	29
Comoros	COM	**27**	148	8,87	12	42	4	27		47	
Iraq	IRQ	**18**	169	2,47	14	22	5			10	25
Libya	LBY	**17**	171	3,05	12	22	5			10	13
Sudan	SDN	**16**	175	2,31	12	20	7	10		22	17
Yemen	YEM	**16**	175	1,85	13	19	7	10	24	10	17
Syria	SYR	**14**	178	1,93	11	17	5			10	9
Somalia	SOM	**9**	180	2,26	5	13	5			10	9

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

تابع للملحق رقم 04 مؤشر مدركات الفساد في الجزائر والدول العربية

خريطة الفساد في العالم



https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

الملحق رقم 05 بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (1990-2013)

السنوات	pib الحقيقي مليار دج	نسبة الانفتاح الاقتصادي %	حجم الانفتاح الاقتصادي الحقيقي مليار دج	نسبة الاقتصاد الخفي الى الناتج%	حجم الاقتصاد الخفي الحقيقي مليار دج HE	التكوين الخام لرؤوس الاموال الثابتة الى الناتج المحلي %	حجم التكوين الراسمالي الثابت الحقيقي مليار دج	السكان النشطون (عدد العمال المشتغلون فعلا) بالمليون	النفقات	الايرادات	مخزون راس المال
1990	2008	37,75%	758,02	%24	481,92	26,97%	817,7	4,516	-	_	1716,3
1991	2770	43,23%	1197,47	%22	609,4	25,86%	697,49	4,538		_	1740,08
1992	2820	40,72%	1148,24	%27	761,4	27,07%	712,14	4,557	-	_	1753,5
1993	2760	37,36%	1031,13	%28	772,8	27,01%	689,35	4,823	-	_	1760,1
1994	2730	44,67%	1219,49	%30	819	28,40%	692,8	5,154	-	_	1775,6
1995	2840	50,45%	1432,78	%25	710	29,14%	713,58	5,389	-	_	1789,9
1996	2950	48,21%	1422,19	%25	737,5	24,88%	738,56	6,015	-	_	1794,6
1997	2990	46,51%	1390,64	%31	926,9	22,95%	744,47	5,708	926.6	845.1	1801,2
1998	3140	40,31%	1265,73	%30	924	25,75%	769,03	5,412	774.6	876.0	1824,1
1999	3240	44,67%	1447,3	%25	810	24,39%	789,8	6,073	950.5	961.7	1834,0
2000	3360	57,27	1924,27	%36.7	1233,12	20,68	839,86	6,179	1578.1	1178	1838,6
2001	3460	53	1833,8	%34.62	1197,85	22,84	884,95	6,228	1505.5	1321	1867,85
2002	3660	55,17	2019,22	%32.88	1203,4	24,57	959,89	6,916	1603.2	1550	1907,2
2003	3920	56,02	2195,98	%32.13	1259,49	24,09	1000	6,684	1974.4	1690	1957,0
2004	4090	59,37	2428,23	%30.59	1251,13	24,02	1080	7,789	2229.7	1891	2020,69
2005	4330	64,98	2813,63	%31.48	1363,08	22,37	1170	8,044	3082.6	2052	2093,9
2006	4400	64,99	2859,56	%33.76	1485,44	23,17	1240	8,868	3639.8	2453	2171,51
2007	4550	65,88	2997,54	%33.57	1527,43	26,32	1370	8,594	3687.8	3108	2257,8
2008	4660	69,73	3249,41	%36.89	1719,07	29,23	1540	9,146	5111.0	4175	2335,7
2009	4740	62,22	2949,22	%35.21	1668,95	38,24	1680	9,472	3676.0	4246	2462,9
2010	4910	61,25	3007,37	%37.79	1855,48	36,28	1790	9,736	4392.9	4466	2613,06
2011	5050	60,69	3064,84	%36.42	1839,21	31,67	1840	9,599	5790.1	5853	2763,6
2012	5220	59,53	3107,46	%31.8	1659,96	30,8	1980	10,17	6339.3	7058	2926,95
2013	5370	57,85	3106,54	%30.24	1623,88	34,18	2150	10,788	5940.9	6092	3108,0

المصدر: اعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر التالية:

(www.ons.dz)- (www.worldbank.org)- (www.bank-of-algeria.dz)-

-Mai Hassan , Friedrich Schneider, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.

الملحق رقم 06 بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
	(En milliards de dinars)				
Produit Intérieur Brut	**9 968,0**	**11 991,6**	**14 526,6**	**16 115,4**	**16 569,3**
Dépense Intérieure Brute	**10 025,9**	**11 149,4**	**13 040,9**	**14 747,7**	**16 091,7**
Consommation	5 353,3	6 181,3	7 563,4	8 504,4	8 923,5
Publique	1 609,4	2 065,7	3 015,2	3 293,4	3 153,7
Privée	3 743,9	4 115,6	4 548,2	5 211,0	5 769,8
Investissement brut	4 672,6	4 968,1	5 477,5	6 243,3	7 168,2
Formation brute de capital fixe	3 811,4	4 350,9	4 620,3	4 992,4	5 638,4
Variations de stocks	861,2	617,2	857,2	1 250,9	1 529,8
Épargne intérieure brute	4 614,7	5 810,3	6 963,2	7 611,0	7 645,8
	(En pourcentage du PIB)				
Produit Intérieur Brut	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
Dépense Intérieure Brute	100,6	93,0	89,8	91,5	97,1

2013	2012	2011	2010	2009	
		(بمليار الدينار :مالم ينص خلاف ذلك)			
11 964	**11 423**	**10 661**	**10 812**	**10 544**	السكان النشطون
1 141	912	1 034	1 136	1 242	الفلاحة
10 823	10 511	9 627	9 676	9 302	قطاعات أخرى
10 788	**10 170**	**9 599**	**9 736**	**9 472**	السكان االنشطون فعلا
1 141	912	1 034	1 136	1 242	الفلاحة
9 647	9 258	8 565	8 600	8 230	قطاعات أخرى
1 407	1 335	1 367	1 337	1 194	صناعة
1 791	1 663	1 595	1 886	1 718	البناء والأشغال العمومية
6 449	6 260	5 603	5 377	5 318	نقل، اتصلات، التجارة والخدمات
1 175	1 253	1 063	1 076	1 072	العاطلين عن العمل
9,8	**11,0**	**10,0**	**10,0**	**10,2**	نسبة مؤوية من السكان النشطون

Source : (www.ons.dz)-(www.bank-of-algeria.dz)

تابع للملحق رقم 06 بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايير الدينارات)				
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**3 676,0**	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 940,9**
إيرادات المحروقات *	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	36,4	526,4	538,9	252,0	-70,2
إيرادات خارج المحروقات	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 262,8
إيرادات جبائية	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 018,5
الضريبة على المداخيل و الأرباح	462,1	561,7	684,7	862,3	817,0
الضريبة على السلع و الخدمات	478,5	514,7	572,6	652,0	737,5
الحقوق الجمركية	170,2	181,9	222,4	338,2	402,3
تسجيلات و طوابع	35,8	39,7	47,4	56,1	61,7
إيرادات غير جبائية	116,7	189,8	283,3	246,4	244,3
حاصل أملاك الدولة وأخرى	67,6	64,3	78,9	77,9	79,7
حصص أرباح بنك الجزائر	48,2	121,1	137,2	115,3	112,1
مؤسسات عمومية أخرى	0,9	4,4	67,2	53,2	52,5
هبات	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**4 246,3**	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 092,1**
النفقات الجارية	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 782,6	4 204,3
نفقات المستخدمين **	910,9	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 833,0
منح المجاهدين	130,7	151,3	163,2	185,3	226,5
مواد و لوازم	112,5	121,7	129,7	135,2	116,1

Source : (www.ons.dz)-(www.bank-of-algeria.dz)

الملحق رقم 07 بعض الاجراءات الجديدة لتحسين الخدمات الضريبية



نظام المعلوماتية الجبائي "جبايتك" : تطبيق عملي جيد "حكومة الكترونية"

منذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة "الجزائر الالكترونية 2013" لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات. وتهدف هذه "الاستراتيجية" إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات.

لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرنة.

وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة.

لهذا الغرض وكمرحلة أولى، تم تسخير مكتب مساعدة في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للمديرية العامة للضرائب والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية، أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية للإدماج (إندرا) قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب.

نظام المعلوماتية الجبائي : رهانات وامتيازات

يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب من الآن فصاعدا اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقة تتعلق بمهام الرقابة الجبائية تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير و النجاعة.

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي :

فيما يخص الإدارة :

- الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية

فيما يخص المكلفين بالضريبة :

تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة

Source : Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI

تابع للملحق رقم 07 بعض الاجراءات الجديدة لتحسين الخدمات الضريبية

الضريبة الجزافية الوحيدة

تبسيط معتبر للإجراءات

افتتاحية

عرفت الضريبة الجزافية الوحيدة التي تم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 2007 عدة تعديلات جوهرية من خلال توسيع وعائها وتبسيط إجراءاتها المتعلقة بالتصريح والدفع، لاسيما ما جاء به آخر قانون للمالية لسنة 2017.

و عليه فان وضع إجراء التصفية الذاتية للضريبة الجزافية الوحيدة، يمنح للمكلف بالضريبة الحق بالتصريح بنفسه برقم الأعمال المتوقع تحقيقه ودفع الضريبة الموافقة له وهذا على عكس الإجراء السابق المسمى "الإجراء التناقضي" مما سمح بتقليص كبير لتنقلات المكلفين بالضريبة والتخفيف عن مصالحنا القاعدية عناء تسيير هذه الملفات الجبائية بغية التوجه إلى التركيز على المهام الإستراتيجية.

وطبعا، لا يمكن لهذه الوضعية بأي حال من الأحوال أن تحول دون قيام الإدارة الجبائية بدورها المشروع في الرقابة بعد انقضاء الآجال التصريحية والدفع.

في هذا المنظور المتعلق بتخفيف الإجراءات الذي تنادي به السلطات العمومية، نص قانون المالية لسنة 2017 على تمديد آجال الاكتتاب لتصريحات الضريبة الجزافية الوحيدة وكذا دفعها مع إحداث مطبوعات جديدة يمكن ملؤها وتحميلها عن بعد وهي متوفرة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

يعلمنا هذا الرقم من نشرة المديرية العامة للضرائب بكل التسهيلات ذات الصلة بالضريبة الجزافية الوحيدة التي تطبق على شريحة هامة من المكلفين بالضريبة يفوق عددهم 1.400.000 والتي تعتبر في صميم اهتمامات الإدارة الجبائية.

الأشخاص المعنيون بالضريبة الجزافية الوحيدة

يخص نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج) **(المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)**
- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، و المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر "أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).
- المكلفون بالضريبة الذين يستغلون في آن واحد وفي نفس المنطقة

تمديد أجل اكتتاب تصريح الضريبة الجزافية الوحيدة

إذا كنتم خاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، يتعين عليكم اكتتاب و إرسال إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، تصريح تقديري (سلسلة ج 12). ينبغي عليكم اكتتاب هذا التصريح بين الفاتح و30 جوان من كل سنة **(بدلا من الفاتح فيفري من كل سنة. المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية).**

في حالة ما إذا كان رقم أعمالكم المصرح به في المطبوعة الأصلية (سلسلة ج 12) يفوق رقم الأعمال التقديري المصرح به بعنوان السنة ن، فإنه يتعين عليكم إيداع تصريح تكميلي (سلسلة ج 12 مكرر 1) من أجل التسوية بين **20 جانفي و 15فيفري** من السنة ن+1 **(بدلا من 15 إلى 30 جانفي من السنة ن+1)**. وفي هذا الصدد :

في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق خلال السنة ن ذلك الوارد في التصريح التقديري، يخضع الفارق إلى الضريبة الجزافية الوحيدة

Source : Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ – الكتب

1)- **أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور**، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج3 ، 1414هـ.

2)- **أحمد فاروق**، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة العلاقة بين الإجرام والاحتيال، 2008.

3)- **باهر عتلم**، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة.

4)- **بلال السكارنة**، الفساد الإداري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

5)- **بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006

6)- **حمدي عبد العظيم**، غسل الأموال في مصر والعالم، القاهرة ،1997.

7)- **حمدي عبد العظيم**، عولمة الفساد وفساد العولمة، دار الجامعة للنشر، ط1،مصر، 2008

8)- **حمدي عبد العظيم**، غسيل الأموال في مصر والعالم، دار الجامعة للنشر، القاهرة،1997.

9)- **حيان بن سليمان**، اقتصاد الظل و الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2006.

10)- **السيد عبد الوهاب عرفة**، جريمة غسيل الأموال، المكتب الفني للموسوعات القانونية، الإسكندرية.

11)- **صبحي سلوم**، المستجدات الدولية في جرائم العنف والاعتداء والسبل الكفيلة لمواجهتها، دمشق، 1999.

12)- **صفوت عبد السلام عوض الله**، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، مصر، 2002.

13)- **صفوت عبد السلام عوض الله**، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

14)- **صلاح الدين حسن السيسي**، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، 2003.

15)- **عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد الظلي، موسوعة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.

16)- **عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي**، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر،2006.17)- عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة-التعريف والأنماط والاتجاهات، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض،1999.

18)- **عبد الفتاح سليمان**، مكافحة غسيل الأموال، دار علاء الدين للطباعة والنشر، دمشق، 2004.

19)- **عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد**، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، مصر، 2003.

20)- **عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية ، مصر2013.

21)- **عبد المعطي البهواشي**، عوامل التهرب من ضرائب الدخل، مجلة مصر المعاصرة، عدد 404 لسنة 1986 .

22)- **عماد عبد الرزاق**، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

23)- **عنترة بن مرزوق** ، عبدوا مصطفى ، معضلة الفساد في الجزائر ، دار النشر جيطلي، الجزائر ،2009.

24)- **لؤي العيسى**، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009، الأردن.

25)- **محمد إبراهيم طه السقا** ،الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة العربية، 1996.

26)- **محمد محيى الدين عوض**، جرائم غسل الأموال، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

27)- **مختار شبيلي**، الاجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، دار هومة، ط3، الجزائر،2015.

28)- **ناصر مراد**، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، منشورات بغدادي، 2003.

29)- **ناصر مراد**، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004.

30)- **ناصر مراد**، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر،2003.

31)- **نزيه شلالا**، الجريمة المنظمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

32)- **نزيه محمد مبروك**، الفساد الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013

33)- **نعيم مغبغب**، تهريب وتبيض الأموال، الطبعة الأولى، لبنان، 2005.

34)- **هاشم الشمري و ايثار الفتلي**، الفساد الإداري والمالي، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

ب – الرسائل العلمية

1)- **الأخضر عزي**، صرف الدينار بين واقع السوق وصندوق النقد الدولي(1990-2002)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

2)- **بديعة لشهب** ، ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية ، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، القاهرة 2005.

3)- **بوحوش بلال**، الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2010.

4)- **بودلال على**، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2007.

5)- **بوزيد حميد**، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004 ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

6)- **بوطالب براهيمي**، واقع التهريب في الجزائر والاستراتيجية الجمركية لمكافحته، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005.

7)- **جابر محمد عبد الجواد**، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر،رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

8)- **حامد المطيري**، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى،السعودية،2012.

9)- **سحنون فاروق**، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009.

10)- **عيسى بولخوخ**، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،2004.

11)- **عيسى شقبقب**، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري(1970-2005)، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

12)- **قارة مليكة**، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010.

13)- **قريش محمد**، دراسة ظاهرة التهرب والغش الضريبي وآثارها على إيرادات الدولة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009.

14)- **كريم مصطفى علي حسن جوهر**، القطاع غير رسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2005.

15)- **محمد كفنوش** ، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة الجزائر، 2005.

16)- **هشام غربي**، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبيض الأموال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة،2007.

17)- **يخلف زهرة**، مقاربة الرشوة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان،2004.

ج- الدوريات المجلات

1)- **أمال عبد الحميد**، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، التقرير الأول، 1996.

2)- **بن بوزيان محمد وآخرون**، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، مارس2002.

3)- **بونوة شعيب**، عطار عبد الحفيظ، تعريف وتقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، مارس 2002.

4)- **حيان بن سليمان**، اقتصاد الظل و الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2006.

5)- **ساحل محمد**، تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييميه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41، ربيع2009..

6)- **سومشاي ريتشوبان**، قياس التهرب الضريبي، مجلة التمويل والتنمية،ديسمبر 1984.

7)- **عادل رزق**، مبادئ وأسس إدارة التحديات في عصر العولمة، اتحاد المصارف العربية ،2007.

8)- **عبد القادر النيال**، القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، بحوث اقتصادية وعربية، العدد (32- 33) صيف 2004.

9)- **عبد القادر خليل**، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد46 ربيع2009.

10)- **عبد المنعم التهامي**، تبيض الأموال وسرية أعمال المصارف، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

11)- **الغوثي بن مالحة**، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري، مجلة الصراط، السنة الثانية، العدد الثالث، 2000.

12)- **فريديريك شنايدر**، دومينيك أنستي، الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي)، منشورات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية عدد30 سنة2002 .

13)- **ماجد عبد الله المنيف** ، الأبعاد الاقتصادية للفساد مقال على الإنترنت www.myislah.org/pressrev/an06mars

14)- **محمد ادم**، غسيل الأموال، مجلة النبأ، العدد 62، 2001 www.annaba.org/nba62/gaselamual.

15)- **محمود عبد الفضيلة**، جيهان دياب، أبعاد مكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في مصر، مجلة مصر المعاصرة ، عدد 400 لسنة 1985.

16)- منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي- أوهام وحقائق- الدورة العادية24، سنة 2004.

17)- **ناصر مراد**، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، جامعة سطيف، 2009/9.

18)- **ولهي بوعلام**، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2008/8.

د – المؤتمرات والملتقيات

1)- **بابا عبد القادر**، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، أفريل 2006.

2)- **بن سمينة عزيزة**، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة بومرداس، 2006.

3)- **روابح عبد الباقي**، غياط شريف، الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2003.

4)- **ساحل فاتح**، شعباني لطفي، أثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، ديسمبر 2005.

5)- **صالح مفتاح**، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، افريل2004.

6)- الملتقى الوطني لإطارات مفتشية العمل، مداخلة السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، 2007/02/24.

7)- مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة، جنيف 1975، www.un.org

8)- **موسى رحماني**، الإصلاحات " الاملاءات " بين منطق الفرض وواقع الرفض، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، 2005.

9)- وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة باليرمو 2000 . www1.umn.edu/humanrts/arab/CorgCRIME.htm

هـ- التقارير والنشرات

1)- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد http://gopacnetwork.org/ar/programs

2)- بروتوكول باليرمو، منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال، وثيقة الامم المتحدةRES/A/55/25، المادة03.

3)- تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان عليها (2000-2016).

4)- التقارير السنوية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، للسنوات من2008 الى2010

5)- تقارير المديرية العامة للجمارك(2000،2013).

6)- تقارير بنك الجزائر (2000-2016).

7)- تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر(2008-2016).

8)- تقارير منظمة الشفافية الدولية (2012-2016).

9)- التقرير الاقتصادي الموحد 2008-2011-2015.2016-

10)- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدم إلى الدورة العادية 79، دراسات حول موضوعات مختارة من الاقتصاد العالمي والعربي، الاقتصاد غير المنظم أو "غير الرسمي"، 2003 .

11)- تقرير النشاط ومعطيات احصائية 2017.

12)- تقرير حول المؤتمر الدولي السادس عشر لقانون العقوبات (الجمعية الدولية لقانون العقوبات ولها الصفة الاستشارية لدى هيئة الأمم المتحدة).

13)- تقرير رئيس بعثة صندوق النقد الدولي "جويل توماس برناتي" إلى الجزائر، 2011.

14)- تقرير عن الاتجار بالأشخاص، نشره المكتب الأمريكي لمراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، 2004.

15)- تقرير عن واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، خلاصة دراسات حالات ثمانية بلدان عربية2010 منظمة برلمانيون ضد الفساد، ط1، 2011.

16)- تقرير منظمة الشفافية الدولية، ورقة عمل"استرداد الموجودات مشكلة نطاق وبعد"، فيفري2011.

17)- النشرات الإحصائية الرسمية لبنك الجزائر، سنوات (من1997الى2015)

18)- نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011.

19)- نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير، 2011.

20)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=38-2009 .

21)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=51-2011.

22)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=68-2013.

23)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=77-2015.

24)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=80-2015.

25)- Direction générale des impôts, La Lettre de la DGI, N°=85-2017.

26)- Global Corrcuption Report 2006,Country Reports.

27)- Global Corruption Report (2006-2007), Country Reports.

28)- infos douane n°=04 ,2009.

29)-Transparancy International annual Reports 2012-2016.

و- القوانين والمراسيم

1)- قانون العقوبات رقم 04-15 المؤرخ في 27 رمضان 1425 هـ المرافق لـ10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للآخر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ المرافق ل8 يوليو 1966، المادة389 مكرر.

2)- قانون يتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الطبعة الأولى، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية،2005.

3)- قوانين المالية (1997-2015)

4)- مرسوم تنفيذي رقم 05-212 مؤرخ في 08 جوان 2005.

5)- مرسوم تنفيذي رقم 06-366 مؤرخ في 26 رمضان 1427 الموافق ل 19 اكتوبر 2006 يتعلق بوضع المحلات ذات الاستعمال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين وذوي المشاريع.

مرسوم تنفيذي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. **Acharya Shankar**, The Underground Economy in the united states :A comment on Tanzi, IMF staff papers,vol 31, dec 1984.
2. **Ahmed henni** , essai sur l'économie parallèle . cas de l'Algérie , Edition ENAG Alger, 1990.
3. **Ahmed Zakane**, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003.
4. **Ali Raad**, What explains the algerian economic growth record,Across-country approach over the 1970-2000, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2006.
5. **Andreas Buehn, and others**, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society,2010.
6. **Bojan Nastav and Stefan Bojnec**, small busniess and the shadow economy, journal of economics and finance, 58, 2008, n°1-2.
7. **Bruno S. Frey and Hannelore Weck**, What Produces a Hidden Economy? An International Cross Section Analysis, Southern Economic Journal, Vol. 49, No. 3 (Jan., 1983.(

8. **BRUNO S. FREY AND WERNER W. POMMEREHNE** ,THE HIDDEN ECONOMY: STATE AND PROSPECTS FOR MEASUREMENT , University of Zurich, Switzerland,1984 .
9. **Brunos frey and Hannelore**, The Hidden economy as an « unobserved » variable, european economie review 26(1984), north holland.
10. **Cassel Dieter**, The growing shadow economy: Implications for stabilization policy, Intereconomics, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 19, Iss.5.
11. Conseil National Economique et Social " CNES" , le secteur informel " illusion et réalités" , 2004.
12. **David E. A. Giles and others**, The Canadian underground and measured economies: Granger causality results, Department of Economics, University of Victoria, canada, 1999.
13. **Ed Ayres,** the Expendeing Shadow Economy, world watch, vol 9, n°4, jul/aug 1996.
14. **Edgar L. Feige**, DEFINING AND ESTIMATING UNDERGROUND AND INFORMAL ECONOMIES: THE NEW INSTITIONAL ECONOMICS APPROACH, University of Wisconsin-Madison, Published in World Development, Vol 18, No 7, 1990.
15. **Edgar L, Fiege,** " How Big is the Irregular Economy? " Challenge , Nov./Dec 1979 .
16. **Friedrich Schneider and Leandro Medina** , Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Papers 2018.
17. **Friedrich Schneider, Dominik Enste** , shadow economies around the world ,IMF working paper ,2000.
18. **Friedrich Schneider**, informal and Underground economy Encyclopedia of Social and Behavioral Science, Elsevier Science. Publishing Company ,Amsterdam, 2000.
19. **Friedrich Schneider, Klinglmair Robert**, shadow economies around the world : what do we know ?, department of economics, University of Linz, Austria, 2004.
20. **Friedrich Schneider**, Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Decline, , Department of Economics, Johannes Kepler University, 2013.
21. **Friedrich Schneider**. Size and measurement of the informal economy in 110 countries, around the world, Australian National Tax Centre ,Canberra, Australia, 2002 .
22. **ILO** '' Informal sector in Africa , jobs and skills for africa, addis ababa, 1985 .

23. **Keith Hart**, Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, The Journal of Modern African Studies Vol. 11, No. 1 (Mar., 1973), published by cambridge university.
24. **M.C. ADAM and V. GINSBURGH**, THE EFFECTS OF IRREGULAR MARKETS ON MACROECONOMIC POLICY, European Economic Review 29 (1985). North-Holland.
25. **Mai Hassan , Friedrich Schneider**, Size and Development of the Shadow Economies of157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, IZA DP No. 10281, October 2016.
26. **Mária Lacko**, Hidden Economy - An Unknown Quantity? Comparative Analysis of Hidden Economies in Transition Countries in 1989-1995, University of Linz , 1996.
27. **Maurice Cusson**, Criminologie Actuelle Criminologie, Université de Montréal.
28. **Nathalie Frydman et Hélene Martineau**, l'analyse économique de la drogue, revue de problèmes économique, n2 .609. 24 mars 1999.
29. **Nicholas Kaldor**, Tax Reform in India, Economic Weekly Annual, Jan 1959.
30. Peter M. Gutmann, The Subterranean Economy, Financial Analysts Journal Vol. 33, No. 6 (Nov. - Dec., 1977.(
31. **Philippe Adair**, Production et financement du secteur informel urbain en Algérie ; enjeux et méthodes, revue économie et management n°=01,université Tlemcen,2002 .
32. **Pierre Rosanvallon**, Le développement de l'économie souterraine et l'avenir des sociétés industrielles, le débat gallimard n° 2, juin 1980.
33. **Raymond Gassin**, Criminologie, Dollaz, 1998.
34. **Richard J. Cebula**, An Empirical Analysis of the Impact of Government Tax and Auditing Policies on the Size of the Underground Economy: The Case of the United States, American Journal of Economics and Sociology, 1973–1994, April 1997.
35. **Robert Dell'Anno**, the shadow economy in Portugal, journal of applied economics, nov 2007.
36. **Roderick Hill**, The Underground Economy in Canada: Boom or Bust? , canadian tax journal /r evue fiscale canadienne (2002) vol. 50, no 5.
37. **Rolf Mirus**, Roger s Smith and Valdimir Karoleff, Canadian public policy-analyse de politique, XX:3:235-252, 1994.
38. The informal Sector And finance, institutions in west africa, world Bank, 1996.
39. **Valerie Braithwaite, and others**, Individual Behavior in the Cash/Shadow Economy in Australia: Facts - Empirical Findings and some Mysteries. department of economics, University of Linz, Austria, 2001.

40. **Vikram Nehru and Ashok Dhareshwar**, A new database on physical capital stock : sources , methodology and results, Revista de Analisis Economico, vol.8.n1. 1993.
41. **Vito Tanzi**, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, "International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil," Brazilian Institute of Ethics in Competition, 12 March 2002, Rio de Janeiro.
42. **Vito Tanzi**, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications », Banca nazionale del lavoro, Quqrtely Review, N° 135, Dec 1980.
43. **Vito Tanzi**, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, the Economic Journal, (109 june), 1999.

ثالثا- المواقع الكترونية الرسمية

1)- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: http://gopacnetwork.org/ar/programs .
2)- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها: www.onlcdt.mjustice.dz.
3)- الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz .
4)- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www. Imf.org.
5)- الموقع الرسمي لفريق العمل الدولي المكلف بمكافحة غسيل الأموال:www.fatf.gafi.org
6)- الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.worldbank.org.
7)- الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية : www.douane.gov.dz .
8)- الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz .
9)- الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: www.unodc.org.
10)- الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية : www.transparency.org .
11)- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية : www.commerce.gov.dz.
12)- الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية : www.mf.gov.dz.
13)- الموقع الرسمي لممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي www.doingbusiness.org.

ملخص الدراسة:

تناولت الأطروحة دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي باعتباره أحد الظواهر المنتشرة في جميع دول العالم بلا استثناء حيث يميل حجمه إلى الارتفاع في الدول النامية والفقيرة وإلى الانخفاض في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وهو عبارة عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة وقوانين الدولة وبالتالي فهي تتهرب من القيود واللوائح الحكومية وتتهرب من دفع المستحقات المالية الخاصة بها كالضرائب والرسوم، وهناك نوعين رئيسيين من هذه الأنشطة وهي الأنشطة المشروعة غير المسجلة مثل العمل المنزلي والباعة المتجولين والأسواق الفوضوية وتجار الأرصفة إلى غير ذلك من هذه الأنشطة، أما النوع الثاني فيشمل الأنشطة الإجرامية التي لا يمكن تسجيلها نظرا لأنها تستعمل سلعا وخدمات ممنوعة التداول كالمخدرات والرشوة وغسل الأموال وغيرها، كما تتعدد أسباب لجوء الأفراد إلى العمل في هذا النوع من الاقتصاد كارتفاع معدلات الضرائب و البطالة، تعقد النظم الإدارية ووجود الفساد. و ينجم عن كبر حجم الاقتصاد الخفي العديد من الآثار السلبية كتشوه البيانات والاحصاءات وفقدان الدولة لجزء مهم من إيراداتها الضريبية جراء التهرب من دفعها. كما أن لهذا النوع من الاقتصاد بعض الآثار الايجابية، فهو يقوم بدور المهدئ الاجتماعي خاصة في فترات الركود و الانكماش.

تعاني الجزائر على غرار باقي دول العالم من نمو وانتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية، حيث أدت المراحل والتغيرات التي مر بها الاقتصاد الجزائري الى نمو واستفحال الاقتصاد الخفي خاصة بعد أزمة منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات والتحول إلى النظام الرأسمالي وما صاحب ذلك من اختلالات هيكلية عميقة وتسريح كبير للعمال وغلق المؤسسات حيث عجز الاقتصاد الرسمي على توفير العمل ومعظم السلع والخدمات للأفراد وما صاحب ذلك من الانخفاض الشديد في المستوى المعيشي وغيرها من العوامل الأخرى التي أدت بالأفراد الى البحث عن مصادر أخرى للدخل والسلع والتي تكفل الاقتصاد الخفي بتوفيرها لهم مما أدى الى توسعه وازدهاره، وهذا يحسب كأثر ايجابي للاقتصاد الخفي لاستيعابه فائض العمالة ومساهمته في توفير السلع ورفع المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي مساهمته في الدخل الكلي، وهذا ما خلصت إليه الدراسة حيث وجد أن للاقتصاد الخفي أثر إيجابي على الناتج في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، وأنه يلعب دور المحفز للنمو الاقتصادي وذلك راجع للعلاقات المتداخلة بينه وبين الاقتصاد الرسمي بحيث يستعمل مدخلات يحصل عليها من الاقتصاد الرسمي كالطاقة والمواد الأولية وبعض المواد الأخرى مقابل أموال تضخ في الاقتصاد الرسمي كما يدفع أجورا لموظفيه يتم إنفاق جزء كبير منها في الاقتصاد الرسمي وبالتالي فهو يساهم بطريقة ما في الناتج الرسمي وفي النمو الاقتصادي، ورغم كل هذه الأثار الإيجابية إلا أن له العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد لعل أهمها فقدان الدولة لجزء كبير من إيراداتها نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي وتهرب أنشطته من دفع الضرائب والرسوم والتي كان من الممكن أن تحسن بشكل كبير وضعية الموازنة العامة للدولة، لذلك عليها العمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي ووضع إطار شامل من السياسات الاقتصادية لدمج أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة للاستفادة من القيمة المضافة التي يمتلكها، وفي نفس الوقت مكافحة الأنشطة الأخرى المتعلقة بالجريمة بشتى الطرق والوسائل الممكنة.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، غسل الأموال، الفساد الاقتصادي، السوق السوداء، الاقتصاد الرسمي.

Abstract

The purpose of this thesis is to present an analytical study of the hidden economy which has increasingly been of interest to policy makers and is becoming a fact in today`s world. All countries, including developed ones, experience an underground economy to some extent. Underground or black economy refers to all economic activities that are not subject to the control and laws of the state and thus evade the Government restrictions, regulations, and payments of the financial dues such as taxes and fees. There are two main types of such activities: unregistered legal activities such as working at home, street vendors, anarchist markets, sidewalk traders, etc. The second type includes criminal activities that cannot be registered because they use illicit goods and services such as drugs, bribery, money-laundering. There are many reasons for individuals to get themselves involved in this type of activities such as; high rates of taxes, unemployment crisis, complexity of administrative systems, and the presence of corruption. In fact, the underground economy effects are usually negative, it leads to under-estimation of the true size and incorrect picture of the economy by officially complied national income data and it causes the government to lose a significant part of the tax revenues. Hidden economy, however, has some positive effects as well. It plays the role of social tranquiliser, especially in periods of recession and contraction.

Algeria, like the rest of the world, suffers from the growth and spread of Hidden Economic activities. The changes experienced by the Algerian economy led to the growth and expansion of the hidden economy, especially the ones that came after the crisis of the mid-80s and the beginning of the 90s which resulted in the transformation to the capitalist system. The changes caused deep structural imbalances, the closure of institutions, and the inability of the formal economy to provide employment, and to provide elementary goods and services for individuals. This situation, which created a very low standard of living, along with other factors have had pushed individuals to search for other sources of income and goods, which led to the growth and expansion of hidden economy.

This study concluded that the hidden economy has had a positive effect on the official economy of Algeria during the period 1990-2013. It has played the role of catalyst for economic growth. This is due to the inter-relationships between the parallel economy and the formal economy. To explain more, while Hidden economy uses the inputs that come from the formal economy such as energy and raw materials, it injects extra money into the formal economy and pay wages to its employees. Therefore, parallel economy contributes in some way to Gross National Product and economic growth. Despite all these positive effects, however, it has many negative effects on the Algerian economy, perhaps the most important one is causing the state's to lose a large part of its revenues due to the evasion of its activities from the payment of taxes and fees, which could have greatly improved the status of the state budget. Therefore, the Algerian government should focus its efforts on increasing the attractiveness of the formal economy and on developing a comprehensive economic policy framework to integrate the legitimate activities of the hidden economy to benefit from its added value while at the same time combating other crime-related activities in all possible ways and means.

Keywords: *Tax evasion - money laundering - black market - Economic corruption - Black market - the formal economy*